إثبات الحد لله عز وجل

وبأنه قاعد وجالس على عرشه

صنفه
أبو محمد محمود بن أبي القاسم الدشتي
المتوفى سنة (٦٦٥هـ)
رحمه الله

ويذيله

الرد على منكر الحد

من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية
(٧٢٨هـ) رحمه الله

من كتابه: بيان تلبيس الجهمية

قدم له وعلق عليه

أبو معاذ
مسلط بن بندر العتيبي
رحمه الله

أبو عبد الله
عادل بن عبد الله آل حمدان
عفا الله عنه

قال شيخ الإسلام ابن تيميّة (٧٢٨هـ)

رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وقد ثبت عن أئمة السَّلف أنّهم قالوا: (للّه حدّ)،

وأن ذلك لا يعلمه غيره،

وأنَّه مُباين لخلقه،

وفي ذلك لأهل الحديث والسُّنّة مُصنفات. اهـ

[«بيان تلبيس الجهمية» (٣/٥٩٠)]

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله على إحسانه، والشكر له على توفيقه وامتنانه، وأشهد أن لا إله إلَّا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

أما بعد؛

فهذه هي الطبعة الثانية من كتاب «إثبات الحد لله عز وجل» لأبي محمد محمود بن أبي القاسم الدَّشتي المتوفى سنة (٦٦٥هـ) رحمه الله.

وقد أعدت النظر فيها، فأصلحت ما وفقني الله تعالى لإصلاحه، وأضفت كثيرًا من التعليقات والفوائد أسأل الله أن ينفع بها.

وهذا الكتاب يُعد الكتاب **(السادس)** من سلسلتي في إخراج «كتب السُّنة والاعتقاد»، والتي صدر منها: «السُّنة» لعبدالله بن أحمد رحمه الله، و«السُّنة» لحرب الكرماني رحمه الله، و«الإبانة الصُّغرى» لابن بطة رحمه الله، و«الجامع في عقائد ورسائل أهل السُّنة والأثر»، وقد اشتمل على (٦٠) عقيدة من عقائد أهل السنة، و«الرد على المبتدعة» لابن

البناء رَحِمَهُ ٱللَّهُ، و«الاحتجاج بالآثار السلفية على إثبات الصفات الإلهية والرد على المفوِّضة والمُشبِّهة والجهمية».

وغيرها من الكتب التي أسأل الله تيسيرها وإتمامها.

والله أسأل أن يثبتنا وإياكم على الإسلام والسُّنة حتى نلقاه غير مُبدِّلين ولا مُغيرين، وأن يجعلنا ممن تحيا بهم السُّنن، وتموت بهم البدع، وأن يعصمنا من الفتن ما ظهر منها وما بطن.

وصلى الله على نبينا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه وسلم.

كتبه

أبو عبدالله

عادل آل حمدان

١٠/ ٥/ ١٤٣٦هـ

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

إن الحمدَ لله نَحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذُ بالله من شُرورِ أنفُسنا، ومن سيئات أعمالنا، مَن يَهده الله فلا مُضلَّ له، ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهدُ أن لا إله إلَّا الله وحده لا شريك له، وأشهدُ أن مُحمدًا عبده ورسوله.

أما بعد،

فهذه رسالة لطيفة في بابٍ مهمٍ من أبوابِ الاعتقاد؛ وهو إثبات الحدِّ لله تعالى، وعلوِّه على خلقِه، واستوائِه على عرشِه، أُلِّفت في القَرن السَّابع من الهجرة.

وهي تُنشرُ لأوّل مرَّةٍ - حسب عِلمنا -.

وهي مع صِغرِ حجمها تضمُّ آثارًا مُهمَّة عن السَّلفِ الصَّالحِ، وفوائد جَمَّة، ونقولات عن أئمَّةِ أعلامٍ من مصنَّفاتٍ مفقودة لا تكاد تقف عليها في غير هذه الرِّسالة.

نسأل الله تعالى أن يوفقنا لإخراجها، والتَّعليق عليها بما يُوافق الحقّ والسُّنة.

موضوع الكتاب:

تكلَّمَ الدَّشتي رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الكتابِ عن مسألتين عظيمتين من

المسائل التي حصلَ فيها الخلافُ بين أهل السُّنة والجماعة وبين مُعطِّلة الصِّفات.

المسألة الأولى:

إثبات الحدِّ لله تعالى، وبيان تعلّقها بمسألة علوِّ الرَّبِّ سبحانه وتعالى، وبينونَتِه عن خلقِه، واستوائِه على عرشِه.

المسألة الثانية:

إثبات الجلوس والقعود لله تعالى على ما يليق به سبحانه، مع ذكرِ الأدلة على إثباتِ ذلك من السُّنة الصَّحيحة الصَّريحة، وآثار السَّلف الصَّالح من الصَّحابة ﵃ والتابعين ومن بعدهم رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ تعالى.

والـمُصنِّفُ ﵀ في كتابه هذا قد اجتهدَ في ذكرِ مُعتقد أهل السُّنة والأثر وأقوالهم في هاتين الـمسألتين، فلم يأتِ بمُحدثٍ من القولِ، ولا بمُنكرٍ من الاعتقاد، بل تحرَّى فيه الاقتداء والاتباع لما كان عليه سلف الأمة من الصَّحابة ﵃ والتابعين وأئمة الدِّين ممن جاء بعدهم، وسارَ على طريقتهم، واقتفى أثرهم، كما سترى في أثناء هذا الكتاب.

وعليه فلا تعجل - أخي القارئ - بردِّ هذا الكتابِ، ولا ما جاء فيه عن أئمَّة أهل السُّنة؛ فتقع في مخالفتهم؛ فإنه لم يأتِ إنكار هاتين المسألتين غالبًا إلَّا عن الجهمية أعداء السُّنة والتوحيد، نُفاة صفات ربِّ العالمين، فعنهم تلقَّفها مَن جاء بعدهم ممن اشتغل بالنَّظرِ في كُتبِ أهل الكلام، وأعرض عن دراسة ما كتبه أهل السُّنة في هذه الأبواب.

«تنبيهان» :

التنبيه الأول:

طعنَ الكوثري (١٣٧١هـ) حامل لواء الجهمية والرَّفض في عصره في هذا الكتاب طعنًا خبيثًا كعادته في الطعن في أهل السُّنة ومُصنفاتهم.

فمما قاله وهو يتكلّم عن كتاب «إثبات الحدِّ لله تعالى» كما في «حواشي ذيول تذكرة الحفاظ» (٥/ ٢٦٣):

(وفيه عن الزاغوني، وأبي يعلى، وابن بطة وغيرهم من **مَجانين العُقلاء** نقول سَخيفة يضحك منها عُقلاء المجانين، وفيه - أيضًا - الأبيات المعزوَّة إلى الدارقطني من غير خَجَلٍ ولا وَجَلٍ .. ومن العجب أن ترى **خَطّ الحافظ الجمال ابن عبدالهادي الحنبلي** على مثلِ جزء الدَّشتي المذكور، وتسميعه لأهلِه وخاصَّتِه) !!.

وقال: (.. وإنما أفضنا في هذا ليكون القارئ على بيِّنةٍ **من أمرِ هؤلاء الحشْوية** المعادين لأهل السُّنة [يعني: الأشاعرة والماتريدية !!]، حتى لا يغترَّ بالدّعايات القائمة التي لا تنطوي إلَّا على جَهلٍ فاضحٍ عند أصحاب العقول السَّليمة، والنظر الصحيح). اهـ

قلت: رَحِمَ الله أبا حاتم الرازي إذ يقول: علامة أهل البدع الوقيعة في أهل الأثر، وعلامة الزنادقة تسميتهم أهل السُّنة: (حشْوية)؛ يريدون إبطال الآثار. [اللالكائي (١/ ١٧٩)]

وقال حرب الكرماني رَحِمَهُ اللَّهُ في اعتقاده الذي نقل في إجماع أهل السنة (١١٢): وقد أحدثَ أهلُ الأهواءِ والبدعِ والخلافِ أسماءَ شنيعةً قبيحةً، فسموا بها أهلَ السُّنةِ؛ يُريدون بذلك عيبَهم، والطعنَ عليهم، والوقيعةَ فيهم، والإزراءَ بهم عند السُّفهاءِ والجُهَّالِ .. وأما (الجهمية): فإنهم يسمون أهلَ السُّنةِ: (مُشبِّهة)، وكذبتِ الجهميةُ أعداءُ الله، بل هم أولى بالتشبيه والتكذيب، افتروا على الله عَزَّ وَجَلَّ الكذِبَ، وقالوا على الله الزُّورَ والإفكَ، وكفروا في قولِهم ..

وأما (أصحابُ الرَّأي والقياسِ): فإنهم يُسمُّون أصحابَ السُّنةِ: (نابتةً، وحَشْويةً) وكذبَ أصحابُ الرَّأي أعداءُ الله، بل هم النابتةُ والحشوية؛ تركوا أثرَ الرسول ﷺ وحديثَه، وقالوا بالرَّأي، وقاسوا الدِّين بالاستحسانِ، وحكموا بخلافِ الكتابِ والسُّنة، وهم أصحابُ بدعةٍ جهلَةٌ ضلَّالٌ طلَّابُ دنيا بالكذبِ والبُهتانِ. اهـ

قلت: وليس هذا بغريبٍ من هذا الجهمي الذي ملأَ كتبه وتعليقاته بالطعون الكاذبة، والاتهامات الزائفة لأئمَّة السَّلف ومن تبعهم من أهل السُّنة في كلِّ زمانٍ ومكانٍ.

وإنما ذكرته هاهنا حتى يتبيَّن لك أن هذا الكتاب التي سطره الدَّشتي رَحِمَهُ اللَّهُ، وذكر فيه عقيدة أهل السُّنة في العلو والاستواء أنه: شجى في حلوق أهل البدع من الجهمية والأشاعرة وغيرهم مِن مُعطلة الصِّفات أو من تأثَّر بهم.

التنبيه الثاني:

ذكرَ الألباني كتاب: «إثبات الحد لله تعالى» في فهرست «مخطوطات دار الكتب الظاهرية» (ص٣٧٦)، وعلَّق عليه بقوله:

(ليس فيه ما يشهد لذلك من الكتاب والسُّنة) !!

ولا يخفى أن هذا الكلام ينقض الكتاب من أوله إلى آخره !

فالدَّشتي في هذا الكتاب إنما هو ناقلٌ لكلامِ أهل السُّنة والجماعة من الصَّحابة ﭬ والتابعين وغيرهم من أئمة الدِّين: كعبدالله بن المُبارك، والحُميدي، وأحمد، وإسحاق، وحرب الكرماني، وعبدالله بن أحمد، والخَلَّال، والدَّارمي، وابن بطة وغيرهم من أئمة أهل السُّنة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، وهم مَن أُمرنا بالاقتداء بهم، والتمسك بما كانوا عليه.

ومِن الـمُسَلَّم به عند كل صاحب سنةٍ واتباعٍ: أنهم لا يُثبتون مسائل التوحيد والاعتقاد إلَّا بدليلٍ صحيحٍ صريحٍ، وأنهم أورع وأخشى لله تعالى من أن يصفوه بما لا يثبت، أو ما لا يليق به سبحانه.

ولهذا لما سئل الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن قول الإمام عبدالله بن المبارك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في إثبات الحد لله تعالى، لم يقل: ليس على ما قاله دليل من الكتاب والسُّنة، بل قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ مقرًّا له: لهذا شواهد من القرآن في خمسةِ مواضِع: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر:١٠]، ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك:١٦]، ﴿تَعۡرُجُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيۡهِ﴾ [المعارج: ٤]. [وسيأتي بتمامه عند رقم (١٩)].

قلت: وليت الأمر اقتصر من الألباني على التعليق بهذه العبارة على

كتاب «إثبات الحد لله ﷻ» فحسب ! بل تعدَّى إلى أعلى من ذلك، فها هو يُعلِّق على كتاب «نقض الإمام عثمان بن سعيد الدارمي على بشر المريسي الجهمي» بعد طعن الكوثري الجهمي فيه بقوله: (صاحب «النقض» مُجسِّمٌ مكشوف الأمر، يعادي أئمَّة التنزيه، ويصرِّح بإثبات: القيام والقعود، والحركة، والثقل، والاستقرار المكاني، والحد ونحو ذلك لله تعالى، ومثله يكون جاهلًا بالله سبحانه، بعيدًا عن أن تقبل روايته). انتهى كلام الكوثري الجهمي.

وقد دافع عن الإمام الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ المعلمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «التنكيل» (١/ ٣٤٨) فقال: كان الدارمي من أئمة السُّنة الذين يصدقون الله تعالى في كل ما أخبر به عن نفسه، ويصدقون رسوله في كل ما أخبر به عن ربه بدون تكييف، ومع إثبات أنه سبحانه ليس كمثله شيء، وذلك الإيمان وإن سماه المكذبون جهلًا وتجسيمًا). اهـ

أما الألباني فقال: (لا شكَّ في حفظ الدارمي وإمامته في السُّنة؛ ولكن يبدو من كتابه «الرد على المريسي» أنه مغالٍ في الإثبات !! فقد ذكر فيه ما عزاه الكوثري إليه من: القعود، والحركة، والثِّقل ونحوه، وذلك مما لم يرد به حديث صحيح، وصفاته تعالى توقيفية .. إلخ. [«حاشية التنكيل» (١/ ٣٤٩)].

قلت: فأي غلوٍّ في الإثبات في هذا الكتاب، ومن سبقه إلى وصفه بذلك من أئمة السُّنة ؟! بل لا يزال أئمة السُّنة على مرِّ الدهور والأزمان يفتخرون بهذا الكتاب، ويديمون النظر فيه، ويوصون به

طلابهم ومن أراد منهم الوقوف على كلام السلف في أبواب الصفات.

وهذا ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «اجتماع الجيوش» (ص٢٢٨) وهو يتكلم عن الإمام الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وكتابيه: «الرد على الجهمية»، و«النقض على المريسي»، قال: وكتاباه من أجلِّ الكُتُبِ المصنَّفة في السُّنة وأنفعها، وينبغي لكل طالبِ سُنة مُراده الوقوف على ما كان عليه الصَّحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ والتابعون والأئمة أن يقرأ كتابيه، وكان شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ يوصي بهذين الكِتابين أشدّ الوصية، ويعظِّمهما جدًّا، وفيهما من تقريرِ التوحيد والأسماءِ والصِّفاتِ بالعقلِ والنَّقلِ ما ليس في غيرهما. اهـ

وهذا ابن عبدالهادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: عثمان بن سعيد .. ناصر السُّنة، قامع البدعة .. صنّف كتابًا جليلًا في الرَّد على بشر المريسي وأتباعه من الجهمية .. وقد هتكَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الكتاب ستر الجهمية، وبيَّن فضائحهم، ولا أعلم للمُتقدمين في هذا الشأن كتابًا أجود منه، ومن كتابه الآخر في الرَّدِّ على عموم الجهمية. اهـ

فكيف يسوغ بعد هذا القول أن يقال: هذا الكتاب فيه غلوٌّ في الإثبات ؟! وإثبات ما لم يرد فيه دليل على إثباته ؟! وأما ما ذكره من القعود والحركة والثقل فقد أثبتها سلف الأمة وعلماء السنة والأثر، ولم أقف على من أنكرها منهم كما سيأتي بيانه. انظر: (ص ٩٠و١٧٢و٢٢٥).

ولما كان الألباني يعتقد أن في بعض كتب السَّلف غلوًّا في الإثبات، وإثبات ما لم يرد به الدليل، رأى أن ما يطعن به عليهم أعداؤهم

الـمُعطِّلة له نظر من الصِّحة، فها هو يقول عن الكـوثري الجهمـي وفـيما يطعن به على أهل السُّنة في أبواب الاعتقاد: (.. ولكن - والحق يقال - قد يـجد أحيانًا في ما يرويه بعضهم [يعني: أئمة السُّنة] من الأحاديث والآثار ما يدعم به فريته ..) إلخ. [«مختصر العلو» (ص١٤)].

فالمقصود أن قوله في كتاب «إثبات الحد لله تعالى» للدشتي: (لـيس فيه ما يشهد لذلك من الكتاب والسُّنة) غير صواب، **وكم مـن كتـابٍ لأهلِ البدعِ قد ذكرَه الألباني في فهرسه «مخطوطات دار الكتب الظّاهرية» ولم يتعقّبه بالتَّحذير والتَّنبيه !! وكانت أوْلَى بالتَّعقب من كتابِ «إثبات الحد لله تعالى» للدَّشتي الذي لم يذكر فيه إلّا مُعتقد أهل السُّنة والجماعة!**

ورَحِمَ الله الآجُرِّي (٣٦٠هـ) إذ يقول في «الشريعة» (١/ ٣٠١): علامة مَن أراد الله به خيرًا سُلوك هذه الطَّريق: كتاب الله، وسنن رسول الله ﷺ، وسُنن أصحابه ﭬ، ومن تبعهم بإحسان، وما كان عليه أئمة المسلمين في كل بلدٍ، إلى آخرِ مـا كـان مـن العلـماءِ، مثـل: الأوزاعـي، وسـفيان الثَّوري، ومالك بن أنس، والشَّافعي، وأحمد بن حنبـل، والقاسـم بـن سلَّام، ومن كان على طـريقتهم، ومُجانبـة كـل مـذهبٍ لا يـذهب إليـه هؤلاءِ العلماء. اهـ

وقال حرب الكرماني (٢٨٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ في عقيدته التي نقل فيها إجمـاع العلماء (٨٩): ومَن زعم أنه لا يرى التقليدَ، ولا يُقلِّدُ دينَه أحدًا؛ فهو قولُ فاسِقٍ مُبتدعٍ، عدوٌّ لله ولرسولِه ﷺ، ولدينِه، ولكتابِه، ولـسُنةِ نبيـه عليـه

الصَّلاة والسَّلام، إنما يريدُ بذلك إبطالَ الأثرِ، وتعطيلَ العلمِ، وإطفاءَ السُّنةِ، والتَّفرُّدَ بالرَّأيِ والكلامِ والبدعةِ والخلافِ.

فعلى قائلِ هذا القولِ لعنةُ الله والملائكةِ والناسِ أجمعين.

فهذا مِن أخبثِ قولِ المُبتدعة وأقربها إلى الضَّلالةِ والرَّدى، بل هو ضلالة. اهـ

قلت: قد بينت في تعليقي على «السنة» لحرب أن المراد بالتقليد عند المتقدمين من المحدثين وأئمة السُّنة إنما هو الاتباع للآثار وللصحابة رضي الله عنهم ومن اقتفى آثارهم من علماء السلف، وهذا هو التقليد المحمود، وأما التقليد المذموم عند المتأخِّرين إنما تقليد من لا يُحتج بقوله بغير حُجة ولا دليل، ولا أثر.

وقال أيضًا (٩٠): فهذه الأقاويلُ التي وصفت: مذاهبُ أهلِ السُّنةِ والجماعةِ، والأثر، وأصحابِ الرِّواياتِ، وحملةِ العلمِ الذين أدركناهم، وأخذنا عنهم الحديث، وتعلَّمنا منهم السُّنن؛ وكانوا أئمَّةً معروفين، ثقات، أهلَ صدقٍ وأمانةٍ، يُقتدى بهم، ويؤخذُ عنهم، ولم يكونوا أصحابَ بدعٍ، ولا خِلافٍ، ولا تَخليطٍ، وهو قولُ أئمتِهم وعلمائهم الذين كانوا قبلَهم. اهـ

وقال البربهاري (٣٢٩هـ) رحمه الله: فاللهَ اللهَ في نفسِك، وعليك بالآثار، وأصحاب الآثار، والتقليد، فإن الدِّين إنّما هو التقليد - يعني: للنبي صلى الله عليه وسلم، وأصحابه رضوان الله عليهم أجمعين -، ومَن قبلنا لم يَدَعونا في لَبسٍ، فقلِّدهم واسترح، ولا تجاوز الأثر، وأهل الأثر. اهـ

[«طبقات الحنابلة» (٢/ ٣٩)]

وقال الدارمي (٢٨٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ في «الرد على الجهمية» (٢١٠):

وقال بعضهم: إنا لا نقبل هذه الآثار ولا نحتجّ بها.

قلت: أجل، ولا كتاب الله تقبلون، أرأيتم إن لم تقبلوها أتشُكُّون أنها مرويةٌ عن السلف، مأثورة عنهم، مستفيضةٌ فيهم، يتوارثونها عن أعلام الناس وفقهائهم قرنًا بعد قرن ؟ قالوا: نعم.

قلنا: فحسبنا إقراركم بها عليكم حُجَّة لدعوانا أنها مشهورة مروية تداولتها العلماء والفقهاء، فهاتوا عنهم مثلها حُجَّة لدعواكم التي كذَّبتها الآثار كلها، فلا تقدرون أن تأتوا فيها بخبرٍ ولا أثرٍ وقد علمتم إن شاء الله أنه لا يستدرك سنن رسول الله وأصحابه وأحكامهم وقضاياهم إلا بهذه الآثار والأسانيد على ما فيها من الاختلاف، وهي السبب إلى ذلك، والنهج الذي درج عليه المسلمون، وكانت إمامهم في دينهم بعد كتاب الله عَزَّوَجَلَّ، منها يقتبسون العلم وبها يقضون، وبها يُقيمون، وعليها يعتمدون، وبها يتزينون، يورثها الأول منهم الآخر، ويبلغها الشاهد منهم الغائب، احتجاجًا بها، واحتسابًا في أدائها إلى من لم يسمعها، يسمونها السُّنن والآثار والفقه والعلم، ويضربون في طلبها شرق الأرض وغربها، يُحِلُّون بها حلال الله، ويُحرِّمون بها حرامه، ويُميزون بها بين الحق والباطل، والسُّنن والبدع، ويستدلون بها على تفسير القرآن ومعانيه وأحكامه، ويعرفون بها ضلالة من ضلَّ عن الهدى، فمن رغب عنها فإنما يرغب عن آثار السلف وهديهم ويريد مخالفتهم؛ ليتخذ دينه هواه، وليتأول كتاب الله برأيه خلاف ما عنى الله به.

فإن كنتم من المؤمنين، وعلى منهاج أسلافهم، فاقتبسوا العلم من آثارهم، واقتبسوا الهدى من سبيلهم، وارضوا بهذه الآثار إمامًا، كما رضي القوم بها لأنفسهم إمامًا، فلعمري ما أنتم بأعلم بكتاب الله منهم، ولا مثلهم، بل أضلّ وأجهل، ولا يمكن الاقتداء بهم إلَّا باتباع هذه الآثار على ما تُروى، فمن لم يقبلها فإنما يُريدُ أن يتبعَ غير سبيل المؤمنين.

وقال الله تعالى: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴾ [النساء:١١٥]. اهـ

وقال اللالكائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مقدمة كتابه «أصول اعتقاد أهل السُّنة» (١/ ٢٧): أستدِلُ على صحة مذاهب أهل السُّنة بما ورد في كتاب الله تعالى فيها، وبما روي عن رسول الله ﷺ، فإن وجدت فيهما جميعًا ذكرتها، وإن وجدت في أحدهما دون الآخر ذكرته، وإن لم أجد فيهما إلَّا عن الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ الذين أمر الله ورسوله أن يُقتدى بهم، ويهتدى بأقوالهم، ويستضاء بأنوارهم لمشاهدتهم الوحي والتنزيل، ومعرفتهم معاني التأويل؛ احتججت بها، فإن لم يكن فيها أثر عن صحابي فعن التابعين لهم بإحسان الذين في قولهم الشفاء والهدى، والتدين بقولهم القربة إلى الله والزلفى، فإذا رأيناهم قد أجمعوا على شيءٍ عوَّلنا عليه، ومن أنكروا قوله، أو ردوا عليه بدعته أو كفروه حكمنا به واعتقدناه.

ولم يزل من لدن رسول الله إلى يومنا هذا قومٌ يحفظون هذه الطريقة، ويتدينون بها، وإنما هلك من حاد عن هذه الطريقة لجهله طرق الاتباع. اهـ

وقال الكرجي رَحِمَهُ اللَّهُ: فإن اتباع من ذكرناه من الأئمة في الأصول في زماننا بمنزلة اتباع الإجماع الذي يبلغنا عن الصحابة والتابعين، إذ لا يسع مسلمًا خلافه، ولا يعذر فيه، فإن الحق لا يخرج عنهم؛ لأنهم الأدلاء، وأرباب مذاهب هذه الأُمَّة، والصدور والسادة، والعلماء القادة، أولو الدين والديانة، والصدق والأمانة، والعلم الوافر، والاجتهاد الظاهر، ولهذا المعنى اقتدوا بهم في الفروع، فجعلوهم فيها وسائل بينهم وبين الله، حتى صاروا أرباب المذاهب في المشارق والمغارب، فليرضوا كذلك بهم في الأصول فيما بينهم وبين ربهم، وبما نصُّوا عليه ودعوا إليه.

قال: فإنا نعلم قطعًا أنهم أعرف قطعًا بما صحَّ من معتقد رسول الله ﷺ وأصحابه من بعده، لجودة معارفهم، وحيازتهم شرائط الإمامة، ولقرب عصرهم من الرسول ﷺ وأصحابه. [«مجموع الفتاوى» (٤/ ١٧٩)]

- وقد كتب عمر بن عبد العزيز إلى الحسن رَحِمَهُمَاللَّهُ يسأله: ما بال من مضى من الأئمة قبلنا أقرُّوا المجوس على نكاح الأمهات والبنات ؟ وذكر أشياء من أمرهم قد سماها. قال: فكتب إليه الحسن: أما بعد؛ فإنما أنت مُتبعٍ، ولست بمُبتدعٍ، والسَّلام. [«الأموال» (٩٤)].

والمقصود هاهنا: بيان اعتقاد أهل السُّنة والأثر في هاتين المسألتين، وأن السُّني لا يسعه إلَّا الاتباع والتَّسليم لما كان عليه السَّلف الصَّالح الذين اجتهد الدشتي في جمع كلامهم فيها في هذا الكتاب. والله المستعان.

ترجمة المُصنِّف

الاسم:

محمود بن أبي القاسم إسفنديار بن بدران بن أيَّان.

- سقط من نشرة التوضيح [أبي] قبل القاسم، ولم يذكر الاسم، فصارت الكنية اسمًا !

أيان – بفتح الهمزة وتشديد الياء المثناة التحتية – قاله الدمياطي والذهبي في «المشتبه» في ترجمة ابن أخيه، وابن ناصر في «التوضيح» في ترجمته.

وقد تتصحَّف المثناة التَّحتية إلى الموحَّدة كما وقع في نشرة «المعجم الكبير» للذهبي في ترجمة ابن أخيه.

الكُنية:

أبو محمد، ولم أقف على ذِكر لولده.

اللَّقب:

الدَّشْتي: دَشتَى قرية بأصبهان – بفتح الدال المهملة، وسكون الشين المعجمة – الأصبهاني.

وفي «معجم البلدان» (٢/ ٤٥٦): الدشت: .. بليدة في وسط الجبال

بين إربل وتبريز، رأيتها عامرة كثيرة الخير، أهلها كلهم أكراد.اهـ

الإربلي، قاله: الذهبي.

وإربل - بكسر فسكون فكسر – وهي تقع مسيرة سبعة أميال من بغداد للقوافل، وهي من أعمال الموصل.

الآنمي. قاله ناسخ كتابه في «إثبات الحدّ»، والدمياطي، وهو في ترجمة ابن أخيه.

الحلبي، الكردي، الحنبلي؛ كل هذا في ألقاب ابن أخيه.

المصري - لوفاته بمصر.

- التمييز بينه وبين ابن أخيه:

وابن أخيه هو: أحمد بن محمد، أبو بكر الدَّشتي شيخ الذهبي.

المولد:

نحو الستمائة، فقد نيّف على السِّتين، ومات سنة: (٦٦٥هـ)

شُيوخه:

قال الذهبي: سمع الكثير.

ومنهم:

١ - إبراهيم بن محمد بن الأزهر الصُّرَيْفيني. «الحد» (٩).

٢ - إسماعيل بن أحمد العراقي، أبو الفَضل. «الحد» (٥١).

٣- جعفر بن علي بن هبة الله الهمداني المالكي (٦٣٦هـ).

٤- سُليمان بن إبراهيم بن هبة الله الإسعردي، أبو الرَّبيع.
«الحد» (١٤و٢٨و٣٨).

٥- عبدالله بن الحُسين بن رواحة، أبو القاسم الشَّافعي (٦٤٦هـ).

٦- وعبدالله بن محمد بن أحمد - ابن أبي عُمر ابن قدامة الخطيب، أبو إبراهيم. «معجم الدمياطي».

٧- عبدالرحمن بن محمد بن أحمد المقدسي. «الحدّ» (٢٩).

٨- علي بن الحُسين بن المُقَيَّر، أبو الحسن الحنبلي (٦٤٣هـ).

٩- محمد بن عبدالحق بن خلف بن عبدالحق الدّمشقي، أبو عبدالله.
«الحد» (١٤و٣٨و٥٠).

١٠- محمد بن عبدالواحد المقدسي الضَّياء الحافظ، أبو عبدالله.
روى عنه في «الحد»: (٣٠و٣١و..]، و«النَّهي عن السَّماع».

١١- يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، أبو البقاء (٦٤٣هـ).

١٢- يوسف بن خليل الحافظ، أبو الحجاج الدمشقي (٦٤٨هـ).
في «الحد» (٤و١٥و١٦و٢٠و..)، و«معجم الدمياطي».

تلاميذه:

١- ابن أخيه أحمد بن محمد أبو بكر، (اعتنى به عمّه، فأسمعه

الكثير - قاله الذهبي في ترجمة أحمد من «معجمه»، وسماه أحمد بن أبي القاسم! ووقع في نشرة «التبصير» أنه ابن أخته، وهو تصحيف).

٢- وعبدالمؤمن بن خلف الدمياطي في «معجمه».

٣- وأبو عبدالله ... ابن عبدالله الرّومي الزجّاج (قرأ عليه كتاب الحد).

آثاره العلمية:

له تعاليق وتواليف (قاله الذهبي في «التاريخ»)، ومنها:

١ - «كتاب إثبات الحد» وهو كتابنا هذا.

٢- كتاب في طُرق حديث الأطيط، قال في كتابه «إثبات الحدِّ» عقب حديث الأطيط: (إني لأورده إن شاء الله تعالى في كتابٍ غير هذا بطُرُقِه وأسانيدِه، وكلام الأئمةِ في ثقةِ رجالِه، وصحّةِ رُواتِه، على وجهٍ لا سَبيلَ إلى دفعِه وردِّه إلّا بطريق العنادِ، ولا طعنَ في صحته إلّا بطريقِ الـمُكابرَةِ). لكن ضَبَّبَ عليها النَّاسخ.

ونحو هذا الكلام ذكره الدَّشتي لابن الزاغوني.

٣- كتاب في «النهي عن الرّقص والسَّماع»، حدَّث فيه عن الضِّياء - قاله ابن ناصر -، ألَّفه في عام (٦٥٤هـ)، وهو مخطوط في دار الكتب المصرية (٣٩٣) في نحو تسعين ورقة، وقد نُشر في مُجلدين في رسالة جامعية (١٤٢٨هـ) دار السُّنة للنشر.

ومن الغريب أن الـمحققَّ نسب الدشـتي رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى الأحنـاف ! ولا يخفى بطلان ذلك، والـمُصنِّف في كتابه هذا قد أكثـر النقـل عـن أئمـة الحنابلة، ولـم ينقل عن أحدٍ من أئمة الأحناف، ولـم يذكرهم أصلًا في كتابه هذا، فلا يمكن نسبته إليهم وخاصة أن كلام الأحناف في أبـواب السُّنة والاعتقاد قليل، وغالب من تكلم منهم في هـذه الأبـواب سـار على طريقة الأشاعرة والكُلَّابية والماتريدية.

٤- «جزء في الأمر بإخفاءِ الذِّكْر». (قاله ابن ناصر).

٥- ذكرَ في كتابِه «النَّهي عن الرَّقص والسَّماع» أنه أرسلَ إلى قـاضي حماة في الرَّد على الصُّوفيةِ في استدلالهم بحديث عائشة رضي الله عنهـا في إباحة الغناء.

أقوال أهل العلم فيه:

قال ناسخ كتابه في «إثبات الحد»:

(حدثنا الشيخ، الإمام، العالم، الحافظ، المفتي، موضح المـشكلات، أوحد زمانه، سيد الحفاظ، المؤيد بدين الله، الدَّاعي إلى الله، سيف السُّنة والمسلمين، قامع المبتدعين، نـاصر الـدِّين: أبـو محمـد، محمـود بـن أبي القاسم بن بدران بن أيان الأنمي الدَّشْتي)

وذكره الدمياطي في «مُعجم شُيوخه»، وقال: (الزَّاهد).

وقال عنه جمـال الـدين أبـو المحاسـن يوسـف بـن تغـري بـردي:

(الشَّيخ، الصَّالح، الأثري، كان مُحدثًا فاضلًا).

وقال الذهبي في «التاريخ»: (الشَّيخ الصَّالح، الزَّاهد العالم، سَمِعَ الكثير، ونَسَخَ الأجزاء ..

كان قانعًا مُتعفِّفًا صَبورًا على الفقرِ، ولا يقبل من أحدٍ شيئًا.

كان كثير الصَّوم؛ فإذا أفطر فعلى أربع عشرة لُقمة، أو نحوها يقتصر عليها، ويأثر ذلك عن عُمر رضي الله عنه.

كان أمّارًا بالمعروف، نَهّاءً عن المنكر:

١- وقد دخلَ مرَّةً على السُّلطان [الذي يقال له]: النَّاصر، فأنكر على السُّلطان بعض هناته، فلكَمَه السُّلطان، وأُخرِج، وندم السُّلطان، وبعث إليه يستعطفه، فقال:

وددتُ أني أدخل إليه، وأخاطبه بما خاطبتُه، فيعود، فيضربني !

٢- وأنكر على البادرائي القيام عند الدُّعاء للخليفة بدار السَّعادة !

٣- وكان يُنكر على الأمراء الكبار، ويغلظ لهم في المحافل.

وكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ داعيًا إلى السُّنة، مُجانبًا للبدعة:

١- يُبالغ في الرَّدِّ على نُفاة الصِّفات الخبرية، وينال منهم سَبًّا، وتبديعًا، وهم يرمونه بالتَّجسيم، **وكان بريئًا مِن ذلك** رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

قال الذهبي هاهنا: (لكنه ناقص الفضيلة، قاصر عن إفحام الخصوم).

قال بعض أهل العلم: لعله يعني بنقص الفضيلة؛ نقص مراتب الدُّنيا من المناصب والهيئة، وهذا مما يزيده شرفًا وفضلاً !

وأما القصور عن إفحام الخصوم فإنه من الذهبي لا من الدَّشتي: فقد وصفه بأنه من العلماء !

وكتابه في «إثبات الحد» يدلُّ على قوة الحُجَّة؛ ولكن أهل السُّنة ليسوا بأصحاب كلام وجدل وخصومات، بل أصحاب سنة وأثر واتباع.

كما قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: لقد جعل برغوث [أحد الجهمية] يقول يومئذ: الجسم، وكذا، وكلام لا أفهمه، فقلت: لا أعرف، ولا أدري ما هذا، إلَّا أنني أعلم أنه أحدٌ صَمَدٌ، لا شبه له، ولا عدل، وهو كما وصف نفسه. فيسكت عني. [«الإبانة الكبرى» (٢٤٨٩) بتحقيقي]

٢- وقد ضربه لؤلؤ نائب السلطنة بحلب؛ لأنه قرأ مَناقب الصَّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وقصد إسماعه يوم الجمعة، وكان هذا النّائب يتشيّع، ولهذا ضربه !

الوفاة:

توفِّي رَحِمَهُ اللَّهُ: يوم الاثنين عند مغيب شمس الحادي والعشرين من رجب سنة خمس وستين وستمائة (٦٦٥هـ)، بخان مسرور الكبير بالقاهرة، وقد دُفِن بسفح المقطم جوار تُربة الحافظ عبدالغني المقدسي، وقد أناف على ستين سنة - قاله الدمياطي، ونحوه عند الذهبي.

مُقدّمات ومباحث في إِثباتِ الحدِّ وجُلوسِ الرَّبِّ عَزَّوَجَلَّ

الباب الأول: إثبات الحدّ للّه تعالى.

المبحث الأول : معنى الحدّ.

المبحث الثاني : إطلاق الحدّ عند أهل السُّنَّة بين الإثبات والنفي.

المبحث الثالث : سبب ذكر أهل السُّنة الحدّ للّه تعالى.

المبحث الرَّابع : الحدّ ليس صفة من صفات اللّه.

المبحث الخامس : من صرح من أهل العلم بإثبات الحدّ للّه.

المبحث السَّادس : من قال بالوقف في إثبات الحد.

المبحث السَّابع : حكم من أنكر الحدّ للّه تعالى، وموقف أهل السُّنة منه.

المبحث الثامن : المخالفون لأهل السُّنة في إثبات الحد.

المبحث الأول:

معنى «الحد»

تكلَّمَ أهل العلم عن معنى الحد، ومن ذلك:

- قال الخليل بن أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه [«العين» (١٧٥)]:

حد: فصلُ ما بين كل شيئين حَدٌّ بينهما، ومُنتهى كلِّ شيءٍ حدُّه.

- وقال ابن فارس رَحِمَهُ ٱللَّهُ في [«مقاييس اللغة» (٢/ ٣)]:

(حد): الحاء والدال أصلان: الأول المنع، والثاني طرف الشيء، فالحدّ: الحاجز بين الشيئين. اهـ

- وقال أبو القاسم التيمي الأصبهاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حدُّ كل شيءٍ موضع بينونته عن غيره، فكل موجود له حدّ ينتهي إليه، ويُميّزه عن غيره في صفته وقدره. [سيأتي برقم: (٤)]

- وقال الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ [«النقض» (ص٥٧)]: الخلق كلهم علموا أنه ليس شيء يقع عليه اسم الشيءِ إلَّا وله :حدٌّ، وغايةٌ، وصفةٌ، وأن لا شيء: ليس له حدٌّ، ولا غايةٌ، ولا صفة.

فالشيء أبدًا موصوفٌ لا محالة، ولا شيء يوصف بلا حدَّ، ولا غاية، وقولك: (لا حدّ له): يعني أنه لا شيء. اهـ

المبحث الثاني:

إطلاق «الحدّ» عند أهل السُّنَّة بين النَّفي والإثبات

أجمعَ أهلُ السُّنة على إثبات الحدِّ لله تعالى، وورد عن بعضهم إطلاق نفي الحدّ؛ وإنما أرادوا بهذا النفي معنًى صحيحًا يوافق ما أجمعوا عليه، لا ما يُريده الجهمية من نفي الحدّ الذي يعنون به نفي العلوّ لله تعالى على خلقه.

أولا: معنى « الحد » الذي أثبته أهل السُّنة.

أجمع أهل السُّنة والجماعة على إطلاق لفظ (الحدِّ) لله تعالى بمعنى: إثبات علوِّه سبحانه وتعالى، وبينونته عن خلقه، واستوائه على عرشه.

- قال عثمان الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى في «النقض» (ص٦٢): اتفقت الكلمة من المسلمين والكافرين أن الله في السَّماء، **وحدُّوه بذلك**؛ إلَّا المريسيّ الضَّال وأصحابه، حتى الصِّبيان الذين لم يبلغوا الحِنث قد عرفوه بذلك. اهـ

ثانيًا: نفي بعض أهل السُّنَّة « الحدّ » عن الله تعالى.

ثبت عن بعض أهل السُّنة نفي الحدّ لله تعالى، وهو يُحمل على معنيين:

الأول: عدم إحاطة شيء من المخلوقات به سبحانه وتعالى، كما قال:

﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام:١٠٣]

وقوله: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه:١١٠]

الثاني: نفي علم الخلق بحدِّه سبحانه وتعالى، فلا يَعْلَم كيفية حدّه إلّا هو سبحانه.

قال أبو القاسم التيمي الأصبهاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إن كان غرض القائل بقوله: (ليس له حدٌّ): لا يحيط علم الخلق به؛ فهو مُصيبٌ.

وإن كان غرضه بذلك: لا يحيط عِلم الله بنفسِهِ؛ فهو ضَالٌّ.

أو كان غرضه: أن اللهَ في كلِّ مكانٍ بذاته؛ فهو أيضًا ضَالّ. اهـ

[سيأتي تخريجه برقم (٤)]

وممن ورد عنه أنه نفى الحد وأثبته: الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٤٣٣)، وانظر كلامه كذلك في «درء التعارض» (٢/ ٣٣-٣٦) - بعد أن نقل كلام الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في نفي الحدّ - قال:

(فهذا الكلام من الإمام أبي عبدالله أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ يُبيّن أنه نفى أن العباد يحدُّون الله تعالى، أو صفاته بحدٍّ، أو يقدرون ذلك بقدرٍ، أو أن يبلغوا إلى أن يصفوا ذلك، وذلك لا يُنافي ما تقدم من إثباتِ أنه في نفسِهِ له حَدٌّ يعلمه هو لا يعلمه غيره، أو أنه هو يصف نفسه، وهكذا كلام سَائر

أئمة السَّلف: يُثبتون الحقائق، وينفون علم العباد بكنهها).

وقال أيضًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «درء التعارض» (٢/ ٣٥): فهذا مثاله مما نقل عن الأئمة كما قد بُسِط في غير هذا الموضع وبيَّنوا أن ما أثبتوه له من الحدّ لا يعلمه غيره، كما قال مالك وربيعة وغيرهما: (الاستواء معلوم، والكيف مجهول)، فبيَّن أن كيفية استوائه مجهولة للعباد، فلم ينفوا ثبوت ذلك في نفس الأمر؛ ولكن نفوا علم الخلق به، وكذلك مثل هذا في كلام عبدالعزيز بن عبدالله بن الماجشون، وغير واحد من السَّلف والأئمة ينفون علم الخلق بقدره وكيفيته. اهـ

وممن جرى منه هذا النفي بهذا المعنى من أهل السُّنة قبل الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ وبعده:

- قال أبو داود الطيالسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: كان الثوري، وشعبة، وحماد بن زيد، وحماد بن سَلمة، وشريك، وأبو عَوانه: لا يحدُّون، ولا يشبهون، ولا يمثِّلون الحديث، ولا يقولون: كيف.

[أخرجه البيهقي في «السُّنن الكبرى» (٣/ ٣)، و«الأسماء والصفات» (٩٩٩)].

ومنه كذلك قول ابن قتيبة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الردِّ على الجهمية» (ص ٥٣):

(نؤمن بالرُّؤية، والتَّجلي، وأنه يعجب، وينزل إلى السماء الدنيا، وأنه على العرش استوى ... من غير أن نقول في ذلك بكيفية، أو بحدّ). اهـ

أي: من عندنا.

«تنبيه»:

ما قاله ذاك التميمي في كتابه «عقيدة الإمام أحمد بن حنبل» (ص٤٠): (كان أحمد يقول في معنى الاستواء: هو العلو، والارتفاع .. ولا يجوز أن يقال: استوى بمُماسَّة، ولا بمُلاقاة .. ولا تلحقه الحدود قبل خلق العرش، ولا بعد خلق العرش ..). اهـ

قلت: ليس هذا كلام أحمد رَحِمَهُ اللهُ لا لفظًا ولا معنى، وقد كان الإمام أحمد ينكر مثل هذه العبارة المبتدعة، ومن ذلك:

قال عبدالله بن أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللهُ: كنت أنا وأبي عابرين في المسجد، فسمع قاصًّا يقصُّ بحديث النُّزول، فقال: إذا كان ليلة النصف من شعبان، ينزل الله تعالى إلى السماء الدنيا، بلا (زوال)، ولا (انتقالٍ)، ولا (تغير حالٍ)، فارتعد أبي رَحِمَهُ اللهُ، واصفرَّ لونه، ولزم يدي، وأمسكته حتى سكن، ثم قال: قف بنا على هذا المتخوِّض، فلما حاذاه، قال: يا هذا، رسول الله ﷺ أغير على ربه تعالى منك، قل كما قال رسول ﷺ، وانصرف. [«الاقتصاد في الاعتقاد» لعبد الغني المقدسي (٢١)].

والتميمي هذا هو أبو الفضل عبدالواحد بن عبدالعزيز (٤١٠هـ)، وقد ذكر عقيدة الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ بالمعنى الذي فهمه لا باللفظ والرّواية.

وقد تكلَّم ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ مِرارًا عن عقيدته هذه، وبيَّن أنه على طريقة ابن كُلَّاب، وأنه أبعد عن الإثبات، ويميل إليه كثير من الأشاعرة كالبيهقي والباقلاني.

وقال: له في هذا الباب مُصنَّف ذكر فيه من اعتقاد أحمد مما فهمه؛ ولم يذكر فيه ألفاظه، وإنما ذكر جمل الاعتقاد بلفظ نفسه، وجعل يقول: (وكان أبو عبد الله)، وهو بمنزلة من يُصنِّف كتابًا في الفقه على رأي بعض الأئمة، ويذكر مذهبه بحسب ما فهمه ورآه. اهـ

[انظر: «مجموع الفتاوى» (٦/ ٥٣)، و(٤/ ١٦٧-١٦٨)، و(١٢/ ٣٦٧)].

وانظر كذلك كتابي: «الاحتجاج بالآثار السلفية على إثبات الصفات الإلهية والرد على المفوّضة والمُشبِّهة والجهمية»، (المبحث الخامس عشر): (الألفاظ المحدثة التي يستخدمها أهل الكلام ويريدون منها: نفي حقيقة صفات الله تعالى).

المبحث الثالث:

سبب ذِكْر أهل السُّنَّة «الحدّ» للّه تعالى

لما كانت الجهمية ينفون علو الله تعالى على خلقه، واستوائه على عرشه، ويقولون: إن الله تعالى لا يُباين خلقه، وليس بينه وبينهم حَدٌّ، ولا يتميز عنهم.

أنكر عليهم أهل السُّنة من السَّلف الصَّالح، واشتدَّ نكيرهم عليهم، حتَّى كفَّروهم، وحذروا منهم، وبينوا للناس أمرهم وتلبيسهم.

- قال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٤٣):

.. لما كان الجهمية يقولون ما مضمونه: إن الخالقَ لا يتميَّز عن الخلقِ، فيجحدون صفاته التي تميّز بها، ويجحدون قدره، حتى يقول المعتزلة: إذا عرفوا أنه: حيٌّ، عالـمٌ، قديرٌ، قد عرفنا حقيقته وماهيته.

ويقولون: إنه لا يُباين غيره، بل إما أن يصفوه بصفة المعدوم فيقولون: لا داخل العالم، ولا خارجه، ولا كذا، ولا كذا. أو يجعلوه حالًّا في المخلوقات، أو وجود المخلوقات.

فبيَّن ابن المبارك أن الرَّب سبحانه وتعالى على عرشِه مُبَاينٌ لخلقِه، مُنفصلٌ عنه وذكر الحدَّ؛ **لأن الجهمية كانوا يقولون: (ليس له حدٌّ)**، وما لا حدَّ له لا يُباين المخلوقات، ولا يكون فوق العالم؛ لأن ذلك مُستلزمٌ

للحَدِّ).

فلما سألوا أمير المؤمنين في كلّ شيءٍ عبدالله بن المبارك: بماذا نعرفه ؟

قال: بأنه فوقَ سمواته على عرشِهِ، بائنٌ من خلقِه.

فذكروا له لازمَ ذلك الذي تنفيه الجهمية، وبنفيهم له ينفون ملزومه الذي هو موجود فوق العرش ومُباينته للمخلوقات، فقالوا له: بحدٍّ ؟

قال: بحدٍّ.

وهذا يفهمه كل مَن عرف ما بين قول المؤمنين أهل السُّنة والجماعة، وبين الجهمية الملاحدة مِن الفرق. اهـ [سيأتي في الملحق (ص ٣٣٣)].

قلت: واعلم أن من أهم ما يُريد الجهمية الـمُعطّلة الوصول إليه: هو نفي علو الله تعالى على خلقه، واستوائه على عرشه كما صرح بذلك أئمة السَّلف الصَّالح.

- قال حماد بن زيد (١٧٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ - وذكر هؤلاء الجهمية -: إنما يحاولون أن يقولوا: ليس في السَّماءِ شيء. [«السُّنة» لعبد الله بن أحمد (٤١)].

- وقال عبَّاد بن العَوَّام (١٨٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: كلمت بشرًا المريسي وأصحاب بشر فرأيت آخر كلامهم ينتهي أن يقولوا: ليس في السَّماء شيء. [«السُّنة» لعبد الله بن أحمد (٦٧)].

- وقال عبدالرحمن بن مهدي (١٩٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: ليس في أصحاب الأهواء شرٌّ من أصحابِ جهم يَدورون على أن يقولوا: ليس في السَّماء شيء. [«السُّنة» لعبد الله بن أحمد (١٣٠)].

- وقال جرير بن عبدالحميد (١٨٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: كلام الجهمية أوله عسل، وآخره سُم، وإنما يحاولون أن يقولوا: ليس في السَّماء إله.

[رواه ابن أبي حاتم كما في «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٢٠٠)].

فهم لـم يصرحوا بذلك لقوة شوكة أئمة السُّنة في وقتهم، فلجؤوا إلى نفي ما يستلزم العلو من الحد والبينونة وغيرها، وإلى نفي باقي الصفات كالرؤية والكلام والسمع والبصر وغيرها حتى لا يفتضحوا عند العامة والخاصة بنفي علو الله تعالى الذي فطر الله تعالى الناس على إثباته.

ولما قويت شوكة أهل البدع صرَّح المتأخِّرون منهم بما لم يصرح به مُتقدِّموهم، فنفوا علوَّ الله تعالى على خلقه، وصنَّفوا في ذلك المصنفات، وأظهروا نفي العلو، بل وتعدّى الأمر عند بعضهم إلى تكفيرِ من أثبت علو الله عَزَّوَجَلَّ على خلقِه ووصفِه بأقبحِ الأوصاف !!

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وهذا الذي كانت الجهمية يحاولونه قد صرَّح به الـمتأخِّرون منهم، وكان ظهور السُّنة وكثرة الأئمة في عصر أولئك يحول بينهم وبين التصريح به، فلما بعد العهد، وخفيت السُّنة، وانقرضت الأئمة؛ صرَّحت الجهمية النُّفاة بما كان سَلفهم يُحاولونه ولا يتمكنون من إظهاره. [«اجتماع الجيوش الإسلامية» (ص ٧١)].

قلت: ولـم يقتصر الأمر عندهم على التصريح بنفي علـو الله تعالى على خلقه فحسب بل تعدى إلى تكفير من اعتقد ذلك وعدم قبول إسلام من أسلم من اليهود وهو يثبت علو الله تعالى لأنه مُجسَّم كافر !

ومن ذلك ما قاله ابن حجر الهيتمي في كتابه «الإعلام بقواطع الإسلام» (ص١٣٩): لو قال: (الله في السماء)، فقيل: يكفر، وقيل: لا يكفر، والقائلون بالجهة لا يُكفرون على الصحيح؛ نعم إن اعتقدوا لازم قولهم من الحدوث أو غيره كفروا إجماعًا. اهـ

قلت: وقد اشتد نكيره على ابن تيمية وابن القيم رَحِمَهُمَاللَّهُ بسبب إثباتهما العلو !!

فيقول: (هذا مِن قبيح رأيهما وضلالهما؛ إذ هو مبني على ما ذهبا إليه، وأطالا في الاستدلال له، والحطّ على أهل السُّنة [يريد: الأشاعرة] في نفيهم له، وهو إثبات الجهة والجسمية له، تعالى الله عما يقول الظالمون والجاحدون علوًّا كبيرًا.

ولهما في هذا المقام مِن القبائح وسوء الاعتقاد ما تصم عنه الآذان، فيقضى عليه بالزُّور، والكذب والضَّلال والبهتان قبحهما الله !! وقبَّحَ مَن قال بقولهما، والإمام أحمد وأجلاء مذهبه مبرؤون عن هذه الوصمة، كيف وهو كُفرٌ عند كثيرين) !! اهـ

وهذا ابن حجر العسقلاني يقول في «الفتح» (١٣/ ٣٥٩): ولو قال من ينسب إلى التجسيم من اليهود: (لا إله إلّا الذي في السماء)، لم يكن مؤمنًا كذلك ! إلّا إن كان عاميًّا لا يفقه معنى التجسيم، فيكتفى منه بذلك، كما في قصة الجارية التي سألها النبي ﷺ: «**أنت مؤمنة ؟**»، قالت: نعم. قال: «**فأين الله ؟**»، قالت: في السماء. فقال: «**اعتقها فإنها

مؤمنة». وهو حديث صحيح أخرجه مسلم. اهـ

قلت: فعنده أن اليهودي إذا نطق بكلمة التوحيد واعتقد أن الله تعالى في السماء فهو مُجسمٌ - والمجسم عندهم كافر - لا يقبل منه نطقه بالشهادة إلَّا أن يكون جاهلًا بعقيدة المُجسِّمة كحال الأمة السَّوداء التي قَبِلَ منها النبي ﷺ قولها لكونها جاهلة بعقيدة المجسمة ! نعوذ بالله من ذلك.

بينما يقول أئمة السُّنة ما قال الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الرد على الجهمية» (٦٣): ففي حديث رسول الله ﷺ دليل على أن الرجل إذا لم يعلم أن الله عَزَّ وَجَلَّ في السماء دون الأرض فليس بمؤمن، ولو كان عبدًا فأعتق لم يجز في رقبة مؤمنة، إذ لا يعلم أن الله في السماء ألَا ترى أن رسول الله ﷺ جعل أمارة إيمانها معرفتها أن الله في السماء.اهـ

وقال القرطبي الأشعري أحمد بن عمر بن إبراهيم المالكي (٦٥٦هـ) في «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» (٦/ ٦٧٠): قوله : «**إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سماهم الله فاحذروهم**»، يعني: يتبعونه ويجمعونه طلبًا للتشكيك في القرآن، وإضلالًا للعوام، كما فعلته الزنادقة والقرامطة الطاعنون في القرآن.

أو طلبًا لاعتقاد ظواهر المتشابه كما فعلته الـمُجسِّمة الذين جمعوا ما وقع في الكتاب والسُّنة مما يوهم ظاهره الجسمية، حتى اعتقدوا: أن الباري تعالى جسم مُجسَّمٌ، وصورة مُصوَّرة ذات: وجه، وعين، ويد، وجنب، ورجل، وإصبع، تعالى الله عن ذلك، فحذر النبي ﷺ عن

سلوك طريقهم.

فأما القسم الأول: فلا شكَّ في كفرهم، وأن حكم الله فيهم القتل من غير استتابة.

وأما القسم الثاني: فالصحيح القول بتكفيرهم، إذ لا فرق بينهم وبين عُبَّاد الأصنام والصور، ويستتابون، فإن تابوا وإلَّا قتلوا، كما يفعل بمن ارتد. اهـ

ويقول السَّنوسي الأشعري (٨٩٥هـ) في «شرح الكبرى»: أصول الكفرِ ستة .. السَّادس: .. التمسُّك في أصول العقائد بمجردِ ظواهر الكتاب والسُّنة من غير بصيرة في العقل: هو أصلّ ضلال الحشوية !! فقالوا بالتَّشبيه، والجهة، عملًا بظاهر قوله ﷻ: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك:١٦]، ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥] ونحو ذلك. اهـ

ويقول الكوثري الجهمي في «تبديد الظلام» (٣٥) وهو يتكلم عن الذين أثبتوا علو الله على خلقه واستواءه على عرشه: لا حظّ لهم في الإسلام، غير أن جعلوا صَنمهم الأرضي صَنمًا سماويًا. اهـ

قلت: فهذه جرأة أهل التعطيل والباطل في نشر باطلهم وتكفير مخالفيهم، وهم عند كثير من المنتسبين إلى السُّنة أئمة مُجتهدون !

وانظر كتابي: «الاحتجاج بالآثار السلفية على إثبات الصفات الإلهية والرد على المفوضة والمشبهة والجهمية» (فصل المُعطِّلة يدورون في تعطيلهم الصفات: على إنكار علو الله تعالى على خلقِه).

المبحث الرابع:

«الحدّ» ليس صفة من صفات اللّه تعالى

شنَّع الخطَّابي على أهل السُّنة في إثباتهم «الحدّ» لله تعالى، فزعم أنهم زادوا لله عَجَّلَ صفة من الصِّفات التي لم ينطق بها الكتاب والسُّنة.

وقد تعقَّبه شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٤٢) فقال:

أهل الإثبات المنازعون للخطَّابي وذويه يُجيبون عن هذا بوجوه:

أحدها: أن هذا الكلام الذي ذكره إنما يتوجَّه لو قالوا: إن له صفة هي (الحدّ) كما توهّمه هذا الرَّادّ عليهم!

وهذا لم يقله أحدٌ، ولا يقوله عاقلٌ؛ فإن هذا الكلام لا حقيقة له؛ إذ ليس في الصِّفات التي يوصف بها شيء من الموصوفات - كما يوصف باليد والعلم - صفة مُعينة يقال لها: (الحد)، وإنما الحد ما يتميّز به الشيء عن غيره من صفته وقدره، كما هو المعروف من لفظ الحد في الموجودات. اهـ

قلتُ: سيأتي نصّ كلام الخطابي وردّ شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ عليه في الملحق بهذا الكتاب (ص٣٣٢)، فانظره هناك.

المبحث الخامس:

مَن صرّح مِن أهل العلمِ بإثبات «الحدّ» للّه تعالى

تضافرت أقوال أهل العلمِ على إثبات وإطلاق (الحد) لله تعالى، حدًّا لا يعلمه غيره سُبحانه وتعالى، حتى نقل عُثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ اتفاق المسلمين والكافرين على ذلك؛ فقال في «النقض على المريسي» (ص ٦٢): (اتفقت الكلمة من المسلمين والكافرين أن الله في السَّماءِ، وحَدّوه بذلك؛ إلَّا المريسي الضَّالّ وأصحابه). اهـ

وكذلك قال حرب الكرماني (٢٨٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في عقيدته التي نقل فيها إجماع من أدركهم من أهل السُّنة كما سيأتي.

وسأذكر في هذا المبحث بعض من وقفتُ على تصريحه بإثباتِ الحدِّ لله تعالى:

١- عبدالله بن المبارك (١٨١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ. [سيأتي برقم (١٤)].

٢- الحُميدي عبدالله بن الزُّبير (٢١٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ذكر حرب الكرماني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في عقيدته أنه ممن أثبت الحد.

[انظر: «السُّنة» لحرب الكرماني (٢) بتحقيقي].

٣- سعيد بن منصور (٢٢٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ. [المصدر السَّابق برقم (٢)].

٤- إسحاق بن راهويه (٢٣٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ. [سيأتي (٢١)].

٥- أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ. [سيأتي برقم (١٥)].

٦- حرب بن إسماعيل الكرماني (٢٨٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

- قال الكرماني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «مسائله» المعروفة التي نقلها عن أحمد وإسحاق وغيرهما، وذكر معها من الآثار عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأصحابه رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، وغيرهم ممن ذكر، وهو مُصنفٌ كبير صنّفه على طريقة الموطأ ونحوه من المصنفات، قال:

(باب القول في المذهب: هذا مذهب أئمة العلم، وأصحاب الأثرِ، وأهل السُّنة المعروفين بها، المقتدَى بهم فيها، وأدركت من أدركت من علماء أهل: العراق، والحجاز، والشَّام، وغيرهم عليها، فمن خالف شيئًا من هذه المذاهب، أو طعنَ فيها، أو عاب قائلها، فهو مُبتدعٌ خارجٌ عن الجماعة، زائلٌ عن منهج السُّنة وسبيل الحق، وهو مذهب: أحمد، وإسحاق بن إبراهيم بن مخلد، وعبدالله بن الزُّبير الحُميدي، وسعيد بن منصور، وغيرهم ممن جالسنا وأخذنا عنهم العلم، فكان قولهم:

- وذكر قولهم في الإيمان، والقدر، والوعيد، والإمامة، وما أخبر به رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من أشراط السَّاعة، وأمر البرزخ، والقيامة، وغير ذلك - إلى أن قال: (وهو سبحانه بائنٌ من خلقِهِ، لا يخلو من علمِه مكان، ولله عرشٌ، وللعرشِ حملة يحملونه، وله حدٌّ، والله أعلم بحدِّه، والله على عرشه عز ذكره وتعالى جَدُّه ولا إله غيره..). [«السُّنة» لحرب (٥٥و٥٦)].

٧- الأثرم أحمد بن محمد بن هانئ (٢٧٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ. [سيأتي (١١)]

٨- عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ. [سيأتي قوله (٥)].

وقد أكثر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «النقض على بشر المريسي» الكلام عن إثبات الحد لله تعالى، والرَّد على من أنكره.

٩- عبدالله بن أحمد بن حنبل (٢٩٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

[كتاب «السُّنة» (٢٠٢)].

١٠- الخلال أبو بكر أحمد بن محمد (٣١١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

[سيأتي قوله برقم (١٧)].

١١- محمد بن علي الكرجي القصَّاب (٣٦٠هـ وما قبلها) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

قال في كتابه «نكت القرآن» (١/ ٤٢٦): له حد عند نفسه لا بحد يدركه خلقه، والمحيط بالأشياء علمه سبحانه.

وقال: قوله: ﴿فَإِنِ ٱسْتَكْبَرُواْ فَٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُۥ بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْـَٔمُونَ﴾ [فصلت: ٣٨]: رد على الجهمية والمعتزلة ومن ينفي المكان والحد عن الله - جل الله - ويزعم: أنه ليس في السماء وحدها دون الأرض. وقد قال كما ترى: ﴿فَٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ﴾، وهم الملائكة، لا يشكُّ أحد أنهم في السماء، وإذا كانوا عنده، فهو - جل وتعالى - فيها بحدٍّ يعرفه من نفسه، وإن عجز خلقه عن كنهه. اهـ

١٢- أبو عبدالله ابن بطة العُكبري (٣٧٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ. [سيأتي برقم (٢٢)]

١٣- يحيى بن عمّار السجستاني (٤٢٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

«الإمام المُحدِّث الواعظ، شيخ سجستان أبو زكريا .. وكان مُتحرِّقًا على المبتدعة والجهمية .. وكان له جلالة عجيبة بهراة وأتباع وأنصار». [«السير» (١٧/ ٤٨٢)]

وقد أنكر على ابن حبان، وطرده من سجستان لما أنكر الحد لله تعالى كما في «ذم الكلام» للهروي (٤/ ٤٠٢)، وسيأتي كلامه بتمامه (ص٥٦).

١٤- أبو القاسم ابن منده (٤٧٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ. [سيأتي برقم (٩)]

١٥- أبو إسماعيل الأنصاري الهروي (٤٨١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

قال في كتابه «الأربعين في دلائل التوحيد» (ص٥٧): (باب إثبات الحدّ لله عَزَّ وَجَلَّ). [سيأتي برقم (٢٣)].

١٦- أبو الحسن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ. [كتاب «الروايتين والوجهين» (ص٥٦)].

قال: هو على العرش بحدّ يعلمه هو ولا نعلمه نحن. اهـ

١٧- القاضي أبو يعلى (٤٥٨هـ). [سيأتي برقم (١١-١٢)].

١٨- أبو العلاء الهمذاني (٥٦٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ. [سيأتي برقم (٩٩)].

١٩- أبو القاسم التيمي (٥٣٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ. [سيأتي برقم (٤)].

٢٠- ابن الزَّاغوني (٥٢٧هـ). [سيأتي برقم (١٠)].

٢١- الدَّشتي (٦٦٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ. كما في كتابه هذا.

٢٢- شيخ الإسلام ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

قال في «بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٥٩٠): وقد ثبت عن أئمة السَّلف أنّهم قالوا: (لله حد)، وأن ذلك لا يعلمه غيره، وأنه مُباين لخلقه، وفي ذلك لأهل الحديث والسُّنة مُصنفات. اهـ

وقد أطال الكلام في إثبات الحد لله تعالى في كتابه «بيان تلبيس الجهمية»، وردَّ على الخطابي الذي شنَّع على أهل السُّنة إثباتهم الحد لله تعالى، ولما كان في كلامه من الفوائد الكثيرة رأينا أن نلحقه بتمامه بهذا الجزء إتمامًا للفائدة.

٢٣- ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

كما في «مختصر الصواعق المرسلة» (٣/ ١٠٨٧-١٠٨٨).

٢٤- ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) شارح الطحاوية.

قال في «شرحه» (ص٢١٩) بعد أن ذكر أثر ابن المبارك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في إثبات الحدّ لله تعالى، قال: ومن المعلوم أن الحدّ يقال [في] ما ينفصل به الشَّيء ويتميّز به عن غيره، والله تعالى غير حالّ في خلقه، ولا قائم بهم، بل هو القيوم القائم بنفسه، المقيم لما سواه.

فالحدّ بهذا المعنى لا يجوز أن يكون فيه مُنازعة في نفس الأمر أصلاً، فإنه ليس وراء نفيه إلَّا نفي وجود الرَّب، ونفي حقيقته.

وأما الحد بمعنى العلم والقول، وهو أن يحدّه العباد فهذا مُنتفٍ بلا منازعة بين أهل السُّنة. اهـ

٢٥- الجمال ابن عبدالهادي الحنبلي، يوسف بن حسن بن عبد الهادي المشهور بـ «ابن المبرد» (٩٠٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

فقد سمع «كتاب الحد»، واسمه مُثبت في سماعات هذا الكتاب، وكان يجمع أهله وخاصَّته ليسمعهم إياه.

قلت: وممن أثبت الحد كذلك مشايخ حرب الكرماني رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ الذين ذكرهم في عقيدته ممن أدركهم من أئمة أهل السُّنة كما تقدم (ص٤٥).

ومن الـمعاصرين ممن وقفتُ على كلامه؛ جماعة منهم:

٢٦- الشيخ أحمد بن إبراهيم بن عيسى النَّجدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وهو شارح نونية ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

في كتابه: [«تنبيه النبيه والغبي في الرد على المدراسي والحلبي» (ص٥٠).

٢٧- الشيخ سُليمان بن سَحمان النجدي (١٣٤٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

في كتابه: «تنبيه ذوي الألباب السليمة عن الوقوع في الألفاظ المبتدعة الوخيمة» (ص٤٠-٤٩) فقد ذكر كلام ابن المبارك، وأحمد، وإسحاق، والدارمي، وابن تيمية رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ في إثبات الحد.

٢٨- الشيخ عبدالعزيز بن باز (١٤٢٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

قال في تعليقه على «الطحاوية»: من قال من السَّلف بإثبات الحد في الاستواء أو غيره فمراده: حد يعلمه الله سُبحانه ولا يعلمه العباد.اهـ

[«مجموع فتاوى الشيخ ابن باز» (٢/ ٧٨)].

٢٩- الشيخ صالح الفوزان في «شرحه للمعة الاعتقاد».

قال عن قول ابن المبارك رَحِمَهُ اللَّهُ (ص ٢٩٧) في إثبات الحد:

ابن المبارك لا يقصد معنى سيئًا أبدًا؛ لأنه من أئمة السَّلف رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وقصده بالحدِّ: الحقيقة، يعني: أنه استواء على العرش حقيقة. اهـ

المبحث السادس:

من قال بالوقف في إثبات «الحدّ» للّه تعالى

تبيَّن لنا فيما تقدَّم أن سبب ذِكر أهل السُّنة والجماعة للحد لله تعالى كان مَنشؤه كشف زَيغ وضلال الجهمية الذين لبَّسوا على العامة اعتقادهم في علو الله تعالى بذاته على خلقه، فإنهم كانوا يقولون:

(إن الخالق لا يتميّز عن الخلق، بل هو معهم بذاته في كل مكانٍ).

فأثبت أهل السُّنة والجماعة علو الرَّب على عرشه، وبينونته عن خلقه، **وأطلقوا من باب زيادة البيان والإيضاح**: (بائنٌ من خلقه، بحدٍّ)، لتثبيت ذلك الاعتقاد في قلوب العامّة، وكشفًا لشُبَه الجهمية.

وهذه المسألة لها شَبَهٌ بمسألة (القرآن)، وأنه كلام الله غير مخلوق.

فإن القرن الأول كانوا على القولِ بأنه كلام الله، ولم يصرِّحوا بأنه غير مخلوق، حتى نشأت الجهمية وصرَّحوا بخلقِ القرآن، وامتحنوا الناس على ذلك، ولبَّسوا على العامة أمر دينهم وعقيدتهم في كلام الله تعالى.

فلم يسع أئمة أهل السُّنة حينئذٍ السُّكوت أمام هذا الكفر الظاهر والضَّلال البيّن، فصرَّحوا بالقول بأن القرآن كلام الله، وزادوا زيادة بيان: بأنه (غير مخلوق)، بل وأنكروا على من توقَّف فيه، وقال: لا أقول: (مخلوق، ولا غير مخلوق).

- قال عثمان الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «النقض» (ص٣١٠-٣١٢): إنما كَرِهَ مَن كَرِهَ الخوض مِن هؤلاء المشايخ - إن صحَّت عنهم رواياتك - لما أنه لم يكن يخوض فيه إلَّا شِرذِمَةٌ أذلّةٌ سِرًّا بمُناجاةٍ بينهم، وإذا العامة مُتمسِّكون منهم بالسّنن الأولى، والأمر الأوَّل.

فكَرِهَ القوم الخوض فيه إذْ لم يكن يُخاضُ علانيةً، وقد أصابوا في ترك الخوض فيه إذْ لم يُعلن، فلما أعلنوه بقوَّة السُّلطان، ودَعَوا العامة إليه بالسِّيوف والسِّياط، وادَّعوا أن كلام الله مخلوق، أنكر عليهم ذلك مَن غبَرَ مِن العلماء، ومَن بقي من الفُقهاء، فكذَّبوهم، وكفَّروهم، وحذَّروا الناس أمرهم، وفسَّروا مرادهم من ذلك، فكان هذا: مِن الجهمية: خوضًا فيما نُهوا عنه، ومِن أصحابنا: إنكارًا للكفر البيِّن، ومنافحة عن الله كيلا يُسبَّ وتُعطَّلَ صفاته، وذبًّا عن ضعفاء الناس كيلا يَضلُّوا بمحنتهم هذه، من غير أن يعرفوا ضدّها من الحُجج التي تنقض دعواهم، وتبطل حججهم.

فقد كتب إليَّ عليُّ بن خَشرم، أنه سمع عيسى بن يونس يقول: لا تُجالسوا الجهمية، وبيِّنوا للناس أمرهم كي يَعرفوهم فيحذروهم.

وقال ابن المبارك: لأن أحكي كلام اليهود والنَّصارى أحبّ إليَّ من أن أحكي كلام الجهمية.

فحين خاضت الجهمية في شيءٍ منه، وأظهروه، وادّعوا أن كلام الله مخلوق، أنكر ذلك ابن المبارك وزعم أنه غير مخلوق، وأن من قال: ﴿أَنَا

ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ ﴾ [طه:١٤] مخلـوق؛ فهو كافر.

حدثنيه يحيى الحِمَّـاني، عن الحَسَن بن الرَّبيع، عن ابن الـمبارك.

فكَرِه ابن الـمبارك حكاية كلامهم قبل أن يُعلنوه، فلما أعلنوه؛ أنكر عليهم، وعابهم على ذلك.

وكذلك قال ابن حنبل: كنا نرى السُّكوت عن هذا قبل أن يخـوض فيه هؤلاء، فلما أظهروه لم نَجد بُدًّا مِن مُخالفتهم، والرد عليهم..). اهـ

وقال أيضًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الرد عـلى الجهميـة» (٣٥٨): احتججنـا بهـذه الحجـج ومـا أشـبهها عـلى بعـض هـؤلاء الواقفـة، وكـان مـن أكـبر احتجاجهم علينا في ذلك أن قالوا: إن ناسًا من مـشيخة رواة الحـديث الذين عرفناهم عن قِلَّة البصر بمذاهب الجهميـة سـئلوا عـن القـرآن، فقالـوا: لا نقول فيه بأحد القولين، وأمسكوا عنه إذ لـم يتوجهوا لمـراد القوم؛ لأنها كانت أغلوطة وقعت في مسامعهم لـم يعرفوا تأويلها، ولم يبتلوا بها قبل ذلك، فكفوا عن الجواب فيه وأمسكوا. فحين وقعـت في مسامع غيرهم من أهل البصر بهم وبكلامهم ومرادهم ممن جالسوهم وناظروهم وسمعوا قبح كلامهم، مثل مـن سـمينا، مثـل: جعفـر بـن محمد بن علي بن الحسين، وابن المبارك، وعيسى بـن يـونس، والقاسـم الجزري، وبقية بن الوليد، والمعـافى بـن عمـران، ونظـرائهم مـن أهـل البصر بكلام الجهمية، لـم يشكوا أنها كلمـة كفـر، وأن القـرآن نفـس كلام الله كما قـال الله تبـارك وتعـالى، وأنـه غـير مخلـوق إذ رد الله عـلى

الوحيد قوله: إنه قول البشر وأصلاه عليه سقر، فصرَّحوا به على علم ومعرفة أنه غير مخلوق، والحجة بالعارف بالشيء، لا بالغافل عنه القليل البصر به، فتعلَّق هؤلاء فيه بإمساك أهل البصر ولم يلتفتوا إلى قول من استنبطه وعرف أصله، فقلنا لهم: إن يك جبن هؤلاء الذين احتججتم بهم من قِلَّة بصر، فقد اجترأ هؤلاء، وصرَّحوا ببصر، وكانوا من أعلام الناس وأهل البصر بأصول الدين وفروعه حتى أكفروا من قال: مخلوق، غير شاكين في كفرهم ولا مرتابين فيهم. اهـ

قلت: فإذا تبيَّن لك سبب كلام أهل السُّنة في القرآن وأنه غير مخلوق فلا تغترَّ بكلام الشوكاني في «تفسيره» وهو يتكلم عن هذه المسألة العظيمة، فيقول عند قوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ [الأنبياء:٢]: (والتمسك بأذيال الوقف، وإرجاع علم ذلك إلى عالمه هو الطريقة المثلى، وفيه السلامة والخلوص من تكفير طوائف من عباد الله، والأمر لله سبحانه). اهـ

وكذا لا تلفت إلى تعليق الذهبي في «سيره» (١٢/ ١٧٧) على قول أحمد بن صالح رَحِمَهُ اللَّهُ لما سُئل عمن قال: القرآن كلام الله، ولا يقول: مخلوق، ولا غير مخلوق ؟ فقال: هذا شاكٌّ، والشَّاكُّ كافر.

فقال الذهبي: بل هذا ساكت، ومن سكت تورُّعًا لا ينسب إليه قول، ومن سكت شاكًّا مُزريا على السلف، فهذا مبتدع. اهـ

قلت: وأيُّ ورعٍ في ترك الجزم على مسألة دلَّ عليها الكتاب والسُّنة،

وأجمع على القول بها سلف الأمة.

ولهذا أنكر أئمة السُّنة على من توقف في هذه المسألة من باب الورع زعموا !

ففي «الطبقات» (١/ ٤٦٠) قال شاهين بن السميدع: سألت أحمد [ابن حنبل] عمن يقول: أنا أقف في القرآن تورُّعًا.

قال: ذاك شاكٌّ في الدِّين، إجماع العلماء والأئمة المتقدِّمين على أن القرآن كلام الله غيرُ مخلوقٍ، هذا الدِّين الذي أدركتُ عليه الشُّيوخ، وأدرك الشُّيوخُ من كان قبلهم على هذا.

وقال أبو داود رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «مسائله» (١٧٠٥): سمعت أحمد [يعني: ابن حنبل] سئل: لهم رخصة أن يقول الرجل: كلام الله ثم يسكت ؟

فقال: ولم يسكت ؟! لولا ما وقع فيه الناس كان يسعه السُّكوت؛ ولكن حيث تكلموا لأي شيء لا يتكلمون !

وعند الخلال (١٧٨٤) عن المروذي قال: سألت أحمد عمن وقف، لا يقول: غير مخلوق، قال: أنا أقول: كلام الله ؟

قال: يقال له: إن العلماء يقولون: غير مخلوق؛ فإن أبى فهو جهمي.

قال إبراهيم بن الحارث: سألت أحمد، قلت: يا أبا عبدالله، يكون من أهل السُّنة من قال: لا أقول القرآن مخلوق، ولا أقول: ليس بمخلوق ؟

قال: لا، ولا كرامة، لا يكون من أهل السُّنة، قد بلغني عن ذاك الخبيث

ابن معدّل أنه يقول بهذا القول، وقد فتن به قوم كثير من أهل البصرة.

قلت: وكذلك يُقال هاهنا في إثبات الحد لله تعالى.

لما نفت الجهمية علو الرَّبِّ تعالى، واستواءه على عرشه، وبينونته عن خلقه، وادَّعَوا أن اللهَ تعالى بذاته في كلِّ مكانٍ، ولبَّسوا على العامـة أمـر دينهم؛ لم يسع أهل السُّنة السُّكوت عن ضلالهم، فأثبتوا علو الله تعـالى واستواءه على عرشه؛ وزادوا من باب **البيان والإيضاح**: إثبات (البينونة والحد لله تعالى)؛ كما قال الإمام عبدالله بن المبارك والإمام أحمد رَحِمَهُمَاٱللَّهُ تعالى: (نعرِفُ ربَّنا ﷻ فوقَ سَبعِ سَمواتٍ، على العرشِ، بائنًا من خلقِه بحدٍّ، ولا نقولُ كما قالت الجهمية: هاهنا، وأشار بيده إلى الأرض).

ولما عُرض على أحمـد رَحِمَهُٱللَّهُ قـول ابـن المبـارك رَحِمَهُٱللَّهُ (عـلى العـرشِ استوى بحدٍّ)، قال: لـهذا شواهد من القرآن في خمـسةِ مواضِـعَ: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر:١٠]، ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملـك:١٦]، ﴿تَعۡرُجُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيۡهِ﴾ [المعارج: ٤]. [سيأتي في نص الكتاب برقم (١٩)]

فلم يُنكر ذلك رَحِمَهُٱللَّهُ، ولـم يـجعل الكلام في هذه المسألة مـن فـضول الكلام التي ينبغي ترك الخوض فيها كما صنع الذهبي عنـد إنكـاره عـلى أهل السُّنة ما صَنعوه بابنِ حبَّان لما أنكر الحد لله تعالى.

- قال أبو إسماعيل الهروي رَحِمَهُٱللَّهُ في «ذم الكلام» (٤/ ٤٠٢):

سألت يحيى بن عمار عن أبي حاتم ابن حبان البُستي قلت: رأيته ؟

قال: كيف لـم أره ، ونحن أخرجناه من سجستان !

كان له علمٌ كثير، ولـم يكن له كبير دين، قدِمَ علينا، فأنكرَ الحدّ لله، فأخرجناه من سجستان. اهـ

فقال الذهبي في «السير» (١٦/ ٩٧) مُعلِّقًا: إنكاركم عليه بدعةٌ أيـضًا، والخوض في ذلك لـم يأذن به الله، ولا أتى نصٌّ بإثبات ذلك ولا بنفيه.

ومِن حُسن إسـلام الـمرء تركـه مـالا يعنيـه !! وتعـالى الله أن يُحـد ويوصف إلَّا بمـا وصف به نفسه، أو علَّمه رسله. اهـ

وقال أيضًا في «الميزان» (٣/ ٥٠٧): إنكاره للحدِّ، وإثبـاتكم للحـدِّ **نوعٌ من فضول الكلام** !! والسُّكوت عن الطَّـرفين أولَى؛ إذْ لـم يـأتِ نصٌّ بنفي ذلك ولا إثباته !! والله تعالى ليس كمثله شيء. اهـ

قلت:

١- كلام الذهبي يدلّ على أنه مـا فهـم المـسألة، ولا عـرف سـبب إثبات السَّلف الصَّالح للحدِّ لله تعالى، ولا مغزى الجهمية في إنكـارهم الحد، وأنهم يصدون بذلك إنكار علو الله تعالى على خلقه.

٢- السُّكوت عن ذلك أولَى قبل أن يخوض أهل البدع في نفي علـو الله على خلقه، وقولهم بالحلول في خلقه، تعالى عما يقولون علوًّا كبيرًا.

٣- أما إنكاره على من صرَّح بالحدِّ؛ فهم كما تقدم ذكر أسمائهم مـن أئمة الإسلام: كعبدالله بن المبـارك، والحُميـدي، سـعيد بـن منـصور، وأحمد، وإسحاق، والكرماني، وعبدالله بن أحمد، والخلَّال، والـدارمي،

وابن بطّة، وعبدالرحمن بن منده، و .. وغيرهم من الأئمة الذين هم سُرج الهدى، ومصابيح الدُّجى.

فكيف يقال بعد ذلك: بأن الكلام فيها بدعة، والخوض فيها من فضول الكلام ؟!

بل نقول بما قالوا، ونكفّ عما كفوا عنه، ونقول: بأن مخالفتهم فيما اتفقوا عليه بدعة، فإنه يَسَعُنا ما وَسِعَهم، فإنهم كانوا بالله، وبصفاته، وبما يليق به سبحانه أعلم، وعن الباطل، والجدال، وعلم الكلام، والخوض فيه أبعد.

ورَحِمَ الله ابن تيمية إذ يقول في «مجموع الفتاوى» (٢/ ٤٧٧): السلف والأئمة أعلم بالإسلام وبحقائقه، فإن كثيرًا من الناس قد لا يفهم تغليظهم في ذم المقالة حتى يتدبَّرها ويرزق نور الهدى. اهـ

وللأسف فإن كثيرًا من المشتغلين بتدريس عقائد أهل السُّنة والتأليف فيها قد تابعوا الذهبي في هذه المسألة، وغيرها من المسائل التي خالف فيها أهل السُّنة؛ كمسألة: الطَّعن في الأقران، والمقام المحمود، والصُّورة، والتّبرك بقبر النبي ﷺ، والتَّمسح به، وشدّ الرحل إليه، وغيرها من المسائل والمخالفات التي أخذة على الذهبي !! كما بينتها في كتابي: «الاحتجاج بالآثار السلفية على إثبات الصفات الإلهية» (ص٣٠٦-٣١٣).

والله أعلم.

المبحث السابع:

حُكم من أنكر «الحدّ» للّه تعالى، وموقف أهل السُّنَّة منه

أنكرَ أئمة أهل السُّنة على الجهمية نفيهم الحد لله تعالى، ومنهم:

١- قال عثمان الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «النقض على المريسي» (ص٦٦):

(باب الحد و العرش)

وادَّعى الـمعارض أيضًا: (أنه ليس له حدٌّ، ولا غاية، ولا نِهاية).

قال: وهذا الأصل الذي بنى عليه جهمٌ جميع ضلالاته، واشتقَّ منه أُغلوطاته.

وهي كلمةٌ لـم يبلغنا أنه سبق جهمًا إليها أحدٌ من العالـمين.

فقال له قائل ممن يحاوره: قد علمت مُرادك أيها الأعجمي؛ تعني: أن اللهَ تعالى لا شيء؛ لأن الخلق كلهم علِموا أنه ليس شيءٌ يقع عليه اسم الشيءِ إلَّا وله حدٌّ وغايةٌ وَصِفة، وأن لا شيءَ ليس له حدٌّ ولا غاية ولا صِفة، فالشيء أبدًا مَوصوفٌ لا محالة، ولا شيء يوصف بلا حَدٍّ، ولا غايةٍ، وقولك: (لا حد له) تعني: أنه لا شيء.

قال أبو سعيد: واللهُ تعالى له حدٌّ لا يعلمه غيره، ولا يجوز لأحَدٍ أن

يتوهم لحدِّه غاية في نفسِه؛ ولكن نؤمن بالحدِّ، ونكِلُ عِلْمَ ذلك إلى الله تعالى، ولمكانه أيضًا حَدٌّ، وهو على عرشِه فوق سمواته، فهذان حدان اثنان.

.. من ادَّعى أن ليس لله حد فقد ردَّ القرآن، وادَّعى أنه لا شيء؛ لأن الله وصف حدّ مكانه في مواضع كثيرةٍ في كتابه، فقال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك:١٦]، ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ﴾ [النحل:٥٠]، ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران:٥٥]، ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥ﴾ [فاطر:١٠]

فهذا كله وما أشبهه شواهد ودلائل على الحد؛ **ومن لم يعترف به فقد كفرَ بتنزيل الله، وجحَدَ آيات الله.** اهـ

قلت: فنفي الحد عند الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يستلزم نفي علو الله على خلقه واستوائه على عرشه، ونفي ذلك كفرٌ بإجماعِ المسلمين، وسيأتي قريبًا زيادة بيان في كلام ابن منده والدَّشتي رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ.

وسيأتي كذلك في المبحث القادم ذكر بعض من أنكر الحد لله تعالى وأنهم من نفاة علو الله تعالى على خلقه.

٢- قال أبو القاسم عبدالرحمن بن الحافظ أبي عبدالله بن منده رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **ولا دين لمن لا يرى لله الحد**؛ لأنه يُسقط مِن بينه وبين الله الحاجز، والحِجاب، والإشارات، والخطاب. اهـ [سيأتي الفقرة (٩)]

٣- قال الدَّشتي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فمِن مذهب أصحاب الحديث الذين هم أهل السُّنة وأئمة المسلمين وعلمائهم؛ يعتقدون ويشهدون أن من قال:

(ليس لله حد) يعني بذلك: أن الله في كلِّ مكان .. فقد ارتدَّ عن دينِ الإسلامِ، ولحق بالمشركين، وكفر بالله وبآياته .. اهـ [وسيأتي (ص ١٨٥)]

وأما موقف بعض أهل السُّنة ممن أنكر الحد؛

فقد تقدم نقل قول أبي إسماعيل الهروي في «ذم الكلام» (٤/ ٤٠٢): سألت يحيى بن عمَّار عن أبي حاتم ابن حبان البُستي قلت: رأيته ؟

قال: كيف لم أره ، ونحن أخرجناه من سجستان !

كان له علم كثير، ولم يكن له كبير دين، قَدِمَ علينا، فأنكر الحد لله، فأخرجناه من سجستان.

ويحيى بن عمَّار من الأئمة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ تعالى.

وأما ابن حبان فهو من مُعطِّلة الصِّفات كما هو ظاهر في كتابه «الصَّحيح» كما سيأتي، والله أعلم.

المبحث الثامن:

ذِكْر مَن أنكر «الحدّ» للّه تعالى

أول من اشتهر عنه إنكار الحد لله تعالى هم الجهمية مُعطلة صفات الله تعالى، والنافون لعلو الله تعالى على خلقه، ثم تلقَّفها عنهم كثير ممن تأَثَّر بهم، ودان بدينهم من إنكار الصفات وتأويلها.

- قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٦٨٣):

وذكروا [أي الأئمة] أن جهمًا وأتباعه هم أول من أحدث في الإسلام هذه الصِّفات السِّلبية وإبطال نقيضها، مثل قولهم: (ليس فوق العالم)، و(لا هو داخل العالم)، و(لا خارجه)، و(ليس في مكان دون مكان)، و(ليس بمتحيز)، و(لا جوهر)، و(لا جسم)، و(لا له نهاية)، و**(لا حد)**، ونحو هذه العبارات؛ فإن هذه العبارات جميعها وما أشبهها لا تؤثرُ عن أحدٍ من الصحابة والتابعين، ولا من أئمة الدين المعروفين، ولا يروى بها حديث عن رسول الله ﷺ، ولا توجد في شيء من كتبِ الله المُنزَّلة من عنده؛ **بل هذه هي من أقوال الجهمية**، ومن الكلام الذي اتفق السَّلف على ذمِّه لما أحدثه من أحدثه، فحيث ورد في كلام السَّلف ذمّ الجهمية كان أهل هذه العبارات داخلين في ذلك، وحيث ورد عنهم ذم الكلام والمتكلمين كان أهل هذه العبارات

داخلين في ذلك؛ فإن ذلك لما أحدثه المبتدعون كثر ذمّ أئمة الدين لهم، وكلامهم في ذلك كثير قد صُنِّفَ فيه مصنفات، حتى إن أعيان هذه العبارات وأمثالها ذكرها السَّلف والأئمة فيما أنكروه على الجهمية وأهل الكلام المحدث. اهـ

ومن ذُكِرَ عنه نفي الحد لله تعالى من الجهمية وغيرهم من الطوائف:

١- إمام الجهمية: الجهم بن صفوان (١٢٨هـ).

- قال الدَّارمي رَحِمَهُ اللَّهُ في «النقض» (ص ٥٧): وادَّعى المعارض - يعني الجهمي - أيضًا أنه ليس لله حدٌّ، ولا غايةٌ، ولا نهايةٌ.

وهذا الأصل الذي بنى عليه جهم جميع ضلالاته، واشتقَّ منه أغلوطاته، وهي كلمة لم يبلغنا أنه سبق جهمًا إليها أحد من العالمين. اهـ

وروى ابن أبي حاتم رَحِمَهُ اللَّهُ بإسناده عن الأصمعي أن امرأة جهم - لعنها الله وإياه - كانت تسخر من الاستواء، تقول : (محدود على محدود) !

فقال الأصمعي: هي كافرة بهذه المقالة.

[«اجتماع الجيوش» (ص٢٢٥)]

٢- بشر المريسي (٢١٨هـ).

ذكر ذلك عنه عثمان الدارمي رَحِمَهُ اللَّهُ في ردِّه عليه في كتابه «النقض» (ص ٥٧) وغيرها.

وهو من نفاة علو الله تعالى كما قال الدارمي عنه (ص٦٩): وقد

اتفقت الكلمة من المسلمين والكافرين أن الله في السماءِ، وحدُّوه بذلك إلَّا المريسي الضَّال وأصحابه. اهـ

٣- أحمد بن أبي دؤاد القاضي (٢٤٠هـ)، رأس من رؤوس الجهمية.

قال: يا أمير المؤمنين إن هذا - يعني: أحمد بن حنبل - زعم أن الله يُرى في الآخرة، والعين لا تقع إلّا على محدود، والله تعالى لا يُحَدُّ. اهـ

[«تاريخ بغداد» (١١/ ٤٦٦-٤٦٧)]

وهو ممن ينكر العلو واستواء الرب على العرش.

قال محمد بن أحمد بن النضر الأزدي: سمعت ابن الأعرابي يقول: أرادني أحمد بن أبي دؤاد أن أطلب في بعض لُغات العرب ومعانيها: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ بمعنى: استولى.

فقلتُ: والله لا يكون هذا ولا أصبته. [«الإبانة الكبرى» (٢٦٨٣) بتحقيقي].

٤- ابن حبان البستي (٣٥٤ هـ).

كما تقدم في أثر يحيى بن عمار رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وأنه بسبب إنكاره للحد أُخرج وطرد من سجستان.

وقد نظرت في كتابه الصحيح فلم أقف على كلام له في العلو والاستواء، وإن كان قد تكلم عن بعض صفات الله تعالى، وسلك فيها مسلك الجهمية من التأويل والتحريف.

٥- الطحاوي الحنفي (٣٢١هـ).

قال في عقيدته «الطَّحاوية» (ص٢١٨): وتعالى عن: (الحدود)، و(الغايات)، و(الأركان)، و(الأعضاء)، و(الأدوات)، لا تحويه الجهات السِّتّ كسائر الـمُبتدعات. اهـ

– قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في «الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة» (٣/ ٩٣٤-٩٣٦): ويقولون – يعني: الجهمية –: نحن نُنَزِّه الله تعالى عن: (الأعراض)، و(الأغراض)، و(الأبعاض)، و(الحدود)، و(الجهات)، و(حلول الحوادث)، فيسمع الغرّ المخدوع هذه الألفاظ فيتوهّم منها أنهم ينزِّهون الله عمّا يفهم من معانيها عند الإطلاق من العيوب والنقائص والحاجة، فلا يشك أنهم يُمجِّدونه، ويُعظِّمونه، ويكشف الناقد البصير ما تحت هذه الألفاظ فيرى تحتها الإلحاد، وتكذيب الرُّسل، وتعطيل الرَّبِّ تعالى عما يستحقّه من كماله.

فتنزيههم عن (الأعراض): هو جحد صفاته: كسمعه، وبصره، وحياته، وعلمه، وكلامه، وإرادته، فإن هذه الأعراض له عندهم لا تقوم إلَّا بجسمٍ فلو كان مُتصفًا بها لكان جسمًا، وكانت أعراضًا له، وهو مُنزّه عن الأعراض.

وأما (الأغراض): فهي الغاية والحكمة التي لأجلها يخلق، ويفعل، ويأمر، وينهى، ويثيب، ويُعاقب، وهي الغايات المحمودة المطلوبة من أمره، ونهيه، وفعله، ويسمونها أغراضًا منه، وعللًا ينزهونه عنها.

وأما (الأبعاض): فمرادهم بتنزيهه عنها؛ أنه ليس له وجه، ولا يدان، ولا يمسك السموات على إصبع، والأرض على إصبع ...

وأما (الحدود والجهات): فمرادهم بتنزيهه عنها أنه: ليس فوق السموات ربٌّ، ولا على العرش إله، ولا يُشار إليه بالأصابع، إذ لو كان كذلك لزم إثبات الحدود والجهات، وهو مُنزَّه عن ذلك ...

وأما (حلول الحوادث): فيريدون به أنه لا يتكلم بقدرته ومشيئته، ولا ينزل كل ليلةٍ إلى سماء الدنيا، ولا يجيء، ولا يغضب بعد أن كان راضيًا، ولا يرضى بعد أن كان غضبان، ولا يقوم به فعل البَتّة، ولا أمر مُجدّد بعد أن لم يكن، ولا يريد شيئًا بعد أن لم يكن مُريدًا له ..). اهـ

٦- الخطابي (٣٨٨هـ).

أنكرَ الحد لله تعالى في رسالته التي سماها: «الرسالة الناصحة»، فقال: ومن هذا الباب أن قومًا منهم [يعني: أهل السنة] زعموا أن لله حدًّا، وكان أعلى ما احتجّوا به في ذلك؛ حكاية عن ابن المبارك ... إلخ.

وقد ذكر كلامه هذا ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٤٤٢) وردَّ عليه كما سيأتي في مُلحق هذا الكتاب.

٧- صاحب كتاب «البدء والتاريخ» المنسوب للمطهر بن طاهر المقدسي (٣٥٥هـ).

فقد قال في نفي الاستواء (١/ ١٦٦): (جلَّ وتبارك أن يكون محمولاً، أو محدودًا، أو مُحاطًا) !

٨- ابن فورك الأشعري (٤٠٦هـ).

قال: استوى بمعنى علا، ولا يريد بذلك علو المسافة والتحيز

والكون في مكان متمكِّنًا فيه، ولكن يريد معنى قول الله ﷻ: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك:١٦]، أي: من فوقها، على معنى نفي الحد عنه. اهـ

[«الأسماء والصفات» للبيهقي (٣/ ١٠٣٣)]

٩- أحمد بن الحُسين البيهقي الشافعي الأشعري (٤٥٨هـ).

فقد أنكر الحد لله تعالى، ولم يثبت علو الله تعالى على خلقه، واستواءه على عرشه.

وقال عن الروايات المروية عن ابن عباس رضي الله عنهما وغيره من السلف في تفسير الاستواء بالعلو والارتفاع بعد أن تأولها وضعفها، قال في «الأسماء والصفات» (٣/ ١٠٤٤): هذه توجب الحد، والحد يوجب الحدث، لحاجة الحد إلى حاد خصَّه به، والباري قديم لم يزل. اهـ

وروى أثر عبد الله بن المبارك في إثبات الحد لله تعالى ثم حرفه وأوله عن ظاهره كطريقتهم في تأويل وتحريف كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ، فقال في «الأسماء والصفات» (٣/ ١٠٧٣): إنما أراد عبدالله بالحد: حد السمع، وهو أن خبر الصادق ورد بأنه على العرش استوى. اهـ

قال ابن حجر في «الفتح» (١٣/ ٤١٦): قال البيهقي: صعود الكلام الطيب والصدقة الطيبة عبارة عن القبول، وعروج الملائكة هو إلى منازلهم في السماء، وأما ما وقع من التعبير في ذلك بقوله: (إلى الله) فهو على ما تقدم عن السلف في التفويض، وعن الأئمة بعدهم في التأويل. اهـ

قلت: وهذا الكلام بنحوه في كتابه «الأسماء والصفات» (٣/ ١٠٣٩)، وهو بعينه كلام الجهمية في تحريف نصوص الصفات.

١٠ و١١- القاضي عياض (٥٤٤هـ)، وتبعه النووي (٦٧٦هـ) كعادته في «شرح صحيح مسلم» (٥/ ٢٤-٢٥).

وكلاهما من نفاة علو الله تعالى على خلقه واستوائه على عرشه، فهذا النووي ينقل عن عياض من غير نكير إجماع المتكلمين على تأويل آيات وأحاديث إثبات العلو وأن ظاهرها غير مراد !

قال في شرحه «لصحيح مسلم» (٥/ ٢٤) وهو يشرح حديث الأمة السَّوداء التي أشارت إلى الله تعالى في السَّماء، قال: .. قال القاضي عياض: لا خلاف بين المسلمين قاطبةً، فقيههم ومُحدثهم ومُتكلّمهم ونُظّارهم ومُقلدهم أن الظَّواهر الواردة بذكر الله تعالى في السَّماء كقوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦] ونحوه ليست على ظاهرِها بل مُتأولة عند جميعهم !! .اهـ

قلت: وإن ذكرَ النووي في شرحه قولًا آخر في الصِّفات، فإنه سيذكر قول المفوضة، وهو أن معناها لا يعلمه إلَّا الله تعالى، وهذا القول الذي أخبر عنه ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه من شرِّ أقوال أهل البدع والإلحاد، فقال في «درء التعارض» (١/ ٢٠٤): فتبيّن أن قول أهل التفويض الذين يزعمون أنَّهم مُتّبعون للسُّنة والسَّلف من شرِّ أقوال أهل البدع والإلحاد. اهـ

قلت: وأما قول أهل السُّنة مثبتت الصفات فلا يذكره إلَّا في مقام الرد عليه، والطعن في من قال واعتقده، فهو كما قال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (١٥/ ٣٣٥): والنووي رجلٌ أشعري العقيدة معروف بذلك، يُبدِّع من خالفه، ويُبالغ في التغليظ عليه. اهـ

١٢- عبدالوهاب بن علي السُّبكي (٧٧١هـ).

في كتابه «طبقات الشافعية» (٣/ ١٣٢-١٣٣).

وهو ممن ينكر علو الله تعالى على خلقه واستواءه على عرشه، يقول في «طبقاته» (٩/ ٣٤) في ترجمة: أحمد بن يحيى بن إسماعيل .. ووقفت له على تصنيف صنفه في نفي الجهة ردًّا على ابن تيمية لا بأس به. اهـ

وعلَّق على قول محمد بن عبد الملك الكرجي (٥٣٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في قصيدته في السُّنة:

عقائدهم أن الإله بذاته ... على عرشه مع علمه بالغوائب

قال السُّبكي «طبقاته» (٦/ ١٤٣): ليس فيها ما ينكر معناه إلَّا قوله: (بذاته). اهـ

وسيأتي التعليق على نفي الجهمية لكلمة : (بذاته) في (ص ١٢٧).

١٣- ابن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ).

فقد علَّقَ الذهبي في «الميزان» (٣/ ٥٠٧) على قصة إخراج ابن حبان من سجستان بسبب إنكاره الحد لله تعالى، فقال: وقال هو [يعني: من أثبت الحد لمن نفاه]: ساويتَ ربك بالشيء المعدوم، إذِ المعدوم لا حدَّ له. اهـ

فقال ابن حجر في «لسان الميزان» (٥/ ١١٤) مُعلِّقًا على قول الذهبي هذا: قوله: (ساويتَ ربك بالشيء المعدوم، إذِ المعدوم لا حدَّ له)؛ نازلٌ. [أي: كلامٌ ساقطٌ] فإنا لا نُسلِّم أن القول بعدم الحد يُفضي إلى مساواته بالمعدوم بعد تحقيق وجوده. اهـ

وعلَّق أيضًا على قول الذهبي في «الميزان» (٣/ ٥٠٧): بَدَت مِن ابن حبان هفوة طعنوا فيه بها. اهـ

قال ابن حجر في «لسان الميزان» (٥/ ١١٤): إن أراد القصَّة الأولى التي صدَّر كلامه - أي إخراجه من سجستان بسبب إنكاره للحد-؛

فليست هذه بهفوة، والحق أن الحقَّ مع ابن حبان فيها !!

وإن أراد الثانية - أي قول ابن حبان: النبوة والعلم -

فقد اعتذرَ هو عنها أولًا، فكيف يحكم عليه بأنه هفا ؟!

ماذا إلَّا تعصبٌ زائدٌ على المتأوِّلين !!

وابن حبان قد كان صاحب فنون وذكاء مُفرط، وحفظ واسع .. انتهى كلام ابن حجر.

قلت: وابن حجر في شرحه للبخاري يُصرِّح بنفي العلو فضلًا عن أن يثبت الحد لله تعالى، ومن ذلك:

أ- نقله عن الكرماني ما يؤيد ذلك بقوله: (قوله: «**في السماء**»: ظاهره غير مراد، إذ الله مُنزَّهٌ عن الحلول في المكان، لكن لما كانت جهة العلو أشرف من غيرها أضافها إليه إشارة إلى علو الذات والصفات). اهـ

ب- قال ابن حجر في «الفتح» (١/ ٥٠٨): (وفيه الرد على من زعم أنه على العرش بذاته). اهـ

وتقدم نقل كلامه (ص٤٠) أن اليهودي إذا قال: (لا إله إلَّا الذي في السماء) لا يقبل منه لأنه مُجسِّم ! إلَّا أن يكون جاهلًا كالأمة السوداء التي

قبل النبي ﷺ قولها لجهلها !

قلت: وتأمل كيف دافع عن ابن حبان بقوَّة لموافقته له في معتقده، ورمى من طعن فيه بأنهم يتحاملون على كل من تأول الصفات وسلك فيها مسلك المعطلة.

ثم ها هو في كتابه «الدرر الكامنة» يذكر الخلاف في تكفير شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ ولا يدافع عنه كدفاعه عن ابن حبان !

فقال (١/ ١٨٠): افترق الناس فيه شيعًا، فمنهم من نسبه إلى التجسيم لما ذكر في العقيدة «الحموية» و«الواسطية» وغيرهما من ذلك كقوله: إن اليد، والقدم، والساق، والوجه صفات حقيقية لله، وأنه مستو على العرش بذاته، فقيل له: يلزم من ذلك التحيز والانقسام.

فقال: أنا لا أسلم أن التحيز والانقسام من خواص الأجسام، فألزم بأنه يقول بتحيز في ذات الله.

ومنهم من ينسبه إلى الزندقة لقوله: إن النبي ﷺ لا يُستغاث به، وأن في ذلك تنقيصًا ومنعًا من تعظيم النبي ﷺ .. إلخ

فذكر ذلك ولم يتعقبه بشيء كما صنع مع ابن حبان.

١٤- الكوثري الجهمي كما تقدم كلامه في المقدمة.

١٥- حسن بن فرحان المالكي.

قد زعم في كتاب «قراءة في العقائد» وساق قول القيسي لأحمد: (يُحكى عن ابن المبارك ..)، فقال: (الرِّواية مُنقطعة عن ابن المبارك، ولو صحت عنه لما كانت حُجة، فلم يرد لفظ (الحد) في الكتاب ولا

السُّنة، فلماذا اللجاجة في هذه الغرائب) ؟!

وهذا من ضلاله وتلبيسه على الجُهال الضُّلال أمثاله:

١- فالرِّواية عن عبدالله بن المبارك رَحِمَهُ اللَّهُ وإن كانت مُنقطعة في هذا الإسناد، فقد أقرَّ صحتها عن ابن المبارك: أحمد بن حنبل، وهو من هو في علم الحديث والعلل !

٢- وهي موصولة صحيحة عن عبدالله رَحِمَهُ اللَّهُ كما ترى في كتبِ السُّنة، ومنها هذا الجزء ! وصححها علماء هذا الشَّأن عنه.

٣- أمر الكتاب والسُّنة باتباع سبيل المؤمنين، وسؤال أهل العلم والذِّكر، وقد أثبتوا الحد لله تعالى من: الكتاب، والسُّنة، وأقوال سلف الأُمَّة.

٤- أتدري أيها الجاهل من وصفت باللَّجاجة ؟! إنك تصف بها عبدالله بن المبارك وأحمد بن حنبل رَحِمَهُمَا اللَّهُ، فضلًا عن أئمة أهل السُّنة الذين اتفقوا على هذه العقيدة.

٥- ما وجه اللّجاجة والغَرابة ؟! فالحدّ هو معنى بينونة الرَّب جلَّ وعلا عن خلقه، وهذا هو اتفاق أهل السُّنة جميعًا، لا يخالف فيه إلّا الجهمي الحلولي !

١٦- ومنهم: السَّفّاريني قال في «دُرَّته» !:

سُبحانه قد استوى كما وَرَد مِن غيرِ كيفٍ قد تعالى أن يُحَدّ

ثم شَرحه في «لوامعه» (١/ ٢٠١) فقال: فيه الرد على من زعم أنه يلزم من كونه مُستويًا على عرشه أن يُحد الله، تعالى عن ذلك، إذ المحدود

محدَث، والمُحدَث مُفتقِرٌ للخالق، والخالق سبحانه هو الأول والآخر. اهـ

ورد عليه الشيخ ابن سحمان رَحِمَهُ اللهُ في «التنبيه» (ص ٤٠ وما بعدها).

والسَّفَّاريني من الحنابلة الذين ابتلوا بالأخذ عن الأشاعرة وغيرهم من أهل الكلام، شأنه شأن كثير من المتأخِّرين الذين لم يأخذوا السُّنة من المعين الصَّافي من السَّلف الصَّالح ومن تبعهم.

١٧- ومنهم: محمد حامد الفقي - مؤسِّس جمعية أنصار السُّنة بمصر والسُّودان - في حاشية تحقيقه لـ «طبقات الحنابلة».

قلت: فإذا كان هذا هو حال هؤلاء ممن اشتهر بنصر عقيد أهل السنة، فكيف بحال المعروفين بالتأويل ؟!

١٨- ومنهم: شعيب الأرناؤوط في «مقدمة ترتيب صحيح ابن حبان» (١/ ٢٣-٢٤).

وغيرهم كثير ممن يطول المقام بذكرهم.

والحمد لله على الإسلام والسُّنة.

الباب الثاني:

إثبات جلوس الرَّبِّ عزَّ وجلَّ

المبحث الأول : معنى الاستواء في كلام العرب.

المبحث الثاني : تفسير الاستواء عند أهل السُّنّة.

المبحث الثَّالث : إثبات جلوس الرَّبِّ عزَّ وجلَّ.

المبحث الرابع : ما رُوي عن النبي ﷺ في إثبات الجلوس

المبحث الخامس : أقوال الصَّحابة رضي اللّه عنهم في إثبات الجلوس.

المبحث السَّادس : أقوال التَّابعين ومَن بعدهم مِن أهل العلم في إثبات الجلوس.

المبحث السَّابع : إثبات المكان للّه تعالى.

المبحث الأول:

معنى الاستواء في كلام العرب

- قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إن لفظ الاستواء في كلام العربِ الذي خَاطبنا الله تعالى بلُغَتهم، وأنزل بها كلامهم نوعان: مُطلَق، ومُقيَّد.

١- الـمُطلق: ما لـم يوصل معناه بحرف.

مثل قوله: ﴿ وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ ﴾ [القصص:١٤] وهذا معناه: كَمُـلَ، وتَمَّ. يقال: استوى النبات، واستوى الطَّعام.

٢- وأما الـمُقيّد فثلاثة أضرب:

أحدها: مُقيَّدٌ بـ (إلى)؛ كقول: استوى فلان إلى السَّطح، وإلى الغُرفة، وقد ذكر سبحانه هذا المُعدَّى بإلى في موضعين من كتابه:

﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ﴾ [البقرة: ٢٩]

﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ ﴾ [فصلت:١١]

وهذا بمعنى: العلو والارتفاع بإجماع السَّلف.

الثاني: مُقيَّدٌ بـ (على)؛ كقوله تعالى: ﴿ لِتَسْتَوُۥا۟ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ﴾ [الزخرف:١٣]، وقوله: ﴿ وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِىِّ ﴾ [هود:٤٤]، وقوله: ﴿ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ ﴾ [الفتح: ٢٩]

وهذا أيضًا معناه: العلو، والارتفاع، والاعتدال بإجماع أهل اللُّغة.

الثالث: الـمقرون بواو (مع) التي تعدّي الفعل إلى الـمفعول معـه؛ نحو: استوى الماء والخشبة، بمعنى ساواها.

وهذه معاني الاستواء المعقولة في كلامهم، ليس فيها معنى: (اسـتولى) البتَّة، ولا نقله أحدٌ من أئمـة اللُّغـة الـذين يعتمـد قـولهم؛ وإنـما قالـه مُتأخِّرو النُّحاة ممن سَلَكَ طريق الجهمية والمعتزلة .. اهـ

[«مختصر الصواعق المرسلة» (٣/ ٨٨٨-٨٨٩)]

- قال ابن الأعرابي رَحِمَهُ اللَّهُ: إن ابن أبي دؤاد [الجهمي] سألني: أتعرف في اللّغة استوى بمعنى استولى ؟ فقالت: لا أعرفه. [«تاريخ بغداد» (٥/ ٢٨٣)]

- قال أبو سُليمان داود بن علي: كنا عند ابـن الأعـرابي فأتـاه رجـل فقال له: ما معنى قول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ ؟

فقال: هو على عرشه كما أخبر عَزَّ وَجَلَّ.

فقال: يا أبا عبد الله ليس هذا معناه؛ إنما معناه: استولى.

قال: اسكت، ما أنت وهذا، لا يقال: (اسـتولى عـلى الـشيء) إلَّا أن يكون له مُضادّ، فإذا غلب أحدهما قيل: استولى، أما سمعت النابغة:

ألا لمثلك أو من أنت سابقُه سَبقَ الجواد إذا استولى على الأمَدِ

[رواه اللالكائي(٦٦٦)]، [وانظر: «الحجة في بيان المحجة» (٢/ ٢٥٧)]

- وسُئل الخليل بن أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: هل وجدت في اللغة اسـتوى بمعنـى استولى؟

فقال: هذا ما لا تعرفه العرب ولا هو جائز في لغتها.

– قال بيان بن أحمد: كنا عند القعنبي، فسمع رجلًا من الجهمية يقول: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه : ٥] استولى.

فقال القعنبي: من لا يوقن أن الرحمن على العرش استوى كما تقـرَّر في قلوب العامة فهو جهمي. [«اجتماع الجيوش» (ص١٣٥)].

وقال الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «النقض» (ص١٩٩) وهو يرد عـلى المريـسي في تفسيره الاستواء بالاستيلاء: فيقال لهذا المعـارض العامـه التائـه المـأبون، الذي يهذي ولا يدري: هذه تأويلات محتملـة لمعـانٍ هـي أقـبح الـضلال وأفحش المحال، ولا يتأولها من الناس إلَّا الجهال، وكل راسخ في الضلال.

ويحك ! وهل من شيء لم يستولِ الله عليه في دعواك، ولم يعلمـه حتـى خص العرش به من بين ما في السموات وما في الأرض ؟ وهل نعرف من مثقال ذرة في السموات وفي الأرض ليس الله مالكه ولا هـو في سـلطاته، حتى خص العرش بالاستيلاء عليه من بين الأشياء عـلى مـا غالبـه عليـه مغالبة ومنازعة، ومع أنك قد صرحت بما قلنا، إذ قسته في عرشه بمتغلب على مدينة فاستوى عليها بغلبة ؟ ففي دعواك لم يـأمن الله أن يغلـب؛ لأن الغالب المستولي ربما غلب وربما غلب، فهل سمع سـامع بجاهـل أجهـل بالله ممن يدعي أن الله استولى على عرشه مغالبة. اهـ

– قال أبو أحمد القـصَّاب الكرجـي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفـسيره «نكـت القـرآن» (١/ ٤٢٦): قولهم: الاستواء : الاستيلاء من غير جهة؛ خطأ.

فأولها: المكابرة في اللغة؛ تقول العرب: استوى فلان على الفرس أي استقرَّ عليه، قال الله تعالى: ﴿ وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ وَقِيلَ بُعۡدٗا لِّلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [هود:٤٤] أي: استقرت عليه. أفيجوز أن يقال: استولت السفينة على الجبل ؟!

وإذا كان الرجل في شيء ثم تركه وعمد إلى غيره يقال: استوى إلى كذا، قال الله تبارك وتعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ﴾ [البقرة: ٢٩].

ويقال: استوى الميزان والحساب إذا اعتدلا، واستوى الراكع وغيره إذا اعتدل بعد الانحناء.

فهذه وما شاكلها مواضع الاستواء لا نعرف في شيء من شواذ اللغات، ولا مشهورها أحدًا عدَّ الاستواء استيلاء؛ إذ الاستيلاء: هو الغلبة والقهر والتملك.

فهل كان العرش ممتنعًا عليه خارجًا من يديه حتى استولى عليه ؟

والثانية: أن الاستيلاء إن كان اسمًا واقعًا على الغلبة والقهر، فلا يجوز أن يكون في الله حادثًا؛ لأنه جلَّ وتعالى قاهر غالب في الأول، والاستواء يجوز أن يحدثه بعد خلق العرش، فقوله: ﴿ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ﴾ بيَّن أن الاستواء بعد خلق السموات والأرض.

والثالثة: مكابرة العقول ومقابلة الأمة عالمهم وجاهلهم بالخلاف فيما ليس فيه لبس ولا إشكال. اهـ

المبحث الثاني:

تفسير الاستواء عند أهل السُّنة

الاستواء صفةٌ ثابتةٌ لله تعالى بالقرآن والسُّنة، وقد أجمع السَّلف الصالح على إثباتها.

وأهل السُّنة يثبتون لله تعالى هذه الصِّفة إثباتًا حقيقيًّا على ما يليق به سُبحانه وتعالى مِن غير تحريف ولا تعطيل، ولا تمثيل ولا تشبيه.

وقد تنوَّعت عِبارات السَّلف في إثبات حقيقة الاستواء لله تعالى؛ ومقصودهم واحد كما قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «شرح حديث النزول» (ص٣٩٣): أقوال السَّلف الثابتة عنهم مُتَّفقةٌ في هذا الباب، لا يُعرف لهم فيه قولان، كما قد يختلفون أحيانًا في بعض الآيات، وإن اختلفت عباراتهم فمقصودهم واحد، وهو: إثبات علو الله على العرش. اهـ

ومما ورد عن السَّلف الصَّالح وغيرهم من أهل اللُّغة في معاني الاستواء:

(١) – استوى بمعنى: (علا). ومن قال به:

١ – مجاهد (١٠٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ.

[أخرجه البخاري عنه مُعلّقًا (٤/ ٣٨٧) (باب وكان عرشه على الماء)].

٢ - أبو عُبيدة مَعمر بن المثنى (٢٠٩هـ).

[«العرش» للذهبي (٤)، و«مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٥/ ٥٢٠)].

٣- محمد بن جرير الطَّبري (٣١٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

[«التفسير» (١/ ١٩٢)، (١٣/ ٩٤)، (١٩/ ٢٨)، و«العرش» للذهبي (٣)]

٤- أبو العباس ثعلب أحمد بن يحيى (٢٩١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

[«اعتقاد أهل السُّنة» للالكائي (٦٦٨)]

(٢) - بمعنى: (ارتفع).

ومن قال به:

١- ابن عباس رضي الله عنهما. [«تفسير» البغوي (١/ ٥٩)].

٢- أبو العالية (٩٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

[أخرجه البخاري مُعلّقًا عنه (٤/ ٣٨٧)، و«تفسير» ابن أبي حاتم (٣٠٨)]

٣- الحسن البصري (١١٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

[«تفسير» ابن أبي حاتم (٣٠٨)، و«الأربعين» للذهبي (ص٣٧)]

٤- الرَّبيع بن أنس (١٤٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

[«تفسير» ابن جرير الطبري (١/ ١٩١) و«تفسير» ابن أبي حاتم (٣٠٨)]

٥- الخليل بن أحمد (١٧٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

[«العرش» للذهبي (١٢)]

٦- بِشر بن عُمر الزَّهراني (٢٠٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: سمعت غير واحد من المفسرين يقول: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾: أي ارتفع.

[«درء التعارض» لابن تيمية (٢/ ٢٠)، و«العرش» للذهبي (٢)]

٧- ابن جرير الطبري (٣١٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ. [«العرش» للذهبي (٣)]

٨- البغوي (٥١٦ هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

[«تفسيره» (١/ ٥٩)، ونسبه إلى أكثر مفسري السلف].

(٣) – بمعنى: (صعد).

وممن قال به:

١- قال الفرَّاء: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ﴾ أي صعد، قاله ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمَا.

[«العرش» (٥) للذهبي، و«الأسماء والصفات» للبيهقي (٣/ ١٠٣٧) (٨٧٨)]

٢- أبو عُبيدة مَعمر بن المثنى (٢٠٩هـ).

[«تفسير البغوي» (٢/ ١٦٥)]

(٤) – بمعنى: (استقرَّ).

وممن قال به:

١- عبد الله بن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمَا.

[«الأسماء والصفات» للبيهقي (٨٧٣)، و«اجتماع الجيوش» لابن القيم (ص٢٤٩)].

٢- مجاهد (١٠٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ. [«مختصر الصواعق» (٢/ ١٤٣)]

٣-٤- الكلبي، ومقاتل. [«تفسير البغوي» (٢/ ١٦٥)]

٥- عبد الله بن المبارك (١٨١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ.

[«مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٥/ ٥٩١)، وقال: ومن تابعه من أهل العلم وهم كثير].

٦- ابن قُتيبة (٢٧٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ.

[«تأويل مختلف الحديث» (ص١٧١)]

٧- ابن عبد البر (٤٦٣هـ). [«التمهيد» (٧/ ١٢٩)]

٨- قال أبو إسماعيل الهروي في تفسيره باللغة الفارسية: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾، استواء في اللغة العرب يأتي بمعنى: (الاستقرار)، كقوله تعالى: ﴿إِذَا ٱسۡتَوَيۡتُمۡ عَلَيۡهِ﴾ [الزخرف: ١٣]، ﴿وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّ﴾ [هود: ٤٤]، ﴿لِتَسۡتَوُۥاْ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾ [الزخرف: ١٣]، ﴿فَإِذَا ٱسۡتَوَيۡتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلۡفُلۡكِ﴾ [المؤمنون: ٢٨].

٩ - أبو أحمد القصَّاب الكرجي رَحِمَهُ اللَّهُ في عقيدته التي كتبها للقادر بالله وجَمع الناس عليها، وذلك في صدر المائة الخامسة، وأمر باستتابة مَن خرج عنها مِن: مُعتزلي، ورافضي، وخارجي.

ومما قال فيها: .. خلق العرشَ لا لحاجة إليه، فاستوى عليه استواء استقرارٍ كيف شاء وأراد، لا استقرار راحةٍ كما يستريح الخلق. اهـ

[«العلو» للذهبي (٢/ ١٣٠٣)]

وقال في تفسيره «نكت القرآن» (١/ ٤٢٦): ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ [الأعراف:٥٤] حجة على الجهمية؛ لأن الاستواء في هذا الموضع هو الاستقرار، فقوله: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ أي استقرَّ عليه. اهـ

١٠- أبو الحسن محمد بن عبدالملك الكرجي الشافعي (٥٣٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قال في كتابه «الفصول في الأصول عن الأئمة الفحول»:

وإذا تقرَّرَ أن تأويل الصَّحابة مقبول؛ فتأويل ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أولى بالاتباع والقبول، فإنه البحر العباب، وبالتأويل أعلم الأصحاب، فإذا صحَّ عنه تأويل الاستواء: (بالاستقرار)، وضعنا له الحد والإيمان والتصديق، وعرفنا من الاستقرار ما عرفناه من الاستواء، وقلنا: إنه ليس باستقرار يتعقب تعبًا واضطرابًا، بل هو كيف شاء، وكما شاء، والكيف فيه مجهول، والإيمان به واجب، كما نقول في الاستواء سواء. اهـ [«بيان تلبيس الجهمية» (٦/ ٤٠٣)]

١١- ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

[«الفتاوى» (٥/ ٥١٩)، و«بيان تلبيس الجهمية» (٦/ ٤٠١)، و(٨/ ٣٠٤)، و..]

١٢- ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وقد جمع في «النونية» (٢/ ٣٦١) هذه المعاني، فقال:

فلهم عِباراتٌ عليها أرْبعٌ   قد حُصِّلَتْ للفارِسِ الطَّعَّانِ

وَهيَ استقَرَّ وقد علا وكذلك ار   تفَعَ الذي ما فيه مِن نُكرَانِ

وكذاك قد صعدَ الذي هـو رابـعٌ   وأبـو عُبَيدةَ صَـاحِبُ الشَّيباني

يَـختارُ هـذا القولَ في تـفسـيرِهِ   أدرى مـن الجهـمِيّ بـالقـرآن

- وقال: إن استواء الشيء على غيره يتضمن استقراره وثباته وتمكنه، كما قال تعالى: ﴿وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ﴾ [هود: ٤٤]، أي: رست عليه واستقرَّت على ظهره. [«مختصر الصواعق» (٣/ ٩١٦)].

١٣- الشيخ عبدالرحمن بن حسن (١٢٨٥هـ) رَحِمَهُمَاٱللَّهُ في «الدُّرر السَّنية» (٣/ ٢١٥) قال: إن معنى استوى: استقرَّ، وارتفع، وعلا، وكلها بمعنى واحد، لا ينكر هذا إلَّا جهمي زنديق، يحكُم على الله وعلى أسمائه وصفاته بالتعطيل، قاتلهم الله .. اهـ

١٤- الشيخ عبدالرحمن السعدي (١٣٧٦هـ) رَحِمَهُٱللَّهُ.

قال: .. نثبت أنه استوى على عرشه استواء يليق بجلاله، سواء فُسِّرَ ذلك: بالارتفاع، أو بعلوِّه على عرشه، **أو بالاستقرار، أو الجلوس**، فهذه التفاسير واردة عن السَّلف، فنثبت لله على وجه لا يُماثله ولا يُشابهه فيها أحد، ولا محذور في ذلك إذا قرنّا بهذا الإثبات نفي مماثلة المخلوقات..اهـ [«الأجوبة السعدية الكويتية» (ص١٤٦)]

١٥- الشيخ عبدالعزيز بن باز (١٤٢٠هـ) رَحِمَهُٱللَّهُ كما سئل عن هذا المعنى في «شرحه للعقيدة الواسطية المسجل» فقال:

للاستواء معانٍ كثيرة: كاستقرَّ، وعلا، وارتفع، كلها ألفاظ

سَلفية. اهـ

١٦- الشيخ محمد بن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقد قال في «شرحه للعقيدة السفارينية»: فهم مجمعون [يعني: السلف] على أن استوى بمعنى: علا على العرش، واستقرَّ. اهـ

فهذه أقوال أهل العلم والسُّنة في تفسير الاستواء بالاستقرار من غير نكير لها، وعليه فلا عِبرة بقول الذهبي في «العلو» مُعلِّقًا على عقيدة الكرجي التي كتبها للخليفة القادر بالله وأقرَّه عليها أهل العلم في وقتهم، فقال: ليته حذف (استواء استقرار) وما بعدها، فإن ذلك لا فائدة فيه بوجه. اهـ

وقوله كذلك (٢/ ١٣٥٨): لا يعجبني قوله: (استقرَّ)، بل أقول كما قال مالك الإمام: (الاستواء معلوم).

قلت: ونحن نقول كما قال الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (الاستواء معلوم)، ومن معانيه المعلومة عند السلف قاطبة: تفسيره بالاستقرار، فنقول كما قال السلف الصالح، وليس لنا رأي معهم.

واعلم أن إنكار تفسير الاستواء بالاستقرار إنما أتى من معطلة الصفات كالجهمية والأشاعرة وغيرهم ممن تأثر بهم، ومن ذلك:

١- قال الأشعري في «الإبانة» (ص٢١) هو يتكلم عن صفة الاستواء: استواء مُنزَّهًا عن الممارسة، والاستقرار، والتمكن، والحلول، والانتقال. اهـ

٢- قال ابن بطال في «شرحه للصحيح» (١٠/ ٤٤٧) وهو يتكلم عن معاني الاستواء: وأما من قال تأويله: استقرَّ، فقول فاسد أيضًا؛ لأن الاستقرار من صفات الأجسام. اهـ

٣- قال القُرطبي في «المفهم شرح مسلم» (١/ ٤٣٦) وهو يتكلم عن العرش: وإضافته إلى الله على جهة الملك أو التشريف، لا لأن الله استقرّ عليه أو استظلّ به كما قد توهَّمه بعض الجُهَّال في الاستقرار، وذلك على الله محال؛ إذ تستحيل عليه الجسمية ولواحقها. اهـ

٤- قال ابن حجر في «الفتح» (٧/ ١٥٦): وليس العرش بموضع استقرار الله .. إلخ.

وقال (١٣/ ٤١٦): وقالت الجسمية: معناه: الاستقرار. اهـ

قلت: وقولهم: (الجسمية) (والمُجسِّمة) يقصدون بهم أهل السُّنة وكل من أثبت صفات الله تعالى على الحقيقة اللائقة به سبحانه وتعالى، وهذه التسمية موروثة عن الجهمية الأولى معطلة الصفات ينبزون بها أهل السنة، وهي علامة من علاماتهم كما نصَّ على ذلك أئمة السلف.

٥- قال العيني الحنفي في «شرحه للبخاري» (٢٥/ ١١١): وقالت المُجسِّمة معناه: استقرَّ، وهو فاسد؛ لأن الاستقرار من صفات الأجسام. اهـ

قلت: وهذه الشُّبهة التي وقعوا فيها بسبب وقوعهم في تشبيه الله تعالى بخلقه، ثم ارتقوا به إلى سُلَّم التعطيل ونفي الصِّفات.

«تنبيهان»:

التنبيه الأول:

قول ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ الـمُتقدِّم في «نونيته»:

وكذاكَ قد صَعِدَ الذي هو رابعٌ   وأبـو عُبَيدةَ صاحِبُ الشَّيباني

(وأبو عُبيدة) يريد به: مَعمر بن المثنى (٢٠٨هـ) صاحب التصانيف، ومنها كتابه: «مجاز القرآن» في تفسير غريب القرآن، اعتمد عليه أهل العلم قديمًا وحديثًا، ويُريد بالمجاز ما يجوز في لغة العرب من التعبير عن الألفاظ والأساليب القرآنية، لا المجاز الاصطلاحي عند البلاغيين والمتكلمين الذي هو صرف الكلام عن ظاهره.

وفي كتابه هذا تأويل لبعض الصِّفات: كالوجه، والعين، والمكر، وغيرها. وهو كذلك مُتهمٌ برأي: الخوارج، والشُّعوبية.

- قال ابن قتيبة (٢٧٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في كتاب «المعارف» (ص٥٤٣): كان الغريب أغلب عليه، وأخبار العرب وأيامهم، وكان مع معرفتِه رُبما لـم يقم البيت إذا أنشده حتى يكسره، ويُخطئ إذا قرأ القرآن نظرًا، وكان يبغض العرب، وألَّف في مثالبها كتابًا، وكان يرى رأي الخوارج. اهـ

قلت: وهو غير أبي عُبيد القاسم بن سلام (٢٣٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ، الإمام المشهور صاحب كتاب: «غريب الحديث»، و«الإيمان»، وغيرهما.

التَّنبيه الثاني:

أنكر الألباني في «مختصر العلو» (ص٤٠)، و«السِّلسلة الضَّعيفة» (١١/ ٥٠٦) أن يكون من معاني الاستواء الصَّحيحة: (الاستقرار) !

ولم يذكر من سَبقه إلى ذلك مع تصريح أهل السُّنة بهذا المعنى كما تقدم، ثم نفى أن يكون ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ قاله !!

واحتج على ذلك:

١- بالرَّأي؛ وذلك أنه فهم أن تفسير الاستواء بالاستقرار معنى زائد على إثبات العلو !

٢- زعم أن هذا المعنى لم يرد به الشرع.

فقال: فأين رأيت ابن تيمية يقول بالاستقرار على العرش ؟! علمًا بأنه أمر زائد على العلو، وهو مما لم يرد به الشرع. اهـ

قلت: وفيمن نقلتُ عنهم ممن أثبت هذا المعنى أبلغ بيان في بُطلان ما ذهب إليه، فهم أهل اللغة والفهم للكتاب والسُّنة.

أما نفيه أن يكون ابن تيمية قال به !! فهذه كتبه؛ كثيرًا ما ينقل فيها هذا القول ويحتج به، وينسبه إلى أكثر أئمة أهل السُّنة.

(٥) – ومن معاني الاستواء:

الجلوس والقعود، كما سيأتي في المبحث القادم.

المبحث الثالث:

إثبات جلوس الرب عزَّ وجلَّ

صرَّحَ كثيرٌ من أهل السُّنة والجماعة بإطلاقِ لفظ: (الجلوس والقعود لله تعالى)، كما ورد ذلك صريحًا في أحاديث النبي ﷺ، وآثار الصَّحابة، والتابعين ومن بعدهم من أعيان سلف هذه الأُمّة رَحِمَهُمُ اللَّهُ تعالى.

وقد استشكلَ كثيرٌ من الـمُتأخِّرين - ممن دخل عليه شيءٌ من عِلمِ الكلامِ المذموم - إثباتَ الجلوسِ والقعود لله تعالى بناءً على أن هذا اللفظ فيه إيهام محذور ليس في غيره من الألفاظ !

- قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى: من أطلقه إنما اتبع في ذلك الأثر، ولا شكَّ أن الله تعالى ليس كمثله شيءٌ لا في ذاته، ولا في صفاتِه، ولا في أفعاله، واتفاق اللفظين لا يوجب اتفاق الحقيقتين، كما في سائر ألفاظ الصِّفات: من النُّزول، والمجيء، والفرح، والضَّحك، وغير ذلك. اهـ

قلت: فنحن مُتبعون لا مُبتدعون، مُقتدون لا مُبتدئون، واقفون حيث وقف السَّلف، قائلون بما قالوا، كافّون عما كفُّوا عنه، يسعنا ما وسعهم، كما قال الأوزاعي رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى: اصبر نفسك على السُّنة، وقف حيث وقف القوم، وقل بما قالوا، وكُفَّ عمَّا كفُّوا عنه، واسلك سبيل سَلفك الصَّالح، فإنه يسعك ما وسعهم..[رواه اللالكائي (١/ ١٠٤)]

وقد روى أهل السُّنة في مُصنفاتهم أحاديث وآثار السَّلف في إثبات جُلوس الرَّبِّ تعالى، وتلقَّوها بالقبول والتسليم، وحدَّثوا بها من غير نكير، فنحن مُتبعون لهم في ذلك، كما قال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ لما أرسل إليه شاذان يستأذنه في أن يُحدِّث بحديث: قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، قال: «**رَأيتُ ربِّي**». فقال أحمد: حدِّثْ به، فقد حدَّثَ به العلماء.

وقال الـمرُّوذي لأحمد: في هذا يُشنّع به علينا ؟

قلت: أفليس العلماء تلقته بالقبول ؟

قال أحمد: بلى. [«بيان تلبيس الجهمية» (٧/ ١٩٥-١٩٦)]

وكما جاء في أثر وكيع لما حدَّث بحديث: إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبدالله بن خليفة، عن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «**إذا جلس الرَّبُّ** عَزَّ وَجَلَّ **على الكرسي**».

فاقشعرَّ رجلٌ عند وكيع، فَغَضِبَ وكيع، وقال: أدركنا الأعمش، وسُفيان، **يُحدِّثون بهذه الأحاديث لا ينكرونها**. [سيأتي تخريجه (٤٣)]

وقال الدارمي (٢٨٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «النقض» (ص٣٤٣): فقد أخذنا بما قال رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فلم نقبل منها إلّا ما روى الفقهاء الحفاظ المتقنون؛ مثل: معمر، ومالك بن أنس، وسفيان الثوري، وابن عُيينة، وزُهير بن مُعاوية، وزائدة، وشريك، وحماد بن زيد، وحماد بن سَلمة، وابن المبارك، ووكيع، ونظرائهم الذين اشتهروا برواياتها ومعرفتها والتفقه فيها، خلاف تفقه المريسي وأصحابه، فما تداول هؤلاء الأئمة ونظراؤهم على القبول قِبلناه، وما رَدُّوه رددناه، وما لم يستعملوه

تركناه؛ لأنهم كانوا أهل العلم والمعرفة بتأويل القرآن ومعانيه، وأبصر بما وافقه منها مما خالفه من المريسي وأصحابه، فاعتمدنا على روايتهم، وقِبلنا ما قبلوا، وزَيّفنا منها ما روى الجاهلون من أئمة هذا المعارض، مثل: المريسي، والثلجي ونظرائهم. اهـ

- وقال أيضًا (ص٤٤٨-٤٤٩): ومن الأحاديث أحاديث جاءت عن النبي ﷺ قالها العلماء، ورووها ولم يُفسِّروها، ومَن فسَّرها برأيه اتهموه. فقد كتب إليَّ علي بن خشرم أن وكيعًا سُئِلَ عن حديث عبدالله ابن عمرو رضي الله عنهما: الجنة مطوية مُعلَّقة بقرون الشمس. فقال وكيع: هذا حديث مشهور، قد رُوي فهو يُروى، فإن سألوا عن تفسيره لم نفسّر لهم، ونتهم من ينكره وينازع فيه، والجهمية تنكره. اهـ

وقال ابن منده رحمه الله وهو يتكلم عن حديث أبي رزين الطويل، وفيه إثبات كثير من صفات الله تعالى: روى هذا الحديث محمد بن إسحاق الصَّنعاني، وعبدالله بن أحمد بن حنبل وغيرهما، وقد رواه بالعراق بمجمع العلماء وأهلِ الدين جماعة مِن الأئمة منهم: أبو زُرعة الرَّازي، وأبو حاتم، وأبو عبدالله محمد بن إسماعيل، ولم يُنكِره أحد، ولم يتكلّم في إسناده، بل رَوَوْه على سبيل القبول والتسليم، ولا يُنكِر هذا الحديث إلّا جاحِدٌ، أو جاهل، أو مخالف للكتاب والسُّنة. اهـ [نقلًا من «زاد المعاد» (٣/ ٦٧٨)].

- وقال ابن تيمية رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (٤/ ٣٦٩) وهو يتكلم عن أثر لزيد بن أسلم رحمه الله في تفضيل صالحي البشر على الملائكة: فلا

يقول مثل هذا القول إلَّا عن [علم] بيِّن، والكذب على الله ﷻ أعظم من الكذب على رسوله ﷺ، وأقل ما في هذه الآثار: أن السَّلف الأولين كانوا يتناقلون بينهم أن صالحي البشر أفضل من الملائكة من غير نكيرٍ منهم لذلك، ولم يخالف أحدٌ منهم في ذلك، إنما ظهر الخلاف بعد تشتت الأهواء بأهلها، وتفرق الآراء، فقد كان ذلك كالمستقرِّ عندهم.

– وقال في «بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٢٦٨) وهو يتكلم عن أثر كعب الأحبار وفيه نسبة الثقل لله تعالى: وهذا الأثر وإن كان هو رواية كعب، فيحتمل أن يكون من علوم أهل الكتاب ، ويحتمل أن يكون مما تلقاه عن الصَّحابة ﭫ، ورواية أهل الكتاب التي ليست عندنا شاهد هو لا يدفعها ولا يصدقها ولا يكذبها، فهؤلاء الأئمة المذكورة في إسناده هم مِن أجلّ الأئمة، وقد حدثوا به هم وغيرهم، ولم ينكروا ما فيه من قوله: (من ثقل الجبار فوقهن)، فلو كان هذا القول مُنكرًا في دين الإسلام عندهم لم يحدّثوا به على هذا الوجه .. اهـ

– وقال ابن القيم ؒ كما في «مختصر الصواعق» (٣/ ١٢٨٣) وهو يتكلّم عن حديث جابر ﭬ: «**يحشرُ الناسُ يومَ القيامةِ، أو قال: العباد عُراةً غُرلًا بُهمًا، قال: قلنا: وما بهمًا، قال: ليسَ معهم شيءٌ، ثم يُناديهم بصوتٍ يسمَعُه مِن قُربٍ: أنا الملكُ، أنا الدَّيَّان ..**» الحديث.

ورواه عبدالله بن أحمد في «السُّنة»، والطبراني في «المعجم»، و«السُّنة»، وأبو بكر ابن أبي عاصم في «السُّنة» مُحتجِّين بهم، فمن الناس سوى هؤلاء

الأعلام سادات الإسلام، ولا التفات إلى ما أعلّه به بعض الجهمية ظُلْمًا منه، وهضمًا للحقِّ .. ورواه أئمة الإسلام في كتبِ السُّنةِ، وما زالَ السَّلف يروونه، ولم يُسمع مِن أحدٍ مِن أئمة السُّنة أنكره، **حتى جاءت الجهمية فأنكرته، ومضى على آثارهم من اتبعهم في ذلك**... إلخ.

وقال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو يتكلم عن أثر لكعب الأحبار رَحِمَهُ ٱللَّهُ وفيه إثبات العلو لله تعالى: وهب أن المعطِّل يُكذِّب كعبًا ويرميه بالتجسيم، فكيف حدَّث به عنه هؤلاء الأعلام مُثبتين له غير منكرين ؟ اهـ

[«مختصر الصواعق» (٣/ ١٠٧٥)]

- وقال الذهبي في «العرش» (٢/ ١٢١) في حديث عُمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «**إذا جلس الرَّبُّ عَزَّ وَجَلَّ على الكُرسي**»:

فإن كان هؤلاء الأئمة: أبو إسحاق السَّبيعي، والثوري، والأعمش، وإسرائيل، وعبدالرحمن بن مهدي، وأبو أحمد الزبيري، ووكيع، وأحمد ابن حنبل، وغيرهم، ممن يطول ذكرهم وعددهم، الذِّين هم سُرج الهدى، ومَصابيح الدُّجى، **قد تلقوا هذا الحديث بالقبول، وحدّثوا به، ولم ينكروه، ولم يطعنوا في إسناده، فمَن نحن حتى نُنكره، ونتحذلق عليهم ؟!، بل نؤمن به، ونكل علمه إلى الله عَزَّ وَجَلَّ**. اهـ

قلت: وقوله: (نَكِلُ عِلْمَه) أي كيفيته، وإلَّا فالمعنى معلوم، والإثبات واجب، وللذهبي تعليقات على بعض نصوص الصفات يفهم منها التفويض المحدث المبتدع، وقد تكلمت عن ذلك في كتابي: «الاحتجاج

بالآثار السلفية» (فصل في بعض الأمثلة للقائلين بتفويض معاني نصوص الصفات) (ص ٣٠٤).

ورَحِمَ اللهُ الشيخ ابن سَحمان إذ علَّقَ على هذا الكلام بقوله: (**فإذا ثبت هذا عن أئمة أهل الإسلام، فلا عبرة بمن خالفهم من الطّغام أشباه الأنعام**). اهـ [«الضياء الشارق» (ص١٨٠)]

وإليك بعض ما ورد في إثبات جلوس الله تعالى على عرشه من أحاديث رسول الله ﷺ، ثم أقوال الصَّحابة ﵃، ثم أقوال التابعين ومن تابعهم من أهل العلمِ رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، رجاء أن يكون في ذلك مقنعٌ لمن أراد السَّلامة والاتباع. والله المستعان.

المبحث الرابع:

ما رُوي عن رسول اللّه ﷺ في إثبات الجلوس

رُوِيَت فيه أحاديثُ كثيرة:

منها: ما هو صحيحٌ ثابتٌ تلقَّاه أهل السُّنة بالقبول، واحتجوا به في الـرَّدِّ على الجهمية مُنكرة الصِّفات.

ومنها: ما هو ضعيف؛ ولكن يُستأنس به في هذا الباب إذْ لـه أصـلٌ وشاهد من أحاديث أُخرى تشهد له.

ومن تلك الأحاديث:

١- حديث عُمـر بـن الخطـاب رضي الله عنه، وفيـه قـول رسـول الله ﷺ: «**وإن كرسيه فوق السَّموات والأرض، وإنه يقعد عليه**».

وفي لفظٍ: «**إذا جلسَ الرَّبُّ** عز وجل **على كرسيه**».

[سيأتي تخريجه برقم (٣٦)]

- قال ابن تيمية رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (١٦/ ٤٣٤): .. **أكثر أهل السُّنة قبلوه** .. ولـه طُـرُقٌ كثـيرة ثابتـة إلى سُـفيان، وإسرائيـل وغيرهما، وقد صنَّفَ أبو الحسن ابن الزَّاغوني جُزءًا في جمـع طُرقـه، والكلام عليه بما ينفي عن الله النَّقص والحدوث. اهـ

- وقال الذهبي في «العرش» (٢/ ١٢١): وهذا الحديث صحيح عند جماعة من المحدِّثين، أخرجه الحافظ ضياء الدِّين المقدسي في «صحيحه»، وهو من شرط ابن حبان فلا أدري أخرجه أم لا ؟! فإن عنده أن العدل الحافظ إذا حدث عن رجل لم يُعرَف بجرح، فإن ذلك إسناد صحيح.

فإذا كان هؤلاء الأئمة: أبو إسحاق السَّبيعي، والثوري، والأعمش، وإسرائيل، وعبدالرحمن بن مهدي، وأبو أحمد الزُّبيري، ووكيع، وأحمد بن حنبل، وغيرهم ممن يطول ذكرهم وعددهم الذين هم سُرج الهدى، ومصابيح الدُّجى، قد تلقوا هذا الحديث بالقبول، وحدثوا به، ولم ينكروه، ولم يطعنوا في إسناده، فمَن نحن حتَّى ننكره، ونتحذلق عليهم ؟! .. اهـ

ورواية عبدالرحمن بن مهدي له نوع توثيق لرواته كما هو معلوم.

واعلم أن أكثر من تكلَّم فيه من أهل السُّنة إنما تكلموا فيه لعلَّةٍ في إسناده، ولم يتعرَّضوا لمتنه بالطعن والنكارة.

وأما من أعلَّه بنكارة متنه؛ فإن أغلبهم من الجهمية نُفاة الصِّفات، ومَن نحى منحاهم ممن تأثر بهم، أو اغترَّ بنفسِه، ولم يُسلم لأهلِ السُّنةِ العنان. والله المستعان.

٢- حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنهما في قصَّة مَقدَم جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه من أرض الحبشة، وفيه إقرار النبي صلى الله عليه وسلم لقول المرأة العجوز التي

قالت: (الويلُ لك إذا جلس الملك على كُرسيه ...). الحديث.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: هذا الحديث محفوظ عن أبي الزُّبير، عن جابر من طُرقٍ كلها صِحاح.

قلت: وقد صحَّحه جماعة من أهل العلم كما سيأتي في تخريجه (٤٩).

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في «نونيته» (ص ١٠٣):

ولقد أتى ذِكرُ الجلوسِ به وَفِي ... أثرٍ رَواهُ جعفر الرَّباني

أعني ابنَ عم نَبيِّنا و بغيرِهِ ... أيضًا أتى والحقُّ ذُو التبيان

٣- حديث ثعلبة بن الحكم رضي الله عنه، قال: قال النبي ﷺ: «يقولُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ للعلماءِ يومَ القيامةِ إذا قعَدَ على كُرسِيه لقضاءِ عباده: إني لم أجعل عِلمي وحُكمي فيكم إلَّا وأنا أُريدُ أن أغفرَ لكم على ما كان فيكم ولا أُبالي».

[رواه الطبراني في «معجمه الكبير» (٢ ح ١٣٨١)، وعنه أبو نعيم في «المعرفة» (١٣٨٧)، وقال ابن كثير في «التفسير» (٥/ ٢٦٧): إسناده جيد. وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ١٢٦): رجاله موثقون. وقال المنذري في «الترغيب والترهيب» (١/ ٥٧): رواه الطبراني في «الكبير»، ورواته ثقات. اهـ

ولم يتعقبه الناجي في «العجالة» بشيء.

وقال البوصيري في «إتحاف الخيرة» (٧٩٣٧): رواه الطبراني في «الكبير» بسند رواته ثقات. وقال السيوطي في «اللآلئ» (١/ ٢٢١): لا بأس به. اهـ

وفي إسناد هذا الحديث: (العلاء بن سالم) كما عند أبي نعيم وابن كثير في تفسيره.

وفي «معجم الطبراني»: العلاء بن مسلمة.

وابن سالم لا بأس به، وابن مسلمة تكلّم فيه ابن حبان، والأزدي].

٤- حديث أنس ﷺ في الشفاعة، وفيه قوله ﷺ: **«يأتوني حتى أمشي بين أيديهم حتى نأتي بابَ الجنَّة فأستفتح فيُؤذن لي فأدخل على ربي فأجده قاعِدًا على كُرسي العِزَّة ..»**.

[سيأتي تخريجه برقم (٥٢)]

٥- حديث عبدالرزاق، عن معمر، عن ابن المسيَّب، عن أبي هريرة ﷺ في النُّزول، وفيه قوله ﷺ: **«.. فإذا نزلَ إلى السماءِ الدنيا جلسَ على كرسيه .. »**.

[رواه ابن منده في «الرد على الجهمية» (ص ٨٠)، وقال: وله أصلٌ عند سعيد ابن المسيب مُرسل. اهـ

ورواه ابن المحب في «الصِّفات» (١-٢١٨ ق).

قال ابن القيم رحمه الله في «اجتماع الجيوش» (١٠٩): رواه أبو عبدالله في «مسنده»، وروِيَ عن سعيد بن المسيب مُرسلًا وموصولًا، قال الشَّافعي رحمه الله: مرسل سعيد عندنا حسن].

٦- حديث عبدالله بن عباس رضي الله عنهما في الشفاعة الطَّويل، وفيه قوله ﷺ: **«فآتي ربي فأجده على كرسيّه - أو سريره - جالسًا»**.

[قال ابن القيم في «اجتماع الجيوش» (ص ١٠٨): رواه أحمد في «مسنده».

قلت: الحديث عند أحمد في «مسنده» (١/ ٢٨١، ٢٩٥) ووجدته من غير لفظة: **«جالسًا»**، وسيأتي تخريجه برقم (٥٢)]

٧- حديث عبدالله بن أُنيس رضي الله عنه في قصَّة رحلة جابر بن عبدالله رضي الله عنهما، وهي قصَّة مشهورة، وفيها: «**إذا كان يوم القيامة حشر الناس عُراةً حُفاةً غُرلًا، ثم يـجلسُ اللهُ على كرسيهِ، ثم يُناديهم بصوتٍ يسمعه من بَعُدَ كما يسمعه من قَرُبَ** .. » الحديث.

رواه بهذا اللفظ الروياني في «مسنده» (٢/ ٤٧١)، وفي إسناده ضعف.

وأصل الحديث من غير ذكر (الجلوس) عند أحمد في «مسنده» (٣/ ٤٩٥)، والبخاري مُعلّقًا في «صحيحه»، وفي «الأدب المفرد» (٩٧٠)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٤/ ٧٩)، والحاكم (٤/ ٥٧٤)، وهو حديث صحيح.

٨- حديث أبي هريرة رضي الله عنه الطَّويل في ذكر زيارة المؤمنين لربهم تبارك وتعالى، وفيه قوله ﷺ: «**إنا جَالسنا اليوم الجبار تبارك وتعالى** ..».

[رواه الترمذي (٢٥٤٩)، وابن ماجه (٤٣٣٦)، وابن أبي عاصم في «السُّنة» (٥٩٨)، والآجري في «الشريعة» (٥٩٩)، وابن حبان في «صحيحه» (٧٤٣٨).

قال ابن القيم رحمه الله في «حادي الأرواح» (١/ ٥٧١-٥٧٣): رواه الترمذي في «صفة الجنة»، عن محمد بن إسماعيل، عن هشام بن عمار. وليس في هذا الإسناد من ينظر فيه إلَّا عبدالحميد بن حبيب، وهو كاتب الأوزاعي، فلا نُنكِرُ عليه تفرّده عن الأوزاعي بما لم يروِهِ غيره، وقد قال الإمام أحمد وأبو حاتم الرَّازي: هو ثقة. وأما دُحيم والنسائي: فضعفَّاه. ولا يعرف أنه حَدَّثَ عن غير الأوزاعي. والترمذي قال: هذا الحديث غريب، لا نعرفه إلَّا من هذا الوجه. اهـ كلام ابن القيم.

قلت: وقد رواه ابن أبي الدنيا عن الحكم بن موسى، حدثنا هقل بن زياد، عن الأوزاعي قال: نبئت أن سعيد بن المسيب لقي أبا هريرة .. فذكره. اهـ

المبحث الخامس:

أقوال الصّحابة ﷺ في إثبات الجلوس

١- عن عبدالله بن مسعود ﵁ في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، قال: جالس.

[سيأتي تخريجه برقم (٤٧)]

٢- عن عبدالله بن عباس ﵄ في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾، قال: قعد.

[أخرجه ابن المحب في «الصفات» (١ - ١٠٦ق).

وأقرَّ به التيمي كما في «السير» (٢٠/ ٨٧) وسيأتي بتمامه.

وقال ابن القيم في «اجتماع الجيوش» (ص٢٥١): (وفي تفسير السُّدي، عن أبي مالك وأبي صالح، عن ابن عباس ﵄ فذكره).

وصحح هذا الإسناد محمود شاكر في حاشية «تفسير الطبري» (١/ ١٥٦)]

المبحث السادس:

أقوال التابعين ومَن بعدهم مِن أهل العلمِ رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ في إثبات الجلوس والقعود للّه تعالى

١ و ٢- الحسن البصري (١١٠هـ)، وعكرمة (١٠٦هـ) رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ قالا في قوله تعالى: ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾: جالس. [سيأتي برقم (٤٨)]

٣ و ٤- محمد بن كعب (١٠٨هـ) حدَّث عمر بن عبدالعزيز رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ قال: إذا فرغَ الله من أهل الجنة والنار، أقبل في ظُللٍ من الغمام والملائكة .. إلى أن قال: حتى يستوي [أي الرب عَزَّ وَجَلَّ] في مجلسه.

وفي لفظٍ: حتى ينتهي إلى مجلسه.

ذكر ذلك عند تفسير قول الله تعالى: ﴿ سَلَٰمٌ قَوۡلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ ﴾ [يس: ٥٨]. [رواه ابن جرير (٢٣/ ٢١-٢٢) بإسناده من طريق تفسير ابن وهب، وغيره بإسناد جيد، وله شاهد من حديث عبدالله بن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عند ابن مردويه في تفسير سورة البقرة آية (٢١٠) عند قوله تعالى: ﴿ هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ ﴾

- قال القاضي أبو يعلى في «إبطال التأويلات» (٢/ ٤٧١): (قيل: هذا غلط؛ لأن الحديث الذي رويناه غير موقوف على محمد بن كعب، وإنما رواه عن عمر بن عبد العزيز وهو من أعيان التابعين وعلمائهم.

ولو كان موقوفًا على محمد بن كعب لـم يضرّ أيضًا؛ لأن محمد بن كعب من العلماء الثقات، رَوَى عن ابن عباس، وعن جابر، وغيرهما من الصَّحابة ﵃، ولا يجوز أن يظنّ بـه أن يـروي في شرعنـا مـا هـو باطل منسوخ، ويجب أن يحسن الظن فيه). اهـ

والذي عند ابن جرير هو من رواية سُليمان بن حميد، سـمع محمـد ابن كعب القُرظي يُحدث عمر بن عبد العزيز].

وقال الدارمي ﵀ في «الرد على الجهمية» (١٤٧) بعد أن ساق هذا الأثر وغيره من الآثار: فهذه الأحاديث قد جاءت كلها وأكثر منهـا في نُزول الرّبِّ تبارك وتعالى في هذه المواطن، وعلى تصديقها والإيـمان بهـا أدركنا أهل الفقه والبصر من مشايخنا، لا ينكرها منهم أحدٌ، ولا يمتنـع من روايتها حتى ظهرت هذه العصابة، فعارضـت آثـار رسـول الله ﷺ بردٍّ، وتشمروا لدفعها بجدٍّ. اهـ

٥- مجاهـد (١٠٣هــ) ﵀، في قولـه تعـالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء:٧٩]، قال: يُجلسه معه على العرش.

وفى لفظ: يُقعده معه.

[رواه الخلال في «السُّنة» (٢٦٤، ٢٤٨)، وقد حكى الإجماع عـلى ثبوتـه والقول به، وساق كتاب شيخه أبي بكر المرُّوذي في إثبات أهل الـسُّنة لهـذا الأثر، والطَّعن فيمن رَدّه، أو طعن فيه، وسيأتي الكلام عنه تحت أثر (٥٦)]

٦- قال خارجة بن مُصعب (١٦٨هـ) ﵀: هل يكـون الاسـتواء إلَّا بجلوس.

[وهذا الأثر مروي في معظم كتب السُّنة والاعتقاد بغير نكير، وقد احتجوا به على الجهمية المعطلة. وسيأتي تخريجه برقم (٤٦)]

٧ و ٨ و ٩- الأعمش (١٤٨هـ)، وسفيان الثوري (١٦١هـ)، ووكيع (١٩٧هـ) رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ تعالى.

حدّث وكيع بحديث عُمر ﵁: «**إذا جلسَ الرَّبُّ ﷿ على الكرسي**» فاقشعرَّ رَجلٌ عند وكيع، فغضب وكيع، وقال: أدركت الأعمش، وسُفيان، يُحدثون بهذه الأحاديث لا يُنكرونها. [سيأتي برقم (٤٣)].

١٠ و ١١- الإمام أحمد (٢٤١هـ)، وابنه عبدالله (٢٩٠هـ) رَحِمَهَا ٱللَّهُ.

- قال عبدالله بن أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «السُّنة»: سئل أبي عما رُويَ في الكرسي وجلوس الرَّب عليه جلّ ثناؤه.

قال: رأيت أبي يصحِّح هذه الأحاديث، أحاديث الرُّؤية، ويذهب إليها وجمعها في كتابٍ، وحدثنا بها.

ثم ساق عبدالله حديث عمر ﵁: «**إذا جلسَ الرَّبُّ ﷿ على الكُرسي**» من طُرق، ثم ذكر إنكار وكيع السَّابق. [سيأتي برقم (٤٠)]

١٢- عبدالوهاب الورَّاق (٢٥١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

قال في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ قال: قعد.[سيأتي(٥٠)]

١٣- عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

قال في معرض رده على الجهمي في «النقض» (ص ٥٢) **عند ذكره معنى**

القيوم، قال: لأن القيوم يفعل ما يشاء، ويتحرَّك إذا شـاء، ويهـبط ويرتفع إذا شاء، ويقبض ويبسط، ويقوم **ويجلس إذا شاء**. اهـ

١٤- قال علي بن عمر الدارقطني (٣٨٥ هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قصيدته:

ولا تُنكروا أنه قاعدٌ ... ولا تُنكروا أنه يُقعِدُه.

[وهذه القصيدة صحيحة الإسناد عن الدارقطني كما ستأتي برقم (٥٦)]

١٥- قال أبو إسماعيل الهروي (٤٨١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسيره باللغة الفارسية: استواء في اللغـة العـرب يـأتي بمعنـى: (الاسـتقرار) .. وبمعنـى: (الجلوس) كاستوى الرسول ﷺ على على المنبر اسـتواء في اللغـة، وبمعنـــى: (صـــعود إلى)، ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقـرة: ٢٩]، استواء بمعنى: عمد وصعد، أما الاستواء بمعنى: الاستيلاء؛ فهذا كفر وضلال). اهـ

١٦- ١٧- أبو القاسم إسماعيل بن محمد التيمي (٥٣٥هـ)، وأبو موسى المديني (٥٨١هـ) رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ.

قال أبو موسى: سألت إسمـاعيل يومًا: أليس قد رُوي عن ابـن عباس رضي الله عنهما في قوله: ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾: قعد ؟

قال: نعم. [«السير» (٢٠/ ٨٧)]

١٨- أبو عبدالله ابن حامد الحنبلي (٤٠٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

[انظر: «الروايتين والوجهين مسائل من أصول الديانات» لأبي يعلى (ص٥٢)].

١٩- القاضي أبو يعلى الحنبلي (٤٥٨هـ).

[«الروايتين والوجهين» (ص٥٢)، و«إبطال التأويلات» (ص٦٠١)].

٢٠- شيخ الإسلام ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ.

قال في «شرحه لحديث النزول» (ص٤٠٠): وإذا كان قعود الميت في قبره ليس هو مثل قعود البدن، فما جاءت به الآثار عن النبي ﷺ من لفظ: «القعود»، و«الجلوس» في حق الله تعالى، كحديث جعفر بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وحديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وغيرهما أولى أن لا يُماثل صفات أجسام العباد. اهـ

وسيأتي قوله في حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ برقم (٣٦): «**إذا جلسَ الرَّبُّ** عَزَّ وَجَلَّ **على كرسيه**»: قال .. **أكثر أهل السُّنة قَبِلوه** .. وله طرقٌ. اهـ

٢١- ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ.

أ- قال في «نونيته» (ص١٠٣):

ولقد أتى **ذِكرُ الجلوسِ** به وَفِي ... أثرٍ رَواهُ جعفرُ الرَّباني

أعني ابنَ عم نَبيّنا و بغيرِهِ ... أيضًا أتى والحقُّ ذُو التبيان

والدَّارقُطنيُّ الإمَامُ يُثبِّتُ الـ ... آثارَ في ذا البابِ غيرَ جَبَانِ

ب- ونقل في «الصواعق المرسلة» (٣/ ١٣٠٣) قول خارجة بن مصعب رَحِمَهُ اللَّهُ: هل يكون الاستواء إلَّا بجلوس؟ ولم يتعقبه بشيء.

ج- وقال: وأما فوقية الذَّات فإنها تتنوع بحسب معناها، فيقال

فيها: استوى، وعلا، وارتفع، وصعد، ويعرج إليه كذا، ويـصعد إليـه، وينزل من عنده، وهو عالٍ على كذا، ورفيع الدرجات، وتُرفع الأيدي إليه، **ويجلس على كرسيه**. اهـ [«مختصر الصواعق» (٣/ ١٠٩٥-١٠٩٦)].

٢٢- الذهبي (٧٤٨هـ).

وقد صحَّحَ أثر عمر ﵁: «**إذا جلس الرَّب ﷻ على الكـرسي**» في «كتابه العرش» (٢/ ١٢١)، وعلَّق عليه كـما تقـدم ذكـره، وسـيأتي كذلك قوله عند تخريج حديث عُمر ﵁.

٢٣- محمد بن عبدالله بن الـمُحبّ (٧٨٩هـ) ﵀، بوّب في كتابه الكبـير «الصفات» (١/ ٩٠ ق)]: (باب القعود).

٢٤- الشيخ عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبـدالوهاب (١٢٨٥هــ) رحمهم الله في شرحه «فتح المجيد» (ص٤٩٨) (باب من جحد شـيئًا من الأسماء والصفات)، فقد استدلّ في شرحه بحديث عُمـر ﵁: «**إذا جلس الرَّبُّ ﷻ على الكرسي**».

٢٥- الشيخ سُليمان بن سَحمان (١٣٤٩هـ) ﵀.

قال في «الضياء الشارق في ردِّ شبهات الماذق المارق» (ص١٨٠):

قال العراقي الملحد: (ومن عجيب أمره [يعني: شيخ الإسـلام محمد بن عبدالوهاب ﵀] أنه يموِّه على الناس بـدعوى توحيـد الله وتنزيهه قائلًا: (إن التوسل بغير الله شرك)، مع أنه يفـصح عـن

استواء الله تعالى على العرش بمثل الجلوس عليه، ويثبت لـه اليـد، والوجه، والجهة، ويقول بصحة الإشارة إليه في السماء، ويدعي أن نزوله إلى السماء الدنيا حقيقة فيجسِّمه تعالى الله عما يقولـون علـوًّا كبيرًا، فأين تنزيه الله تعالى بعد جعله جسمًا يشترك معه حتى أخس الجمادات، وفي ذلك من التنقص والإزراء بألوهيته سبحانه ما هـو منزه عنه).

قال الشيخ ابن سحمان رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فالجواب: أن يقال لهذا الجهمي الـمشرك بالله في عبادته، النافي لصفاته ونعوت جلاله: قد بينا فيما تقدم أن الشيخ لا يكفر بمجرد التوسل الذي يعرفه أهل العلم من لفظ التوسل.

وأما التوسل باصطلاح هؤلاء الغلاة فـسيأتي الكـلام عليـه في محله إن شاء الله تعالى.

وأما قوله: (يفصح عن اسـتواء الله تعـالى عـلى العـرش بمثـل الجلوس عليه).

فالجواب أن نقول: قد جاء الخبر بذلك عن أمير المؤمنين عمـر ابن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ الذي ضرب الله الحق على لسانه، كما رواه الإمـام عبد الله ابن الإمام أحمد بن حنبل في كتاب «السُّنة» له في الرد عـلى الجهمية. ثم ذكر بإسناده: «**إذا جلس تبارك وتعـالى عـلى الكـرسي سمع له أطيط كأطيط الرحل الجديد**».

وذكر أبيات الدارقطني وابن القيم السابقة في إثبات الجلـوس، ثم قال: فإذا ثبت هذا عـن أئمـة أهـل الإسـلام، فـلا عِـبرة بمـن خالفهم من الطِّغام أشباه الأنعام. اهـ

٢٦- الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (١٣٨٩) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

فقد أثبت أثر مجاهد في إجلاس النبي ﷺ مع ربه عـلى العـرش. كما سيأتي (ص٢٦٦)، وانظر: «مجموع الفتاوى والرسائل» (٢/ ١٣٦).

٢٧- الشيخ عبدالرحمن بن ناصر السَّعدي (١٣٧٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

سُئل عما رواه عبدالله ابن الإمام أحمد رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ في «السُّنة»:

١ - قول خارجة: (هل يكون الاستواء إلَّا بجلوس).

٢ - وحديث عبدالله بن خليفة، عن عمـر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قـال: **إذا جلـسَ الرَّبّ** عَزَّ وَجَلَّ **على الكرسي سُمع له أطيط** .. الحديث.

فكان من جوابه لمن استشكل هذه الآثار: ..

ولكن استشكالكم إنما هو مما في هذه الآثار في ذكـر صـفات الله والتصريح بالجلوس في الاستواء، وإذا جلس على كرسيه...إلخ.

فهذه التصريحات يزول الإشكال عنهـا إذا بُنيـت عـلى الأصـل الثابت في الكتاب والسُّنة وإجماع سَلف الأُمّة: أن الله تعـالى لـيس كمثله شيء، وأنه يجب إثبات جميـع مـا ورد في الكتـاب والـسُّنة مـن صفات الباري وأفعاله الثابتة على وجه يليق بعظمـة البـاري .. فكـما

أجمع الناس على أن لله ذاتًا لا تشبهها الذَّوات، فله تعالى صفات لا تشبهها الصِّفات، فكما أننا نثبت لله: العلم، والقُدرة، والرَّحمة، والحكمة، ونحوها من الصِّفات، ونعلم أنّها صفات عظيمة لا تشبهها صفات خلقه لا علمهم، ولا قدرتهم، ولا رحمتهم، ولا حكمتهم، فكذلك نُثبت أنه استوى على عرشه استواء يليق بجلاله، سواء فُسِّرَ ذلك: بالارتفاع، أو بعلوه على عرشه، **أو بالاستقرار، أو الجلوس**، فهذه التفاسير واردة عن السَّلف، فنُثْبت لله على وجهٍ لا يُماثله ولا يُشابهه فيها أحد، ولا محذور في ذلك إذا قَرَنّا بهذا الإثبات نفي مماثلة المخلوقات .. اهـ [«الأجوبة السّعدية الكويتية» (ص١٤٦)]

٢٨- كل من قال بفضيلة النبي ﷺ بأنه يقعد مع رَبِّه على العرش يوم القيامة من جملة المقام المحمود، فهو يثبت جلوس الرَّبِّ على عرشه، كما قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

واذكر كلامَ مُجاهد في قوله … أقم الصّلاة وتلك في سُبحان
في ذِكرِ تفسيرِ المقام لأحمد … مَا قِيلَ ذا بالرَّأي والحسبان
إن كان تَجسِيمًا فإن مُجاهدًا … هو شَيخهُم بل شَيخه الفوقاني
ولقد أتى ذِكر الجلوسِ به وفي … أثرٍ رَواه جعفرُ الرَّباني

وأثر مجاهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ اتفق أهل السُّنة على قبوله والقول به.

[وسيأتي الكلام عن هذه المسألة تحت أثر رقم (٥٦)]

«تنبيه»:

سُئل الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «لقاء الباب المفتوح» (اللقاء ١١/ سؤال ٤٥٠): عثمان الدرامي في رَدِّهِ على بشر المريسي أورد أن الاستواء يأتي بمعنى الجلوس، ما رأي فضيلتكم ؟

الجواب: الاستواء على الشيء في اللغة العربية يأتي بمعنى (الاستقرار)، و(الجلوس)، قال تعالى: ﴿ لِتَسْتَوُۥا۟ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ﴾ والإنسان على ظهرِ الدَّابة جالس أم واقف ؟ هو جالس؛ لكن هل يصحّ أن نثبته في استواء الله على العرش ؟ هذا محل نظر؛ **فإن ثبت عن السَّلف أنهم فسَّروا ذلك بالجلوسِ: فهم أعلم منا بهذا**. اهـ

وقال أيضًا في «مجموع فتاوى والرسائل» (١/ ١٣٥): وأما تفسيره (بالجلوس) فقد نقل ابن القيم في «الصواعق المرسلة» (٤/ ١٣٠٣) عن خارجة بن مُصعب في قوله تعالى: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾، قوله: **(وهل يكون الاستواء إلّا بالجلوس)**، وقد ورد ذكر الجلوس في حديث أخرجه الإمام أحمد عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعًا، والله أعلم. اهـ

قلت: فالشيخ لم ينكر تفسير الاستواء بالجلوس، وهو كالمتوقف في إثباته بسبب بعض الآثار المروية في هذا التفسير، وقد تقدم قوله:

(فإن ثبت عن السَّلف أنهم فسَّروا ذلك بالجلوسِ: فهم أعلم منا بهذا).

وقد تقدم ذكر إثبات السلف للجلوس، وتقدم قريبًا قول شيخه السعدي فيما روي عن السلف في ذلك، فنحن أهل اتباع وتسليم لسلفنا الصالح، ولن نكون أعلم ولا أتقى لله تعالى منهم. والله أعلم.

ثم اعلم أني لم أقف على أحدٍ من أئمة السَّلف ومن بعدهم من أئمة أهل السُّنة والأثر أنكر وصف الله تعالى بالجلوس أو القعود على ما يليق به سبحانه، وإنما اشتهر إنكار تلك المعاني عن أهل التعطيل والتحريف لنصوص الصفات من الجهمية والأشاعرة وغيرهم ومن تأثَّر بهم أو أدمن النظر في كتبهم من المتأخرين !

ومن ذلك:

١ - قال ابن فورك في «مشكل الحديث» (ص ٣٩١):واعلم أن وصف الله تعالى ذكره بالقعود مما لم يثبت به نص كتاب ولا سنة، ولوثبت لكان ذلك محمولًا على ما تحمل عليه سائر أوصاف أفعاله كنحو ما ذكر أنه ينزل إلى سماء الدنيا .. إلخ

قلت: أي على تأويل صفة النزول وسائل الصفات تعالى التي سار على تأويلها وتحريفها في كتابه هذا.

١- قال النسفي في «تفسيره» (١/ ١٤٨): ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، فالاستواء يكون بمعنى الجلوس، وبمعنى القدرة والاستيلاء، ولا يجوز الأول على الله تعالى بدليل المحكم وهو قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾. اهـ

٢- قال ابن العطار في كتابه «الاعتقاد»: وأنه سبحانه استوى على العرش .. مع تنزيهه سبحانه عن الجلوس أو القعود. اهـ

٣- قال ابن عاشور في «التحرير والتنوير» (٢٩/ ١٢٧): في قوله: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ﴾ [الحاقة:١٧]: وإضافة عرش إلى الله إضافة تشريف مثل إضافة الكعبة إليه في قوله: ﴿وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ﴾ [الحج: ٢٦] .. الآية [الحج:٢٦]، والله مُنـزَّه عن الجلوس على العرش، وعن السكنى في بيت. اهـ

فهذه بعض أقوالهم في نفي الجلوس والقعود لله تعالى، وهي كما ترى كلها صادرة من معطلة الصفات أو من تأثَّر بهم، وهي مناقضة لما نقله السلف وأئمة السُّنة من بعدهم كما تقدم نقل ذلك عنهم.

قال الآجُرِّي (٣٦٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ في «الشريعة» (١/ ٣٠١): علامة مَن أراد الله به خيرًا سُلوك هذه الطَّريق: كتاب الله، وسنن رسول الله ﷺ، وسُنن أصحابه رضي الله عنهم، ومن تبعهم بإحسان، وما كان عليه أئمة المسلمين في كل بلدٍ، إلى آخرِ ما كان من العلماءِ، مثل: الأوزاعي، وسفيان الثوري، ومالك بن أنس، والشافعي، وأحمد بن حنبل، والقاسم بن سلَّام، ومن كان على طريقتهم، ومُجانبة كل مذهبٍ لا يذهب إليه هؤلاءِ العلماء. اهـ

المبحث السَّابع:

إثبات المكان للّه تعالى

من المسائل المتعلقة بعلو الرَّبِّ تعالى على خلقِه، واستوائه على عرشِه:

إثبات المكان لله تعالى كما دلت عليه النصوص الصَّحيحة الصَّريحة، وآثار السَّلف الصَّالح في القرون الثلاثة الأولى، وتبعهم عليه أهل السُّنة في كلِّ مكان وزمان.

وأغلب من صرَّح بنفي المكان لله تعالى هم نُفاة علو الرَّبِّ على خلقِه، واستوائه على عرشِه، من الجهمية وغيرهم من الذين يقولون: (كان الله ولا مكان، وهو الآن على ما كان)؛ يريدون بذلك نفي العلوِّ.

١- قال أبو حامد الغزالي في «المقصد الأسمى»: العليُّ هو الذي يعلو على خلقِه بقهرِه وقدرَتِه، ويستحيلُ وصفُه بارتفاعِ المكانِ؛ لأنه تعالى منزّهٌ عن المكان. اهـ

وقال (ص١٠٨) وهو ينتقص أهل السُّنة ويسخر بهم في إثباتهم لعلو الله تعالى على خلقة واستوائه على عرشه وإمرارهم الصفات كما جاءت: (لم يفهموا عظمة الله إلَّا بالمساحة، ولا علوًّا إلَّا بالمكان، ولا فوقية إلَّا به)، وقال: (والعجب من الحشوي الذي لا يفهم من فوق

إلَّا المكان). اهـ

٢- وقال ابن عطية في «المحرر الوجيز» (١/ ٣٤٢): (العلي): يراد به علو القدر والمنزلة، لا علو المكان؛ لأن الله مُنزَّه عن التحيز، وحكى الطبري عن قوم أنهم قالوا: هو العلي عن خلقه بارتفاع مكانه عن أماكن خلقه. قال: وهذا قول جهلة مجسمين، وكان الوجه أن لا يحكى. اهـ

٣-قال ابن فورك في «مشكل الحديث» (ص٣٩١):قال تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦]، ومعنى ذلك أنه فوق السماء لا على معنى فوقية المتمكن في المكان؛ لأن ذلك صفة الجسم المحدود المحدث؛ ولكن بمعنى ما وصف به أنه فوق من طريق: الرتبة، والمنزلة، والعظمة، والقدرة. اهـ

٤- قال ابن حزم في «الفصل والنحل» (٢/ ٩٨): الله تعالى لا في مكان ولا في زمان أصلًا، وهو قول الجمهور من أهل السُّنة وبه نقول، وهو الذي لا يجوز غيره لبطلان كل ما عداه. اهـ

قوله: (جمهور أهل السُّنة) لا يريد بهم أهل السُّنة مثبة الصفات كما يتبادر إلى ذهني السُّني، وإنما يريد بهم معطلة الصفات، لأنه منهم وعلى طريقتهم في هذا الباب، فقد قال ابن عبدالهادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «طبقات علماء الحديث» (٣/ ٣٥٠) وهو يتكلم عن ابن حزم: تبيَّن لي أنه جَهميٌّ جَلدٌ، لا يُثبت من معاني أسماءِ الله الحسنى إلَّا القليل:

كالخالق، والحقِّ، وسَائر الأسماء عنده لا تَدلُّ على معنىً أصلًا: كالرَّحيمِ، والعليمِ، والقديرِ، ونحوها، بل العلم عنده هو: القدرة، والقدرة هي: العلم، وهما عينُ الذَّاتِ، ولا يدلُّ العلم على معنًى زائد على الذاتِ المجردة أصلًا، وهذا عين السَّفسطة والمُكابرة. اهـ

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «درء التعارض» (٥/ ٢٥٠) وهو يتكلم عنه: قد بالغ في نفي الصِّفات، وردّها إلى العلم. اهـ

٥- قال ابن الجوزي في «دفع شبه التشبيه» (ص١٧٠): الواجب علينا أن نعتقد أن ذات الله تعالى لا تتبعض، ولا يحويها مكان. اهـ

٦- قال عبدالقاهر البغدادي في «أصول الدين» (ص١١٢) بعد أن أنكر العرش والاستواء عليه: (.. وأجمعوا على أنه لا يحويه مكان، ولا يجري عليه زمان ..).

٧- قال ابن حجر في «الفتح» (١٣/ ٤١٦): قال ابن بطال: قد تقررَّ أن الله ليس بجسمٍ فلا يحتاج إلى مكان يستقرّ فيه، فقد كان ولا مكان، وانما أضاف المعارج إليه إضافة تشريف، ومعنى الارتفاع إليه: اعتلاؤه مع تنزيهه عن المكان. اهـ

وقال أيضًا (١٣/ ٤٢٩): قوله: «**فأستأذن على ربي في داره فيؤذن لي عليه**»، قال الخطابي: هذا يوهم المكان، والله مُنَزَّهٌ عن ذلك. اهـ

وقال أيضًا (١٣/ ٤١٢): قال الكرماني: قوله: «**في السماء**»: ظاهره غير مراد، إذ الله مُنزَّه عن الحلول في المكان .. إلخ.

٨- قال ابن حجر الهيتمي في «الزَّواجر» (ص٦٥): نزول الله كناية عن نزول رحمته، أو بعض ملائكته؛ لتعاليه تبارك وتعالى عن (الجهة)، و(المكان)، و(الجسم)، و(الزمان). اهـ

قلت: وتتبع كلامهم في نفي المكان عن الله تعالى يطول، ومدار شبهتهم تدور على أن إثبات المكان لله تعالى يوهم عندهم إثبات أنه جسم، ويوهم التحيز وغير ذلك من الشُّبه التي أملتها عليهم عقولهم التي تشبعت بشبه أهل التعطيل والتحريف الباطلة.

- قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ «الصَّواعق المرسلة» (٢/ ٤٠٧): شبهتهم في نفي الجهة: أنه يوجبُ إثبات المكان، وإثبات المكان يُوجب إثبات الجسمية. اهـ

[وانظر: «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٥٦٤)].

ولا يخفى أن هذه الشُّبهات لا تلزم أهل السُّنة؛ لأنهم مُتَّبعون للسَّلف الصَّالح الذين هم أعلم بالله تعالى وبصفاتِه.

فاحذر من نفي المكان لله تعالى، واحذر عبارات المتكلِّمين أن تدخل عليك من حيث لا تشعر تحت قناع التَّنزيه والتقديس التي ينفون بها صفات الرَّبِّ عَزَّ وَجَلَّ.

«**تنبيه**»:

قال صديق حسن خان في تفسيره لسورة يونس: (وقد تقدَّسَ الدَّيانُ عن المكان)، وتابعه الألباني في «مختصر العلو للذهبي» (ص ٧١)، فقال:

(وأنه مع ذلك - يعني: علوه - ليس في جهةٍ، ولا مكان) **!!**

قلت: ولا يخفى أن هذه العبارات ليست من كلام السَّلف الصَّالح. وانظر (ص ١٨٣) في الكلام عن نفي الجهة عن الله تعالى.

والـمُتعيِّن على السُّني الاتباع، وترك ما لم ينطق به السَّلف الصَّالح رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ تعالى في حق الله تعالى.

- قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٤٥): لا يقدر أحد أن ينقلَ عن أحدٍ من سَلَفِ الأمّة وأئمتها في القرون الثلاثة حرفًا واحدًا يخالف ذلك؛ لم يقولوا شيئًا من عِبارات النَّافية: إن اللهَ ليس في السَّماءِ، والله ليس فوق العرش، ولا أنه لا داخل العالم ولا خارجه، ولا أن جميع الأمكنة بالنِّسبة إليه سواء، ولا أنه في كل مكان، **أو أنه ليس في مكان**، أو أنه لا تجوز الإشارة إليه، ولا نحو ذلك من العبارات التي تطلقها النُّفاة بأن يكون فوق العرش: لا نصًّا، ولا ظاهرًا .. اهـ

وكيف يُنفى عن الله المكان ؟! وقد دلّت عليه الآثار كما سترى.

وفقنا الله وإياكم لاتباع الأثر وأهل الأثر.

ومما ورد في إثبات المكان لله تعالى:

١- حديث الإسراء، وفيه: «.. **فاحتبسه موسى، فقال: يا محمد، ماذا عهدَ إليك ربُّك ؟ قال: عهدَ إليَّ خمسين صلاة كل يومٍ وليلةٍ، قال: إن أُمتك لا تستطيعُ ذلك، فارجع فليُخفّف ربُّك عنهم، فالتفت النبي ﷺ إلى جبريل كأنه يستشيرُه في ذلك، فأشارَ إليه جبريل: أن نعم إن شئت، فعلا به إلى الجبار، فقال وهو مكانه: يا ربِّ خفّف عنا فإن أُمّتي لا تستطيع هذا** .. » الحديث.

[رواه البخاري في «صحيحه» (٧٥١٧)]

٢ – عن أنس رضي الله عنه، قال النبي ﷺ: «**فأستأذنُ على ربي في دارِهِ فيُؤذنُ لي عليه، فإذا رأيته وقعت ساجدًا** ..». [رواه البخاري (٧٤٤٠)].

٣ – حديث مُعاوية بن الحكم السُّلمي رضي الله عنه، وفيه سؤال النبي ﷺ الجارية: «**أين الله ؟**» فقالت: **في السَّماء**. [رواه مسلم (٥٣٧)].

– قال الدَّارمي رحمه الله في «الرد على الجهمية» (ص٣٩): وفي قول الرسول ﷺ: «**أين الله ؟**» تكذيب لقول من يقول: هو في كلِّ مكان لا يوصف بـ «أين»؛ لأن شيئًا لا يخلو منه مكان يستحيل أن يقال: «**أين الله؟**» ولا يقال: «**أين ؟**» إلّا لمن هو في مكان يخلو منه مكان. اهـ

٤- قصيدة العباس بن مِرْداس السُّلمي رضي الله عنه التي امتدح فيها النبي ﷺ، وأقرّه عليها رسول الله ﷺ، وفيها قوله:

تعالى علوًّا فوق عرش إلهنا وكان مكان الله أعلى وأعظما

[انظر: «الجليس الصالح والأنيس الناصح» للمعافى بن زكريا (ص٤١)، و«إثبات صفة العلو» (٢٤)، و«اجتماع الجيوش» لابن القيم (٣٠٩)، و«العلو» للذهبي (١/ ٤٤١). ونسبها ابن تيمية لحسان بن ثابت رضي الله عنه، ولم ينكر منها شيئًا، كما في «درء التعارض» (٣/ ٦٢٤)].

٥- عن جابر بن عبدالله رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: «**إن الله ينزلُ كلّ ليلةٍ إلى السَّماءِ الدنيا لثلث الليل فيقول: ألا عبدٌ مِن عبادي يدعوني فأستجيب له** ؟ .. الحديث

وفيه: «**فيكون ذلك مكانه حتى يُصلَّى الفجرُ، ثم يعلو ربنا عز وجل إلى السَّماء العليا على كرسيه**». [رواه الدارقطني في «النزول» (٧)].

٦- قول محمد بن كعب القُرظي لعمر بن عبدالعزيز رحمهما الله في وصف نعيم أهل الجنة، قال: فيقول - يعني: الله -: سلوني، فيقولون - يعني: أهل الجنة -: ماذا نسألك، فوعزَّتك، وجلالك، وارتفاعك في مكانك .. [تقدم تخريجه (ص ١٠١)]

٧- قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

- قال عثمان الدارمي رحمه الله في «الرد على الجهمية» (٨٥): حدثنا محمد بن عمران بن أبي ليلى، ثنا موسى - أبو محمد من موالي عثمان ابن عفان - قال: وكان من خيار الناس - عن خالد بن يزيد بن عبدالله، عن أبيه، عن جده، قال: خطب علي رضي الله عنه الناس الخطبة التي لم يخطب بعدها، فقال: الحمد لله الذي دنا في علوِّه، ونأى في دُنوه، لا يبلغ شيء مكانه، ولا يمتنع عليه شيء أراده.

٨- مُجاهد بن جبر المكي (١٠٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

قال في قوله تعالى: ﴿ وَقَرَّبْنَٰهُ نَجِيًّا ﴾ [مريم:٥٢]: بين السَّماء السَّابعة وبين العرش سبعون ألف حِجاب، فما زال يقرب موسى حتى كان بينه وبينه حجاب واحد، فلما رأى مكانه، وسَمِعَ صريف القلم، قال: ربِّ أرني أنظر إليك.

[رواه ابن جرير (١٦/ ٧١)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٢٨٠). وقال الذهبي في «العرش» (٢/ ١٦٦): هذا ثابت عن مجاهدٍ إمام التفسير].

٩- حماد بن زيد (١٧٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

- قال الخلال في «السُّنة»: أخبرني جعفر بن محمد الفريابي، حدثنا أحمد بن محمد المقدمي، حدثنا سُليمان بن حرب، قال: سأل بِشرُ بن السّري حمادَ بن زيد، فقال: يا أبا إسماعيل الحديث الذي جاء: «**ينزل الله إلى السماء الدنيا**»، يتحوّل من مكانٍ إلى مكانٍ ؟

فسكت حماد بن زيد ثم، قال: هو في مكانه، يقرب من خلقه كيف يشاء. [«درء التعارض» (٢/ ٢٤-٢٥)].

١٠- عبد الله بن المبارك (١٨١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

قال محمد بن سلام: سألت ابن المبارك في نزول ليلة النصف من شعبان.

فقال عبد الله: يا ضعيف، ليلة النِّصف ؟ ينزل كُل ليلة.

فقال الرَّجل: يا أبا عبد الرحمن كيف ينزل ؟ أليس يخلو ذلك المكان منه؟ فقال عبد الله: ينزل كيف يشاء.

[«عقيدة أصحاب الحديث» للصابوني (٤٢)]

١١- الفُضيل بن عِياض (١٨٧هـ) رحمه الله.

قال: إذا قال لك جهمي: (أنا أكفر برب يزول عن مكانه).

فقل: أنا أؤمن بربٍّ يفعل ما يشاء.

[رواه البخاري في «خلق أفعال العباد» (٦١)]

١٢- ابن قُتيبة (٢٧٦هـ) رحمه الله.

قال في «تأويل مختلف الحديث» (ص١٧٢): ولو أن هـؤلاء رجعـوا إلى فِطَرِهم، وما رُكِّبت عليه خِلقَتهم من معرفة الخالق سبحانه؛ لعلمـوا أن الله تعالى هو العلي، وهو الأعلى، وهو بالمكان الرَّفيع..اهـ

١٣- حرب الكرماني (٢٨٠هـ) رحمه الله.

قال: الجهمية أعداء الله، وهم الذين يزعمـون أن القـرآن مخلـوق .. وأنه لا يُعرَفُ لله مكان، وليس على عرش، ولا كرسي، وكلام كثيرٌ أكرَه حكايته، وهم كفَّارٌ زنادِقةٌ أعداءُ الله فاحذروهم. اهـ

[«السُّنة» لحرب (٩٦) بتحقيقي].

١٤- عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ) رحمه الله.

قال في «النقض على المريسي» (ص٣): كيـف يهتـدي بـشر - يعنـي: المريسي - للتوحيد، وهو لا يعرف مكان واحده. اهـ

وقال في (ص٦٢): فكلُّ واحدٍ بالله وبمكانِهِ أعلم من الجهمية. اهـ

وقد أكثر في كتابه «النقض» من إطلاق لفظ المكان على الله تعالى.

[انظر: (ص ٢٤٤و٢٤٨و٢٨٠)]

١٥- عُبيدالله بن محمد بن بطة العُكبري (٣٨٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

قال في «الإبانة الكبرى» (٢٦٥٦) وهو يتكلم عن الحلولية الجهمية : نقول: إنه تحت الأرض السابعة كما هو فوق السماء السابعة، وإنه في كل مكانٍ لا يخلو منه مكان، ولا يكون في مكان دون مكان.

قُلنا: .. قد أخبرنا الله تعالى أنه في السماء على العرش، فقال: ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾ [الملك: ١٧] ﴿ إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ ﴾ [آل عمران: ٥٥]، ثم ذكر الآيات في إثبات العلو، ثم قال: فهذا ومثله في القرآن كثير؛ ولكن الجهمي المعتزلي الحلولي الملعون يتصامم عن هذا وينكره، فيتعلق بالمُتشابه ابتغاء الفتنة لما في قلبه من الزيغ؛ لأن المسلمين كلهم قد عرفوا أماكن كثيرة ولا يجوز أن يكون فيها من ربهم إلَّا علمه وعظمته وقدرته، وذاته تعالى ليس هو فيها، فهل يزعم الجهمي أن مكان إبليس الذي هو فيه يجتمع الله تعالى وهو فيه ؟! بل يزعم الجهمي أن ذات الله تعالى حالة في إبليس ؟! تعالى الله عما يقوله أهل الزيغ والإلحاد علوًّا كبيرًا.

وزعم الجهمي : أن الله لا يخلو منه مكان، وقد أكذبه الله تعالى، ألم تسمع إلى قوله: ﴿ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا ﴾ [الأعراف: ١٤٣] ؟

فيقال للجهمي: أرأيت الجبل حين تجلَّى له ؟ وكيف تجلَّى للجبل وهو في الجبل ؟! ..

ويقال للجهمي في قوله: (إن الله في كل مكان): أخبرنا هل تطلع عليه الشمس إذا طلعت ؟ وهل يصيبه الريح، والثلج، والبرد ؟ ولو أن رجلًا أراد أن يبني بناء، أو يحفر بئرًا، أو يلقي قذرًا أكان إنما يلقي ذلك ويصنعه

في ربه ؟ فجلَّ ربنا وتعالى عما يصفه به الـمُلحدون، وينسبه إليه الزائغـون. لكنا نقول: إن ربنا تعالى في أرفع الأماكن، وأعلى عليين، قـد استوى عـلى عرشه فوق سمواته، وعلمه مُحيطٌ بجميع خلقه، يعلم ما نأى كما يعلـم مـا دنا، ويعلم ما بطن كما يعلم ما ظهر، كما وصف نفسه تعالى. اهـ

١٦- الكرجي القصَّاب رَحِمَهُ اللَّهُ.

قال تفسيره «نكـت القـرآن» (٤/ ٧٩) عنـد قولـه عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ فَإِنِ ٱسۡتَكۡبَرُواْ فَٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُۥ بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ وَهُمۡ لَا يَسۡـَٔمُونَ ﴾ [فصلت: ٣٨]: رد على الجهمية والمعتزلة ومن ينفي المكان والحد عن الله عَزَّ وَجَلَّ ويزعم: أنه ليس في السماء وحدها دون الأرض. اهـ

١٧- الحافظ أبو القاسم عبدالرحمن بن محمد بن منده (٤٧٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ.

له كتاب في إثبات العلو والمكان لله تعالى، واسمه: «الرد على مـن زعم أن الله في كل مكان، وعلى من زعم أن الله ليس له مكان، وعلى من تأول النزول على غير تأويله».

١٨- أبو إسماعيل الهروي (٤٨١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ.

قـال في «ذم الكـلام» (٥/ ١٣٥): فاسـمعوا الآن يـا ذوي الألباب، وانظروا ما فضل هـؤلاء عـلى أولئـك، قـالوا - قـبح الله مقالتهم [يعني الجهمية]-: إن الله موجود بكل مكان.

وهؤلاء يقولون [يعنـي الأشـاعرة]: لـيس هـو في مكـان، ولا يوصف بأين ؟ وقد قال المبلغ عن الله عَزَّ وَجَلَّ لجارية معاوية بن الحكـم

السُّلمي رضي الله عنه: «**أين الله ؟**».

وقالوا: هو من فوق كما هو من تحت، لا يدرى أين هو ؟ ولا يوصف بمكان، وليس هو في السماء، وليس هو في الأرض، وأنكروا الجهة والحد. اهـ

١٩- عبدالغني بن عبد الواحد المقدسي (٦٠٠هـ) رحمه الله.

[انظر: «ذيل طبقات الحنابلة» (٢/ ٢٢)]

٢٠- الدشتي (٦٦٥هـ) رحمه الله.

كما سيأتي كلامه في كتابه هذا عند فقرة (٢٤).

٢١- ابن رجب (٧٩٥هـ) رحمه الله.

قال في «ذيل الطبقات» (٢/ ٢٤): وفي «الصحيحين» إثبات لفظ المكان.

٢٢- الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله.

سُئل في تعليقاته على الواسطية (ص٢٩/ من التفريغ المسجل): هناك من إذا سئل عن الله يقول: لا يوصف بزمان ولا مكان ؟

فأجاب: أخطأ في الزمان، أما المكان ثابت، أما الزمان فلم يزل موجودًا سبحانه وتعالى: ﴿ هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ ﴾ [الحديد: ٣]، لم يزل موجودًا أبدًا، ما يقال: إنه في زمان معدومًا ثم وجد، لكن المكان فوق العرش، أخبر عن نفسه: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه:٥] . اهـ

نصّ الكتاب المُحَقّق

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

حدثنا الشَّيخُ، الإمامُ، العالمُ، الحافظُ، الـمُفتي، مُوضِح الـمُشكِلات، أوحد زمانِهِ، سَيّد الحُفَّاظ، الـمؤيّد بدينِ الله، الدَّاعي إلى الله، سَيف السُّنةِ والمسلمين، قامعُ الـمُبتدعين، ناصرُ الدِّين: أبو محمد محمود بن أبي القاسم بن بدران بن أيَّان الآنمي الدَّشْتي، قال:

الحمدُ لله الذي حبَّبَ إليَّ الإسلامَ والسُّنةَ والهُدى، وبغَّضَ إليَّ الضَّلالةَ والبدعَ والرَّدى، وكرَّهَ إليَّ الكُفرَ والفسوقَ والعصيانَ والهوى.

فسُبحان الذي خلقَ فسوَّى، وقدَّرَ فهدى، ورفَعَ الـسَّمواتِ العـلى، وزيّنها بمصابيحِ الدُّجى، وبَسَطَ الأرَضين الـسُّفـلى، ومهَّـدها واسِـعة القرى، ثم بذاتِه (١) على العرشِ بالحدِّ استوى، وقبضَ قبضَةً مِن أديـمِ

(١) صرَّح جمعٌ من أهل السُّنة بلفظة: بــ (ذاتــه) في إثبـات الاسـتواء، ومـنهم: عـثمان الدَّارمي (٢٨٠هـ)، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة (٢٩٧هــ)، وابـن جريـر الطـبري (٣١٠هـ)، وابن أبي زيد القيرواني (٣٨٦ هـ)، وأبو عمر الطلمنكي (٣٩٩هــ)، ويحيى بن عمار (٤٢٢هـ)، وسعد الزنجاني (٤٧١هــ)، والـسجزي (٤٤٤هــ)، والأنصاري الهروي (٤٨١هـ)، وغيرهم كثير من أهل السُّنة رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

بل ونقل غير واحدٍ من أهل السُّنة إجماع السلف على إثبات هذه اللفظة، ومن ذلـك: قـول أبي نـصر الـسِّجزي رَحِمَهُ اللَّهُ في كتـاب «الإبانـة» فإنـه قـال: وأئمتنـا: كالثوري، ومالك، والحمادين، وابـن عيينـة، وابـن المبـارك، والفـضيل، وأحمـد، وإسحاق متفقون على أن الله فوق العرش بذاتِهِ وأن علمه بكل مكان).

[«العلو» للذهبي (٢/ ١٢٩٠)]

وقول أبي إسماعيل الهروي: ولـم تزل أئمة السلف تُصرح بذلك. =

[«اجتماع الجيوش» (ص١٧٦)]

وقال ابن القيم: وقال أئمة السُّنة: إنه بذاته فوق عرشه، وإن ذلك حقيقة لا مجاز. «مختصر الصواعق المرسلة» (٣/ ٩٤٥).

وسبب تصريح أهل السُّنة بهذه اللفظة؛ ما قاله ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إن الجهمية لما قالوا: (بأن الاستواء مجازٌ)، صرَّحَ أهل السُّنة بأنه مستوٍ (بذاتِهِ) على العرش. اهـ

[«مختصر الصواعق» (٣/ ٩٠٢)]

فأئمة أهل السُّنة إنما نطقوا بها زيادة في البيان، وردًّا على أهل التعطيل في تلبيسهم على العامة أمر دينهم وعقيدتهم، فليست هذا العبارة من فضول الكلام الذي من حسن إسلام المرء تركه، كما قاله الذهبي في كتابه «العلو» (ص٢٣٦)، بعد ذكره لمن صرَّح بها من أئمة أهل السُّنة !!

وليست هذه العبارة من كيس الإمام السجزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما زعمه كذلك الذهبي بعد أن نقل كلامه السابق، فقد تعقَّبه فقال: هذا الذي نقله عنهم مشهور محفوظ سوى كلمة (بذاته) فإنها من كيسه .. إلخ.

ولهذا تعقبه الشيخ التويجري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «إثبات علو الله ومباينته لخلقه» (ص ٣٢) فقال: قد تقدم ما حكاه أبو عمر الطلمنكي من الإجماع على أن الله تبارك وتعالى فوق السموات (بذاته)، مستو على عرشه كيف شاء، وقد نقله شيخ الإسلام أبو العباس ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «شرح حديث النزول»، وأقرَّه على ذكر الذات، ونقله الذهبي في كتاب «العلو» قبل كلام السجزي بصفحتين، وأقرَّه على ذكر الذات، فلا وجه إذًا لاعتراضه على السجزي.

وقد ذكر هذه الكلمة عدد كثير من كبار العلماء، كما ذكر ذلك الذهبي في كتاب «العلو»، بعد ذكره لكلام ابن أبي زيد المالكي .. وذكر شيخ الإسلام أبو العباس ابن تيمية عن علماء المالكية أنهم حكوا إجماع أهل السُّنة والجماعة على أن الله بذاته فوق عرشه، وفي هذا مع ما تقدم رد على اعتراض الذهبي على السجزي، وقد بيَّن الذهبي مراد العلماء من ذكر هذه الكلمة، وهو التفريق بين كونه تعالى على العرش، =

وكونه معنا بالعلم، وعلى هذا فليس ذكر الذات من فضول الكلام، كما سيأتي في كلام الذهبي الذي تعقَّب به كلام ابن أبي زيد القيرواني، وإنما هو من الإيضاح والتفريق بين علو الله فوق العرش بذاته، وبين معيته بالعلم مع الخلق. اهـ

قال الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن رَحِمَهُمَاٱللَّهُ في «الرسائل والمسائل» (٣/ ٣٤٧): قال ابن أبي زيد القيرواني في قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥]: أي (بذاته).

وقد أنكر عليه من لا عِلمَ له، ولا اطِّلاع على مذهب السَّلفِ والأئمة [المُتقدِّمين] رضي الله عنهم أجمعين، وخبّط في هذا المقام بما لا طائل تحته من فضولِ الكلام الدَّال على فسادِ القصدِ، وعدم رُسوخ الأفهامِ، فنعوذُ بالله من مَعرَّةِ الجهلِ والأوهام، ونستجير به من مزلةِ الأقدام. اهـ

قلت: ولا عِبرة كذلك بقول الذهبي في «سيره» (١٩/ ٦٠٧): قد ذكرنا أن لفظة: (بذاتِه) لا حاجةَ إليها، وهي تَشْغَبُ النُّفوسَ، وتركها أولى، والله أعلم. اهـ

قلت: بل ننطق بها كما نطق بها أئمة السُّنة من غير نكير.

وقوله: (وهي تَشْغَبُ النُّفوسَ)، فقد صدق، فهي تشغب نفوس أهل البدعِ مِن الجهمية والأشاعرة وغيرهم المُعطِّلةِ لعلو الرب تعالى ، ولا عِبرة بهم، ولهذا يصرحون في عقائدهم وكتبهم بنفيها.

قال ابن القيم في استتابة بشر المريسي لما أنكر أن يكون الله فوق العرش، قال: (وبشر إنما أنكر ما أنكرته المعطلة أن ذاته فوق العرش). اهـ «مختصر الصواعق» (٣/ ١٠٨٤)

قال ابن حجر في «الفتح» (١/ ٥٠٨): (وفيه الرد على من زعم أنه على العرش بذاته). اهـ

وهذ ابن السُّبكي الأشعري في «طبقات الشافعية الكبرى» (٦/ ١٤٣) يتعقب الكرجي رَحِمَهُٱللَّهُ في قوله في قصيدته في السُّنة:

عقائدهم أن الإله بذاته   على عرشه مع علمه بالغوائب

فقال: ليس فيها ما يُنكر معناه إلَّا قوله: (بذاته). اهـ

بل هم يُكفِّرون من نطق بها واعتقدها، كما قال السجزي رَحِمَهُٱللَّهُ في «رسالته» =

الثَّرى، وخمَّرها أربعين صباحًا تتوالى [1] [١/ب]، ثم خلقَ منها بيـده آدمَ

(ص٢٢): وعند الأشعري أن من اعتقد أن الله بذاته في السمـاء فهو كافر. اهـ
وقد تقدم نقل بعض كلامهم في ذلك في الـمقدمة (ص٣٩).

والـمقصود أن لفظة (بذاته) مما اتفق على النطق بها أهل السُّنة لإثبـات حقيقـة الاستواء لله تعالى، لا أنها مجاز كما تقوله الجهمية الـمعطلة.

وهي كلفظة: (بائن من خلقه)، فأهل الـسُّنة إنـما نطقـوا بهـا زيـادة في البيـان، وإغاظة للجهمية المعطلة الذين يثبتون الألفاظ دون الحقائق والـمعاني.

فقد رواه ابن أبي حاتم رَحِمَهُ اللَّهُ أن هشام بن عُبيدالله الرَّازي القاضي - صاحب محمد بن الحسن - حبس رجُلًا في التجهم، فتابَ، فجيء به إلى هـشام ليمتحنـه، فقال: الحمدُ لله على التوبة، أتشهد أن الله على عرشه (بائنٌ مِن خلقِه) ؟

قال: أشهد أن الله على عرشِه، ولا أدري ما بائنٌ من خلقِه.

فقال: ردوه إلى الحبس فإنه لـم يتُب. «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٤٤٠).

(١) يشير إلى حديث رسول الله ﷺ: «**إن اللهَ خمَّرَ طِينة آدمَ أربعين يومًا - أو أربعين ليلةً- ثم قال بيدِهِ هكذا، فخرجَ في يمينِهِ كلُّ طيبٍ، وخرجَ في الأُخرى كلّ خبيثٍ** ..» الحديث.

رواه الدارقطني في «الأفراد» (٢٢٢١) مرفوعًا، وقال: تفرَّدَ به يحيى بن كثير أبو النضر البصري التيمي، وعاصم مرفوعًا، ورواه عَمرو بن علي، عن مُعتمر، عـن يزيد بن زريع، ويحيى بن سعيد، ومعاذ بن معاذ، عن التيمي عنه، عن سَـلمان، أو ابن مسعود قال: (إن الله عَزَّوَجَلَّ خمَّرَ طينةَ آدم)، وهذا هو المحفوظ موقوف.

وقال في «العلل» (٥/ ٣٣٨): يرويه سُليمان التيمي، عن أبي عثمان النهدي، عن سَلمان، أو ابن مسعود موقوفًا، وهو الصَّحيح، ومن رفعه فقد وهم. اهـ

والموقوف: رواه الدارمي في «النقض» (٥٢)، والآجري في «الشريعة» (٤٣١)، وأبو الشيخ في «العظمة» (١٠٠٦)، وابن منده في «التوحيد» (٤٨٤)، والفريابي في «القدر» (١٠) عن سَلمان، أو عبدالله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا شك فيه الرَّاوي. =

الـمُجْتبى [(١)]، خلْقًا على صورتِه تبارك وتعالى [(٢)]، ونفخَ فيهِ مِن رُوحـه

ورواه موقوفًا كذلك ابن جرير في «التاريخ» (١/ ٩٣)، والآجري في «الشريعة» (٤٣٢)، وابن منده في «التوحيد» (٤٨٥)، عن سلمان ﷺ من غير شكٍّ.

وإسناده صحيح كما قال الدارقطني، ولا يخفـى أن مثلـه لا يقـال بـالرَّأي فلـه حُكم الرَّفعِ. والله أعلم. [وانظر: تحقيق «النقض» للسماري]

قلت: ومن العجيب أن يرد بعض الـمشتغلين بتحقيق كتب السلف هذا الأثر بـأن الصحابي ﷺ أخذه (من جراب أهل الكتاب) فلا يقبل منه ! فلعله تفطَّن لما لـم يتفطن له هذا الصحابي ﷺ ! بل ولـم يتفطن له أئمة السُّنة والاعتقاد الذين رووا هذا الأثر في مصنفاتهم من غير ردٍّ ولا نكير.

ولكن لعل هذه التهمة دخلت عليـه وعـلى غـيره مـن شـبه أهـل التحريـف والتعطيل من الجهمية والأشاعرة وغيرهم، فهم يردون كثيرًا من هذه الروايـات وما دلت عليه من إثبات الصفات بحُجَّة أنها مُتلقَّاة من أهل الكتاب !

وهذا كما لا يخفى طعن في الصحابة ﷺ، وذلك باتهامهم أنهم يروون في ديننـا ما لا يجوز لهم روايته، ويصفون الله تعالى بما يتنزَّه الله عنه !

ومنها هذا الأثـر؛ فهـذا البيهقـي الأشـعري في كتابـه «الأسـماء والـصفات» (٢/ ١٥١) الذي ملأه بالتحريف والتأويل للصفات يقول بـأن سـلمان الفـارسي ﷺ - وهو رواي هذا الأثر - قد أخذه عن أهل الكتاب !

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٣٤٥): ومع جزم الـصاحب فيما يقوله، فكيف يقال: إنه أخذه عن أهل الكتاب، وقد نهوا عن تصديقهم. اهـ

وسيأتي في أثناء حواشي هذا الكتاب ردٌّ على هذه الشبهة الجهمية التي يَـرُدُّون بها كثيرًا من صفات الله تعالى.

(١) يشير إلى قوله تعالى: ﴿ قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ ﴾ [ص:٧٥].

(٢) يشير إلى حديث: «**إن الله خلق آدم على صورة الرحمن**»، وسيأتي برقم (٣٧).

تخصيصًا له مِن بين الوَرى [١]، ينـزِلُ إذا ثُلُثُ الليلِ مضَى، مِن عرشِه إلى السَّماءِ الدنيا، بلا كيف، ولا شبه له، ولا مِثل في الورَى، فيقولُ: هـل مِن سائلٍ ؟ هل مِن تائبٍ ؟ هل مِن مُستغفِرٍ ؟ كذلك إلى الصَّباحِ المُجتلى [٢].

---

(١) يشير إلى قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ سَوَّىٰهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِن رُّوحِهِۦ ﴾ [السجدة:٩].

(٢) يشير إلى حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قـال: «**ينـزِلُ ربُّنـا عز وجل كـلَّ ليلـةٍ إلى السَّماءِ الدنيا حِينَ يبقى ثلثُ اللَّيلِ الآخِرُ، فيقولُ: مَن يـدعوني فأسـتجِيبَ لـه، ومـن يسألُني فأعطِيه، ومن يَستغفرني فأغفرَ له**». [رواه البخاري (١١٤٥)، ومسلم (١٧٢١)].

قال الفضيل بن عياض رحمه الله: إذا قال الجهمي: أنا أكفر برب ينـزل ويـصعد، فقل: آمنت برب يفعل ما يشاء. [«مجموع الفتاوى» (٥/ ٣٨٦)].

وقال نُعيم بن حماد رحمه الله: حديث النزول يرد على الجهمية قولهم، قال: ينـزل بذاته وهو على كرسيه. [«التمهيد» لابن عبد البر (٧/ ١٤٤)]

قلت: والمعطلـة مـن الجهميـة والأشـاعرة وغـيرهم إمـا أن ينفـوا نـزول الله عز وجل صراحة، وإما أن يأتوا بألفاظ مجملة يريدون منهـا إبطـال حقيقـة النـزول، كنفـي الانتقال والحركة والزوال وغير ذلك من الألفاظ المبتدعة، ومن ذلك:

١- قول ابن حبان في «صحيحه» (٣/ ٢٠٠): ينزل بـلا آلـة، ولا تحـرُّك، ولا انتقال من مكان إلى مكان. اهـ

٢- قال ابن حجر «الفتح» (١١ / ١٢٩) قال الكرماني: .. النزول محـال عـلى الله ! لأن حقيقته الحركة من جهة العلو إلى السُّفل، وقد دلـت البراهـين القاطعـة على تنزيهه عن ذلك ! فليتأول ذلك بأن المـراد : نـزول ملـك الرحمـة ونحـوه، أو يفوّض مع اعتقاد التنزيه .. إلخ

٣- قال ابن حجر الهيتمي في «الزواجر» (ص٦٥): نُزول الله كناية عـن نـزول رحمته، أو بعض ملائكته؛ لتعاليه عز وجل عن الجهة، والمكان، والجسم، والزمان. اهـ

قلت: النزول حق لا شك فيه، وأما الجسم، والانتقال، والجوارح، والأعضاء =

فسُبحانَه مِن عزيزٍ له الأسماءُ الحسنى، والمَثَلُ الأعلى في الآخِرةِ والأُولى ﴿ لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ ٱلثَّرَىٰ ﴾ [طه:٦].

أَحمَدُه على لطائِفِ نِعَمِه التي لا تُحصَى، وأشكرُه على وظَائفِ قسمِه التِي لَا تُحَدُّ ولَا تُستَقصى.

وأشهدُ أن لا إلهَ إلَّا اللهُ وحده لا شريك له، شهادةً عاليةَ الذُّرَى،

وغيرها من الألفاظ المبتدعة التي يُشنع بها المعطلة على أهل السُّنة فإنما يطلقونها ويريدون منها نفي حقيقة صفات الله ﷻ، وقد أنكرها غير واحد من الأئمة.

قال عبدالله بن أحمد بن حنبل رَحِمَهُمَاٱللَّهُ: كنت أنا وأبي عابرين في المسجد، فسمع قاصًّا يقصُّ بحديث النزول، فقال: إذا كان ليلة النصف من شعبان، ينزل الله ﷻ إلى السماء الدنيا، بلا زوال، ولا انتقالٍ، ولا تغير حالٍ، فارتعد أبي رَحِمَهُٱللَّهُ، واصفر لونه، ولزم يدي، وأمسكته حتى سكن، ثم قال: قف بنا على هذا المتخوِّض، فلما حاذاه، قال: يا هذا، رسول الله ﷺ أغير على ربه ﷻ منك، قل كما قال رسول ﷺ، وانصرف. [«الاقتصاد في الاعتقاد» لعبد الغني المقدسي (٢١)]

وقال الدارمي رَحِمَهُٱللَّهُ في «النقض» (ص٣١٠): هذا الذي تكرره مَرَّة بعد مَرَّة: (جارح)، و(عضو)، وما أشبهه؛ حشو وخرافات وتشنيع لا يقوله أحد من العالمين. وقال (١٤٨): وأما تشنيعك على هؤلاء المقرين بصفات الله ﷻ، المؤمنين بما قال الله أنهم يتوهمون فيها جوارح وأعضاء، فقد ادعيت عليهم في ذلك زورًا وباطلًا، وأنت من أعلم الناس بما يريدون بها، إنما يثبتون منها ما أنت له معطل، وبه مكذب، ولا يتوهمون فيها إلَّا ما عنى الله ورسوله ﷺ، ولا يدعون جوارح، ولا أعضاء كما تقوّلت عليهم، غير أنك لا تألو في التشنيع عليهم بالكذب؛ ليكونن أروج لضلالتك عند الجهال. اهـ

وانظر المقدمة المبحث السابع (إثبات المكان لله تعالى) ففيه زيادة بيان.

خاليةَ المشرَبِ عن شوائب الفرى.

وأشهدُ أن محمدًا عبده ورسوله الذي به أَسْرَى [٢/ أ] من المسجدِ الحرامِ إلى المسجدِ الأقصَى، ورقَّاه إلى سِدرَةِ المُنتهى، وأراه مِن آياتِهِ الكبرى، ثم دنا فتدلَّى، فكان قابَ قوسينِ أو أدنى، فأوحى إلى عبدِه ما أوحى (١).

(١) يشير إلى ما رواه البخاري في «صحيحه» (٧٥١٧) عن شَريكِ بنِ عبدِالله بن أبي نَمِرٍ، قال: سمعتُ أنسَ بن مالكٍ رضي الله عنه يقول - ليلةَ أُسري برسولِ الله ﷺ مِن مسجدِ الكعبةِ .. - فذكر حديث الإسراء بطوله، وفيه: « .. **ثم علا به فوقَ ذلك بما لا يعلمُه إلَّا الله، حتى جاءَ سِدرَةَ المُنتهى، ودَنا الجبَّارُ رَبُّ العزَّةِ فتدَلَّى، حتى كان منه قابَ قوسينِ أو أدنَى، فأوحَى الله فيما أوحَى إليه: خمسين صلاةً على أُمَّتك، كلَّ يومٍ وليلةٍ ..** ». الحديث.

وقد ردَّ بعضهم ما دلت عليه هذه الرواية من نسبة الدنو والتدلي إلى رب العزة عز وجل، وغيرها من الألفاظ التي ذكرت في حديث أنس رضي الله عنه بسبب تفرد شريك بن عبدالله رحمه الله بها، ولا يُسلَّم لهم في ذلك في كثير منها.

وقد ردَّ عليهم الحافظ أبو الفضل ابن طاهر، فقال: تعليل الحديث بتفرد شريك، ودعوى ابن حزم أن الآفة منه، شيء لم يُسبق إليه؛ فإن شريكًا قَبِلَه أئمة الجرح والتعديل، ووثقوه، ورووا عنه، وأدخلوا حديثه في تصانيفهم، واحتجوا به، وروى عبدالله بن أحمد الدورقي، وعثمان الدارمي، وعباس الدوري، عن يحيى بن معين أنه قال: لا بأس به. وقال ابن عدي: مشهور من أهل المدينة، حدَّث عنه مالك وغيره من الثقات، وحديثه إذا روى عنه ثقة لا بأس به؛ إلَّا أن يروي عنه ضعيف.

قال ابن طاهر: وحديثه هذا رواه عنه ثقة، وهو سليمان بن بلال.

قال: وعلى تقدير تسليم تفرده برواية: «**قبل أن يوحى إليه**»؛ فإن ذلك لا =

يقتضي طرح حديثه، فوهم الثقة في موضع من الحديث لا يُسقط جميع الحديث، ولا سيما إذا كان الوهم لا يستلزم ارتكاب محذور، ولو تُرِك حديث من وَهِمَ في تاريخ، لتُرِكَ حديثُ جماعة من أئمة المسلمين. اهـ [«الفتح» (١٣/ ٤٩٣)].

قلت: وما دلت عليه هذه اللفظة من دنو الجبار ﷻ لم ينفرد بها شريك، كما في «الفتح» (١٣/ ٤٨٨) قال: وفي دعوى التفرد نظر؛ فقد وافقه كثير بن خنيس - بمعجمة ونون، مصغر - عن أنس، كما أخرجه سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي في «كتاب المغازي» من طريقه. اهـ

وهذه الزيادة رواها ابن جرير في «تفسيره» (١١/ ٥٠٩)، قال: حدثنا خلاد بن أسلم، قال: أخبرنا النضر، أخبرنا محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي، عن كثير، عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**لما عرج بي مضى جبريل حتى جاء الجنة، قال: فدخلت، فأعطيت الكوثر، ثم مضى حتى جاء سدرة المنتهى، فدنا ربك فتدلى، فكان قاب قوسين أو أدنى، فأوحى إلى عبده ما أوحى ..**».

ورواها ابن خزيمة في «كتاب التوحيد» (٤٣٦).

وله متابعات أُخرى، منها: ما رواها ابن جرير الطبري في «تهذيب الآثار» (١/ ٤٢٠ - ٤٢١)، من طريق ميمون بن سياه، عن أنس رضي الله عنه.

ومنها: ما رواها البيهقي في «الدلائل» (٢/ ٣٨٢ - ٣٨٣) من طريق حماد بن سلمة، عن ثابت البناني، عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

فهذه لفظة صحيحة، وقد جاءت الروايات عن الصحابة رضي الله عنهم، ومن بعدهم من التابعين على ما يشهد لها بالقبول والصحة، ونطق بها أهل السُّنة في مصنفاتهم وعقائدهم، ومن ذلك:

١- عن أبي سلمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ﴾ [النجم]، قال: دنا ربه منه فتدلى، فكان قاب قوسين أو أدنى، فأوحى إلى عبده ما أوحى. قال: قد رآه النبي ﷺ.

رواه الطبري في «التفسير» (١١/ ٥١٤)، واللالكائي (٩١٦). =

٢- وعن أبي سعيد الخدري ﷺ، قال: لما أُسري بالنبي ﷺ اقترب منه ربه، فكان قاب قوسين أو أدنى.

ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٦/ ١٥٨)، وعزاه لابن المنذر، وابن مردويه.

٣- وروى ابن خزيمة في «التوحيد» (٤٣٥) بعد حديث شريك، عن عباد بن منصور، قال: سألت الحسن، فقلت: ثم دنا فتدلى، من ذا يا أبا سعيد ؟ قال: ربي.

ثم قال ابن خزيمة رحمه الله: وفي خبر كثير بن حُبيش، عن أنس ﷺ: أن النبي ﷺ، قال مثل هذه اللفظة التي في خبر شريك بن عبد الله. ثم ذكره.

قلت: كذا ضبط ها هنا: (حبيش) بالحاء المهملة والشين المعجمة، وقد تقدم قريبًا ضبطه بالخاء المعجمة والسين المهملة وعلى هذا الضبط أكثر كتب التراجم.

٤- قال ابن خزيمة رحمه الله في «التوحيد» (١/ ٤١٨): فأما قوله جل وعلا: ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝٨ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ﴾ [النجم:٨-٩] ففي خبر شريك بن عبدالله بن أبي نمر، عن أنس بن مالك ﷺ بيان وضوح أن معنى قوله: ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ﴾ إنما دنا الجبار رب العزة لا جبريل. ثم ذكر سياق الحديث.

٥- وقال أبو عوانه رحمه الله في «مسنده» (١/ ١٣٢): أبواب في الرد على الجهمية، وبيان أن الجنة مخلوقة، وأن النبي ﷺ دخلها، وأنها فوق السموات، وأن السدرة المنتهى فوقها، وأن الله فوقها وأن النبي ﷺ انتهى إليها، وأنه دنا من ربِّ العزة ورب العزة دنا منه قاب قوسين أو أدنى، وأن ما غشي السدرة من الألوان كان من نوره تبارك وتعالى .. اهـ

٦- وقال ابن سريج رحمه الله في رسالته التي كتبها في إثبات الصفات، وقد ساق فيها كثيرًا من الصفات: ونظائرها مما نطق به القرآن، كالفوقية، والنفس واليدين ... والدنو كقاب قوسين أو أدنى ... إلخ. [انظر كتابي: «الجامع في عقائد أهل السُّنة والأثر» (٤٣/ عقيدة ابن سريج، فقرة (٥)].

٧- وقال ابن بطة رحمه الله في «الإبانة الصُّغرى» (٣١٠): وأنه رَكِبَ البُراق، =

وأتى بيت المقدسِ مِن ليلتِه، ثم عُرِجَ به إلى السماءِ، حتى دنا مِن ربِّهِ فتدَلَّى، فكان قابَ قوسينِ أو أدنى. اهـ

٨- وقال أبو الحسن الكرجي الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «الفصول في الأصول عن الأئمة الفحول» عند سرده لأحاديث الصفات التي يؤمن بها أهل السُّنة: وفي حديث المعراج في الصحيح: «.. **ثم دنا الجبار رب العزَّة فتدلّى حتى كان منه قاب قوسين أو أدنى**». اهـ «مجموع الفتاوى» (٤/ ١٨٤).

٩- وقال معمر بن أحمد الأصفهاني رَحِمَهُ اللَّهُ في عقيدته التي حكى فيها إجماع أهل السُّنة: .. وإن النبي ﷺ عُرج بروحه وبدنه .. فكان قاب قوسين أو أدنى .. إلخ. [«الجامع في عقائد أهل السُّنة والأثر» (٥٤/ عقيدة معمر)، فقرة (٣١) تحقيقي].

١٠- قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ وهو يتكلم عن لوازم معارضة الوحي بالعقول والآراء: ومن لوازمه - بل صرحوا به - أن رسول الله ﷺ لم يعرج به إلى الله حقيقة، ولم يدن من ربه حتى كان منه قاب قوسين أو أدنى، ولم يرفع من عند موسى إلى عند ربه مرارًا يسأل التخفيف لأمته، فإن (من) و (إلى) عندهم في حق الله تعالى مُحال، فإنها تستلزم المكان ابتداء وانتهاء. اهـ «مختصر الصواعق» (٢/ ٤٦٦).

وقال في «النونية» (١/ ١٩٤):

وإليه قد عرج الرسول فقدرت ... من قُربه من ربه قوسان

وقال أيضًا (٢/ ٤٤٦):

وإليه قد عرج الرسول حقيقة ... لا تنكروا المعراج بالبهتان

ودنا من الجبار جل جلاله ... ودنا إليه الرب ذو الاحسان

ومن أهل العلم من رد هذه اللفظة في هذا الحديث لمخالفتها لما ثبت مرفوعًا وموقوفًا في تفسير قوله تعالى في سورة النجم: ﴿ وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴾ [النجم:١٣]، فإن المراد بها جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ، كما بين ذلك ابن القيم، فقال في تعقبه على الهروي في استدلاله بهذه الآية، قال: كأنه فهم من الآية: أن الذي دنى فتدلّى فكان من محمدٍ ﷺ قابَ قوسين أو أدنى: هو الله عَزَّ وَجَلَّ، وهذا وإن قاله جماعة من المفسِّرين؛ =

فالصحيح: أن ذلك هو جبريل عليه الصَّلاة والسَّلام، فهو الموصوف بما ذُكِرَ من أول السورة إلى قوله: ﴿ وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ۝١٣ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴾ هكذا فسَّره النبي ﷺ في الحديث الصَّحيح. قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: سألت رسول الله ﷺ عن هذه الآية، فقال: «**جبريل لم أَرَه في صورَتِه التي خُلِقَ عليها إلَّا مرَّتين**».

ولفظ القرآن لا يَدل على غير ذلك من وجوه .. ثم أطالَ في ذكرها حتى أوصلها إلى ستة عشرَ وجهًا. [«المدارج» (٣/ ٣١٩) بتصرف يسير].

فهذا الدنو والتدلي في هذه الآية لا يعارض به ما ثبت في حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من نسبة الدنو والتدلي للرب عَزَّ وَجَلَّ، فإن هذا غير هذا كما قال ابن القيم رحمه في «زاد المعاد» (٣/ ٣٨): وأما قوله تعالى في سورة النجم: ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ﴾ [النجم: ٨] فهو غير الدنو والتدلي في قصة الإسراء، فإن الذي في (سورة النجم) هو دنو جبريل وتدليه كما قالت عائشة وابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، والسياق يدل عليه، فإنه قال: ﴿ عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ﴾ وهو جبريل ﴿ ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ ۝٦ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ ۝٧ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ﴾ فالضمائر كلها راجعة إلى هذا المعلّم الشديد القوى، وهو ذو المرَّة أي: القوة، وهو الذي استوى بالأفق الأعلى، وهو الذي دنى فتدلى فكان من محمد ﷺ قدر قوسين أو أدنى، فأما الدنو والتدلي الذي في حديث الإسراء فذلك صريح في أنه دنو الرب تبارك وتدليه، ولا تعرّض في سورة النجم لذلك، بل فيها أنه رآه نزلة أُخرى عند سدرة المنتهى، وهذا هو جبريل، رآه محمد ﷺ على صورته مرتين؛ مرَّة في الأرض، ومرَّة عند سدرة المنتهى. والله أعلم. اهـ

قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «تفسيره» (٧/ ٤٤٥): فإن هذه الرؤية لجبريل لم تكن ليلة الإسراء، بل قبلها، ورسولُ الله ﷺ في الأرض، فهبط عليه جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ، وتدلّى إليه، فاقترب منه وهو على الصورة التي خلقه الله عليها، له ستمائة جناح، ثم رآه بعد ذلك نزلة أخرى عند سدرة المنتهى، يعني: ليلة الإسراء، وكانت هذه الرؤية الأولى في أوائل البعثة بعدما جاءه جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ أول مرة، فأوحى الله إليه صدر سورة =

اقرأ، ثم فتر الوحي فترة .. حتى تَبَدَّى لـه جبريـل ورسـول الله ﷺ في الأبطـح في صورته التي خلقه الله عليها، له ستمائة جناح قد سد عُظْم خلقه الأفـق، فـاقترب منه وأوحى إليه عن الله ﷻ ما أمره به، فعرف عند ذلك عظمة المَلَك الذي جـاءه بالرسالة، وجلالة قَدْره، وعلو مكانته عند خالقه الذي بعثه إليه.

ثم ذكر حديث شريك عن أنس ﵁ في حديث الإسراء: (ثـم دنـا الجبـار رب العزَّة فتدلى)، وقال: فإن صح فهو محمول على وقت آخر، وقصة أُخـرى، لا أنهـا تفسير لهذه الآيـة؛ فـإن هـذه كانـت ورسـول الله ﷺ في الأرض لا ليلـة الإسراء؛ ولهذا قال بعده: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ﴾، فهذه هي ليلـة الإسراء، والأولى كانت في الأرض. اهـ

قلت: وقد صحَّ الحديث كما تقدم والحمد الله.

واعلم أن معظم من طعن في هذه اللفظة من هذا الحديث هم معطلة الصفات؛ لأن فيها إثبات دنو الله تعـالى مـن نبيـه ﷺ، وهـذا تجسيم عنـدهم تأبـاه قلـوبهم وعقولهم، ولهذا هم يستبشعونه ويردونه بشدَّة، ومن ذلك ما قاله الخطابي: ليس في هذا الكتاب - يعني: صحيح البخاري - حديث أشنع ظاهرًا، ولا أشنع مذاقًا من هذا الفصل، فإنه يقتضي تحديد المسافة بين أحد المـذكورين وبـين الآخـر، وتمييـز مكان كل واحد منهما، هذا إلى ما في التدلي من التشبيه والتمثيل له بالـشيء الـذي تعلق من فوق إلى أسفل. ثم اختار أن هـذا الحـديث رؤيـا منـام، أو أن أنـسًا ﵁ حكاه من تلقاء نفسه لـم يعزه إلى النبي ﷺ. [«الفتح» (١٣/ ٤٤٣)]

قلت: بل والله الشناعة والبشاعة في قول من رد الأحايث الصحاح بعقلـه ولم تطب نفسه لها، وذهب فيها مذهب الجهمية ومن تأثَّرَ بهم من الذين يزنون كـلام الله وكلام رسوله ﷺ بعقولهم التي تشبَّعت بالتعطيل والتحريف لكلام الله تعـالى ولكلام رسوله ﷺ، وإلَّا فأين أئمة السلف وعلماء السُّنة عن هذه الأحاديث التي هي عند المعطلة منكرة ؟! =

وهكذا هم يحاولون الطعن في أحاديث الصفات بكل ما أوتوه من مكرٍ، إما بردِّه صراحة، وإما برده بتأويله، وإما رده بالطعن في رواته ولو كانوا أصحاب النبي ﷺ بأنهم يروون ما لا يفهمون ! أو أنهم تلقوه عن أهل الكتاب وحدثوا به مع ما فيه من التشبيه والتجسيم ! أو بمجرد ما يحسبون أنه حق وصواب ! كما هو مقتضى قول الخطابي في هذا الحديث، فقد ادعى أن أنسًا رضي الله عنه حكاه من تلقاء نفسه لم يعزه إلى النبي ﷺ ! وكذا صنيعه مع ابن مسعود رضي الله عنه في قصة اليهودي الحبر الذي جاء إلى النبي ﷺ فقال للنبي ﷺ: (إن الله يضع السموات على إصبع، والأرضين على إصبع ..) الحديث، فقال الصحابي ابن مسعود رضي الله عنه: فضحِكَ النبي ﷺ حتى بَدَت نَواجِذُه تصدِيقًا لقولِ الحَبْرِ.

فقال الخطابي: إنما هذا من الصحابي ظنًا منه وحسبانًا.

ثم ردَّ هذا الحديث بأنه من أحاديث الآحاد التي لا تقبل في أبواب الصفات، وأيضًا هو من قول اليهود المشبهة فلا يلتفت إليه. «أعلام السُّنن» (٣/ ١٨٩٨).

وقد رد عليه وعلى أمثاله ابن خزيمة رحمه الله في «التوحيد» (١/ ١٧٨) فقال: .. وقد أجلَّ الله قدر نبيه ﷺ عن أن يُوصف الخالق البارئ بحضرته بما ليس من صفاتِهِ، فيسمعه فيضحك عنده، ويجعل بدل وجوب النكير والغضب على المتكلّم به ضَحِكًا تبدو نواجذه تصديقًا وتعجبًا لقائِلِهِ، لا يصف النبي ﷺ بهذه الصِّفة مؤمن مُصدِّقٌ برسالتِه. اهـ

وقال (١/ ١٨٧): (باب إثبات الأصابع لله تعالى عز وجل من سنة النبي ﷺ قيلًا له، لا حكايةً عن غيره، كما زعم بعض أهل الجهل والعِنادِ أن خبر ابن مسعود رضي الله عنه ليس هو قول النبي ﷺ وإنما هو قول اليهود، وأنكر أن يكون ضحك النبي ﷺ تصديقًا لليهودي). اهـ

وأما قول الخطابي في حديث المعراج: (إن ذلك يقتضي تحديد المسافة بين أحد المذكورين وبين الآخر، وتمييز مكان كل واحد منهما).

فهو صريح في نفي علو الله تعالى على خلقه، إذ لا تمييز بين مكان الخالق =

وراه بعينِه مرَّةً بعدَ أُخرى[(١)]، صلى اللهُ عليهِ وعلى آله وصحبِه أئمَّـة

تعالى وبين المخلوق، ولا مسافة ولا تحديد بينهما، فإما أن يكون الرب تعالى حـالًا في خلقه، ومداخلًا لهم، فهو في كل مكان، وهذا مذهب الحلولية الذي أجمع أهل السُّنة على كفرهم.

وإما أنه لا مكان لله أصلًا، لا في جهة العلو ولا في غيرها مـن الجهـات، فهـو عدم لا وجود له، والعدم هو إله المعطلة والملاحدة. فنعوذ بالله من ذلك.

واعلم أن صفة الدنو التي دلَّ عليها حـديث المعـراج هـي ثابتـة في غـير مـا حديث، ومنها: ما رواه البخاري (٢٤٤١)، ومـسلم (٢٧٦٨)، عـن ابـن عمـر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، أنه سمع النبي ﷺ يقول في النجوى: «**إن الله يُدني المؤمن فيـضع عليـه كنفـه ويستره، فيقول: أتعرف ذنب كذا ؟ أتعرف ذنب كذا ؟** .. »، الحديث.

قال الدارمي رَحِمَهُ اللهُ «النقض» (ص٣٥٣): فتأويل هذا: أنـه عـلى الـستر، مـع القرب والدنو والمناجاة التي قالها النبي ﷺ. اهـ

(١) رؤية النبي ﷺ لله عَزَّ وَجَلَّ في ليلةِ المعراج بعينه من الـمسائل التي حصلَ فيها خـلافٌ بين أهل السُّنة والجماعة.

وقد نصَّ جماعة من العلماء عـلى إثبـات رؤيـة النبـي ﷺ لربـه عَزَّ وَجَلَّ بعينـه ليلـة المعراج، وممـن نـصَّ عـلى ذلـك: معمـر بـن أحمـد الأصـفهاني، وأبـو إسـماعيل الأنصاري الهروي، وابن النَّجاد، والقاضي أبو يعلى الحنبلي، وابن البنـاء الحنـبلي، وأبو القاسم الأصبهاني، وغيرهم.

والاختلاف في هذه المسألة قديم كما قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ لما سُئِلَ عن حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أن محمدًا ﷺ رأى ربه، فقال: في رُؤية الدنيا قد اختلفوا، أمـا رُؤيـة الآخرة فلم يختلف فيه إلَّا هؤلاء الجهمية. [«المنتخب من العلل» (١٨١)]

وقد استدلَّ مـن ذهـب إلى أن النبـي ﷺ رأى ربـه بعينيـه بـبعض الأحاديـث والآثار التي تنصُّ صَراحة على ذلك، وقد تكلمت عنها في تحقيق كتاب «الرَّد =

على المبتدعة» (فقرة/ ١٨١-١٩٠) لابن البناء الحنبلي.

واستدلوا كذلك بما تقدم تقريره من دنو الرب تعالى وتدليه من نبيه ﷺ في ليلة المعراج، وهذا ليس فيه إلَّا إثبات الدنو وليس فيه التصريح برؤية العين، ولا يلزم منه الرؤية، فنقف مع النص ولا نزيد عليه.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «بيان تلبيس الجهمية» (٧/ ١٥٧): الذي عليه أكثر أهل السُّنة والحديث إثبات رُؤية محمد ﷺ ربه، لكن اختلفوا هل يقال: (رآه بعينه)، أو يقال: (رآه بقلبه)، أو يقال: (رآه)، ولا يُقال رآه بعينه ولا بقلبه ؟ على ثلاثة أقوال .. اهـ [وانظر: «مجموع الفتاوى» (٣/ ٣٨٦)]

قلت: ثبت عند مسلم في «صحيحه» (٣٥٥) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه قال: رأى النبي ﷺ ربه بقلبه. وفي لفظ (٣٥٦): رآه بفؤادِه مرتين.

وثبت عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها قالت: من زعمَ أن محمدًا ﷺ رأى ربه فقد أعظم على الله الفِرية .. [رواه البخاري (٣٢٣٤)، ومسلم (٣٥٨)].

ولقد جمع بعض أهل العلم بين هذين القولين، فقال: (عائشة أنكرت رُؤية العين، وابن عباس أثبت رُؤية الفؤاد، والألفاظ الثابتة عن ابن عباس هي مُطلقة، أو مُقيدة بالفؤادِ، تارة يقول: (رأى محمد ربه)، وتارة يقول: (رآه بفؤادِهِ)، ولم يثبت عن ابن عباس لفظ صريح بأنه رآه بعينِه .. وليس في الأدلة ما يقتضي أنه رآه بعينِه، ولا ثبت ذلك عن أحدٍ من الصَّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ولا في الكتاب والسُّنة ما يدلّ على ذلك، بل النُّصوص الصَّحيحة على نفيهِ أدلّ، كما في «صحيح» مسلم (٣٦٢) عن أبي ذرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سألت النبي ﷺ هل رأيت ربك ؟ فقال: «**نورٌ أَنَّى أراه**».

[انظر كلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٦/ ٥٠٩-٥١٠)، و«بيان تلبيس الجهمية» (٧/ ٢٥٠)]

وأما رؤية نبينا ﷺ لربِّه عَزَّ وَجَلَّ عيانًا في الأرض؛ فقد اتفق أهل السُّنة على أنه لم ير ربه بعينيه في الأرضِ، وأن كل حديثٍ فيه ذلك فهو كذبٌ باطلٌ باتفاق علماء المسلمين. [«مجموع الفتاوى» (٣/ ٣٨٦-٣٨٩)]] =

الـهُدى، وأزِمَّةِ التُّـقى، وسلم تسليمًـا كثيرًا.

أما بعد،

فإن سائلاً سألني، وقال: (أُحِبُّ أن تجمعَ ما جاء في إثباتِ الحـدِّ لله تعالى)، ويعني بذلك: حدٌّ لا يَعلمه إلَّا الله.

وأما مَن زعمَ أن لله ﷻ حدًّا يعلَمُه غيرُه؛ فهو: ضالٌّ، مُضِلٌّ، مُبتدِعٌ.

فأجبتُ إلى ذلك، وجمعتُ في كتابي هذا شيئًا يسيرًا من مذهب علماءِ السَّلفِ وأئمتِهم، وما رُوي وصحَّ عـنهم، ومـا احتجُّـوا في ذلـك مـن الكتابِ والسُّنةِ، وما ذكروه في كتبهم وتصانِيفِهم.

منهم: الإمام عبد الله [٢/ب] بن الـمُبارك، والإمام أبو عبدالله أحمد ابـن حنبـل [١]، وإسـحاقُ بـن رَاهويـه [٢]، وعثمـانُ بـن سـعيد

وأما غير نبينا ﷺ؛ فقد قال ﷺ: « .. **إنكم لن تروا ربكم حتى تَـموتوا**».

[رواه أحمد (٥/ ٣٢٤)، والنسائي (٧٧٦٤)، وإسناده صحيح]

- قال البربهاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «شرح السُّنة» (٥١): من زعم أنـه يـرى ربـه في دار الدنيا، فهو كافِرٌ بالله ﷻ. اهـ

(١) ابن محمد بن حنبل، توفي سنة: (٢٤١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو إمام أهل السُّنة والجماعة.
قال الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أحمد إمام في السُّنة.

(٢) إسحاق بن إبراهيم بن مخلد التميمي الحنظلي المـروزي، أبـو يعقـوب، المعـروف بابن راهويه، توفي سنة: (٢٣٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

قال أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ: مثل إسحاق يُسأل عنه ! إسحاق عندنا إمام من أئمة المسلمين. وقال: لا أعرف لإسحاق بالعراق نظيرًا.

الدارمي[١]، وأبو عبدالله ابن بَطَّة [٢]، وأبو إسمــاعيل الأنـصاري [٣]،

---

(١) الإمام المشهور المتوفى سنة: (٢٨٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ، وهو صاحب كتاب «نقـض عـثمان ابن سعيد على المريسي الجهمي العنيد»، وكتاب: «الرَّد على الجهمية».

وقد تقدم في المقدمة (ص ١٢) ثناء أهل العلم على كتابيه، وأنهما من أفضل ما صنف في أبواب السُّنة والرد على الجهمية المعطلة.

(٢) عُبيدالله بن محمد العُكبري، الإمام المشهور، صـاحب سـنة واتبـاع، تـوفي سـنة: (٣٨٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ. جاء في ترجمته في «السير» (١٦/ ٥٢٩): الإمام القدوة، العابـد، الفقيه، المحدث، شيخ العراق. اهـ

من أشهر مصنفاته: «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومُجانبة الفرق المذمومة»، والمشهور: بـ «الإبانة الكبرى»، مُصنف كبير في بيان عقيدة أهل السُّنة، سـار فيـه على طريقة أهل الأثر في الاستدلال بالكتاب والسُّنة وآثار السّلف مع ذكر الأسـانيد لكل ما يورده، وله كذلك: «الشرح والإبانة على أصول السُّنة والديانة»، والمـشهور: بـ «الإبانة الصُّغرى»، وهي رسالة نافعة مختصرة في عقيدة أهل السُّنة، وقد وفقني الله بتحقيقهما والتعليق عليهما، وله كذلك كتاب «إبطال الحيل»، وغيرها.

(٣) هو عبدالله بن محمد بن علي، أبـو إسـماعيل الهـروي (٤٨١هــ) رَحِمَهُ اللَّهُ، صـاحب كتاب: «ذم الكلام وأهله»، و«الأربعين في دلائل التوحيد»، و«الفاروق».

وهو صاحب كتاب «منازل السائرين» الذي ذمَّه قومٌ مـن أهـل الـسُّنة بـسببه، وقدحوا فيه بذلك، كما قال الذهبي في «تاريخ الإسـلام» (٣٣/ ٥٥): وقـد كـان شيخنا ابن تيمية بعد تعظيمه لشيخ الإسلام يحطّ عليه، ويرميه بالعظائم بسبب ما في هذا الكتاب. اهـ

وقال ابن رجب «ذيل طبقات الحنابلة» (١/ ١١٨): له كلام في التصوف والسلوك دقيق، وقد اعتنى بشرح كتابه «منازل السائرين» جماعة، وهو كثـير الإشـارة إلى مقـام الفنـاء في توحيـد الربوبيـة، واضـمحلال مـا سـوى الله تعـالى في الـشهود لا في =

وأبـــو القـاســـم ابـن مَنـدَه [١]، وإسمـاعيـل بـــن الفـضــل الأصبَهَـاني [٢]، والقـاضي أبـو يـعلى ابـــن الفـــرَّاء [٣]، والإمـــام

الوجود، فيتوهم فيه أنه يشير إلى الاتحاد حتى انتحلـه قـوم مـن الاتحاديـة، وعظمـوه لذلك، وذمَّه قومٌ من أهل السُّنة، وقدحوا فيه بذلك، وقد برَّأه الله مـن الاتحـاد، وقـد انتصر له شيخنا أبو عبد الله ابـن القـيم في كتابـه الـذي شرح فيـه «المنـازل» [يعنـي: «مدارج السالكين»]، وبيّن أن حمل كلامه على قواعد الاتحاد زور وباطل. اهـ

وقد أُخِـذ عـلى الهـروي كـذلك كلامـه في الجـبر، كـما في «مجمـوع الفتـاوى» (٨/ ٣٣٩) لابن تيمية، فالله أعلم.

(١) هو عبدالرحمن بن أبي عبدالله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن إبـراهيم بـن منده العبدي، الأصبهاني، توفي سنة: (٤٧٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وقد كان من بيت عِلمٍ وفضلٍ. قال تلميذه الدقاق: وله تصانيف كثيرة، وردود جَـمَّة على الـمبتدعين والـمنحرفين في الصفات وغيرها. اهـ

قلت: ووالده الحافظ صاحب التصانيف، كـكتاب «التوحيد»، و«الإيمان».

انظر: «ذيل طبقات الحنابلة» (١/ ٢٨).

(٢) التيمي الأصبهاني المعروف: بـ (قوام السُّنة)، توفي سنة: (٥٣٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

صاحب كتاب: «الحُجة في بيان المحجة، وشرح عقيدة أهل السُّنة».

(٣) هو محمد بن الحُسَين بن محمد بن الفرَّاء البغدادي، توفي سنة: (٤٥٨هــ)، وهـو من كبارِ الحنابلة في وقتِه، تأثر بالمتكلمين من: الكُلَّابيـة، والأشـاعرة، وغـيرهم، وألَّف على طريقتِهم كتابه «مختصر المعتمد في أصول الدين».

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «درء التعارض» (٧/ ٣٤-٣٥) وهو يتكلّم عمن تـأثَّر بأئمة النُّفاة من الجهمية والمعتزلة: (نوع ثالث: سمعوا الأحاديث والآثـار، وعظّمـوا مذهب السلف، وشاركوا المتكلِّمين الجهمية في بعض أصولهم الباقيـة، ولم يكـن لهم من الخبرة بالقرآن والحديث والآثار ما لأئمة السُّنة والحديث، لا من جهةِ =

أبــو الـحسَــــن بـــــن الـــزَّاغُــوني (١)، والـحــافــظ أبــو العَـــلاء

المعرفة والتمييز بين صحيحها وضعيفها، ولا من جهة الفهم لمعانيها، وقد ظنّوا صحة بعض الأصول العقلية للنُّفاة الجهمية، ورأوا ما بينها من التعارض. وهذا حال ... القاضي أبي يعلى، وابن عقيل وأمثالهم.

ولهذا كان مِن هؤلاء .. تارة يُفوِّضون معانيها ويقولون: تجري على ظواهرها كما فعل القاضي أبو يعلى وأمثاله في ذلك ..). اهـ

قلت: وله في كتابه: «إبطال التأويلات» تفويض لمعاني الصفات، انظر: (١/ ٢٠٦ و ٢٤٢)، وغيرها.

انظر ترجمته في: «طبقات الحنابلة» (٢/ ٣٦١)، و«تاريخ بغداد» (٢/ ٣٥٤)، و«المنهج الأحمد» (٢/ ١٢٨-١٤٢)، و«السير» (١٨/ ٨٩-٩٢).

(١) هو علي بن عبدالله بن نصر بن السّري بن الزَّاغوني البغدادي، توفي سنة: (٥٢٧هـ) - اختُلِف في اسمه - كان من فقهاء الحنابلة، اشتغلَ بالنظرِ في علمِ الكلامِ !! فوافقهم في كثيرٍ من مسائلهم الكلامية.

ومنها: إنكاره قيام الأفعال الاختيارية بالله تعالى: كالاستواء، والنُّزول، والإتيان، والمجيء، ونحوها.

ومنها قوله: أول واجب على العباد هو النظر، ومعرفة الله لا تحصل إلَّا به.

انظر : «درء التعارض» (٩/ ٤٥).

ومنها: نفي الحكمة كقول الجهمية، والأشاعرة، ومن تبعهم من المجبرة الذين قالوا: يفعل ما يشاء لا لحكمةٍ، فأثبتوا القدرة والمشيئة، وهذا تعظيم، ونفوا الحكمة لظنهم أنّها تستلزم الحاجة. [«مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٨/ ٣٧)]

وقد أكثر ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتبِه من تتبع أقوال ابن الزاغوني والرد عليها، وخاصة في كتابه «درء التعارض».

انظر ترجمته في : «ذيل طبقات الحنابلة» (١/ ٤٠١)، و«شذرات الذهب» (٤/ ٨٠).

الـهَـمَــــذَاني [(١)] رضي الله عنهم.

وكلٌّ واحدٍ منهم : له تصانيف كثيرة، وإمـامٌ مِـن أئمـةِ الإسـلامِ، وحافِظٌ مِن الحُفَّاظِ، وعالِـمٌ مِن العلماءِ، وفقيهٌ من الفقهاءِ، وشيخٌ مـن الـمشايخ، فكُلُّهـم مـن أصـحابِ الحـديثِ، يعرفـون تفـسيرَ القـرآن العظيم، والأحاديثَ عن النبي ﷺ وتأويلَها [(٢)].

واحتجُّوا في إثباتِ الحدِّ لله عزَّ وجلَّ بنصِّ الكتابِ والسُّنة.

وما قالوا في ذلك بالـمقاييسِ والآراءِ، ولا بأهواءِ أنفسِهم؛ وإنـما قالوا بدلائلَ وبراهين من الكتابِ والسُّنة.

ولا يكون على [٣/ أ] وجه الأرضِ أحدٌ أعلَمَ بالكتابِ والسُّنةِ مِن **أصحابِ الحديث** [(٣)].

---

(١) هو الحَسَن بن أحمد بن الحَسَن بن أحمد العطَّار، أبو العَلاء (٥٦٩هـ) رحمه الله.

قال ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٢/ ٢٨٦): كان على طريقةٍ حسنةٍ، سخيًّا، عابدًا، زاهدًا، صحيح الاعتقاد. اهـ

وقال الذهبي في «السير» (٢١/ ٤٤): وكانـت الـسُّنة شـعاره ودثـاره اعتقـادًا وفعلًا .. كان أبو العلاء الحافظ في القراءات أكبر منه في الحديث، مـع كونـه مـن أعيان أئمة الحديث. اهـ

قلت: له جُزءٌ منشور بعنوان: «فُتيا وجوابها في ذكر الاعتقاد وذمّ الاختلاف» درج فيها على طريقةِ السَّلفِ في الاستدلالِ: بالكتابِ، والسُّنةِ، والآثارِ.

اظر: ترجمته في «السير» (٢١/ ٤٠)، و«شذرات الذهب» (٤/ ١٣١).

(٢) في قوله هذا نظر، فإن بعض من ذكرهم قد أخذت عليه مخالفات في الاعتقاد كما تقدم.

(٣) قال اللالكائي رحمه الله في مقدمة كتابه «اعتقاد أهل السُّنة» (١/ ٢٣) وهو يتكلم =

فمن يُخالفهم، ولا يقولُ ما قالوه، ولا يعتقِدُ ما اعتقدوه؛ **فهو مُبتدِعٌ ضالٌّ مُضِلٌّ** (١).

١- قال عبدالله بن المُبارك: الإسنادُ من الدِّينِ، لولا الإسنادُ لقال مَن شاءَ ما شاء (٢).

عن أصحاب الحديث: فهؤلاء الذين تعهدت بنقلهم الشريعة، وانحفظت بهم أصول السُّنة، فوجبت لهم بذلك المنة على جميع الأُمة، والدعوة لهم من الله بالمغفرة، فهم حملة علمه، ونقلة دينه، وسفرته بينه وبين أُمته، وأمناؤه في تبليغ الوحي عنه، فحريٌّ أن يكونوا أولى الناس به في حياته ووفاته، وكل طائفة من الأمم مرجعها إليهم في صحة حديثه وسقيمه .. فهي الطائفة المنصورة، والفرقة الناجية، والعصبة الهادية، والجماعة العادلة المتمسكة بالسُّنة التي لا تريد برسول الله بديلًا، ولا عن قوله تبديلًا، ولا عن سنته تحويلًا، ولا يثنيهم عنها تقلب الأعصار والزمان .. إلخ.

وانظر كتاب: «شرف أصحاب الحديث» للخطيب البغدادي.

(١) وكذا قال حرب الكرماني رَحِمَهُ اللَّهُ فيمن خالف أهل السنة وما اعتقدوه وأجمعوا عليه، فقال في عقيدته: هذا مذهبُ أئمَّةِ العلم .. وأهلِ السُّنةِ المعروفين بها، المقتدى بهم فيها، من لدن أصحاب النبيِّ ﷺ إلى يومنا هذا، وأدركتُ مَن أدركتُ مِن علماءِ أهلِ العراقِ، والحجازِ، والشامِ وغيرهم عليها، فمن خالف شيئًا من هذه المذاهبِ، أو طعنَ فيها، أو عابَ قائلها؛ فهو مخالفٌ، مبتدعٌ، خارجٌ مِن الجماعةِ، زائلٌ عن منهجِ السُّنةِ وسبيلِ الحقِّ. اهـ [«السُّنة» لحرب الكرماني (١و٩٠) بتحقيقي]

(٢) رواه مسلم في «مقدمة صحيحه» (١/ ١٥)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ١٦)، والهروي في «ذم الكلام» (١٠١٦).

وفي «شرف أصحاب الحديث» (٨٠) قال ابن المبارك رَحِمَهُ اللَّهُ: مثل الذي يطلب أمر دينه بلا إسناد، كمثل الذي يرتقي السطح بلا سُلَّم.

٢- وقال سُفيان الثوري: الإسنادُ سِلاحُ المؤمن؛ فإذا لم يكن معه سِلاحٌ فبأيِّ شيءٍ يُقاتل ؟ [(١)].

٣- وعند أهلِ العلمِ:

أن مَن ادَّعى في خبرٍ رُوِيَ بإسنادٍ أنه خطأٌ لا يجوز العملُ به؛ فقوله مردودٌ عليه؛ لم يُصدَّقْ إلَّا ببرهانٍ واضحٍ، مع إسنادٍ أصح منه، مِن ثقةٍ يشهدُ أنه غير صحيح.

وإن عجزَ عن ذلك، فقوله مردودٌ عليه؛ لأنه كذِبٌ وزورٌ، وما قلناه أصحُّ وأولى أن يُصدَّق.

وهكذا يفضحُ اللهُ مَن عاندَ الحقَّ، واتَّبع الباطِلَ بالهوى والرَّأي والقياسِ.

وقد قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَـٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١].

فصحَّ أن مَن لم يُبرهِن من الكتابِ، أو مِن [٣/ب] السُّنةِ، أو إجماعٍ من الصَّحابةِ على صحَّةِ قولٍ قالَه، أو فعلٍ فعلَه؛ فليس بصحيحٍ، ولا صادقٍ فيما قال أو فعل؛ بل افترى على الله ﷻ، وعلى

(١) رواه ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٢٧)، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (٨١)، والهروي في «ذم الكلام» (٩٠٤).

وفي «شرف أصحاب الحديث» (٢٩٦) عن سفيان الثوري رَحِمَهُ اللَّهُ قال: أكثروا من الأحاديث فإنها سلاح.

رسولِه ﷺ.

ومَن أجهلُ جهلًا، وأسخفُ عقلًا، وأسوأُ حالًا، وأضلُّ سبيلًا؛ **مِمن يَسمعُ مِن هؤلاء رؤساء الجُهال بلا دلائِلَ، ولا براهين، ويردُّ الحقَّ الذي صحَّ عن أئمَّةِ المسلمين وعلمائهم بدلائلَ وبراهين من الكتابِ والسُّنة.**

فهذا نحن نروي عن أئمَّةِ المسلمين وعلمائِهم من أصحابِ الحديثِ، بأسانيدَ ودلائلَ نَنقلُها مِن كتبِهم المعروفةِ المشهورةِ عند أئمَّةِ المسلمين، أهل الحدِيثِ المُصنِّفين الثِّقاتِ، المعروفِين العدولِ الصَّالحين (١).

فمن أين لهم هذه الحذلَقَةُ والفلسفةُ على أن يَردُّوا على الله، وعلى

(١) وهذه هي الطريقة التي أمر الله تعالى ورسوله ﷺ باتباعها، وأجمع عليها أئمة السُّنة في كل مكان، كما نقل إجماعهم عليها حرب الكرماني رَحِمَهُ اللَّهُ في عقيدته، فقال: (والدِّينُ إنما هو: كتابُ الله عَزَّوَجَلَّ، وآثارٌ، وسننٌ، وروايات صِحاحٌ عن الثِّقاتِ بالأخبارِ الصَّحيحة القويةِ المعروفةِ المشهورة، يرويها الثقةُ الأوَّلُ المعروف عن الثاني الثقة المعروف، يصدِّقُ بعضُهم بعضًا، حتى ينتهي ذلك إلى النبي ﷺ، أو أصحابِ النبي، أو التابعين، أو تابعِ التابعين، أو مَن بعدهم مِن الأئمةِ المعروفين المُقتدى بهم، المُتمسِّكين بالسُّنةِ، والمُتعلِّقين بالأثرِ، الذين لا يُعرَفون ببدعةٍ، ولا يُطعنُ عليهم بكذِبٍ، ولا يُرمون بخلافٍ، وليسوا أصحاب قياسٍ ولا رأيٍ؛ لأن القياسَ في الدِّينِ باطلٌ، والرَّأي كذلك، وأبطل منه.

وأصحابُ الرأي والقياسِ في الدين: مبتدعةٌ جهلةٌ ضلالٌ؛ إلّا أن يكون في ذلك أثرٌ عمن سلفَ مِن الأئمةِ الثقاتِ، فالأخذُ بالأثر أولى. اهـ[«السُّنة» لحرب (٨٧)]

رسولِه ﷺ، وعلى أئمَّةِ المسلمين وعلمائِهم مِن أهلِ الحديثِ ؟ [٤/أ]

ولا أئمَّة للمسلمين غيرُ أصحابِ الحديث.

٤- أخبرنا الحافظُ أبو الحجَّاج يوسف بن خليل بن عبدالله الدِّمشقي، أنا أبو مسلم هشام المعروف بالمُؤيَّد بن عبد الرَّحيمِ بن الإخوةِ البغدادي - بأصبهان -، قال: قال الإمامُ إسماعيلُ بن محمد بن الفضل الأصبهاني رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى[1]:

تكلَّمَ أهلُ الحقائقِ[2] في تفسيرِ الحدِّ بعباراتٍ مُختلِفَةٍ، محصولُ تلك العباراتِ: أن حدَّ كلِّ شيءٍ موضِعُ بينونتِه عن غيرِه.

فإن كان غرضُ القائِلِ بقوله: (ليس لله حدٌّ):

أ- لا يُحيطُ عِلمُ الخلقِ به؛ فهو مُصيبٌ.

ب- وإن كان غَرضُه بذلك: لا يحيطُ علمُ الله بنفسِه؛ فهو ضالٌّ.

ج- أو كان غرضُه: أن اللهَ في كلِّ مكانٍ بذاتِه؛ فهو أيضًا ضالٌّ[3].

---

(١) وهو قوام السُّنة أبو القاسم التيمي رَحِمَهُ اللَّهُ، وقد تقدمت ترجمته قريبًا.

(٢) وهم أهل السُّنة والتحقيق في العلم، وليس المراد بهم أهل الحقائق على طريقةِ أهل البدعِ من الصُّوفيةِ وغيرهم الذين يُقسِّمون العلم إلى شريعة وحقيقة.

(٣) لم أجد هذا النص في كتابه المشهور «الحُجَّة في بيان المحجة»؛ ولكن نقله عنه الذهبي في ترجمته في «السير» (٢٠/ ٨٥)، فقال: سُئل أبو القاسم التيمي رَحِمَهُ اللَّهُ، هل يجوز أن يقال: لله حدّ أو لا ؟ وهل جرى هذا الخلاف في السَّلفِ ؟

فأجاب: هذه مسألة أستعفي من الجوابِ عنها لغُموضها، وقلَّة وقوفي على غرضِ السَّائلِ منها؛ لكني أُشِيرُ إلى بعضِ ما بلغني: تكلَّمَ أهل الحقائق .. إلخ

ثم ذكر نحو ما ساقه المصنف. =

٥- قال عثمان بن سعيد الدَّارمي - وهو إمامُ أهلِ الـمشرقِ - :

زعمتِ الجهميةُ أن ليس لله حدٌّ، وإنما يعنون بهذه الكلمة:

أن اللهَ تعالى لا شيء [٤/ ب]، إذ كان معلومًا عند الخلقِ كلِّهم أنه ليس شيءٌ يقعُ عليهِ اسمُ الشيء إلَّا وله : حدٌّ، وصِفةٌ.

فقولهم: (لا حدَّ له): إنه لا شيء.

وقد قال اللهُ تعالى: ﴿ قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً ۖ قُلِ ٱللَّهُ ﴾ [الأنعام:١٩] (١) .

وقد علَّق عليه الذهبي بقوله: قلت: الصواب الكفُّ عن إطلاق ذلك، إذ لم يأت فيه نصٌّ، ولو فرضنا أن المعنى صحيح، فليس لنا أن نتفوَّه بشيء لم يأذن به الله خوفًا من أن يدخل القلب شيء من البدعة .. اهـ

قلت: كيف يكون الصواب في الكفِّ عن أمرٍ نطق به أئمة السلف وعلماء السُّنة ؟! وهم أخشى وأورع وأتقى لله منا، فما نحن إلَّا متبعون لهم ؟ فقد نطقوا بذلك في إثبات علو الله تعالى على خلقه، واشتد نكيرهم وهجرانهم على من أنكرها كما تقدم بيان ذلك في المقدمة، فما علينا إلَّا أن نلزم غرزهم، وأن يسعنا ما وسعهم.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «مجموع الفتاوى» (٢/ ٤٧٧): السلف والأئمة أعلم بالإسلام وبحقائقه، فإن كثيرًا من الناس قد لا يفهم تغليظهم في ذم المقالة حتى يتدبرها ويرزق نور الهدى. اهـ

(١) قال الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «رده على الجهمية» (١٦١): الكلمة قد اتفقت من الخلق كلهم أن الشيء لا يكون إلَّا بحدٍّ وصفة، وأن [لا] شيء، ليس له حدٌّ ولا صفة، فلذلك قلتم: لا حدَّ له، وقد أكذبكم الله تعالى فسمَّى نفسه أكبر الأشياء، وأعظم الأشياء، وخلاق الأشياء، قال تعالى: ﴿ قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً ۖ قُلِ ٱللَّهُ ﴾ [الأنعام:١٩]، وقال: ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ ﴾ [القصص:٨٨]، فهو سمى نفسه أكبر الأشياء، وأعظم الأشياء، وخلاق الأشياء، وله حدٌّ وهو يعلمه لا غيره. اهـ

قال: ومذهبُ علمـاءِ السَّلف:

أن اللهَ هو الأوَّلُ القديمُ [(١)]، وله حدٌّ لا يَعلمه غيرُه، ولكن ليس لأحدٍ أن يتوهَّم لـحدِّهِ غايـةً في نفسِه؛ ولكـن علـيهم أن يؤمنـوا بذلك، ويكلوا عِلمَ ذلك إلى الله تعالى [(٢)].

٦- قال أهلُ السُّنةِ: إن اللهَ بكمـالِه فوقَ عرشِه، يعلَمُ ويسمعُ مِن فوقِ العرشِ، لا يخفى عليه مِن خلقِه خافيةٌ، ولا يَحجُبُهم عنه شيءٌ، عِلمُه بهم فوقَ العرشِ مُحيط، وبصَرُه فيهم نافِذٌ.

قال اللهُ تعالى: ﴿وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾[الأنعام: ٨٠]، ولـم يقل: ذاتًا.

---

(١) قال الشيخُ عبدالله أبا بطين رَحِمَهُ اللَّهُ في تعليقه على «لوامع الأنوار» (١/ ٣٨) بشأن إطلاق (القديم) على الله من باب التسمية: لا يصحُّ إطلاقه على الله تعالى باعتبار أنه من أسمائه، وإن كان يصح الإخبار به عنه؛ [لأن] باب الإخبار أوسع من باب الإنشاء. والله تعالى أعلم. اهـ

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «بيان تلبيس الجهمية» (٥/ ١٧١): لما كان لفظ: (القديم) فيه نواحٍ لا تدل مُطلقة إلّا على المتقدم على غيره، كان اسم (الأول) أحسن منه، فجاء في أسمائه الحسنى التي في الكتاب والسُّنة أنه (الأول)، وفرقٌ بين الأسماء التي يُدعى بها وبين ما يُخبر به من الألفاظ لأجل الحاجة إلى بيان معانيها. اهـ

وقال أيضًا في «درء التعارض» (٢/ ٣٩١): وقد اشتهرَ في اصطلاح المتكلمين تسميته: (بالقديم)، بل غالب المعتزلة ومن سلك سبيلهم غالبُ ما يسمونه: (بالقديم). اهـ [وانظر: «مجموع الفتاوى» (٦/ ١٤١-١٤٣)]

(٢) انظر نحوه في «النقض على المريسي» (باب الحد والعرش) (ص٥٧و ١٣٣و٢٣١و ٣٠٠)، و«الرَّد على الجهمية» (ص ٨٤)، وليس في شيء منها لفظ: (القديم) !!

وقال ﷻ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥][1].

وقال: ﴿وَهُوَ ٱلۡقَاهِرُ فَوۡقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام:١٨][2].

وقال: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر:١٠][3].

وقال: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ [٥/ أ] إِلَيَّ﴾ [آل عمران:٥٥]

---

(١) قال ابن القيم رحمه الله: في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [ص٥:] في سبع آيات من القرآن حقيقة عند جميع فرق الأُمّة إلَّا الجهمية ومن وافقهم، فإنهم قالوا: هو مجاز، ثم اختلفوا في مجازه، فالمشهور عندهم .. بمعنى استولى ..

وقال: إن الإجماع مُنعقدٌ على أن الله سبحانه وتعالى استوى على عرشه حقيقة لا مجازًا .. وقال: إن الجهمية لما قالوا: إن الاستواء مجاز، صرَّح أهل السُّنة بأنه مستوٍ بذاته على عرشه .. إلخ [«مختصر الصواعق» (٣/ ٨٨٨ و ٨٩٩ و٩٠٢)].

(٢) قال ابن القيم رحمه الله: وحقيقة الفوقية: علو ذات الشيء على غيره، فادعى الجهمية أنها مجاز في فوقية الرتبة والقهر، كما يقال: الذهب فوق الفضة .. وهذا وإن كان ثابتًا للرب تعالى؛ لكن إنكار حقيقة فوقيته وحملها على المجاز باطل من وجوه عديدة: .. ثم ذكرها، ومنها: الخامس: أن العهد والفطر والعقول والشرائع وجميع كتب الله المنزلة على خلاف ذلك، وأنه سبحانه فوق العالم بذاته، فالخطاب بفوقيته ينصرف إلى الـمُستقرِّ في الفطر والعقول والكتب السماوية. اهـ «مختصر الصواعق» (٣/ ١٠٦١).

(٣) قال الكرجي القصاب رحمه الله في «نكت القرآن» (٣/ ٦٩٤) عن هذه الآية: حُجَّة قاطعة لكل لُبسة على من يزعم أن الله بنفسه في الأرض، فكيف يصعد إليه - ويحهم - العمل الصالح وهو مع علمه بزعمهم في الأرض ؟ بل هو في السماء على العرش بلا مِرية ولا شك، وعلمه بكل مكان لا يخلو من علمه مكان. اهـ

وقال عز وجل: ﴿ تَعْرُجُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ ﴾ [المعارج:٤] [(١)].

وقال: ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ ﴾ [النحل:٥٠] [(٢)].

---

(١) قال الكرجي القصاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «نكت القرآن» (٣/ ٣٩٩) عن هذه الآية: دليل على أن الله جل جلاله بنفسه في السماء؛ لأن (الهاء) في ﴿إِلَيْهِ﴾ راجعة على الله ذي المعارج؛ فلو كان معهم في الأرض - كما يزعمون ويفترون به عليه - ما كان لذكر العروج إليه معنى، فقد وضح - بلا إشكال - خطأ قولهم لمن يلبسون عليه من الجُهال، وإن كان غير مُشكل على أكثرهم بحمد الله ونعمته. اهـ

(٢) قال الكرجي القصاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «نكت القرآن» (٢/ ٦٨) عن هذه الآية: دليل على أن الله جل جلاله بذاته في السماء على العرش، **وهذا والله من المصائب العظيمة أن يضطرنا جهلة المعتزلة والجهمية وسخافة عقولهم إلى تثبيت هذا عليهم**، وهو شيء لا يخفى على نوبية سوداء.- ثم ذكر حديث النبي ﷺ وقوله للأمة: «**أين الله؟**»، فقالت في السماء. وسيأتي ذكره قريبًا -.

وقال الكرجي: وهؤلاء الجهلة الأعداء لله يزعمون أنه في الأرض بنفسه كما هو في السماء، وهو في كل موضع من البر والبحر والهواء، وينكرون أنه على العرش سبحانه وتعالى عما يقولون علوًّا كبيرًا. وكيف كما يقولون - لعنهم الله - وهو يقول: ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ ﴾.. إلخ.

قال ابن القيم: قد جاءت فوقية الرب مقرونة بـ(من)، كقوله تعالى: ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ ﴾ فهذا صريح في فوقية الذات، ولا يصح حمله على فوقية الرُّتبة؛ لعدم استعمال أهل اللغة له. اهـ [«مختصر الصواعق» (٣/ ١٠٦٤)]

قلت: وهذه الآيات التي احتج بها الدشتي رَحِمَهُ ٱللَّهُ هاهنا، ذكرها الدارمي في كتابه «النقض» (ص٥٨) فقال: فمن ادعى أنه ليس لله حدٌّ فقد ردَّ القرآن، وادعى أنه لا شيء؛ لأن الله حدَّ مكانه في مواضع كثيرة من كتابه، ثم ذكر الآيات، وقال: فهذا كله وما أشبهه شواهد ودلائل على الحدِّ، ومن لا يعترف به فقد كفر =

وقد ورَدَ عن النبي ﷺ في هذا المعنى أحاديثُ صحيحة :

٧- حديثُ مُعاويةَ بن الحكم السُّلمي [(١)] [رضي الله عنه].

بتنزيل الله وجحد آيات الله. اهـ

(١) وهو حديثٌ طويل، رواه مسلم في «صحيحه» (١١٣٦) وغيره، وفيه قول النبي ﷺ للأمة السَّوداء: «**أين الله؟**»، قالت: في السَّماء. قال: «**مَن أنا؟**»، قالت: أنت رسول الله، قال: «**أَعتِقها فإنها مؤمنة**».

وانظر التعليق السابق في بيان معنى هذا الحديث.

قال الدارمي رَحِمَهُ اللهُ في «النقض» (ص٦٧): فقول رسول الله ﷺ: «**إنها مؤمنة**»، دليلٌ على أنها لو لم تؤمن بأن الله في السماء لم تكن مؤمنة، وأنه لا يجوز في الرقبة المؤمنة إلَّا من يحد الله أنه في السماء كما قال الله ورسوله. اهـ

قلت: تأمل كلام هذا الإمام وقارنه بما تقدم نقله في المقدمة (ص٤٠) عن ابن حجر بأن اليهودي الذي يقول: (لا إله إلَّا الذي في السماء) لا يقبل منه قوله؛ لأنه من مُجسِّمة اليهود وهو كفر عندهم !! إلَّا أن يكون جاهلًا لا يعرف التجسيم كحال الأمة السوداء التي قَبِلَ النبي ﷺ قولها لجهلها !!

وقال الدارمي رَحِمَهُ اللهُ أيضًا في «الرد على الجهمية» (٦٤): وفي قول رسول الله ﷺ: «**أين الله ؟**»، تكذيبٌ لقول من يقول: هو في كل مكان، لا يوصف بأين ؟ لأن شيئًا لا يخلو منه مكان يستحيل أن يقال: أين هو ؟ ولا يقال: أين ؟ إلَّا لمن هو في مكان يخلو منه مكان. اهـ

قلت: وجميع أهل التعطيل من الجهمية والمعتزلة والأشعرية والماتريدية وغيرهم لا يصفون الله تعالى (بأين ؟)، وهم ينكرون هذا الحديث بشدة؛ لأنه يأخذ بحلوقهم، ويبطل مذهبهم الباطل في نفي علو الرب تعالى على خلقه.

قال القشيري الأشعري (٤٦٥هـ) في «الرسالة القشيرية» (ص٣٧) وهو يقرر إنكار العلو: تعالى عن أن يقال: كيف هو ؟ أو أين هو ؟ .. اهـ وانظر: (ص١٢٣).

٨- وحديثُ حُصَين [(١)] والد عمران [رضي الله عنه]، وغير ذلك من الأحاديث.

قال ابن تيمية رحمه الله في «بيان تلبيس الجهمية» (٤/ ٤٩٧): الإشارة إلى فوق إلى الله في الدعاء وغير الدعاء باليد والأصبع أو العين أو الرأس أو غير ذلك من الإشارات الحسية قد تواترت به السُّنن عن النبي ﷺ، واتفق عليه المسلمون وغير المسلمين. اهـ

وقال الدارمي رحمه الله في «النقض على بشر المريسي» (ص٢٣٠): وأما قولك: لا يوصف (بأين ؟)، فهذا أصل كلام جهم، وهو خلاف ما قال الله عز وجل ورسوله ﷺ والمؤمنون؛ لأن الله تعالى قال: ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾، وقال للملائكة: ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ ﴾، وقال: ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾، فقد أخبر الله العباد أين الله، وأين مكانه، وأيَّنه رسول الله ﷺ في غير حديث، فقال: «**من لم يرحم من في الأرض لم يرحمه من في السماء**» .. فلو لم يوصف بأين كما ادعيت أيها المعارض لم يكن رسول الله ﷺ يقول للجارية: «**أين الله ؟**»، فيغالطها في شيء لا يؤيَّن، وحين قالت: (هو في السماء)، لو قد أخطأت فيه لرد رسول الله ﷺ عليها وعلَّمها؛ ولكنه استدل على إيمانها بمعرفتها أن الله في السماء، وكذلك روي لنا عن ابن المبارك .. فهذا القرآن ينطق بأن الله تعالى يوصف بـ(أين ؟) وهذا رسول الله ﷺ قد وصفه، وعليه درج أهل المعرفة من أهل الإسلام، فمن أنبأك أيها المعارض غير المريسي أن الله لا يوصف بـ(أين ؟)، فأخبرنا به وإلَّا فأنت المفتري على الله الجاهل به وبمكانه. اهـ

(١) عن عِمران بن حُصين رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال لأبيه: «**يا حُصَين، كم تعبد اليومَ إلهًا ؟**» قال أبي: سبعةً: ستةً في الأرضِ، وواحدًا في السماء.

قال: «**فأيّهم تعُدُّ لرغبتِك ورهبتِك ؟**». قال: الذي في السَّماء ... الحديث.

رواه البخاري في «التاريخ الكبير» (٣/ ١)، والترمذي (٣٤٨٣)، وقال: حسن غريب، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٣٥٥)، والدارمي في «النقض» (٣٤)، والطبراني في «الدُّعاء» (١٣٩٣)، و«الأوسط» (١٩٨٥)، وقال: لم =

يرو هذا الحديث عن شبيب بن شيبة إلَّا أبو معاوية. اهـ

وفي إسناده شبيب بن شيبة، ضعفه: ابن معين، والنسائي، والدارقطني، والبرقاني، وقال أبو داود: ليس بشيء. [«تهذيب الكمال» (١٢/ ٣٦٢-٣٦٤)].

وقد خالفه من هو أوثق منه، فأرسل الحديث عن الحسن البصري، وهو جويرية ابن بشير. رواه الترمذي في «العلل» (٢/ ٩١٨) قال: سألت محمدًا [يعني: البخاري] عن هذا الحديث، فلم يعرفه إلَّا من حديث أبي معاوية.

قال محمد: وروى موسى بن إسماعيل هذا الحديث عن جويرية بن بشير، عن الحسن عن النبي ﷺ مُرسلًا.

قال أبو عيسى: وحديث الحسن عن عمران بن حصين في هذا أشبه عندي وأصح. وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه .. اهـ

ورواه الأصبهاني في «الحُجة في بيان المحجة» (٥٤).

وللحديث متابعات وشواهد يتقوّى بها؛ ومنها:

ما رواه البزار في «مسنده» (٩/ ٥٣/ ٣٥٨٠) من طريق العباس بن عبدالرحمن عن عمران بن حصين رضي الله عنهما.

وما رواه أحمد في «مسنده» (٤/ ٤٤٤)، وابن أبي شيبة (٢٦٧-٢٦٨)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٩٩٤). قال في «الإصابة» (٢/ ٨٦): إسناده صحيح.

وما رواه عبد بن حميد (٤٧٦)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٣٥٥)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٩٩٣)، وابن حبان في «صحيحه» (٨٩٩)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٥١٠).

وما رواه ابن خزيمة في «التوحيد» (١/ ٢٧٧/ ١٧٧).

قال الدارمي رحمه الله في «النقض» (ص٦٨): فلم ينكر النبي ﷺ على الكافر إذ عرف إله العالمين في السماء كما قال النبي ﷺ، فحُصين الخزاعي في كفرِه يومئذ كان أعلم بالله الجليل الأجل من المريسي وأصحابه، مع ما ينتحلون من الإسلام، إذ ميَّزَ بين الإله الخالق الذي في السَّماء، وبين الآلهة والأصنام المخلوقة التي في الأرض. اهـ

أي أن هذه الآيات والأحادِيث تـدلُّ عـلى أن لله تعـالى حـدًّا، والله أعلمُ بحدِّه.

٩- حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن الأزهَرِ الصَّرِيْفِينِي، أنبا أبو عبـدالله محمد بن محمد بن أبي القاسم القطان - بأصبهان -، أنبا أبو طاهر محمد بن أبي نصر بن هاجِر، قال: أنبأنا الإمام الحافظ أبو القاسـم عبـدالرحمن ابن الحافِظ أبي عبدالله ابن مَندَه رَحِمَهُ اللَّهُ أنه قال:

ولا دين لـمن لا يرى لله الحدَّ؛ لأنه يُسقِطُ مِن بينه وبين الله الحـاجِزَ، والحِجابَ، والإشاراتِ(١)، والخطاب.

وذكَرَ ذلك في كتابِ: «**بيان** [٥/ ب] **الهُدى ومَعرفة أقاويلِ أهلِ الضَّلالةِ والرَّدى**» تصنيفه.

قال الحافظ الدَّشْتي:

١٠- وقد وجدتُ في كتابِ: «**الإيـضاح في أُصـولِ الـدِّين**»، للإمـام أبي الحسن علي بن الزَّاغوني(٢) رَحِمَهُ اللَّهُ أنه قال:

---

(١) يريد (بالإشارات): الإشارة إلى السماء في إثباتِ العلو لله تعالى كـما في حـديث جـابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الطويل في حجة الوداع، وفيه: (قالوا: نشهد أنك قد بلَّغـت وأديـت ونـصحت. فقال بإصبعه السبابة يرفعها إلى السماء، وينكتها إلى الناس: «**اللهم اشـهد، اللهـم اشهد**». ثلاثًا. رواه مسلم (١٢١٨).

وكذا حديث الأَمَة السَّوداء السَّابق، فإن أهل البدع ممن لا يُثبتون العلو يُنكرون الإشارة إلى الله تعالى في السَّماء كما تقدم، وأما إشارات الصُّوفية فمُحدثة ضلالة.

(٢) تقدمت ترجمته وبيان حاله (ص ١٦٤).

اعلم أن الدليلَ القاطِعَ دلَّ على وجودِ الباري، وثبوتِه ذاتًا بحقيقةِ الإثباتِ، وأنه لا بدَّ مِن فصلٍ يكون بينه وبين خلْقِهِ، ويقتضِي انفرادَه بنفسِه، وهذا بعينه هو الحدُّ والنهاية، وإنما يغترُّ الأغمارُ الذين لا خِبرَةَ عندهم بصعوبَة إضافة: الحدِّ، والغايةِ، والنِّهايةِ إليه تعالى، مع إقرارِهم أنه مُتميزٌ بذاتِه، مُنفرِدٌ مُبَاينٌ لِخلقِه، وهذا مُناقضةٌ منهم في العقيدةِ، يُسنِدونَها إلى جهلٍ بالأمر، ووقوفٍ مع الأنسِ.

وما هذا سَبيلُه لا يعوَّلُ على قائِلِه، ولا يوثَقُ ممن يرتكبُه.

والقولُ الحقُّ، والحتمُ الفصلُ [٦/أ]: أن للباري سبحانَه ذاتًا ثابتةً بحقيقةِ الإثبات، يُحيطُ الباري بها علمًا، وأنه لا يجهلُ نفسَه، بل يعلَمُها علمًا حقًّا يَثبتُ به انفصالُها، ويتميَّزُ بها [١] عما سواها، وأنها جِهةٌ لنفسِها، قائمةٌ بذاتها، مُستغنيةٌ بقدرَتِها عما تقوى به [٢] ويَقلُّها ويحملُها، وهذا بعينه يُعطي الحدَّ والنَّهايةَ لما يَصرِي [٣] إلينا، أعني الكون الكُلِّي الدائرَ المُحيطَ بالعبادِ، وما يُحيط به علمه تعالى مِن غاياتِ ذاتِه فإنه مَحدودٌ بعلمِه، معلومٌ عند نفسِه، لا ينتهي إلى جهةٍ أُخرى، فإن ما عدا الكون الكُلِّي وما خلا الذَّات القديمةَ ليس بشيءٍ، فلا يُشار إليه، ولا يُعرفُ بخلاء، ولا ملاء.

---

(١) كذا في الأصل، وفي كتاب «الإيضاح» (ص٣٢٦): (وتميزها).

(٢) كذا في الأصل، وفي كتاب «الإيضاح» (ص٣٢٦): (يقوم بها).

(٣) كذا في الأصل، وفي هامش الأصل: (أي بما ينتهي)، وفي كتاب «الإيضاح» (ص٣٢٦): (لما ينتهي إليها).

وانفردَ الكون الكُلِّي بوصفِ التَّحتِ؛ لأن اللهَ تعالى وصفَ نفسَه بالعلوِّ، وتمدَّح به.

ولا مزيدَ عندنا على هذا، وهو كافٍ في صِحَّةِ العقيدة، ومقنعٌ في قبول [٦/ب] ما وردَ به الشرعُ مِن وصفِه: بالعلوِّ، والاستواءِ على العرشِ، على ما تقدَّم ذِكرُه (١).

(١) وفي كتاب «الإيضاح» بعض الاختلافات اليسيرة لم أشر إليها.

واعلم أن السُّكوت عن مثل هذا الكلام هو المُتعين على المتبع الذي يُريد النَّجاة باتباع السُّنة والسَّلف، فإن كثيرًا من هذه العبارات من علمِ الكلام المذموم الذي حذَّر منه السَّلف، ونهوا عن الخوض فيه، ولهذا حذف المصنف كثيرًا من عبارات ابن الزاغواني من هذا النص كقوله: (لا يماس الخلق، ولا يماسونه).

وقوله: (يمنع من جواز مماسته للأجسام والجواهر).

وغيرها من العبارات المحدثة الكلامية. والله أعلم.

قال الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: لعن الله عَمرًا [يعني: ابن عُبيد إمام المعتزلة]؛ فإنه ابتدع هذه البدعة مِن الكلام، ولو كان الكلام عِلمًا لتكلم فيه الصحابة والتابعون كما تكلَّموا في الأحكامِ والشَّرائع؛ ولكنه باطل يدلُّ على باطل.

«ذم الكلام» للهروي (٨٧٤)، و«مختصر الحجة على تارك المحجة» لنصر المقدسي (٢١٢).

وفي «السُّنة» لعبدالله (٩٠) قال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ولستُ بصاحبِ كلامٍ، ولا أرى الكلام في شيءٍ مِن هذا؛ إلَّا ما كان في كتاب الله عَزَّوَجَلَّ، أو في حديثٍ عن النبي ﷺ، أو عن أصحابه، أو عن التابعين، فأما غير ذلك فإن الكلام فيه غير محمود.

وقد انعقد إجماع أهل السُّنة على النهي عن تعلم علم الكلام والخوض فيه كما بينت ذلك في كتابي: «الاحتجاج بالآثار السلفية على إثبات الصفات الإلهية»، (ص١٩٣) (المبحث التاسع: التحذير من الكلام وأهله).

١١- ووجدتُ في كتابِ «الأُصولِ» (١) للقاضي أبي يعلى محمد بن الحُسينِ بن الفرَّاءِ ﷺ - بخطِّ يدِه - أنه قال:

قد أطلقَ أحمدُ القولَ: إن لله تعالى حدًّا.

نصَّ عليه أحمد في روايةِ المَرُّوذِي، وقد ذكرَ قولَ ابن المبارك: نعرِفُ اللهَ تعالى على العرشِ بحَدٍّ.

فقال: بلغني ذلك عنه، وأعجَبَه (٢).

وقال الأثرم: قلتُ لأحمدَ: يُحكى عن ابنِ المبارك: نعرِفُ ربنا في السَّماءِ السَّابعة على عرشِه بحدٍّ.

فقال أحمدُ: هكذا هو عندنا.

١٢- ورأيت بخطِّ القاضي أبي يعلى (٣):

أخبرنا أبو بكر أحمد بن نَصر الرَّفَّا، قال: سمعت أبا بكر بن أبي داود يقول: سمعتُ أبي يقول: جاء ابن حنبل (٤) فقال له: لله تبارك

---

(١) لعله يريد كتاب: «المعتمد في أصول الدين»، وموضوع الكتاب: علم الكلام، والقول في الصفات والإيمان، وقد طُبع هذا الكتاب.

(٢) سيأتي تخريج أثر الإمام عبد الله بن المبارك، والإمام أحمد رَحِمَهُمَاللَّهُ برقم (١٤).

(٣) وقع في الأصل سقط، وصوابه كما في «إبطال التأويلات» (٥٥١): ورأيت بخط أبي إسحاق، أنا أبو بكر أحمد بن نصر الرفَّا، قال: ..

نقلت من خطِّ أبي إسحاق مرة تعاليقه على كتاب «العلل» لأبي بكر الخلال بإسناده: عن أبي بكر ابن أبي داود، سمعت أبي يقول: جاء رجل .. فذكره. اهـ

(٤) كذا في الأصل، وسيأتي تصحيحها قريبًا للمؤلف.

وتعالى حَدٌّ ؟

قال: نعم [٧/ أ]؛ لا يعلمه إلَّا هو، قال الله تعـالى: ﴿وَتَرَى ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ﴾ [الزمر:٧٥] يقول: مُـحْدِقِين [١].

فقد أطلقَ أحمدُ القولَ بإثباتِ الحدِّ لله تعالى.

وقد نفاه في روايةِ حنبل [٢]: وهو الذي يَعلمه خلْقُه.

والـموضعُ الذي أطلَقَه؛ محمولٌ على معنيين:

أحدُهما: على معنى أنه تعالى في جهـةٍ مخـصوصةٍ، ولـيس هـو

---

(١) وهذا القول مروي عن: قتادة، والسُّدي، كما في «تفسير» الطبري (٢٤/ ٣٧).

قال ابن جرير رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «تفسيره» (٢٤/ ٣٨): واختلف أهـل العربيـة في وجـه دخول (مِن) في قوله: ﴿حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ﴾، والمعنـى: حـافين حـول العـرش .. والصواب من القول في ذلك عنـدي: أن (مِـن) في هـذه الأمـاكن .. وإن كانـت دخلت على الظروف فإنها بمعنى: التوكيد. اهـ

قال الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الرد على الجهمية» (١٦٢): والحجة لقول ابن المبـارك رَحِمَهُ ٱللَّهُ قـول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَتَرَى ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ﴾ فلـماذا يحفـون حـول العرش إلَّا لأن الله عَزَّ وَجَلَّ فوقه، ولـو كـان في كـل مكـان لحفُّـوا بالأمكنـة كلهـا لا بالعرش دونها، ففي هذا بيان بيِّنٌ للحد، وأن الله فوق العـرش، والملائكـة حولـه حافُّون يسبحون ويقدسونه، ويحمل عرشه بعضهم. اهـ.

(٢) ذكره في «إبطال التأويلات» (٥٥٢)، فقال: (فقال [يعني: أحمد]: نحن نؤمن بـأن الله على العرش كيف شاء، وكما شاء، بلا حدٍّ، ولا صفة يبلغها واصف، أو يحده أحد. فقد نفى الحد عنه على الصفة المذكورة، وهو الحد الذي يعلمه خلقه، والموضع .. إلخ. ثم ذكر الكلام الذي ذكره الدشتي عنه.

تعالى ذاهِبٌ في الجهاتِ السِّتةِ، بل هو خارِجُ العالَمِ، مُمَيَّزٌ عن خلقِه، يَنفصِلُ عنهم، غيرُ داخِلٍ في كلِّ الجهاتِ.

وهو معنى قول أحمد: (له حدٌّ لا يعلمُه إلَّا هو).

والثاني: أنه على صِفةٍ يبينُ بها عن غيرِه ويتميَّزُ، ولهذا سُمِّي البوَّابُ حدَّادًا؛ لأنه يَمنعُ غيرَه عن الدُّخولِ، فهو تعالى فرْدٌ واحِدٌ يمتنعُ عن الاشتراكِ معه في أخصِّ صِفاتِه.

هذا ما وجدت في كتابِ القاضي أبي [٧ / ب] يعلى بخطِّ يدِه (١).

وكذا كان بين (جاءَ)، وبين (ابن حنبل) مُبيضٌ صوابه: (جاءَ رجُلٌ إلى أحمدَ بن حنبل).

١٣- وكان عندي كتاب «الاعتقاد»، على مذهب الإمام أحمد، تصنيفُ الحافظِ أبي العلاء الهَمَذاني رَحِمَهُ اللَّهُ، وقال فيه: إن اللهَ على عرشِه، وله حدٌّ. - أو ما هذا معناه - (٢).

١٤- أخبرنا أبو عبدالله محمد بن عبد الحقِّ بن خلف الدِّمشقي، أنبا أبو زُرْعَة اللَّفتَواني عُبيدالله بن محمد بن شُجاعٍ - فيما كتبَ إلينا -.

---

(١) «إبطال التأويلات» (٥٥١)، ونقله ابن تيمية في «بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٢٣).
وللقاضي كلامٌ نحوه في «الروايتين والوجهين» (المسائل العقدية) (ص ٥٤).

(٢) تقدمت ترجمة الهَمَذَاني (ص ١٤٧)، وأما كتابه في الاعتقاد فلم نقف عليه.
وقد عقد في كتابه: «فتيا وجوابها في ذكر الاعتقاد» (ص٦٦) (فصل في الاستواء)، وذكر فيه حديث: أبي رزين، ومعاوية بن الحكم، وحديث عبدالله بن خليفة عن عمر رضي الله عنهم، وسيأتي ذكرها في هذا الكتاب.

وحدثنا أبو الرَّبيع سُليمان بن إبراهيم بن هبة الله الإسْعِرْدي، أنبا الحافظ عبدالغني المقدسي، أنبا أبو بكر محمد بن أبي نصر القاشاني، وأبو الطيبِ اللَّفْتواني محمد بن محمد بن شُجاعٍ.

قالوا: أنبا أبو عبدالله الحُسين بن عبدالملك الخلَّال، أنبا أبو المُظفَّر ابن شبيب المُقرئ، أنبا أبو عُمرَ عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب.

قال الحافظُ عبدالغني: وأنبا أبو الغنائِم التُّرك محمود بن [٨ / أ] أحمد الأصبهاني - بها، أنبا أبو طاهِر الخَضِرُ بن الفضل الصَّفَّارُ، أنبانا أبو عَمرو عبدالوهاب ابن الحافظ أبي عبد الله ابن مَندَه، أنبا أبي - قراءة عليه -، وأبو عُمر بن عبدالوهاب - إذنًا - قالا: أنبا أبو الحَسن أحمد بن محمد بن عُمر بن أبان العبدي اللُّنْباني، ثنا عبدالله بن أحمد بن حنبل، حدثني عبدالله بن أحمد ابن شبويه أبو عبدالرحمن، قال: سمعت عليَّ بن الحَسن [(١)] بن شقيقٍ يقول:

سمعت عبدالله - يعني: ابن المُبارك - يقول: نعرِفُ ربنا ﷻ فوق سبعِ سمواتٍ، على العرشِ، بائنًا من خلقِه بحدٍّ، ولا نقولُ كما قالت الجهمية هاهنا. وأشارَ بيدِه إلى الأرضِ [(٢)].

---

(١) في الأصل: (الحُسين)، وما أثبتناه هو الصَّواب، كما سيأتي في تخريجه.

(٢) رواه المؤلف من طريق ابن منده، من طريق عبدالله بن أحمد في «السُّنة» (٢٠٢).

ورواه ابن جرير في «ذيل المذيَّل» (ص ٦٦٠-٦٦١/ ترجمة ابن المبارك): سمعت عبدالله بن أحمد بن شبويه يقول: سمعت علي بن الحَسن يقول: قلنا لعبدالله بن المبارك: كيف نعرف ربنا ؟ قال: فوق سَبع سَموات على العرشِ بائنًا مِن خلْقه بحدٍّ، ولا نقول كما قالت الجهمية إنه هاهنا - وأشار بيده إلى الأرض-.

ورواه عثمان الدارمي في «النقض» (٣٣)، و«الرَّد على الجهمية» (١٦٢).

ورواه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٩٠٢) وقد أوَّلَه على عادته في =

١٥- وأخبرنا أبو الحجَّاج يوسف بن خليل، أنبا أبو منصور عبدالله بن محمد بن حَمديه [١]، أنبا أبو الحسن علي بن الزَّاغوني، أنبا أبو القاسم علي بن البُسرِي، أنبانا أبو عبدالله عُبيدالله بن محمد بن محمد بن حَمدان بن بطة [٨/ب] العُكبري، ثنا أبو حفص عُمر بن أحمد بن شِهاب، قال: ثنا أبي.

قال أبو عبدالله: وثنا أبو حفص عُمر بن رجاءٍ، ثنا أبو العباس أحمد بن شِهابٍ، قالا: ثنا أبو بكر الأثرمُ، حدثني محمد بن إبراهيم القيسي، قال:

تأويل النصوص إذا خالفت ما يعتقده !!

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «مجموع الفتاوى» (٥/ ١٨٤): وهذا مشهورٌ عن ابن المبارك، ثابتٌ عنه من غير وجهٍ، وهو أيضًا صحيحٌ ثابتٌ عن أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وغير واحدٍ من الأئمة. اهـ

قلت: أول من صرَّحَ بإثبات الحد لله تعالى كما يذكر أهل السُّنة هو : عبدالله ابن المبارك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ثم تتابع أئمة أهل السُّنة من بعده على ذلك.

قال اللالكائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «عتقاد أهل السنة» (٢/ ٣٨٨): لقي عبدالله بن المبارك جماعة من التابعين مثل: سُليمان التيمي، وحُميد الطَّويل وغيرهما، وليس في الإسلام في وقته أكثر رحلة منه، وأكثر طلبًا للعلم، وأجمعهم له، وأجودهم معرفة به، وأحسنهم سيرة، وأرضاهم طريقة مثله، ولعله يروي عن ألفِ شيخٍ من أباع التابعين. اهـ

وقال أسود بن سالم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: كان ابن المبارك إمامًا يُقتدى به، كان من أثبت الناس في السُّنة، إذا رأيت رجلًا يغمز ابن المبارك بشيء فاتهمه على الإسلام.

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «التسعينية» (٢/ ٥٦٣): عبدالله بن المبارك الذي أجمعت فرق الأُمّة على إمامتِه وجلالتِه حتى قيل: إنه أمير المؤمنين في كلِّ شيءٍ. وقيل: ما أخرجت خراسان مثل ابن المبارك. اهـ

(١) في الأصل: (حمدويه)، والتصويب من ترجمته في «السير» (٢١/ ٢٧٣).

قلتُ لأحمدَ بن حنبل: يُحكى عن ابنِ المُبارك، قيل له: كيف نعرفُ ربنا تعالى ؟

فقال: في السَّماءِ السَّابعةِ على عرشه بحدٍّ.

فقال أحمدُ: هكذا هو عندنا [1].

١٦- وبه، قال أبو عبدالله: حدثنا أبو حَفص ابن رَجاء، ثنا أبو جعفر محمد بن داود البصروي، ثنا أبو بكر الـمَرُّوذِي، قال: سمعتُ أبا عبدالله - يعني: أحمد بن حنبل - وقيل له: رُوِيَ عن علي بن الحَسن بن شقيق، عن ابنِ المُبارك أنه قيل له: كيف نعرِفُ اللهَ [عزَّ وجلَّ] ؟

قال: على العرشِ بحدٍّ.

فقال: بلغني ذلك عنه، وأعجَبَه. ثم قال أبو عبدالله: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ ﴾ [البقرة:٢١٠]، ثم قال: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ [الفجر: ٢٢] [2].

---

(١) رواه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٢٦٧٢) بتحقيقي.
ويأتي من طريق الخلال، وقال ابن أبي يعلى في «الطبقات» (٢/ ٢٣٣): (رواه الأثرم). يعني: في «مسائله»، أو «السُّنة» له.

(٢) ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٢٦٧٣)، ويأتي من طريق الخلال بسندِه من «مسائل» الـمرُّوذي .
قال الكرجي القصاب رَحِمَهُ اللهُ في «نكت القرآن» (١/ ١٦٠) عند تفسيره لآية البقرة: حُجَّة على الجهمية واضحة فيما ينكرون من الحركة والنزول إلى سماء الدنيا. اهـ
قلت: إطلاق الحركة لله تعالى سيأتي الكلام عنها تحت فقرة (٢٠). =

وصحَّ عن الإمامِ أحمدَ [٩/ أ] في إثباتِ الحدِّ لله تعالى؛ لأن ذلك رُوِيَ عنه بُطرِقٍ كثيرةٍ.

ورَوى الإمامُ أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال بأسانيد صحيحة في كتابِ «السُّنة» له [(١)]:

١٧- قال الخلال: أخبرنا أبو بكر المرُّوذِي، قال: سمعتُ أبا عبدالله، قيل له: رَوى علي بن الحَسنِ، عن ابنِ المُبارك أنه قيل له: كيف نَعرفُ الله ﷻ ؟

قال: على العرشِ بحدٍّ.

قال: بلغني ذلك عنه، وأعجَبَه، ثم قال أبو عبدالله أحمدُ بن حنبل: ﴿ هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ ﴾ [البقرة: ٢١٠].

ثم قال: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا ﴾ [الفجر: ٢٢] [(٢)].

١٨- قال الخلَّال: أخبرنا محمد بن علي الورَّاق، ثنا أبو بكر الأثرم، حدثني محمد ابن إبراهيم القيسي، قال: قلتُ لأحمدَ بن حنبل: يُحكى عن ابنِ المُبارك، قيل له: كيف نعرِفُ ربنا ؟

وقال الكرجي القصاب رَحِمَهُ اللهُ في «نكت القرآن» (٤/ ٥١٧) عن آية سورة الفجر: حُجَّة عليهم شديدة بذكر الجيَّة، وهو نظير قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿ هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ﴾، وهي حُجَّة خانقة لهم شديدة عليهم. اهـ

(١) هذه النُّصوص التي سيذكرها المصنف؛ من الجزء المفقود من «السُّنة» للخلال، وقد ذكرها ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٦١٢-٦١٦).

(٢) ابن بطة رَحِمَهُ اللهُ في «الإبانة الكبرى» (٢٦٧٣) بتحقيقي.

فقال: في السَّمـاءِ السَّابعةِ على عرشِه بحدٍّ.

قال أحمدُ: هكذا هو عندنا.

١٩- قال الخلَّال: أخبرنا الحَسن بـن صـالح العطَّـار، [٩/ ب] ثنـا هـارون بـن يعقوب الهاشمي، قال: سمعتُ أبي يقـول: [كنـا] عنـد أبي عبـدالله، فسألناه عن قولِ ابن الـمُبارك: على العرشِ استوى بحدٍّ.

قال - يعني: أحمدَ بن حنبل -: لهذا شواهد من القرآن في خمسةِ مواضِعَ: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر:١٠]، ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك:١٦]، ﴿تَعۡرُجُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيۡهِ﴾ [المعارج: ٤][1].

وقال الإمام أحمد فيما تقدَّم: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ﴾ [البقرة:٢١٠]، ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا﴾ [الفجر: ٢٢]. يعني: أن هذه الآيات تَدلُّ على أن اللهَ ﷻ استوى عـلى عرشـهِ

---

(١) نقله ابن تيمية في «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٦١٣-٦١٤) بلفظ أتم من هذا:
قال الخلال: أخبرنـا الحَسن بـن صـالح العطَّـارُ، حـدثنا هـارون بـن يعقـوب الهاشمي، سمعت أبي (يعقوب بن العباس)، قـال: كنـا عنـد أبي عبـد الله، قـال: فسألناه عن قول ابن المبارك: قيل له: كيف نعرف ربنا ؟ قال: في السَّماء الـسَّابعة، على عرشه بحد. فقال أحمد: هكذا على العرش استوى بحد.
فقلنا له: ما معنى قول ابن المبارك بحدّ ؟ قال: لا أعرفه؛ ولكن لهذا شواهد من القرآن في خمـسة مواضـع: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾، ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾، ﴿تَعۡرُجُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيۡهِ﴾، وهو على العرش وعلمه مع كل شيء. اهـ
وقوله: (لا أعرفه) سيأتي في ملحق الكتاب (ص ٣١٤) تعليق ابن تيمية عليه.

بحَدٍّ، وهو سبحانه وتعالى يَعلمُ بحدِّه.

فمن زعمَ أن اللهَ على العرشِ استوى على خلافِ ما تقرَّرَ في قلوبِ العامَّة؛ فقد كفرَ، وارتدَّ عن دينِ الإسلام[١].

---

(١) قيل ليزيد بن هارون (٢٠٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: من الجهمية ؟ قال: من زعم أن الرَّحمن على العرش استوى على خلافِ ما يقِرُّ في قلوبِ العامّة فهو جهمي. [رواه البخاري في «خلق أفعال العباد» (٦٣)، وعبدالله بن أحمد في «السُّنة» (٥٦ و ١٠٨٧).

- وقال بيان بن أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: كنا عند القعنبي، فسمع رجلًا من الجهمية يقول: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾: استولى.

فقال القعنبي: من لا يوقن أن الرحمن على العرش استوى كما تقرَّر في قلوب العامة فهو جهمي. [«اجتماع الجيوش» (ص١٣٥)].

- قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: والذي تقرَّر في قلوب العامَّة: هو ما فطرَ الله تعالى عليه الخليقة من توجُّهها إلى ربها تعالى عند النوازل، والشدائد، والدُّعاء، والرَّغبات إليه تعالى نحو العلوِّ لا يلتفت يمنة ولا يسرة، من غير موقف وقَّفهم عليه؛ ولكن فطرة الله التي فطر الناس عليها، وما من مولود إلَّا وهو يُولد على هذه الفطرة حتى يُجهِّمه وينقُلَه إلى التَّعطيلِ من يُقيَّضُ له .. انتهى من «اجتماع الجيوش» لابن القيم (ص ٢١٤).

قال ابن خزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ: من لم يقرّ بأن الله تعالى على عرشه قد استوى فوق سبع سمواته فهو كافر بربه، يستتاب فإن تاب وإلَّا ضُربت عنقه، وأُلقي على بعض المزابل حيث لا يتأذَّى المسلمون والمعاهدون بنتن ريح جيفته، وكان ماله فيئًا لا يرثه أحد من المسلمين، إذ المسلم لا يرث الكافر كما قال ﷺ.

[«معرفة علوم الحديث» (ص ١٢٥)]

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «درء التعارض» (٧/ ٢٦): القول بأن الله تعالى فوق العالم معلوم بالاضطرار من الكتاب والسُّنة وإجماع سلف الأُمة بعد تدبر ذلك .. والأحاديث عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين مُتواترة موافقة لذلك، ولهذا =

كان السَّلف مُطبقين على تكفير من أنكر ذلك؛ لأنه عندهم معلوم بالاضطرار من الدِّين .. اهـ

قلت: ولما كان علو الله تعالى على خلقه أمرًا مفطورة عليه قلوب الخلق لم تستطع الجهمية الأولى إظهاره وإفشاءه وإعلانه أمام العامة والخاصة، بل ذهبوا ينكرون غيره من صفات الله تعالى كالرؤية، والكلام، والسمع والبصر وغيرها.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٥٢٢): .. الجهمية أظهروا مسألة القرآن وأنه مخلوق، وأظهروا أن الله لا يُرى في الآخرة، ولم يكونوا يُظهرون لعامة المؤمنين وعلمائهم إنكار أن اللهَ فوقَ العرش، وأنه لا داخل العالم ولا خارجه، وإنما كان العلماء يعلمون هذا منهم بالاستدلال والتوسّم، كما يُعلم المنافقون في لحنِ القولِ .. وهذا كما قال حماد بن زيد الإمام الذي هو من أعظم أئمة الدين: القرآن كلام الله نزل به جبريل ما يحاولون إلا أن ليس في السماء إله.

وقال أيضًا سُليمان بن حرب: سمعت حماد بن زيد وذكر هؤلاء الجهمية، فقال: إنما يحاولون أن يقولوا: ليس في السماء شيء ..

وقال عبدالرحمن بن مهدي: ليس في أصحاب الأهواء أشر من أصحاب جهم؛ يدورون على أن يقولوا: ليس في السماء شيء، أرى والله أن لا يناكحوا، ولا يوارثوا. .. ومثل هذا كثير في كلام السَّلف والأئمة، كانوا يردون ما أظهرته الجهمية من نفي الرؤية، وخلق القرآن، ويذكرون ما تبطنه الجهمية مما هو أعظم من ذلك: أن الله ليس على العرش، ويجعلون هذا مُنتهى قولهم، وأن ذلك تعطيل للصَّانع، وجحود للخالق، إذ كانوا لا يتظاهرون بذلك بين المؤمنين كما كانوا يظهرون مسألة الكلام والرُّؤية؛ لأنه قد استقرَّ في قلوب المؤمنين بالفطرة الضرورية التي خلقوا عليها، وبما جاءتهم به الرُّسل من البينات والهدى، وبما اتفق عليه أهل الإيمان من ذلك ما لم يمكن الجهمية إظهار خلافه .. إلخ. وانظر: (ص ٣٨).

وانظر كذلك كتابي: «الاحتجاج بالآثار السلفية» (ص٤٤٥) (المبحث الرابع عشر: (فصل المعطلة يدورون في تعطيلهم للصفات على إنكار علو الله ﷻ).

٢٠- **وأخبرنا** يوسف بن خليل - بقراءتي عليه غير مرَّةٍ -، أخبرنا أبو الفضل إسماعيل بن علي الجَنزوي - غير مرَّةٍ -، أنبأنا أبو الحَسن علي بن أحمد الغسَّاني، ثنا [١٠/ أ] الحافظ أبو محمد عبدالعزيز بن أحمد الكتَّاني، أنبا محمد ابن رِزْقٍ -المعروفُ: بأبي عَمرو الأسود -، ثنا أبو محمد عبدالله بن جعفر النهاوندي [١]، ثنا أبو بكر محمد بن إبراهيم بن عبد الله بن زُوْزَان، ثنا أبو العباس أحمد بن جعفر الاصْطَخْري، قال:

قال أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني رَحِمَهُ اللَّهُ: ولله عَزَّ وَجَلَّ عرشٌ، وللعرشِ حملَةٌ يحملونه، واللهُ عَزَّ وَجَلَّ على عرشِه، وله حدٌّ [٢]، واللهُ أعلمُ بحدِّه، يتحرَّك [٣]، ويتكلَّمُ، وينظرُ، ويضحَكُ، ويفرَحُ.

---

(١) كتب في الأصل: (أبو محمد بن عبدالله بن جعفر)، وما أثبتناه هو الصواب. انظر ترجمته في «تاريخ دمشق» (٣٢/ ١٧٤).

(٢) في «طبقات الحنابلة» (١/ ٦١) زيادة: (ليس له حَدٌّ) !! وهذه زيادة غير صحيحة فإن السياق يأبها، وهي تخالف ما تواتر عن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ من إثبات الحد.

(٣) أول من نفى (الحركة) عن الله تعالى هم الجهمية والمعتزلة، كما ذكر ذلك الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ في «رده على الجهمية»، والدارمي رَحِمَهُ اللَّهُ في «نقضه على المريسي الجهمي»، ثم انتقل هذا القول إلى الكُلَّابية والأشاعرة وغيرهم من مُعطِّلة الصِّفات.
[انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ٥٤٤)، و«حديث النزول» (ص٤٥٦)].
أما إطلاق لفظة (الحركة) في باب صفات الله عَزَّ وَجَلَّ فمحل خلاف بين أهل السُّنة.
فمنهم من أقرّ بالمعنى؛ ولكن توقف عن إطلاق اللفظ لعدم تصريح النُّصوص به.
ومنهم من أثبتها لله تعالى على ما يليق به سبحانه؛ وذلك لأنها من لوازم الصِّفات: كالنزول، والمجيء، والدُّنو وغيرها مما ورد في الكتاب والسُّنة.
وممن صرَّح بإثباتها لله تعالى: =

١- حرب بن إسماعيل الكرماني (٢٨٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ.

ذكر هذا القول في اعتقاده الذي حكى فيها إجماع الشيوخ الذين أدركهم: كالحُميدي، وأحمد بن حنبل، وسعيد بن منصور، وإسحاق بن راهويه.

قال: باب القول في المذهب: هذا مذهب أئمة العلم، وأصحاب الأثرِ، وأهل السُّنة المعروفين بها، المقتدَى بهم فيها، وأدركت من أدركت من عُلماء أهل: العراق، والحجاز، والشَّام، وغيرهم عليها، فمن خالف شيئًا من هذه المذاهب، أو طعنَ فيها، أو عاب قائلها، فهو مُبتدعٌ خارجٌ عن الجماعة، زائلٌ عن منهج السُّنة وسبيل الحق، **وهو مذهب: أحمد، وإسحاق بن إبراهيم بن مخلد، وعبدالله ابن الزُّبير الحُميدي، وسعيد بن منصور**، وغيرهم ممن جالسنا وأخذنا عنهم العلم، فكان قولهم - وذكر مسائل في الاعتقاد ومنها -: .. والله تبارك وتعالى سميع لا يشك، بصير لا يرتاب، عليم لا يجهل، جواد لا يبخل، حليم لا يعجل، حفيظ لا ينسى .. يتكلم، ويتحرك، ويسمع ويبصر.. إلخ. [«السُّنة» لحرب (٥٨)]

٢- عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في «نقضه على بشر المريسي» (ص٥٢) قال: وأما دعواك أن تفسير (القيوم) الذي لا يزول من مكانه، ولا يتحرَّك. فلا يقبل منك هذا التفسير إلَّا بأثر صحيح مأثور عن رسول الله ﷺ، أو عن بعض أصحابه، أو التابعين؛ لأن (الحي القيوم) يفعل ما يشاء، ويتحرَّك إذا شاء، ويهبط ويرتفع إذا شاء، ويقبض ويبسط ويقوم ويجلس إذا شاء؛ لأن أمارة ما بين الحيّ والميت التحرك، كل حي مُتحرّك لا محالة، وكل ميت غير مُتحرِّك لا محالة. اهـ

قلت: هذا نحو قول الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «الرد على الجهمية والزنادقة» (ص٢٧٤) قال: قلنا: قد أعظمتم على الله الفِرية حين زعمتم أنه لا يتكلّم، فشبَّهتموه بالأصنام التي تُعبد من دون الله؛ لأن الأصنام لا تتكلَّم، ولا تنطق، ولا تتحرك.. إلخ.

٣- قال الكرجي القصاب رَحِمَهُ اللَّهُ في «نكت القرآن» (١/ ١٦٠) قوله: ﴿ هَلۡ يَنظُرُونَ =

وذكَرَ ذلك الإمامُ أحمدُ في كتابِ «السُّنة» له [(١)]، وقال في أوَّلِه: هذه مذاهِبُ أهل العلمِ وأصحابِ الأثرِ، وأهل السُّنة المُتمسِّكين بعُروتِها، المعروفين بها، المُقتدى بهم فيها مِن لدُن أصحابِ النبي ﷺ إلى يومنا هذا، فأدرَكتُ من أدركْتُ من علماءِ: أهلِ الحجازِ، والشامِ، وغيرهم [١٠/ب] عليها، فمن خالفَ شيئًا مِن هذه المذاهبِ، أو طعنَ فيها، أو عابَ قائِلها: فهو مخالفٌ، مُبتدعٌ، خارجٌ من الجماعة، زائلٌ عن منهجِ السُّنة، وسبيلِ الحقِّ [(٢)].

﴿إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ﴾ [البقرة:٢١٠]: حُجة على الجهمية واضحة فيما ينكرون من الحركة والنزول إلى سماء الدنيا. اهـ

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «درء التعارض» (٢/ ٧) بعد أن ذكر كلام الدارمي والكرماني في إثبات الحركة: صرَّحَ هؤلاء بلفظ: (الحركة)، وأن ذلك هو مذهب أئمة السُّنة والحديث من المُتقدمين والمتأخرين، وذكر حرب الكرماني أنه قول من لقيه من أئمة السُّنة كأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وعبدالله بن الزّبير الحميدي، وسعيد بن منصور. وقال عثمان بن سعيد وغيره: (إن الحركة من لوازم الحياة فكل حي مُتحرِّك)، وجعلوا نفي هذا من أقوال الجهمية نفاة الصفات الذين اتفق السَّلف والأئمة على تضليلهم وتبديعهم. اهـ

وانظر: «النقض» للدرامي (ص ١٦٢)، و«شرح حديث النزول» (ص٤٤٥ - ٤٥٩)، و«الاستقامة» (١/ ٧٠)، و«درء التعارض» لابن تيمية (٢/ ٢٢)، و«مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم» للموصلي (٣/ ١٢٣٠)

(١) يعني: رواية الاصطخري التي تقدم الكلام عنها.

(٢) روى هذه العقيدة ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (١/ ٥٤) من طريق آخر عن ابن زوزان به.

=

٢١- وأخبرنا يوسفُ، أنبا أبو منصور، أنبا أبو الـحَسن، أنبا أبو القاسم، أنبانـا أبو عبدالله بن بطَّة، أخبرني أبو القاسم عُمر بن أحمد القَصَبَاني، عـن أبي بكر - يعني: الخلَّال -، حدثني حَربُ بن إسماعيل، قال:

قلتُ لإسحاقَ ابن رَاهويه: قول الله تعـالى: ﴿ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَـٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ ﴾ [المجادلة: ٧]، كيف نقـولُ فيه ؟ [١].

قال: وحيثما كنت هو أقرَبُ إليك من حبلِ الوريدِ، وهـو بـائنٌ

وقد تكلَّمَ أهل العلم في صحة نسبة رسالة الاصطخري للإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ.

- قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «الاستقامة» (١/ ٧٣): ليست هذه العقيدة ثابتة عن الإمام أحمد بألفاظهـا، فـإنِّي تأملـت لهـا ثلاثـة أسَـانيد مُظلِمـة برجـالٍ مجاهيـل، والألفاظ هي ألفاظ حَرب بن إسـماعيل لا ألفـاظ الإمـام أحمـد، ولـم يـذكرها المعنيّون بجمع كلام الإمام أحمد: كأبي بكر الخلَّال في كتاب «السُّنة»، وغـيره مـن العراقيين العالمين بكتاب أحمد، ولا رواها المعروفون بنقلِ كـلام الإمـام، لا سـيما مثل هذه الرِّسالة الكبيرة، وإن كانت راجت على كثير من المتأخرين !!. اهـ

قلت: وهذه العقيدة هي عقيدة حرب بن إسماعيل الكرماني رَحِمَهُ اللَّهُ التي ذكرها في «مسائله» عن أحمد وإسحاق وغيرهما من أئمة السُّنة الذين لقيهم وأخذ عـنهم العلم كما بينت ذلك في تحقيقي لكتاب «السُّنة» لحرب من هذه «المسائل».

وهذه العقيدة قد تلقاها أهل السُّنة بالقبول، واستشهدوا بها في مصنفاتهم.

(١) في «الإبانة الكبرى» (٢٦٧٦) قيل لأبي عبد الله [الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ]: فرجل قـال: أقول كما قال الله تعـالى: ﴿ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَـٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ﴾، أقـول هكـذا، ولا أجاوزه إلى غيره ؟ فقال أبو عبدالله: هذا كلام الجهمية. قالوا: كيف نقـول ؟ قال: علمه معهم، وأول الآية يدل على أنه علمه، ثم قرأ: ﴿ يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ ﴾ الآية.

من خلقِه [١].

قال حَربٌ: قلت لإسحاقَ: [على] [٢] العرش بحدٍّ ؟

قال: نعم، وذكر [عن] [٣] ابن المُبارك، قال: هو على عرشِه، بائنٌ من خلقِه بحدٍّ [٤].

---

(١) قال أبو عمر الطَّلمنكي رَحِمَهُ اللَّهُ: أجمع المسلمون من أهل السُّنة على أن معنى قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾، ونحو ذلك من القرآن بأن ذلك علمه، وأن الله فوق السموات بذاته مستوٍ على عرشه كيف شاء. اهـ «العلو» للذهبي (٥٦٦).

وقوله: (بائن من خلقه) مما صرَّح بها أهل السُّنة زيادة في البيان، وردًّا على نفاة العلو، ومن ذلك:

- ما رواه ابن أبي حاتم رَحِمَهُ اللَّهُ أن هشام بن عُبيدالله الرَّازي القاضي - صاحب محمد ابن الحسن - حبس رجُلًا في التجهم، فتابَ، فجيء به إلى هشام ليمتحنه، فقال: الحمدُ لله على التوبةِ، أتشهد أن الله على عرشه بائنٌ مِن خلقِه ؟

قال: أشهد أن الله على عرشِه، ولا أدري ما بائنٌ من خلقِهِ.

فقال: ردوه إلى الحبس فإنه لم يتُب. [«بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٤٤٠)]

- قال ابن بطة رَحِمَهُ اللَّهُ في «الإبانة الكبرى» (٢٦٥٥): (باب الإيمان بأن الله على العرشه بائن من خلقه وعلمه محيط بخلقه): أجمع المسلمون من الصحابة والتابعين وجميع أهل العلم من المؤمنين أن الله عَزَّ وَجَلَّ على عرشه، فوق سمواته، بائن من خلقه، وعلمه محيط بجميع خلقه، لا يأبى ذلك، ولا ينكره إلَّا من انتحل مذهب الحلولية .. وقال: إن الله ذاته لا يخلو منه مكان. اهـ

(٢) سقطت من الأصل. وهي عند الهروي في «ذم الكلام»، والسّياق يدل عليها؛ لأن إسحاق استدل بكلام ابن المبارك وهو يتكلم عن حدّ الله عَزَّ وَجَلَّ لا عن حد عرشه.

(٣) سقطت من الأصل، وهي مثبتة في «الإبانة الكبرى»، و«ذم الكلام».

(٤) رواه حرب في كتاب «السُّنة» (٣٣٦) بتحقيقي.

١/٢١- قال حربٌ: وأملى عليَّ إسحاق: أن اللهَ وصَفَ نفسَه في كتابِه [١١/أ] بصفاتٍ استغنى الخلقُ أن يصِفوه بغيرِ ما وصَفَ به نفسَه؛ مِن ذلك: قوله: ﴿إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ﴾ [البقرة:٢١٠]، وقوله: ﴿[وَتَرَى] ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنۡ حَوۡلِ ٱلۡعَرۡشِ﴾ [الزمر:٧٥]، في آياتٍ كلها يَصِفُ العرشَ.

وقد ثبتتِ الرِّواياتُ في العرش، وأعلى شيء فيهِ وأثبتُه: قولُ الله عزَّ وجلَّ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥][1].

---

(١) رواه حرب في كتاب «السُّنة» (٣٤٧)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٢٦٧٨)، والهروي في «ذم الكلام» (١٢٠٨)، من طريق المصنف.

وهو صحيح عن إسحاق رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما تقدم في كلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

قلت: وقد أنكرت الجهمية عرش الرحمن تعالى، وقالوا: العرش في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ له عندنا سبعة معان ولا يدرى أي المراد منها.

وقد أجاب ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الصواعق المرسلة» (١/ ١٩٤) عن هذه الشبهة، فقال: ومثل هذا قول الجهمي المُلبِّس: إذا قال لك المُشبِّه: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾، فقل له: العرش له عندنا سبعة معان، والاستواء له خمسة معان، فأي ذلك المراد، فإن المُشبِّه يتحير ولا يدري ما يقول، ويكفيك مؤونته.

فيقال لهذا الجاهل الظالم الفاتن المفتون: ويلك ! ما ذنب الموحِّد الذي سميته أنت وأصحابك مُشبهًا، وقد قال لك نفس ما قال الله، فوالله لو كان مشبهًا كما تزعم لكان أولى بالله ورسوله منك؛ لأنه لم يتعد النص.

وأما قولك: للعرش سبعة معان أو نحوها .. فتلبيس منك وتمويه على الجهال، وكذب ظاهر، فإنه ليس لعرش الرحمن الذي استوى عليه إلَّا معنى واحد، =

٢٢- وأخبرنا يوسف، أنبا أبو منصور، أنبا أبو الحَسن، أنبا أبو القاسم، أنبانا أبو عبدالله ابن بطَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه قال:

اعلموا - رَحِمكم الله - أن الجهمية تجحدُ أن لله عرشًا، وقالوا: (لا نقولُ: إن الله تعالى على العرشِ؛ لأنه أعظم من العرشِ، ومتى اعترفنا أنه على العرشِ فقد حددناه، وقد خَلَتْ منه أماكِنُ كثيرة غير العرشِ).

فردُّوا نصَّ التَّنزيلِ، وكذَّبوا أخبار الرَّسول ﷺ[1].

وإن كان للعرش من حيث الجملة عدة معانٍ، فاللام للعهد، وقد صار بها العرش مُعينًا وهو عرش الرب جل جلاله الذي هو سرير ملكه الذي اتفقت عليه الرسل، وأقرَّت به الأمم إلَّا من نابذ الرسل.

وقولك: الاستواء له عدة معان، تلبيس آخر، فإن الاستواء المعدَّى بأداة على ليس له إلَّا معنى واحد، وأما الاستواء المطلق فله عدة معان، فإن العرب تقول: استوى كذا إذا انتهى وكمل .. وتقول: استوى وكذا إذا ساواه .. وتقول: استوى إلى كذا إذا قصد إليه علوًّا وارتفاعًا .. واستوى على كذا أي إذا ارتفع عليه، وعلا عليه، لا تعرف العرب غير هذا، فالاستواء في هذا التركيب نصٌّ لا يحتمل غير معناه .. فدعوا التلبيس فإنه لا يجدي عليكم إلَّا مقتًا عند الله وعند الذين آمنوا. اهـ

قلت: وإنكار العرش درج عليه بعض الأشاعرة المتأخرون، فهذا عبدالقاهر البغدادي يقول في «أصول الدين» وهو يذكر الاختلاف في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾، قال: والصحيح عندنا تأويل العرش في هذه الآية على معنى الملك، كأنه أراد أن الـمُلك ما استوى لأحدٍ غيره ..) اهـ

(١) «الإبانة الكبرى» (٢٦٨٤) (باب ذكر العرش) بتحقيقي. =

٢٣- وأخبرنا يوسف - بقراءتي [١٢/ ب] عليه غير مرَّةٍ -، أنبا أبو الفتح ناصِر ابن محمد الوِيري - بأصبهان -، ثنا أبو نَصر أحمد بن عُمر بن محمد بن عبدالله، ثنا ناصر السُّنة: أبو إسماعيل عبدالله بن محمد بن علي الأنصاري رَحِمَهُ اللهُ قال:

(بابُ إثباتِ الحدِّ لله عزَّ وجلَّ)[1].

وقد رد ابن بطة رَحِمَهُ اللهُ على هذه الشبهة فقال: (أما قولكم: (إنه لا يكون على العرش؛ لأنه أعظم من العرش)، فقد شاء الله أن يكون على العرش، وهو أعظم منه، قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ٢٩]، وقال: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، ثم قال: ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ﴾ [الأنعام: ٣]، فأخبر أنه في السماء، وأنه بعلمه في الأرض. وقال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾. ثم ذكر الأدلة على علو الله عَزَّوَجَلَّ.

وقال الإمام الدارمي رَحِمَهُ اللهُ في «نقضه على المريسي» (ص١٩٩):وأعجب من ذلك كله: قياسك الله بمقياس العرش ومقداره وزنه من صِغَر أو كِبر، وزعمت كالصبيان العميان - إن كان الله أكبر من العرش، أو أصغر منه، أو مثله - فإن كان الله أصغر فقد صيرتم العرش أعظم منه، وإن كان أكبر من العرش فقد ادعيتم فيه فضلًا على العرش، وإن كان مثله فإنه إذا ضُم إلى العرش السموات والأرض كانت أكبر مع خرافات تكلم بها وترهات تعلب بها، ضلالات يضل بها، لو كان من يعمل عليه لله لقطع ثمرة لسانه، والخيبة لقوم هذا فقيههم، والمنظور إليه مع هذا التمييز كله، وهذا البصر، وكل هذه الجهالات والضلالات.

فيقال لهذا البقباق النفاج: إن الله أعظم من كل شيء، وأكبر من كل خلق، ولم يحتمله العرش عظمًا، ولا قوة، ولا حملة العرش احتملوه بقوتهم، ولا استقلوا بعرشه بشدة أسرهم، ولكنهم حملوه بقدرته ومشيئته وإرادته وتأييده، لولا ذلك ما أطاقوا حمله ... إلخ

(١) كتاب «الأربعين في دلائل التوحيد» للهروي الأنصاري (ص ٥٧).

ثنا محمد بن أحمد بن محمد الجارُودِي [1] الحافِظ، أنبا الحُسين بن أحمد بن مُخارق، ثنا يحيى بن معاذ الغزَّال، ثنا يحيى بن غيْلان، ثنا عبدالله بن بُزَيْعٍ، عن رَوحِ بن القاسم، حدثني سُهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة [رضي الله عنه]، أن النبي ﷺ قال في دُعائِه: «**أنت الظاهرُ فليس فوقَكَ شيءٌ، وأنت الباطِنُ فليس دونك شيء**» [2].

فهذا إمامٌ من أئمَّةِ المسلمين استدلَّ بهذا الحديثِ على أن اللهَ عزَّ وجَلَّ له حدٌّ لا يعلمه إلَّا هو.

ومن قال: إن هذا الحديث ليس فيه دليلٌ على إثباتِ الحدِّ لله تعالى؛ فهو رجُلٌ غُمْرٌ [3]، في صَدرِهِ [١٣/أ] غِمْرٌ [4]، ليس له

---

(١) في الأصل: (البارودي)، والتصويب من كتب الرجال. انظر: «السير» (١٧/ ٣٨٤).

(٢) في إسناده: عبدالله بن بزيع الأنصاري، قال ابن عدي في «الكامل» (٤/ ٢٥٣): قاضي تستر، أحاديثه عن من يروي عنه ليست بمحفوظة، أو عامتها. اهـ

وقال الدارقطني: ليس بمتروك. انظر: «لسان الميزان» (٣/ ٢٦٣).

ولكن الحديث صحيح؛ رواه مسلم في «صحيحه» مُطولًا (٦٩٨٨)، والبخاري في «الأدب المفرد» (١٢١٢)، وأبو داود (٥٠٥١)، والترمذي (٣٤٠٠)، وغيرهم.

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فجعل كمال ظهوره موجبًا لكمال فوقيته، ولا ريب أنه ظاهرٌ بذاته فوق كل شيء بذاته، والظهور هنا العلو، ومنه: ﴿فَمَا ٱسْطَـٰعُوٓا۟ أَن يَظْهَرُوهُ﴾ [الكهف: ٩٧]، أي: يعلوه، وقررَّ هذا المعنى بقوله: «**فليس فوقك شيء**»، أي: أنت فوق الأشياء كلها. اهـ «مختصر الصواعق» (٣/ ١٠٦٧).

(٣) رجل غُمْر وغَمَرٌ: ضَعِيف لـم يُجرِّب الأمور. «المخصص» (١/ ٢٧٢).

(٤) في «مقاييس اللغة» (٤/ ٣٩٣) (والغِمْر): الحِقْد في الصَّدر.

معرفة بكلامِ العربِ ولا بلُغاتِهم.

٢٤- فمِن مذهب أصحاب الحديثِ الذين هم أهلُ السُّنة، وأئمَّـةُ المـسلمين وعلمـاؤهم، يعتقدون ويشهدون: أن مَن قال:

(ليس لله تعالى حدٌّ)، يعني بذلك:

أن اللهَ في كلِّ مكانٍ [(١)]،

أو ليس هو على العرشِ استوى كما تقرَّرَ في قلوبِ العامَّة [(٢)]،

أو ليس سبحانه شخصٌ [(٣)]،

---

(١) أول من قال بأن الله في كلِّ مكان: هو إمام الجهمية الجهم بن صفوان - لعنه الله - وقد أجمع أهل السُّنة على ضلاله وكفره.

انظر: «الإبانة الكبرى» (٢٦٥٦)، و«العرش» للذهبي (١٧٥).

وهذه العقيدة هي التي عليها عقائد الجهمية بفرقها ومذاهبها، كما قال الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «رده على الجهمية» (١٩٥): تزعمون أن إلهكم الذي كنتم تعبدون في كل مكان، واقع على كل شيء، لا حدَّ له، ولا مُنتهى عندكم، ولا يخلو منه مكان بزعمكم.

(٢) تقدم نحو هذا القول عن يزيد بن هارون، وعبدالله بن مَسلمة القعنبي رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ.

انظر: (فقرة / ١٩)، والتعليق عليها.

(٣) دلت السُّنة على جوازِ إطلاق لفظ: (شخص) على الله تعالى، وعلى ذلك بوَّب أهل السُّنة في مُصنَّفاتِهم.

قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «صحيحه» في (كتاب التوحيد) (٤/ ٣٨٧): (باب: قول النبي ﷺ: «**لا شخصَ أغيرُ من الله..** » الحديث.

ونحوه في «السُّنة» لابن أبي عاصم (١/ ٣٦٤)، و«الأربعين في دلائل التوحيد» للهروي (ص٥١).

ولا شيء [١]،

واستدلُّوا بحديث سعد بن عُبادة ﵁، وفيه قوله ﷺ: «..**ولا شخصَ أغيرُ من الله، ولا شخصَ أحبُّ إليه العُذر من الله ﷻ** .. » الحديث.

رواه البخاري (٧٤١٦) بلفظ: «**لا أحد**»، ورواه مسلم (٣٧٥٧)، واللفظ له.

ورواه أحمد في «المسند» (٤/ ٢٤٨)، وفيه: قال أبو عبدالرحمن [عبدالله بن أحمد]: قال عُبيدالله القواريري: ليس حديثٌ أشدَّ على الجهمية من هذا الحديث قوله: «**لا شَخصَ أحبُّ إليه العُذر من الله ﷻ**».

وانظر: كتاب «بيان تلبيس الجهمية» لابن تيمية (٧/ ٣٩١).

(١) دل الكتاب والسُّنة على جواز إطلاق لفظ: (شيء) على الله تعالى من باب الإخبار، أو على صفة من صفاته، وعلى ذلك بوَّب أهل السُّنة في مُصنفاتِهم.

قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في «صحيحه» (كتاب التوحيد) (٤/ ٣٨٧) باب ﴿قُلۡ أَيُّ شَيۡءٍ أَكۡبَرُ شَهَٰدَةٗۖ قُلِ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٩]، فسمَّى الله نفسه شيئًا، وسَمَّى النبي ﷺ القرآن شيئًا، وهو صفة من صفات الله، وقال: ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥ﴾ [القصص:٨٨]. اهـ

ثم أسند (٧٤١٧) حديث سهل بن سعد ﵁، قال: قال رسول الله ﷺ لرجل: «**أمعك مِن القرآنِ شيءٌ ؟**» قال: نعم، سورة كذا، وسورة كذا. لسورٍ سمّاها.

قال الدارمي رَحِمَهُ اللَّهُ في «رده على الجهمية» (١٦١): الكلمة قد اتفقت من الخلق كلهم أن الشيء لا يكون إلَّا بحدٍّ وصفة، وأن [لا] شيء ليس له حدٌّ ولا صفة، فلذلك قلتم: لا حدَّ له، وقد أكذبكم الله تعالى فسمى نفسه أكبر الأشياء، وأعظم الأشياء، وخلَّاق الأشياء، قال تعالى: ﴿قُلۡ أَيُّ شَيۡءٍ أَكۡبَرُ شَهَٰدَةٗۖ قُلِ ٱللَّهُ﴾، وقال: ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥ﴾ فهو سمى نفسه أكبر الأشياء، وأعظم الأشياء، وخلَّاق الأشياء، وله حدٌّ وهو يعلمه لا غيره. اهـ

«**تنبيه**»: إطلاق لفظ (الشيء) على الله تعالى من باب الإخبار عنه، أو عن صفة من صفاته، لا من باب الأسماء؛ وعلى ذلك لا يقال: (الشيء) اسم من أسمائه سبحانه.

أو ليـــس لله جِـهَة [١]،

(١) إطلاق (الجهة) نفيًا أو إثباتًا لـم «يوجد في القرآن ولا الحديث، ولا يوجـد نفيهـا ولا إثباتها في كلام أحد من الصحابة ﷺ والتـابعين لهـم بإحـسان، ولا أحـد مـن أئمة المسلمين المعروفين بالإمامةِ في الدين»، فلهذا يحتاج إطـلاق هـذا اللفـظ إلى بيان وتفصيل. [انظر: «بيان تلبيس الجهمية» (٨/ ٥٤٢)]

ومراد المصنف به هاهنا: إثبات جهة العلو والفوقية لله تعالى، فمن أنكـر الجهـة بهذا المعنى فهو جهمي ضال. والله أعلم.

وإثبات الجهة بهذا المعنى اتفقت عليه جميع الأديان، كما نقل ذلـك ابـن رشـد - وهو من الفلاسفة ! - في رده على نفاة العلو، فقال: (القول في الجهة)، وأما هـذه الصفة فلم يزل أهل الشريعة من أول الأمر، يثبتونهـا لله سـبحانه وتعـالى، حتـى نفتها المعتزلة، ثم تبعهم على نفيها متأخرو الأشعرية، كـأبي المعـالي ومـن اقتـدى بقوله، وظواهر الشرع كلها تقتضي إثبات الجهة - ثم ذكر الأدلة على ذلك -، ثـم قال: إلى غير ذلك من الآيات التي إن سلط التأويل عليها عاد الشرع كله مؤولًا، وإن قيل فيها: إنها من الـمُتشابهات؛ عاد الشرع كله متشابهًا، لأن الـشرائع كلهـا مبنية على أن الله في السماء. انتهى نقلًا من «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٢٤٨).

ونفاة العلو كثيرًا ما يقولون: (كان في القدم ولا جهة ولا مكان، وهو الآن على ما عليه كان)، ويقولون عند نفيهم للعلو: (لتعاليه عن الجهة والمكان).

فهم ينفون الجهة ويقصدون بها نفـي العلـو، كـما قـال الجـويني في «الإرشـاد» (ص٥٨): وذهبت الكرامية وبعض الحشوية إلى أن الباري - تعالى عن قـولهم - متحيز مختص بجهة فوق. اهـ

وقال الغزالي في «الاقتصاد في الاعتقاد»: الدعوى السابعة: نـدعي أنـه لـيس في جهة مخصوصة من الجهات الست .. اهـ

وقال الشهرستاني في «الإقدام في نهاية علم الكـلام» وهـو يـرد عـلى غاليـة =

الـمُشبَّهة - كما يزعم -: وأطبقوا على أنه بجهة فوق. اهـ

بل والأعجب أن يحكوا الخلاف في كفر من أثبت جهة العلو لله تعالى على خلقه، كما قال ابن حجر الهيتمي الأشعري: (لو قال: (الله في السماء)، فقيل: يكفر، وقيل: لا، والقائلون بالجهة لا يكفرون على الصحيح، نعم إن اعتقدوا لازم قولهم من الحدوث أو غيره كفروا إجماعًا !!). اهـ [«آراء ابن حجر الاعتقادية» (ص٣٠٤)].

فالمعطلة ينفون الجهة عن الله تعالى ويقصدون بذلك: نفي علو الله تعالى على خلقه، واستوائه على عرشه، وهم الذين قصدهم الدشتي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وكذلك قولهم: ننزهه عن (الجهة)، إن أردتم أنه مُنزَّهٌ عن جهة وجودية تحيط به وتحويه وتحصره إحاطة الظرف بالمظروف فنعم، هو أعظم من ذلك، وأكبر وأعلى؛ ولكن لا يلزم من كونه فوق عرشه هذا المعنى.

وإن أردتم بالجهة أمرًا يوجب مباينة الخالق للمخلوق، وعلوه على خلقه واستواءه على عرشه، فنفيكم لهذا المعنى باطل، وتسميته (جهة) اصطلاح منكم توسلتم به إلى نفي ما دل عليه العقل والنقل والفطرة، فسميتم ما فوق العالم (جهة)، وقلتم: مُنزَّه عن الجهات، وسميتم العرش: (حيزًا)، وقلتم: ليس بمُتحيز، وسميتم الصفات: (أعراضًا)، وقلتم: الرب منزه عن قيام الأعراض به، وسميتم حكمته: (غرضًا) وقلتم: منزه عن الأغراض، وسميتم كلامه بمشيئته، ونزوله إلى سماء الدنيا ومجيئه يوم القيامة لفصل القضاء، ومشيئته وإرادته المقارنة لمراده وإدراكه المقارن لوجود المدرك، وغضبه إذا عُصي، ورضاه إذا أُطيع، وفرحه إذا تاب إليه العباد، ونداه لموسى حين أتى الشجرة ..: (حوادث)، وقلتم: هو مُنزَّه عن حلول الحوادث، وحقيقة هذا التنزيه أنه : مُنزَّه عن الوجود، وعن الإلهية، وعن الربوبية، عن الملك، وعن كونه فعالًا لما يريد، بل عن الحياة والقيومية.

فانظر ماذا تحت تنزيه المعطلة النفاة بقولهم: ليس بـ(جسم)، و(لا جوهر)، و(لا مركب)، و(لا تقوم به الأعراض)، و(لا يوصف بالأبعاض)، و(لا يفعل بالأغراض)، و(لا تحله الحوادث)، و(لا تحيط به الجهات)، و(لا يقال في حقه:

ولا له مكان [١]:

فقد ارتدَّ عن دينِ الإسلامِ، ولحقَ بالمشركين، وكفرَ بالله وبآياتِه وبما جاء به رسوله ﷺ، تعالى اللهُ عمَّا يقولُ خصومنا علوًّا كبيرًا.

وقد قال الله: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى:١١]: أي ليس كذاتِه ذاتٌ، ولا كصفاتِه صفاتٌ.

ثم أثبتَ لنفسِه الصِّفةَ مِن غيرِ تشبيهٍ، ونفى التشبيهَ مِن غيرِ تعطيل [٢].

أين ؟) و(ليس بمُتحيز)، كيف كسوا حقائق أسمائه وصفاته، وعلوه على خلقه، واستوائه على عرشه، وتكليمه لخلقه، ورؤيتهم له بالأبصار في دار كرامته، هذه الألفاظ، ثم توسلوا إلى نفيها بواسطتها، **وكفروا وضللوا من أثبتها**، واستحلوا منه ما لم يستحلوه من أعداء الله من اليهود والنصارى، **فإلى الله الموعد، وإليه الملتجأ، وإليه التحاكم، وبين يديه التخاصم.**

نحن وإياهم نموت ولا   أفلح يوم الحساب من ندما. اهـ

[«مختصر الصواعق» (١/ ٣٣٦-٣٣٨)]، وتقدم نحوه (ص ٦٥).

(١) تقدم إثبات المكان لله تعالى وضلال من أنكره في المقدمة (المبحث السَّابع).

والمعطلة النفاة ينفون المكان عن الله تعالى ويريدون بذلك نفي علو الله تعالى على خلقه كما في التعليق السابق.

(٢) قال الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «النقض» (ص٤٣٩): قولنا: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ أنه شيء أعظم الأشياء، وخالق الأشياء، وأحسن الأشياء، نور السموات والأرض.

وقول الجهمية: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ يعنون: أنه لا شيء؛ لأنهم لا يثبتون في الأصل شيئًا، فكيف المثل ؟! وكذلك صفاته ليس عندهم شيء، والدلالة على دعواهم هذه الخرافات والمستحالات التي يحتجون بها في إبطالها، واتخذوا قوله: =

ومَن قال بالحدِّ يقولُ: إنه مِن صِفاتِ الله التي ثبتت بالكتابِ والسُّنةِ.

ويعتقدُ أن اللهَ سبحانه وتعالى له ذاتٌ وصفاتٌ [١٣/ ب]، ليس كذاتِه ذاتٌ، ولا كصفاتِه صفاتٌ، وأن الحدَّ مِن صفاتِ الله عزَّ وجلَّ (١) بالدليلِ مِن الكتابِ والسُّنةِ:

قال تعالى: ﴿ [وَتَرَى] ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ ﴾ [الزمر:٧٥]،

وقال: ﴿ ٱلرَّحْمَـٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه:٥]،

﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ دلسة على الجهال ليروجوا عليهم بها الضلال، كلمة حق يبتغى بها باطل، ولئن كان السفهاء في غلطٍ من مذاهبهم، إن الفقهاء منهم على يقين. اهـ

وقال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وأما الرسل وأتباعهم فإنهم قالوا: إنه حي وله حياة، وليس كمثله شيء في حياته، وهو قوي وله القوة، وليس كمثله شيء في قوته، وهو السميع البصير يسمع ويبصر، وليس كمثله شيء في سمعه وبصره، ومتكلم، وله يدان ومستو على عرشه، وليس له في هذه الصفات مثيل.

وقال: فعَكَسَ المعطلة المعنى فجعلوا ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ جُنَّة يتترسون بها لنفي علوه سبحانه على عرشه، وتكليمه لرسله، وإثبات صفات كماله. اهـ

[«مختصر الصواعق» (٢/ ٥٣٥)].

(١) مراده بصفة الحد هاهنا، صفة العلو لله تعالى، فقد تقدم قوله قريبًا: (أن من قال: (ليس لله تعالى حدٌّ)، يعني بذلك: أن اللهَ في كلِّ مكانٍ .. فقد كفر)، ولهذا استدل رَحِمَهُ ٱللَّهُ على إثبات الحد لله عَجَلَّ بآيات إثبات صفة العلو لله تعالى كما سيأتي، وقد تقدم في (المبحث الرابع) من المقدمة: أن الحدَّ ليس صفة من صفات الله تعالى؛ ولكنه من لوازم صفة العلو.

والآياتُ الخمس التي قال الإمامُ أحمدُ حين سألوه عن قولِ ابن المُبارك: إن اللهَ على العرشِ استوى بحدٍّ ؟

قال: لهذا شَواهد من القرآنِ في خمسةِ مواضعَ؛

قوله تعالى: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ ﴾

وقوله تعالى: ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ ﴾ [فاطر:١٠]

وقوله تعالى: ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾ [الملك:١٦]

وقوله: ﴿ تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ ﴾ [المعارج:٤]

وقوله تعالى: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ [الفجر:٢٢]

فهذه البراهين مِن قولِ الله تعالى تدلُّ على أن اللهَ على عرشِه بحدٍّ.

وأما ما جاءَ في إثباتِ الحدِّ من السُّنة [فهو] كثيرٌ، لو رويناها بطرُقِها لجاء أكثرَ [١٤/أ] مِن مُجلدٍ، إنما أذكرُ شيئًا يسيرًا.

منها :

ما روَينا فيما تقدَّم أن النبي ﷺ قال في دعائِه: «**أنت الظاهرُ فليس فوقك شيءٌ، وأنت الباطِنُ فليس دونك شيءٌ**» (١).

ومنها :

حديث أبي رَزِين العُقيلي [رضي الله عنه]، وهو ما :

---

(١) رواه مسلم، وقد تقدم تخريجه برقم (٢٣).

٢٥- أخبرنا يوسف، أنبا أبو منصور، أنبا أبو الحسن، أنبا أبو القاسم، أنبانا أبو عبدالله ابن بَطة، حدثني أبو صالح محمد بن أحمد، ثنا أبو الأحْوَص محمد بن الهيثم، ثنا مُسلِم بن إبراهيم، ثنا حماد بن سَلمة.

قال أبو عبدالله: وحدثنا جعفرٌ القافُلائي، ثنا محمد الصَّاغاني.

قال أبو عبدالله: حدثنا ابن مخلد، ثنا أحمد بن منصور الرَّمادي، قالا: ثنا يزيدُ بن هارون.

قال أبو عبدالله: وحدثنا أبو بكر أحمد بن سَلمان، ثنا أبو جعفر بن عثمان العَبْسي، حدثني أبي وعمي أبو بكر، قالا: ثنا يَزيد بن هارون، ثنا حماد بن سَلمة، عن يعلى بن عطاء، عن وكيع بن حُدُسٍ، عن عَمِّهِ أبي رَزِين [١٥/ب] العُقيلي [رضي الله عنه]، قال:

قلتُ: يا رسول الله، أين كان ربُّنا ﷻ قبل أن يخلُقَ خَلْقَه ؟

قال: «**على عَماءٍ تحتَه هواءٌ، ثم خلَقَ عَرشَه على الماء**».

قلت: وفي رواية غير هذا:

قال: قلت: يا رسول الله: أين كان ربُّنا عزَّ وجلَّ قبلَ أن يخلقَ السَّمواتِ والأرضَ ؟

قال: «**في عَمَاءٍ، ما فوقَه هواءٌ ، وما تحتَه هواءٌ ، ثم خلَقَ عرشَه على الماء**»[١].

---

(١) رواه المؤلف من طريق ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٢٦٨٥)، ورواه ابن بطّة من طريق أبي جعفر محمد بن أبي شيبة في «العرش» (٣١٣ و ٣١٤).
والحديث رواه الطيالسي (١١٨٩)، وأحمد (٤/ ١١)، والترمذي (٣١٠٩)، =

وابن ماجه (١٨٢)، وابن أبي عاصم في «السُّنة» (٦٢٥)، وأبو عُبيد في «غريب الحديث» (٢/ ٢٢٦-٢٢٩)، وعبدالله بن أحمد في «السُّنة» (٤٣١)، وحرب الكرماني في «السُّنة» (٣٥٠)، والطبري في «تفسيره» (٧/ ٦) و(١٢/ ٤)، وابن حبان في «صحيحه» (٦١٤١)، والطبراني في «الكبير» (١٩/ ٢٠٧) (٤٦٨)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٨٣)، وغيرهم.

كلهم يروونه من طريق: حماد بن سلمة، عن يعلى بن عطاء، عن وكيع بن حُدُس. ويقال: ابن عُدُس.

قال الترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ (٥/ ٢٦٩): هكذا روى حماد بن سَلمة: (وكيع بن حُدُس)، ويقول شعبة وأبو عوانَه وهُشيمٌ: (وكيع بن عُدُس)، وهو أصح، وأبو رَزِين اسمه: لَقِيطُ بنُ عامر. اهـ

وقد اختلفوا في سياق السؤال فمنهم من يرويه: (أين كان ربُّنا قبلَ أن يخلُقَ خلقَه ؟)، وبعضهم يرويه: (قبل أن يخلُقَ عرشَه).

*** الحكم على الحديث:**

احتج أهل العلم بهذا الحديثِ في مُصنفاتهم - كما تقدم في تخريجه - وساقوه مساق القبول والاحتجاج. وممن صرَّح بصحته:

١- الإمام أبو عبيد القاسم بن سلَّام رَحِمَهُ اللَّهُ.

قال الدارقطني رَحِمَهُ اللَّهُ في «الصفات» (٥٩): حدثنا محمد بن مخلد، قال: حدثنا العباس بن محمد الدُّوري قال: سمعت أبا عُبيد القاسم بن سلَّام- وذكر الباب الذي يُروى في: «الرُّؤية»، «والكرسي وموضع القدمين»، و«**ضحك ربُّنا من قَنوطِ عبادِهِ وقُرب غِيَرِه**»، «**وأين كان ربُّنا قبل أن يخلق السَّماء؟**»، «**وأن جهنم لا تَمتلئ حتى يضعَ رَبّك** عَزَّ وَجَلَّ **قدمه فيها فتقول: قط قط**»، وأشباه هذه الأحاديث.-

فقال: هذه الأحاديث صِحاح، حملها أصحاب الحديث والفقهاء بعضهم عن بعض، وهي عندنا حقٌّ لا نشكّ فيها؛ ولكن إذا قيل: كيف وضع قدمه ؟ وكيف ضحك ؟ قلنا: لا يُفسَّرُ هذا، ولا سمعنا أحدًا يفسِّره. =

وروواه من طريق الدارقطني: ابن البناء في «المختار من أصول السُّنة» (ص٩٧)، وروواه مختصرًا الآجري في «الشريعة» (٥٨١)، واللالكائي (٩٢٨).

قال ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٥/ ٥١): إسناده صحيح عن أبي عُبيد.

٢- الترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ قال في «السُّنن»: هذا حديث حسن.

قال ابن القيم في «حاشيته على أبي داود» (١٣/ ١٦): وهذا الإسناد صححه الترمذي في موضع، وحسنه في موضع، فصححه في الرؤيا، أخبرنا الحسن بن علي الخلال، حدثنا يزيد بن هارون، حدثنا شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن وكيع ابن عدس، عن عمه أبي رزين العقيلي، قال: قال رسول الله ﷺ: «**رؤيا المؤمن جزء من أربعين جزءًا من النبوة** .. ». قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح.

قال ابن القطان: فيلزمه تصحيح الحديث الأول، أو الاقتصار على تحسين الثاني، يعني: لأن الإسناد واحد.

قال: فإن قيل: لعله حسن الأول لأنه من رواية حماد بن سلمة، وصحح الثاني لأنه من رواية شعبة، وفضل ما بينهما في الحفظ بيّنٌ. قلنا: قد صحح من أحاديث حماد بن سلمة ما لا يحصى، وهو موضع لا نظر فيه عنده، ولا عند أحد من أهل العلم، فإنه إمام، وكان عند شعبة من تعظيمه وإجلاله ما هو معلوم. اهـ

٣- الطبري في «تاريخه» (١/ ٤٠).

٤- ابن حبان في «صحيحه» (٦١٤١).

٥- وقال ابن العربي الأشعري المالكي في «عارضة الأحوذي» (١١/ ١٩٤): قد رويناه من طرقه، وهو صحيح سندًا ومتنًا. اهـ

٦- الذهبي في «العلو» (١٣) قال: إسناده حسن.

٧- استشهد بهذا الحديث ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في كثير من كتبه، ومنها: «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٥٩١)، و«الاستقامة» (١/ ١٦١)، وغيرهما، ولم يطعن في إسناده في شيء من كتبه.

٨- صححه ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في «إعلام الموقعين» (٤/ ٢٧٦)، و«تهذيب =

السُّنن» (٧/ ١٠١)، و«النونية» (١٢٩٢).

٩- وذكره ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «تفسيره» (٤/ ٣٠٧) ولم يتعقبه بشيء، بل قبله واحتج به.

١٠- قال الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ في «الدرر السنية» (٣/ ٢٩٢): قبله الحفاظ وصحَّحوه. اهـ

١١- المعلمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «التنكيل» (١/ ٣٤٧).

قلت: ومع كثرة تتابع أهل السُّنة على قبوله وتفسيره والاحتجاج به، فقد قال الألباني فيه: حديث أبي رزين مع شُهرته **وتحمّس بعض (السلفيين)** له !! لا يصح .. إلخ. انظر تعليقه على «التنكيل» (٢/ ٣٤٧).

وأعلَّ إسناده في «السلسلة الضعيفة» (٥٣٢٠) بجهالة وكيع بن حدس !

وكيف يكون مجهولًا وقد قال عنه ابن حبان في «مشاهير علماء الأمصار» (رقم/ ٩٧٣): من الأثبات. اهـ

وقال الجورقاني في «الأباطيل والمناكير» (١/ ٢٣٢): صدوق صالح الحديث.

وكل من صحح هذا الحديث وقبله من أهل العلم يدل على أنه ليس بمجهول عندهم.

ولا يخفى أن الأخذ بكلام أئمة السُّنة المتقدمين وعلماء الأثر أهل الجرح والتعديل (السلفيين) هو المتعين على كل صاحب سُنة واتباع، والله أعلم.

وقد تكلم أئمة السُّنة عن معنى هذا الحديث وشرحوا ألفاظه، وهذا دليل آخر على قبولهم له سندًا ومتنًا، ولا يخفى أن التأويل فرع عن التصحيح.

قال المعلمي في «التنكيل» (٢/ ٣٢): أئمة الحديث قد يتبين لهم في حديث من رواية الثقة الثبت المتفق عليه أنه ضعيف، وفي حديث من رواية من هو ضعيف عندهم أنه صحيح، والواجب على من دونهم التسليم لهم. اهـ

قلت: وأشهر من طعن في هذا الحديث ورده هم الأشاعرة المعطلة كالرازي وابن جماعة وابن الأثير وغيرهم من متأخري المعطلة، ومثل هؤلاء لا يُلتفتُ إليهم أمام أئمة السُّنة (السلفيين) أهل الجرح والتعديل، فتنبه !

٢٦- وبه قال أبو عبدالله: حدثنا أبو بكر بن سَلمان، حدثني بن أبي شيبة، حدثني عبدالله بن مروان بن مُعاوية، قال: سمعت الأَصْمعي [(١)]، وذكرَ هذا الحديث، فقال: (العَمَاءُ) في كلامِ العربِ: السَّحابُ الأبيضُ الممدود. وأما (العَمَى) المقصورُ في البَصَرِ؛ فليس في معنى هذا في شيءٍ [(٢)].

٢٧- وبه قال أبو عبد الله ابن بطَّة: حدثني أبو بكر عبد العزيز بن جعفر، ثنا أبو بكر الخلَّال، حدثني حَرب بن إسماعيل، قال:

قال إسحاقُ بن راهويه في حديث أبي رَزِين [١٦/ أ] العُقيلي [رضي الله عنه]: قوله: (في عَمَاءٍ): - يعني: سحابة - [(٣)].

---

(١) هو عبدالملك بن قُريب الباهلي توفي سنة (٢١٣هـ) رَحِمَهُ اللهُ، كان صاحب سُنة واتباع.
قال أبو أمية الطرسوسي: سمعت أحمد بن حنبل ويحيى بن معين يُثنيان على الأصمعي في السُّنة. قال: وسمعت علي بن المديني يُثني عليه.
وقال إبراهيم الحربي: كان أهل البصرة أهل العربية، منهم أصحاب الأهواء إلَّا أربعة فإنهم كانوا أصحاب سُنة: أبو عَمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب، والأصمعي. [«تاريخ بغداد» (١٠/ ٤١٠)، و«تهذيب الكمال» (١٨/ ٣٨٢)]

(٢) «العرش» (٨) لمحمد بن أبي شيبة، و«الإبانة الكبرى» لابن بطة (٢٦٨٦).
وفي «الإبانة» زيادة: (قال الأصمعي: ويجوز أن يكون معنى الحديث: في عمًى أنه عمى على العلماء كيف كان).

(٣) «الإبانة» لابن بطّة (٢٦٨٧) من طريق الخلال في «السُّنة»، عن حرب (٣٥٠).

*** معنى العَمَاء في هذا الحديث عند أهل السُّنة:**

لأهل السُّنة في معنى: (العماء) في هذا الحديث عدة أقوال، وليس بينها اختلاف، ولكلّ قولٍ شاهد من الكتاب والسُّنة:

١- ذهب الخليل بن أحمد، والأصمعي، وأبو عُبيد، وابن راهويه، والأزهري =

وغيرهم رَحِمَهُمُ اللَّهُ إلى أن (العَماء) ممدود، ومعناه في كلام العرب: السَّحاب الأبيض.

قال الأزهري رَحِمَهُ اللَّهُ في «تهذيب اللغة» (٣/ ٢٥٧٨): ويقوِّي هذا القول قول الله تعالى: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ ﴾ [البقرة:٢١٠].

٢- ذهب يزيد بن هارون، وتبعه الترمذي رَحِمَهُمَا اللَّهُ أن لفظة: (عَماء) بالمدِّ؛ ولكن معناها في الحديث: ليس مع الله شيء. [وانظر: «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٤٦٤)]

قلت: ويشهد لهذا ما رواه البخاري (٧٤١٨) عن عمران رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن رسول الله ﷺ: «**كان اللهُ ولم يكن شيءٌ قبله، وكان عرشه على الماء**»، وفي لفظ: «**ولم يكن شيء معه**».

٣- وللأصمعي قولٌ آخر، قال: يجوز أن يكون معنى الحديث في عمى: أي أنه عَمّى على العلماء كيف كان. نقله عنه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٢٦٨٦).

- قال الأزهري رَحِمَهُ اللَّهُ في «تهذيب اللغة» (٣/ ٢٥٧٧): وقد بلغني عن أبي الهيثم ولم يعزه لي إليه ثقة، أنه قال في تفسير هذا الحديث ولفظه: أنه كان في عمى مقصور. قال: وكلّ أمرٍ لا تدركه القلوب بالعقول فهو عمًى. قال: والمعنى: أنه كان حيث لا تدركه عقول بني آدم، ولا يبلغ كنهه وصف). اهـ

ولعل منه قوله تعالى في أثرِ القرآن على الكفار: ﴿وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى ﴾ [فصلت:٤٤].

ونقل الذهبي في «العلو» (١/ ٢٧٦): قال الحَسَن بن عمران الحنظلي الهروي: سمعت أبا الهيثم خالد بن يزيد الرازي يقول: أخطأ أبو عُبيد، إنما العمى مقصور، ولا يُدرى أين كان الرَّبّ قبل خلق العرش. اهـ

قلت: قد ضبطه الأصمعي وغيره قبل أبي عُبيد بالمد رواية، وفسَّروه دراية.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في «اجتماع الجيوش» (ص ٢٣٥): قال أبو القاسم [خلف بن عبد الله المقرئ الأندلسي] (العماء): ممدود وهو السحاب، و(العمى) مقصور: الظلمة، وقد روي الحديث بالمد والقصر، فمن رواه بالمد فمعناه عنده كان في عماء سحاب ما تحته وما فوقه هواء، والهاء راجعة على العماء، ومن رواه بالقصر فمعناه عنده: كان في عمى عن خلقه؛ لأنه من عمي عن شيء فقد أظلم عنه. اهـ

حديث الأطيط [١]:

٢٨- حدثنا أبو الرَّبيع سُليمان بن إبراهيم بن هبة الله بن رحمة الأسْعِرْدي، أنبا الحافظ أبو محمد عبدالغني المقدسي، أنبا الحافظ أبو موسى محمد بن أبي بكر ابن أبي عيسى المديني الأصبهاني - بها -، أنبا أبو منصور محمود بن إسماعيل الصَّيرَفي، أنبا أبو بكر محمد بن شاذان الأعرجُ، أنبا أبو بكر ابن فُوْرَك القبَّابُ، ثنا أبو بكر أحمد بن عَمرو بن أبي عاصم، ثنا عبدالأعلى بن حماد النَّرْسي، ومحمد بن المُثنى، قالا: ثنا وهب بن جرير، ثنا أبي، قال: سمعت محمد بن إسحاق يُحدِّث بحديث عن يعقوب بن عُتْبَة، وجُبير بن محمد، عن أبيه، عن جدِّه، قال: أتى رسول الله ﷺ أعرابيٌّ، فقال:

يا رسول الله، جهِدَتِ الأنفسُ، وضاعَ العيالُ، وَنَهكَتِ [٢] الأبدانُ، وهلكتِ الأموالُ، فاستسقِ اللهَ لنا، فإنا [١٦/ب] نستشفِعُ بك على الله تبارك وتعالى، ونَستشفِعُ بالله عليك.

قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**ويحك !! تدري ما تقول ؟**».

فسبَّحَ رسولُ الله ﷺ، فما زالَ يُسبِّحُ حتى عُرِفَ ذلك في وجوه أصحابِه.

فقال: «**ويحك !! لا تستشفع بالله على أحدٍ مِن خلْقِه، فإن**

(١) قال الخليل بن أحمد رَحِمَهُ اللهُ: (الأطُّ والأطيط): صوت تَقبُّض المحامل، أطَّ أطِيطًا، وكل شيء ثقيل يُحملُ بعضُه على بعضٍ يئطُّ، والأطاطُ: الصياح، وأطيط الإبل: أنينُها من ثِقل الحِمل. [«العين» (ص٣٠)]

(٢) في هامش الأصل: (أي ضعفت).

شأن الله أعظمُ مِن ذلك. ويـحكَ !! تدري ما الله ؟

إن عَرشَه على سمواتِهِ وأرضِهِ هكذا - مِثلَ القُبَّة -، وإنه لَيَئِطُّ به أَطِيطَ الرَّحلِ بالرَّاكبِ».

رواه البخاريُّ في «التَّاريخ»، ورواه أبو داود في «السُّنن» (١).

٢٩- حدثنا عبدالرحمن بن محمد بن أحمد المقدسي، أنبا القاضي أبو المجد محمد ابن الحُسين بن أحمد القَزْويني، أنبا أبو منصور محمد بن أسعد بن محمد بن حفَدَةَ العُطارِدي، أنبا الإمام الحافظ أبو محمد الحُسين بن مسعود البغوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أنا أبو علي الحُسين بن محمد، ثنا أبو نعيم ابن [١٧/أ] الحسن الإسفراييني، أنبا خالُ والدي أبو عوانه يعقوب الحافظ، أنبا أبو الأزهر أحمد بن الأزهر، ثنا وهب بن جرير، ثنا أبي، قال: سمعت محمد بن إسحاق، يُحدِّث عن يعقوب بن عُتبة، عن جُبير بن محمد بن جُبير بن مُطعمٍ، عن أبيه، عن جده، قال:

قام أعرابيٌّ إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، نَهَكتِ الأنفسُ، وجاعَ العِيالُ، وهلكتِ الأموَالُ، فاستَسقِ لنا ربَّك، فإنَّا نَستَشفعُ بالله عليك، وبك على الله.

---

(١) رواه المؤلف من طريق ابن أبي عاصم في «السُّنة» (٥٨٧)، وعزاه للبخاري في «تاريخه» (٢/ ٢٢٤)، ولأبي داود في «سننه» (٤٧٢٦)، وسيأتي تخريجه.

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وروى أبو داود بإسناد حسن عنده عن جبير بن محمد بن جبير بن مطعم .. فذكره، ثم قال: فتأمل هذا السياق هل يحتمل غير الحقيقة بوجه من الوجوه ؟. اهـ «مختصر الصواعق» (٣/ ١٠٦٧-١٠٧٩).

فقال النبي ﷺ: «**سُبحان الله ! سُبحان الله !**».

فما زالَ يُسبِّحُ حتى عُرِفَ ذلك في وجوه أصحابِه، ثم قال:

«**ويحك ! أتدري ما الله ؟! إن شأنه أعظَمُ مِن ذلك؛ لأنه لا يُستَشفعُ بي**[1] **على الله، إنه لفوقَ سمواتِه على عرشِه، وإنه عليه لهكذا**. - وأشارَ وهبٌ بيدِه مثل القُبَّةِ عليه، وأشارَ أبو الأزهر أيضًا -، **إنه لَيَئِطُّ به أَطيطَ الرَّحْلِ بالرَّاكِب**». [١٧/ب]

٣٠- قال أبو محمد البغوي: هذا حديثٌ أورَدَه أبو داود سُليمان بن الأشعث في «الرَّدِّ على الجهمية والمعتزلة»[2].

---

(١) في الأصل: (به).

(٢) رواه المؤلف من طريق البغوي في «شرح السُّنة» (١/ ١٧٥/ ٩٢)، وأبي عوانه في «صحيحه» (٢٥١٧).

وقد اختُلِف في إسناد حديث الأطيط على وهب بن جرير:

أ - فيرويه محمد بن بشار، ومحمد بن المثنى، وعبد الأعلى بن حماد؛ كلهم عن وهب بن جرير، عن أبيه، عن محمد بن إسحاق، عن يعقوب بن عُتبة، وجُبير بن محمد بن جُبير بن مُطعم، عن أبيه، عن جده به.

١- رواية محمد بن بشار.

يرويها: أبو داود (٤٧٢٦)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١٤٧)، وعثمان الدارمي في «النقض» (١١٠)، وفي «الرَّدّ على الجهمية» (٧١)، وابن منده في «التوحيد» (٦٤٤) ، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٨٨٤).

٢- رواية محمد بن المثنى.

يرويها: أبو داود (٨٨٤) و(٤٧٢٦)، وابن أبي عاصم في «السُّنة» (٥٨٧)، =

وابن خزيمة في «التوحيد» (١/ ٢٤٠)، وأبو الشيخ في «العظمة» (١٩٨).

٣- رواية عبد الأعلى بن حماد.

يرويها: أبو داود (٤٧٢٦)، وابن أبي عاصم في «السُّنة» (٥٨٧)، ومحمد بن ابن أبي شيبة في «العرش» (١١)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٨٨٤).

ب - وقد خالف هؤلاء جماعة من الحفاظ، منهم:

علي بن المديني، ويحيى بن معين، وعبدالله بن محمد المُسْندي، وأحمد بن سعيد الربّاطي، وأبو الأزهر أحمد النيسابوري، ومحمد بن يزيد الواسطي، كلهم قالوا: عن وهب بن جرير، عن أبيه جرير بن حازم، عن محمد بن إسحاق، عن يعقوب ابن عتبة، عن جُبير بن محمد بن جُبير بن مُطعِم، عن أبيه، عن جده به.

١- رواية علي بن المديني.

يرويها: البخاري في «تاريخه الكبير» (٢/ ٢٢٤)، والطبراني في «معجمه الكبير» (٢/ ١٢٨)، والدارقطني في «الصفات» (٣٩).

٢- رواية ابن مَعين.

يرويها: الطَّبراني في «الكبير» (٢/ ١٢٨)، وابن منده في «التوحيد» (٦٣٤)، والدارقطني في «الصفات» (٤١).

٣- رواية عبدالله بن محمد المُسْندي.

يرويها: البخاري في «تاريخه الكبير» (٢/ ٢٢٤).

٤- رواية أحمد بن سعيد الربّاطي.

يرويها: أبو داود (٤٧٢٦)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٨٨٤).

٥- رواية أبي الأزهر.

يرويها: ابن أبي عاصم في «السُّنة» (٥٨٨)، وابن منده في «التوحيد» (٦٣٤)، واللالكائي في «الاعتقاد» (٦٥٦)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٨٨٣)، والدَّشتي كما رأيت من طريق البغوي في «شرح السُّنة» (٩٢)، ومن طريق أبي عوانه في «مستخرجه على مسلم» (٢٥١٧). =

٦- رواية محمد بن يزيد الواسطي. يرويها الدارقطني في «الصفات» (٤٠).

قال أبو داود (٥/ ٩٦): .. الحديث بإسناد أحمد بن سعيد هو الصحيح، وافقه عليه جماعة منهم: يحيى بن معين، وعلي بن المديني. وكان سماع: عبدالأعلى، وابن المثنى، وابن بشار من نُسخة واحدة فيما بلغني. اهـ

وقال الدارقطني في «الصفات» (ص٥٣): من قال فيه: عن يعقوب بن عُتبة، وجُبير بن محمد، فقد وَهِمَ، والصَّواب: عن جُبير بن محمد. اهـ

قال أبو داود (٥/ ٩٦): ورواه جماعة عن ابن إسحاق كما قال أحمد أيضًا. اهـ

«**فائدة**»: استدرك الذهبي في «العلو» (١/ ٤١١) على أبي داود، فقال: يُتأمل قول أبي داود: إنه رواه جماعة عن أبي إسحاق، فما وجدته أبدًا إلَّا من حديث وهب، عن أبيه عنه. اهـ

قلت: الصواب مع أبي داود، فإن الدارقطني قال في «الصِّفات» (ص٨٨): وكذلك رواه حفص بن عبدالرحمن، عن محمد بن إسحاق بهذا الإسناد. اهـ

ورواية حفص بن عبدالرحمن رواها الآجري في «الشريعة» (٦٦٧)، وعليه فالمتقدمون أعلم من المتأخرين بما قالوا.

*** الحكم على حديث الأطيط:**

احتجَّ أهل السُّنة بحديث الأطيطِ، وساقوه في مُصنفاتِهم في السُّنة والاعتقاد مساق القبول والاحتجاج - كما تقدم تخريجه عنهم من كتبهم -.

وممن احتج بهذا الحديث وقبله، أو صرَّح بصحته من أهل العلم:

١- محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه في الاعتقاد، وهو كتاب «خلق أفعال العباد» (١٠٥) فقد ذكره بغير إسناد مُحتجًّا به.

٢- عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ قال في «الرد على الجهمية» (ص٣٣) (باب استواء الرب تبارك وتعالى على العرشِ، وارتفاعه إلى السَّماء، وبينونته من الخلق) وساق الأحاديث على هذا التبويب، ومنها حديث الأطيط.

ثم قال (ص٥٦): لم يزل العلماء يروون هذه الآثار، ويتناسخونها، =

ويصدِّقون بها على ما جاءت حتى ظهرت هذه العصابة، فكذبوا بها أجمع، وجهَّلوهم، وخالفوا أمرهم خالف الله بهم. اهـ

٣- أبو داود (٢٧٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «السنن» (٤٧٢٦) (باب الرد على الجهمية).

وقد قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «رسالته لأهل مكة» (ص ٢٨): وما لم أذكر فيه شيئًا فهو صالح. اهـ

قال الذهبي في «العرش» (٢/ ٢٨): رواه أبو داود وغيره في (الرد على الجهمية)، بإسناد حسن عنده من حديث محمد بن إسحاق بن يسار. اهـ

وكذا قال ابن القيم كما تقدم قريبًا.

٤- ابن خزيمة (٣١١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «التوحيد» (١/ ٢٣١) (باب استواء خالقنا العلي الأعلى).

٥- أبو عوانه (٣١٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «صحيحه» (٢٥١٧).

٦- ابن منده (٣٩٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قال في «التوحيد» (٣/ ١٨٨): وهو إسناد صحيح متصل من رَسمِ أبي عيسى والنسائي. اهـ

٧- أبو نصر عُبيدالله بن سعيد السِّجزي (٤٤٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قال في رسالته «الرد على من أنكرَ الحرف والصَّوت» (ص١٢٤)] بعد ذكر حديث جُبير بن مُطعم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وغيره من الأحاديث: هذه المعاني والطُّرق مقبولة محفوظة. اهـ

٨- محمد بن علي الكرجي القصاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسيره «نكت القرآن» (٤/ ٨٦).

٩- الحُسين بن مسعود البغوي (٥١٦ هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «شرح السُّنة» (١/ ١٧٥).

١٠- ابن الزاغوني وله جزء في تصحيحه.

١١- الدَّشتي (٦٦٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

١٢- ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قال في «بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٢٥٤):

وهذا الحديث قد يطعن فيه بعض المشتغلين بالحديث انتصارًا للجهمية، وإن كان لا يفقه حقيقة قولهم وما فيه من التَّعطيل، أو استبشاعًا لما فيه من ذكر (الأطيط)، كما فعل أبو القاسم المؤرخ [يعني: ابن عساكر] ويحتجون بأنه تفرد =

به محمد بن إسحاق، عن يعقوب بن عُتبة، عن جُبير. ثم يقول بعضهم: ولم يقل ابن إسحاق: حدثني، فيحتمل أن يكون مُنقطعًا، وبعضهم يتعلّل بكلام بعضهم في ابن إسحاق، مع أن هذا الحديث وأمثاله وفيما يشبهه في اللفظ والمعنى لم يزل مُتداولاً بين أهل العلمِ خالفًا عن سالف، ولم يزل سلف الأُمة وأئمتها يروون ذلك رواية مُصدقٍ به، رادًّا به على من خالفه من الجهمية، مُتلقين لذلك بالقبول، حتى قد ذكره الإمام أبو بكر محمد بن خزيمة في كتابه «التوحيد» الذي اشترط فيه أنه لا يحتجُّ فيه إلَّا بأحاديث الثقات المتصلة الإسناد ... إلخ.

١٣- ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قال: إسناده حسن.

«مختصر الصواعق» (٣/ ١٠٦٨)، وانظر كتابه «تهذيب السُّنن» (٧/ ٩٤- ١١٥) فقد أثبت فيه هذا الحديث، وردَّ على من طعن فيه ردًّا مُفصلًا مُطولًا.

وقال في «نونيته» (ص١٠١-١٠٢):

واذكُر حديثًا لابن إسحاق الرِّضا	ذاك الصَّدوق الحافظ الرَّبَّاني
في قِصَّةِ استِسقائهم يَسْتَشفِعو	نَ إلى الرَّسول بِرَبِّهِ المنَّانِ
فاستَعظَمَ المختَارُ ذاك وقال شأ	نُ الله رَبِّ العَرْشِ أعظمُ شَانِ
اللهُ فوقَ العرشِ فوقَ سَمائِهِ	سُبحان ذي الملكوتِ و السُّلطانِ
ولعرشِهِ مِنْهُ أطيطٌ مِثْلُ مَا	قد أطَّ رَحْلُ الرَّاكِبِ العَجلانِ
لله ما لقي ابنُ إسحاقٍ مِنَ الـ	ـجَهمي إذ يَرميهِ بالعُدوانِ
ويظلُّ يَمدحُه إذا كان الذِي	يروِي يوافقُ مَذهبَ الطَّعَّان
كم قد رأينَا منهمُ أمثَالَ ذَا	فالحُكمُ لله العظيمِ الشَّانِ
هذا هو التَّطفيفُ لا التَّطفيفُ في	ذَرْعٍ ولا كيلٍ ولا مِيزانِ

وقوله في محمد بن إسحاق: (الرِّضَا الرَّباني) فيه نظر، هو حافظ صدوق، ولكنه قد اتهمه غير واحد من الأئمة السلف بالقدر وغيرها. «السير» (٧/ ٣٣).

١٤- الهيثمي (٨٠٧هـ).

قال في «مجمع الزوائد» (١/ ٨٤): رواه البزار، ورجاله رجال الصحيح. اهـ=

٣١- قال أبو سُليمـان الخطَّابي[١]: وقوله: «**إنه لَيئطُّ به**»، معناه:

١٥- شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب (١٢٠٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ.

فقد احتجَّ به في كتاب «التوحيد» (باب لا يستشفع بالله على خلقِهِ).

١٦- الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن (١٢٩٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ مـن أئمـة أهـل نجد قال في «الرسائل والمسائل النَّجدية» (٣/ ٢٤٤): وهذا الحـديث لا يـستطيع سَماعه الجهمي، ولا يؤمن به إلَّا أهل السُّنة والجماعـة الـذين عرفـوا الله بـصفات كماله، ونزَّهوه أن يستوي على ما لا يليق بكمالِهِ وقدسه من سائر مخلوقاته. اهـ

١٧- شرف الحق العظيم آبادي في «عون المعبود» (١٣/ ١٠).

قلت: فهؤلاء الذين صححوا هذا الحديث من أهل العلم والحـديث والـسُّنة وغيرهم، لا أخالهم يجتمعون على تصحيح حديث ضعيف، ومع ذلك ترى تتابع كثير من محققي كتب السُّنة المعاصرين على تضعيف هذا الحديث تقليـدًا للألبـاني في حكمه عليه بالضعف كما في «السلسلة الضعيفة» (٢٦٣٩) !

(١) الخطابي: هو حَمْد بن محمد البُستي (٣٨٨هـ)، كان يـذهب إلى طريقـة المتكلِّمـين من الأشاعرة وغيرهم في أكثر أبواب الأسماء والصِّفات، وفي شروحه: كـ «معالم السُّنن»، و«أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري»، وغيرهما كثير من التأويل والتحريف لنصوص الصفات.

ولقد تأثر به كثير من المتأخِّرين بسبب كثرة النقل من كتبه !!

والبغوي يُكثر النقل عنه جدًّا، وقد ينقل عنه بعض التأويلات ولا يتعقَّبه !!

وقد نقل البغوي عقب حـديث الأطـيط كـلام الخطـابي، ثـم تعقَّبـه، فقـال: والواجب فيه وفي أمثاله: الإيمان بما جاء في الحديث، والتسليم، وتـرك التـصرف فيه بالعقل. اهـ

وانظر في مُلحق هذا الكتاب مناقشة شيخ الإسلام ابن تيميـة رَحِمَهُ اللَّهُ للخطـابي في مسألة إنكاره الحد لله تعالى وتشنيعه على أهل السُّنة لإثباتهم الحد.

إنه ليعجَزُ [عن] جلاله وعظمته حتى يَئِطَّ به؛ إذ كان معلومًا أن أَطِيطَ الرَّحْلِ بالرَّاكِبِ إنما يكون لقوّةِ ما فوقه، ولعجزِه عن احتِمالِه (١).

---

(١) اقتصر المؤلِّف على هذا النقل لبيان المعنى، وبقيَّة كلام الخطابي تأويل قبيح لهذا الحديث، وصرفٌ عن حقيقته؛ ويظهر ذلك جليًّا من مجموع كلامِه الذي أعرض عن نقله الدَّشتي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ونصّ كلامه:

قال الخطابي: إن الكيفية عن الله وعن صفاته منفية، وإنما هو كلامُ تقريبٍ !! أُريد به تقرير عظمة الله وجلاله من حيث يدركه فهم السائل.

ومعنى قوله: «**أتدري ما الله ؟**» معناه: أتدري ما عظمة الله وجلاله.

وقوله: «**إنه لَيَئِطّ به**» معناه: ليعجز عن جلاله وعظمته حتى يئط به، إذ كان معلومًا أن أطيط الرَّحل بالرَّاكبِ إنما يكون لقوّة ما فوقه، ولعجزه عن احتماله، ويُقرر بهذا النوع من التمثيل عنده معنى عظمة الله وجلاله، وارتفاع عرشِه، ليعلم أن الموصوف: بعلو الشأن، وجلالة القدر، لا يُجعل شفيعًا إلى من هو دونه، تعالى الله أن يكون مُشبّهًا بشيءٍ، أو مُكيفًا بصورة خلق، أو مُدركًا بحدٍّ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١].

وقد تعقَّبه البغوي كما تقدم قريبًا.

وتعقَّبه من المتأخِّرين صاحب كتاب «عون المعبود» على هذا التأويل والتحريف، فقال (١٣/ ١٢): قلت: كلام الخطابي فيه تأويل بعيد خلاف للظَّاهر لا حاجة إليه، وإنَّما الصَّحيح المعتمد في أحاديث الصِّفات إمرارها على ظاهرها من غير تأويلٍ ولا تكييفٍ ولا تشبيهٍ ولا تمثيلٍ كما عليه السَّلف الصَّالحون، والله أعلم. اهـ

قلت: قد جرى شرف الحق العظيم آبادي هاهنا على السنن الأقوم مما عليه أهل السُّنة والجماعة، إلَّا أن له مخالفات عقدية نبهت عليها في كتابي: «التنبيهات الجلية على المخالفات العقدية في كتاب عون المعبود» (ط/ ٢/ دار اللؤلؤة).

٣٢- أخبرنا أبو عبدالله المقدسي الحافظ النَّاقد محمد بن عبدالواحد [(١)]، ثنا عبدالله ابن دَهْبَل بن علي بن كَارَه الحَرِيْمي ببغداد، أن أبا غالب أحمد بن الحَسن بن أحمد بن البناء أخبرهم، أنبا الحَسن بن علي الجَوهري، أنبا محمد بن المُظفر ابن موسى الحافظ، ثنا محمد بن أحمد بن خالد القاضي، ثنا سعيد بن محمد، ثنا سَلْمُ بن قُتَيبَة، ثنا شُعبة، عن أبي إسحاق، عن عبدالله بن خلِيفة، عن عُمر بن الخطاب [رضي الله عنه]، عن النبي ﷺ في قوله عز وجل [١٨/أ]: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥] قال: «**حتى يُسمعَ أَطِيطٌ كأطِيطِ الرَّحْلِ**» [(٢)].

حديث صحيح؛ رُواته على شرطِ البخاري ومسلم.

٣٣- وأخبرنا أبو عبدالله المقدسي، أنبا أبو جعفر محمد بن أحمد بن نصر بن أبي الفتح - بأصبهان -.

---

(١) هو الضَّياء المقدسي.

(٢) أخرجه الضياء في «المختارة» (١٥٤)، والخطيب (١/ ٢٩٥) كلاهما من طريق محمد بن مُظفر في «غرائب شُعبة»، وأخرجه من طريق شعبة موقوفًا: ابن ماجه في «التفسير» ذكر ذلك المزي في «تهذيب الكمال» (١٤/ ٤٥٦).

والتصحيح المذكور هو للضياء، وليس في نشرة «المختارة».

وعبدالله لم يرو له الشيخان، وسَلْم لم يرو له مسلم.

وروى الخطيب، عن البرقاني، عن الدارقطني: (تفرد به القاضي).

قال البرقاني: وهم القاضي، وحديث سَلْم هو عن إسرائيل لا عن شعبة، وحديث شُعبة موقوف.

وفي السَّندِ اختلافٌ كثير بين الرَّفع والوقف والإرسال، وفي حال تابعيه.

والصَّواب أنه حديث مُحتجٌّ به على كلِّ حالٍ، وقد رواه شُعبة وعبدالرحمن بن مهدي كما رأيتَ، وسيأتي.

وأخبرنا يوسف بن خليل الدمشقي، أنبا أبو عبدالله بن أبي زيد الكَرَّاني - بأصبهان -، قالا: إن أبا منصور محمود بن إسماعيل الصَّيرَفي أخبرهم، قال أبو جعفر - قراءة عليه وهو حاضِر -: أنبا أبو الحسن [(١)] أحمد بن محمد بن فاذشاه، قال: ثنا أبو القاسم الطّبراني، قال: ثنا محمد بن عبدالله الحضرمي، ثنا عبدالله بن أبي زياد القَطَواني، ثنا يحيى بن أبي بُكير، ثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبدالله بن خليفة، عن عُمر [رضي الله عنه]، قال: أتت امرأةٌ النبي ﷺ، فقالت: ادعُ اللهَ أن يُدخلني الجنَّة.

فعظَّمَ الرَّب، ثم قال: «**إن كرسِيَّه وسِعَ السَّمواتِ** [١٨/ ب] **والأرضَ، وإنه يَقعُدُ عليه ما يَفضُلُ منه مِقدارُ أربَعِ أصابِع**.

- ثم قال بأصابعِهِ فجمعها -، **وإن له أطِيطًا كأطِيطِ الرَّحلِ الجديدِ إذا رُكِبَ مِن ثِقلِه**» [(٢)].

هذا حديثٌ صحيح، رواته على شرطِ البخاري ومسلم.

٣٤- وأخبرنا أبو عبدالله [(٣)]، أنبا أبو مسلم المُؤيَّد بن الإخْوَةِ - بأصْبَهان -، أنبا

---

(١) كذا في الأصل، وفي «السير» (١٧/ ٥١٥): أبو الحسين.

(٢) أخرجه الضياء في «الأحاديث المختارة» (١٥٣)، وأخرجه كذلك ابن العطَّار في «الفُتيا» (٢١) كلاهما من طريق الطبراني في كتابه «السُّنة»، ذكر ذلك ابن كثير في «التفسير» (١/ ٦٨١)، و«مسند الفاروق» (٢/ ٥٦٨).

(٣) هو الضياء، أخرجه في «المختارة» (١٥١) من طريق أحمد بن علي بن المثنى (هو أبو يعلى) في - «مسنده الكبير» - رواية ابن المقرئ كما في («المجمع» للهيثمي (١٠/ ١٦٢)، و«مسند الفاروق» لابن كثير (٢/ ٥٦٨)، و«التفسير» له (١/ ٦٨١)، و«الإتحاف» للبوصيري (٨٣٥٦).

الحُسين بن عبدالملك الخَلَّال، أنبا إبراهيم بن منصور، أنبا محمد بن إبراهيم ابن علي، أنبا أحمد بن علي بن المُثنى، ثنا زُهير، ثنا يحيى بن أبي بُكير، ثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبدالله بن خلِيفة، عن عُمر بن الخطاب [رضي الله عنه] قال: أتت امرأة إلى النبي ﷺ، فقالت: ادعُ اللهَ أن يُدخِلني الجنة.

قال: فعظَّمَ الرَّبَّ تبارك وتعالى، وقال: «**إن كرسِيَّه وسِعَ السَّموات والأرضَ، وإن له أطِيطًا كأطِيطِ الرَّحْلِ الجديدِ إذا رُكِبَ مِن ثِقَلِه**».

٣٥- وأخبرنا أبو عبدالله [1]، أنبا أبو [١٩/ أ] جعفر محمد بن أحمد بن نصر ابن أبي الفَتح - بقراءتي عليه بأصبهان -، قلت له: أخبركم محمود بن إسماعيل الصَّيرفي - قراءة عليه وأنا حاضِرٌ -، أنبا محمد بن عبدالله بن شاذان، أنبا عبدالله بن محمد القبّاب، أنبا أحمد بن عَمرو بن أبي عاصم، ثنا إسماعيل بن سالم الصَّايغ، ثنا يحيى بن أبي بُكير، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبدالله بن خليفة، عن عُمر رضي الله عنه: أن امرأةً أتت النبي ﷺ، فقالت: ادعُ الله أن يُدخِلَني الجنة.

فعظَّمَ الرَّبَّ سبحانه وتعالى، وقال: «**إن عَرشَهُ فوقَ سَبعِ سَمواتٍ، وإن له أطِيطًا كأطِيطِ الرَّحْلِ الجديدِ إذا رُكِبَ مِن ثِقَلِه**».

٣٦- وأخبرنا يوسف بن خليل، أنبا أبو منصور، أنبا أبو الحَسن، أنبا أبو القاسم، أنبأنا أبو عبدالله ابن بَطة [2]، حدثنا أبو بكر بن سَلمان، ثنا محمد بن عبدالله الحضرمي، ثنا عبدالله [١٩/ ب] بن الحكم وعثمان، قالا: ثنا يحيى، عن

---

(١) هو الضياء، أخرجه في «المختارة» (١٥٢) من طريق ابن أبي عاصم في «السُّنة» (٥٨٦).

(٢) في «الإبانة الكبرى» (٢٦٩٥)، ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل» (٣).

إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن ابن خلِيفة، عن عُمر [ﷺ]، قال: أتت امرأةٌ النبي ﷺ، فقالت: ادعُ اللهَ أن يُدخلنِي الجنة.

فعظَّمَ الرب، وقال: «**إن كُرسِيَّه فوقَ السَّمواتِ والأرض، وإنه يَقعُدُ عليه فما يَفضلُ منه مِقدارُ أربع أصابع**، - ثم قال بأصَابعِه يجمعُها -، **وإن له أَطِيطًا كأطِيطِ الرَّحلِ الجديدِ إذا رُكِب**».

هذا حديثٌ صحيح؛ رُواتُه على شَرطِ البخاري ومسلم.

فهو كما قال رسول الله ﷺ، ومعناه على ما يليق به، لا ندخلُ في ذلك مُتأوِّلين بآرائنا، ولا مُتوهِّمين بأهوائنا.

وقد أخرجَ هذا الحديث عامةُ العلماءِ مِن أئمَّةِ المسلمين في كُتبِهم التي قصدُوا فيها نقلَ الأخبَارِ الصَّحيحة، وتكلَّموا على توثِقَةِ رجالِه، وتصحيحِ طَرِيقِه.

وممن رواه: الإمام أحمدُ بن حنبل، وأبو بكر الخَلَّال، وصاحِبُه [٢٠/أ] أبو بكر عبدالعزيز، وأبو عبدالله ابن بطَّة.

وقد رَواه أبو محمد الخلال في كِتابِ «الصِّفات» له.

ورواه أبو الحسن الدَّارقطني في كتابِ «الصِّفات» الذي جمعَه وضبَطَ طُرُقَه، وحفِظَ عدالَةَ رواتِه، وكان الدَّارقطني مِن أصحابِ الحديثِ، مِن أصحابِ الشافعي.

وأخرجه أبو الحسن بن الزَّاغوني في كتابٍ له.

٣٧- وقال في بعضِ «مُصنَّفاتِه»:

وقد أورَدتُه في غيرِ هذا الكتابِ على وجهٍ لا سبيلَ إلى دفعِهِ وردِّهِ إلَّا بطريقِ العنادِ، ولا طعنَ في صحَّتِه إلَّا بطريقِ الـمُكابرة.

وقد أخرجه شيخنا أبو عبدالله المقدسي في كتاب: «المُسند الصَّحيح».

ورواه غيرهم مِن الأئمَّةِ والحفَّاظ [(١)].

---

(١) حديث عبدالله بن خليفة عن عُمر رضي الله عنه، لم يروه عن عُمر إلَّا عبدالله بن خليفة، ولم يروه عن عبد الله بن خليفة إلَّا أبو إسحاق السبيعي.

ورواه عن أبي إسحاق:

١- سفيان الثوري، رواه عبدالله بن أحمد في «السُّنة» (٩٩٦) عن أبيه، وعبدالأعلى النَّرسي، عن عبدالرحمن بن مهدي، عن سُفيان موقوفًا.

وعلّقه البزار (٣٢٥) عن الثوري.

٢- شُعبة، رُوي موقوفًا، ومرفوعًا.

فرواه ابن ماجه في «التفسير» كما في «تهذيب الكمال» للمزي (١٤/ ٤٥٦)، عن سَلْم بن قتيبة، عنه موقوفًا.

ورواه الخطيب في «تاريخه» (١/ ٢٩٥)، والضياء في «المختارة» (١٥٤ ومن طريقه الدَّشتي كما تقدم)، عن محمد بن أحمد بن خالد القاضي، عن سعيد بن محمد، عن سلم بن قتيبة، عن شعبة مرفوعًا.

وقد أخطأ فيه القاضي فرفعه.

قال الخطيب في «تاريخه» (١/ ١٩٥): قال لنا ابن غالب (البرقاني): قال أبو الحَسَن الدارقطني: تفرَّد به القاضي البوراني.

قال ابن غالب: يقال: إنه وهم، والمحفوظ عن قتيبة، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، وحديث شعبة موقوف. =

٣- إسرائيل؛ واختُلِف عليه في إرساله ورفعه عن عمر ﵁،

- فرواه مرفوعًا عن عُمر ﵁: يحيى بن أبي بكير، عن إسرائيل، - به.

رواه عنه بذلك كل من:

أ- عبدالله بن زياد القطواني، رواه الطبراني في «السُّنة» ذكر ذلك ابن كثير في «مسند الفاروق» (٢/ ٥٩)، وفي «التفسير» (١/ ٦٨١).

ورواه عن الطبراني: ابن العطّار في «الفُتيا» (٢١)، والضَّياء في «المختارة» (١٥٣ ومن طريقه الدَّشتي كما تقدم).

ورواه ابن جرير في «التفسير» (٣/ ١١)، والبزار (٣٢٥) وأبو الشيخ في «العظمة» (٢٦١)، وابن بطة في «الإبانة» (٢٦٩٥)، وعنه ابن الجوزي في «العلل» (٣).

ب- زُهير؛ رواه أبو يعلى في «المسند الكبير»، ومن طريقه الضَّياء في «المختارة» (١٥١)، وعنه الدَّشتي كما تقدم برقم (٢٧).

وذكره الهيثمي في «المجمع» (١٠/ ٥٩)، وابن كثير في «مسند الفاروق» (٢/ ٥٦٨)، و«التفسير» (١/ ٦٨١).

ت- إسماعيل بن سالم الصَّائغ؛ رواه ابن أبي عاصم في «السُّنة» (٥٨٦) ومن طريقه الدشتي عن الضَّياء كما تقدم.

ث- أحمد بن منصور؛ رواه الدارقطني في «الصفات» (٣٥).

ج- عثمان بن أبي شيبة؛ رواه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٢٦٩٥)، وعنه ابن الجوزي في «العلل» (٣).

ح ، خ- أبو بكر بن إسحاق، والحَسَن بن ناصح.

رواه أبو الشَّيخ في «العظمة» (١٩٣).

د - الفضل بن سَهل؛ رواه البزار في «المسند» (٣٢٥).

ذ- يعقوب الدورقي؛ رواه ابن خزيمة في «التوحيد» (١٥٠-١٥١).

لكن شكَّ في ذكر عمر ﵁، والصَّواب عن يحيى: ذِكْر عمر ﵁.

- ورواه مُرسلاً عن إسرائيل كل من: =

أ- وكيع؛ رواه عبد الله في «السُّنة» (٥٧٠)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١٥١ و١٥٢) والخلَّال في «السُّنة» (٢٥٥)، والخطيب في «التاريخ» (٨/ ٥٢).

ب- عبد الله بن رجاء؛ رواه الدارمي في «النقض» (١٠٢)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٢٦٠).

ت- أبو أحمد الزبيري؛ رواه عبدالله في «السُّنة» (٥٧٨ ومن طريقه الذهبي في «العرش» (٩٨)، وابن جرير في «التفسير» (٣/ ١١)؛ لكن رواه مرفوعًا بذكر عمر رضي الله عنه، وهو خطأ.

ث - عُبيدالله بن موسى؛ رواه عبد بن حُميد، ذكره ابن كثير في «مسند الفاروق» (٢/ ٥٦٩)، وابن جرير في «التفسير» (٣/ ١٠).

ج - مؤمل بن إسماعيل؛ رواه عبد بن حُميد، كما ذكر ذلك ابن كثير في «مسند الفاروق».

*** ألفاظ متن الحديث:**

١- لفظ: (الأطيط) كل الرُّواة اتفقوا على ذكره.

٢- لفظ: (القعود)، و(الجلوس): أثبتها ثقات حفاظ، منهم:

١- سفيان الثوري، وحسبك به. ٢- إسرائيل، أثبتها عنه ثقات أصحابه.

٣- وكيع. ٤- عبد الله بن رجاء. ٥- أبو أحمد الزبيري.

٦- عُبيدالله ابن موسى. ٧- مؤمل بن إسماعيل. ٨- يحي بن أبي بكير في رواية (القطواني، وعثمان بن أبي شيبة).

٣- لفظ: (الثِّقل)، أتى ذكره في رواية: إسرائيل، أثبته عنه: عبدالله بن رجاء، وعُبيدالله بن موسى، ومؤمل بن إسماعيل، ويحيى بن أبي بكير في رواية التسعة عنه إلَّا عثمان بن أبي شيبة.

٤- لفظ: [(فـ) ما يفضل منه (عنه) (مقدار) (قِيد) أربع أصابع]: لم يرو هذا اللفظ إلَّا إسرائيل، رواه (القطواني، وعثمان بن أبي شيبة، وأبو بكر بن إسحاق، والحسن بن ناصح) عن يحي بن أبي بكير / ح، وروراه حسين بن معدان - وخالفه =

الدارمي - عن عبدالله بن رجاء/ ح، ورواه عُبيد الله بن موسى، ومؤمل ابن إسماعيل جميعهم عن إسرائيل.

٥- لفظ: [(فـ) وما يفضل منه إلَّا قدر (قيد) أربع أصابع]: لم يرو هذا اللفظ إلَّا إسرائيل؛ رواه عنه بذلك: وكيع، وأبو أحمد الزُّبيري، والدارمي عن عبدالله ابن رجاء.

«**تنبيه**»: إذا حُمِل اللفظ الأوّل على أن (ما) فيه هي الموصولة، اتفق هو واللفظ الثاني، وهذا هو الأولى؛ لأن الجمع أولى من الترجيح.

وإذا حُمل اللفظ الأول على أن (ما) هي النافية، تعارض اللفظان، واحتيج إلى الترجيح، وإلى ذلك ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ورجَّح رواية النَّفي بكلام طويل في «مجموع الفتاوى» (١٦/ ٤٣٤-٤٣٩).

*** الحكم على الحديث:**

طعن بعض أهل العلم والمشتغلين به في إسنادِ هذا الحديث، وممن تكلَّم فيه:

ابن معين (الدوري/ ٣/ ٢٧٤٠)، والبزار في «المسند» (١/ ٤٥٨)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١/ ٢٤٤)، والإسماعيلي في «مسند عمر»، وابن الجوزي في «العلل» (١/ ٢٠)، وابن كثير في «التفسير» (١/ ٦٨١)، ومن المعاصرين الألباني في تخريجه «السُّنة» لابن أبي عاصم (٥٧٤)، و«الضعيفة» (٨٦٦). وتابعه على ذلك كثير من المعاصرين.

«**تنبيه**»: اعلم أن أغلب من أعلَّ هذا الحديث مِن أهل السُّنة - وهم قليل - إنما أعلّوه من جهة إسناده لا متنه، أما الكلام على متنه، وما دلَّ عليه من إثباتِ جلوس الرَّب تعالى، فلم يتعرض له فيما أعلم إلَّا الجهمية أعداء السُّنة والتوحيد.

وإن من المؤسف أن يتوارد معهم على هذه التُّهمة من ينسب نفسه للسُّنة والحديث، فيحكم على الحديث بأنه: (مُنكر) !! كصنيع الألباني في «الضعيفه» (٨٦٦)، فقد قال: (**بل هو حديث منكر عندي**) ! والحمد لله أنه نسب هذا =

الحكم إلى نفسه ورأيه، ولـم يذكر مَن سَبقه إلى هذا الطعن من أئمـة أهـل الـسُّنة والحديث مع كثرة من خرَّجه منهم في مُصنفاتهم.

ثم أصبح هذا الحكم على هذا الحديث هو الساري في حواشي كثير مـن كتـب السُّنة والاعتقاد المحققة ! والله المستعان.

فهل فطن هؤلاء إلى ما لـم يتفطن له الأولون من أئمة السُّنة والتوحيد مـع كثـرة من رواه منهم، بل ونصوا على تـصحيحه وقبولـه والاحتجـاج بـه عـلى المعطلـة والجهمية والأشاعرة وغيرهم ؟!

* **مَن قَبِل هذا الحديث وصححه واحتجَّ به:**

احتجَّ بهذا الحديث أكثر أهل السُّنة وغيرهم، وقبِلوه ورَوَوه في مُـصنفاتهم في السُّنة والاعتقاد والرد على الجهمية، ومنهم:

أبو إسحاق السبيعي، والأعمش، وسُفيان، وشُعبة، وإسرائيل، وعبـدالرحمن ابن مهدي، ووكيع، وأبو أحمد الزبيري، وعبدالله بن رجاء، ويحيى بـن أبي بُكـير، ومُؤمل بن إسماعيل، وعُبيدالله بن موسى، وأحمد بن حنبل، وعُثمان بن أبي شـيبة، والعباس العنـبري، وغـيرهم ممـن روى هـذا الحـديث مُحتجًّـا بـه عـلى الجهميـة والمعطلة وغيرهم من أهل البدع.

وممن احتجَّ بهذا الحديث وذكره في مُصنَّفه: عبدُ بن حُميد في «التفـسير»، وابـن ماجه في «التفسير»، والمرُّوذي في «ذكر المقـام المحمـود»، والـدارمي في «الـنقض على بشر المريسي»، وابن أبي عاصم في «السُّنة»، وعبدالله بـن أحمـد بـن حنبـل في «السُّنة»، والبـزَّار في «المـسند»، وأبـو يعـلى في «المـسند الكبـير»، وابـن جريـر في «التفسير»، والخـلَّال في «الـسُّنة»، والنَّجـاد، والطَّـبراني في «الـسُّنة»، وأبـو بكـر عبدالعزيز غلام الخلَّال، وأبو الشيخ في «العظمة»، والـدَّارقطني في «الـصِّفات»، وابن بطة في «الإبانة»، وأبو الحسن ابن الزَّاغوني، والعطَّار في «فُتيا في الاعتقـاد»، والضِّياء في «المختارة»، والدَّشتي في «إثبـات الحـد»، وابـن تيميـة في «نقـض =

تأسيس الجهمية»، و«منهاج السُّنة»، و«مجموع الفتاوى»، والمزي في «تهذيب الكمال»، والذهبي في «العرش»، والهيثمي في «المجمع»، وغيرهم ممن احتجوا به من أهل المصنفات، وتلقَّوه بأحسن قبول، ولم يتعرضوا له بالطَّعن والرَّد.

وقد تقدم في المقدمة (ص٩١) نقل كلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في أثر لزيد بن أسلم رَحِمَهُ اللَّهُ في تفضيل صالحي البشر على الملائكة: .. وأقل ما في هذه الآثار: أن السَّلف الأولين كانوا يتناقلونها بينهم .. ولم يخالف أحدٌ منهم في ذلك، إنما ظهر الخلاف بعد تشتت الأهواء بأهلها، وتفرق الآراء، فقد كان ذلك كالمستقرِّ عندهم. اهـ

وقول ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في حديث جابر رضي الله عنه في إثبات الصوت لله تعالى: ورواه أئمة الإسلام في كتب السُّنة، وما زال السلف يروونه، ولم يُسمع عن أحدٍ من أئمة السُّنة أنكره، حتى جاءت الجهمية فأنكروه ومضى على آثارهم من اتبعهم في ذلك ... اهـ [«مختصر الصواعق» (٣/ ١٢٩٠)]

قلت: وكذلك يقال ها هنا.

* **ذِكرُ بعض أقوالهم:**

١- وكيع، فقد حدَّث بحديث عبدالله بن خليفة، فاقشعرَّ رجل عنده، فغَضِبَ وكيع، وقال: أدركنا الأعمش وسُفيان يُحدثون بهذه الأحاديث لا ينكرونها.

[انظر: رقم (٣٤)]

٢-٣- أحمد بن حنبل، وابنه عبد الله رَحِمَهُمَا اللَّهُ.

قال عبد الله رَحِمَهُ اللَّهُ في «السُّنة» (ص ٢٦٤) و يأتي هاهنا (٣٨):

سُئل أبي عما رُوي في الكرسي، وجلوس الرَّب عليه جلّ ثناؤه. قال: رأيت أبي يُصحح هذه الأحاديث .. ويذهب إليها، وجمعها في كتاب، وحدثنا بها.

ثم ذكر عبدالله هذه الأحاديث، وكان أولها حديث عبدالله بن خليفة هذا.

٤- الدارمي رَحِمَهُ اللَّهُ في «النقض» (ص٢٣٣) ساق الحديث ثم قال: فهاك أيها المريسي، خذها مشهورة مأثورة. اهـ

قلت: وهذا في غاية الاحتجاج. =

٥- ابن جرير رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قال في تفسير آية الكرسي (٣/ ١٠): غير أن الذي أولى بتأويل الآية ما جاء به الأثر عن رسول الله ﷺ. ثم ساق حديث ابن خليفة بطُرقه.

وقال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «التفسير» (١/ ٦٨١): وقد اعتمد ابن جرير على حديث عبدالله بن خليفة عن عُمر رضي الله عنه في ذلك. اهـ

٦- ابن الزَّاغوني، قال في بعض مُصنفاته: وقد أوردته في غير هذا الكتاب على وجه لا سبيل إلى دفعه وردِّه إلَّا بطريق العناد، ولا طعن في صحته إلَّا بطريق المكابرة. اهـ نقله الدَّشتي برقم (٣٧).

٧- الضياء المقدسي صححه بإخراجه له في صحيحه «المختارة»، كما تقدم.

٨- الدشتي فقد أعقبه بقوله: (حديث صحيح على شرط البخاري ومسلم).

وانظر بقية كلامه، وهو صحيح؛ لكن الشَّرط ليس بصحيح كما سبق بيانه.

٩- شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

قال في «مجموع الفتاوى» (١٦/ ٤٣٤): حديث عبدالله بن خليفة المشهور الذي يروى عن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ، وقد رواه أبو عبدالله محمد بن عبدالواحد المقدسي في «المختارة»، وطائفة من أهل الحديث تردّه لاضطرابه، كما فعل ذلك أبو بكر الإسماعيلي، وابن الجوزي وغيرهم؛ **لكن أكثر أهل السُّنة قبلوه. اهـ**

قلت: الإسماعيلي وابن الجوزي من أهل التأويل والتعطيل كما لا يخفى.

١٠- الذهبي، قال في «العرش» (٢/ ١١٩): هذا حديث محفوظ من حديث أبي إسحاق السَّبيعي إمام الكوفيين في وقته، سَمِعَ من غير واحدٍ من الصَّحابة، وأخرجا حديثه في الصَّحيحين، وتوفِّي سنة سبع وعشرين ومائة، تفرَّد بهذا الحديث عن عبدالله بن خليفة من قدماء التابعين، لا نعلم حاله بجرح ولا تعديل؛ لكن هذا الحديث حدّث به أبو إسحاق السَّبيعي مُقرًّا له كغيره من أحاديث الصِّفات، وحدّث به كذلك سُفيان الثوري، وحدث به أبو أحمد الزُّبيري، ويحيى ابن أبي بكير، ووكيع، عن إسرائيل.

وأخرجه أبو عبدالرحمن عبدالله بن أحمد بن حنبل في كتاب «السُّنة والرَّد =

على الجهمية» له، عن أبيه عن عبدالرحمن بن مهدي، عن سُفيان. ثم ساقه الذهبي.

ورواه أيضًا عن أبيه، حدثنا وكيع بحديث إسرائيل - ثم ساقه -.

قال الذهبي: قلت: وهذا الحديث صحيح عند جماعة من المحدثين، أخرجه الحافظ ضياء الدين المقدسي في «صحيحه»، وهو من شرط ابن حبان فلا أدري أخرجه أم لا ؟! فإن عنده أن العدل الحافظ إذا حدث عن رجل لم يُعرَف بجرح، فإن ذلك إسناد صحيح. اهـ

قال أبو عبدالله: (لم يخرجه ابن حبان في «صحيحه»؛ لكنه ذكر عبدالله في «الثقات» (٥/ ٢٨) بروايته هذه، وهذا تصحيح منه للحديث)، والله أعلم.

رجعنا إلى إتمام كلام الذهبي: (فإذا كان هؤلاء الأئمة: أبو إسحاق السَّبيعي، والثوري، والأعمش، وإسرائيل، وعبدالرحمن بن مهدي، وأبو أحمد الزبيري، ووكيع، وأحمد بن حنبل، وغيرهم ممن يطول ذكرهم وعددهم الذين هم سُرج الهدى، ومصابيح الدُّجى، قد تلّقوا هذا الحديث بالقبول وحدّثوا به، ولم يُنكروه، ولم يطعنوا في إسناده، فمن نحن حتى ننكره، ونتحذلق عليهم ؟! بل نؤمن به، ونكل علمه إلى الله ﷻ. قال الإمام أحمد: لا نزيل عن ربنا صفة من صفاته لشناعة شنعت، وإن نبت عن الأسماع.

فانظر إلى وكيع بن الجراح الذي خَلَفَ سفيان الثوري في علمه وفضله، وكان يشبه به في سمته وهديه، كيف أنكر على ذلك الرّجل، وغضب لما رآه قد تلون لهذا الحديث) . اهـ وقوله: (نكل علمه): أي كيفيته كما تقدّم التنبيه على ذلك.

١١ - الهيثمي، قال في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٥٩): رجاله رجال الصحيح، غير عبدالله بن خليفة الهَمْداني؛ وهو ثقة. اهـ

١٢ - قال أبو عبدالله: الحديث صحيح على كل أحواله:

أ- فالاختلاف في سندِه لا يضرّ إن لم نقف له على ترجيح، فكيف والترجيح أنه مرفوع ؟! فالموقوف عامةً حُجَّة، وعن عمر ؓ فكفاك به، وفيما لا مجال فيه للرَّأي، فحسبك !

=

[وإني لأورده إن شاءَ اللهُ تعالى في كتابٍ غيرِ هذا بطُرُقِه وأسانيدِه، وكلامِ الأئمةِ في ثقةِ رجالِه، وصِحّةِ [٢٠/ ب] رواتِه، على وجهٍ لا سبيلَ إلى دفعِه ورَدِّه؛ إلَّا بطريقِ العِنادِ، ولا طعن في صحتِه إلَّا بطريقِ الـمُكابرة](١).

٣٨- وقال الشافعي: الحديثُ على ظاهرِه، فإذا احتمَلَ المعاني؛ فما أشبَه ظاهرَه أولى به(٢).

وإلى ما قال الشافعي نذهبُ في هذا، وفي غيرِه من الآياتِ

على أن الموقوف لا مجال فيه للرأي.

والمرسل حُجَّة عند عامةِ أهل العلم قديمًا، ومَن وصله هو أحفظ للوصل ممن أرسله.

ب- وعبدالله، تابعي كبير، احتج به في هذا الحديث: شُعبة، وعبدالرحمن بن مهدي، وهما مَن هما، وروايتهما تصحيح وتوثيق كما هو معلوم من حالهما وهما من كبار أئمة هذا الشأن.

وذكره ابن أبي حاتم على قاعدته في التابعين، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وصحح له الضِّياء كما رأيتَ.

وما زعمه بعضهم بأنه لم يرو عنه غير أبي إسحاق - يريد جهالته، فمردود بما صرَّح به ابن أبي حاتم في ترجمته (٥/ ٤٥) بأنه روى عن جابر بن عبدالله رضي الله عنهما، وعنه يونس بن أبي إسحاق.

ت- و قد أشار البزَّار عَقِبَ روايته إلى أن حديث جُبير رضي الله عنه شاهد له).

(١) ما بين المعكوفتين ضُرب عليه في الأصل، وقد تقدم مثله من كلام ابن الزاغوني، فلعله اشتبه على الناسخ، ولم نقف للمؤلف على كتاب بهذا الاسم.

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في «المناقب» (ص٢٣٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٩/ ١٠٥).

والأحاديثِ التي ورَدتْ في صفاتِ الله تعالى.

وذلك مَذهبُ جميع علماءِ المسلمين وأئمتِهم بلا خلافٍ منهم[(١)].

---

(١) وهذه قاعدة عظيمة في صفات الله تعالى أن يحمل الكلام على حقيقته عند العرب الذي خاطبنا الله ﷻ بلغتهم، ولا يصرف الكلام عن حقيقته إلى المجاز وغيره إلَّا لعلة واضحة بيِّنة.

قال الدارمي (٢٨٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في «النقض» (ص١١١): ولا يجوز الكلام في آيات الصفات، وأحاديث الإثبات لها، ونفي المثلية عنها، والإيمان بها إلَّا بما يعرف من اللغة العربية على سياق الكلام وملازمته، والله أعلم.

وقال أيضًا (ص٤١٩): قد عرفنا بحمد الله تعالى مِن لُغاتِ العربِ هذه المجازات التي اتخذتموها دلسة وأغلوطة على الجُهال، تنفون بها عن الله تعالى حقائق الصِّفات بعلل المجازات، غير أنا نقول: **لا يُحكم للأغربِ مِن كلام العربِ على الأغلب؛ ولكن نصرف معانيها إلى** الأغلبِ حتى تأتوا ببرهانٍ أنه عنى بها الأغرب، وهذا هو المذهب الذي إلى الإنصاف والعدل أقرب، لا أن تُعترض صفات الله المعروفة المقبولة عند أهل البصر فنصرف معانيها بعلّة المجازات إلى ما هو أنكر، ونردُّ على الله تعالى بداحض الحجج وبالتي هي أعوج، وكذلك ظاهر القرآن، وجميع ألفاظ الروايات تصرف معانيها إلى العموم، حتى يأتي مُتأوّل ببرهان بيّن: أنه أُريد بها الخصوص؛ لأن الله تعالى قال: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾، فأثبته عند العلماء أعمه وأشدّه استفاضة عند العربِ، فمن أدخل منها الخاصّ على العامِ كان مِن الذين يتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله، فهو يريد أن يتبع فيها غير سبيل المؤمنين. اهـ

قال السِّجزي (٤٤٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في «رسالته إلى أهل زبيد» (١٥٢): الواجب أن يُعلم أن اللهَ تعالى إذا وصفَ نفسَه بصفةٍ معقولةٍ عند العربِ، والخطاب وردَ بها عليهم بما يتعارفون بينهم، ولم يُبيّن سبحانه أنها بخلاف ما يعقِلونه، ولا فسَّرها النبي ﷺ لـمّا أدّاها بتفسير يُخالف الظَّاهر، فهي على ما يعقلونه ويتعارفونه. اهـ

٣٩- وبه قال ابن بطة: حدثنا أبو بكر بن سَلمان، حدثني محمود بن جعفر، ثنا أبو بكر المرُّوذي، ثنا أبو عبدالله - يعني: الإمام أحمد بن حنبل -، ثنا حَسن ابن موسى الأشْيَبُ، ثنا حمادٌ، عن عطاء بن السَّائب، عن الشعبي، قال:

إن اللهَ تعالى قد ملأ العرشَ حتى [إن] له أطيطًا كأطِيطِ الرَّحْلِ الجديد (١).

---

(١) رواه المؤلف من طريق ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٢٦٩٣) من طريق موسى.

ورواه أبو الشيخ في «العظمة» (٢٢٤) عن إبراهيم بن محمد، عن عُبيد بن آدم ابن أبي إياس.

ورواه حرب («اجتماع الجيوش» ص٢٥٤) عن إسحاق بن راهويه، عن روح،

كلاهما (عُبيد و روح) عن آدم،

كلاهما (آدم وموسى) عن حماد بن سلمة عن عطاء، عن الشَّعبي.

(زاد آدم فيه: عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه) موقوفًا.

قال أبو عبدالله: صحيح، وعطاء ثقة؛ روى عنه الحمادان قبل اختلاطه.

وهو من قول الشعبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو من علماء التابعين، أو من قول عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، وهذا أصح.

وستأتي برقم (٤٥) رواية موسى، عن حماد، عن عطاء، عن الشعبي، عن عبدالله رضي الله عنه في الاستواء.

ورواية الشعبي عن عبدالله قد يعلها بعضهم بالانقطاع، وليس بصواب:

فالشعبي قد سَمِعَ من أصحاب عبدالله وأكثر، وجَزْمه به عنه في مثلِ هذا أقوى من تسمية الواسطة كما في قصة مراسيل النخعي عن عبدالله رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

ولو كان قول الشعبي نفسه :

فإن مثل هذا هو أقوى من المسند؛ لأن المسنَد يُحيلك راويه إلى إسناده ما لم يكن راويه ممن يشترط الصحة، أو ساقه في مقام احتجاج. =

أما هذا فجزم فيما لا يحتمل الرَّأي، بل في الاعتقاد والغيب الذي لا اجتهاد فيه.
وأقل أحواله أن حكمه من الجهة الحديثية هو الإرسال الذي يَحتجّ به مُرسِله.
فتدبَّر هذه الأسطر جيدًا، ولا تقع فيما يقع فيه بعضهم في زمانِنا من تَجهيل وتَغفيل السَّلف، ولسان حالهم هو لسان قول بعض الجهمية: السَّلف أسلم، ونحن أعلم وأحكم، وهم رجال ونحن رجال !

وهذه قاعدة عظيمة قلَّ من يتفطّن لها، وقد ذكرها كثير من أهل السُّنة، ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فهو كثيرًا ما يستدل بأقوال الصحابة رضي الله عنهم والتابعين في كثير من المسائل العلمية والعملية، ومن ذلك قوله في كتابه «بيان تلبيس الجهمية» (٦/ ٤٤٣-٤٤٥) إذ يقول وهو يتكلم عن إرسال عطاء بن أبي رباح رَحِمَهُ ٱللَّهُ لحديث الصُّورة، قال:

ولو قُدِّرَ أن عطاء لم يذكره إلَّا مُرسلًا عن النبي ﷺ فمن المعلوم أن عطاء من أجلِّ التابعين قدرًا، فإنه هو وسعيد بن المسيب، وإبراهيم النخعي، والحسن البصري أئمة التابعين في زمانِهم، وقد ذكر المصنف لهذا الحديث كابن خزيمة أن الأخبار في مثل هذا الجنس التي توجب العلم هي أعظم من الأخبار التي توجب العمل، ومعلوم أن مثل عطاء لو أفتى في مسألة فقهٍ بموجب خبر أرسله لكان ذلك يقتضي ثبوته عنده، ولهذا يجعل الفقهاء احتجاج المرسل بالخبر الذي أرسله دليلاً على ثبوته عنده. فإذا كان عطاء قد جزمَ بهذا الخبر العلي عن النبي ﷺ في مثل هذا الباب العظيم أيستجيز ذلك من غير أن يكون ثابتًا عنده أن يكون قد سمعه من مجهول لا يُعرف، أو كذَّاب، أو سيئ الحفظ ؟! اهـ

وأما ما كتبه بعض الجهلة على حاشية كتاب «اجتماع الجيوش» من أن أثر الشعبي من الإسرائيليات.

فهذا من جنسِ تغفيل السلف:- عُمر، وعبدالله بن مسعود رضي الله عنهما، والشعبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وغيرهم من رواة حديث الأطيط - واتهامهم بسوء الاعتقاد حتى في الله تعالى، وأنهم لا يفهمون الفرق بين ما يجوز وما لا يجوز من حكاية أخبار من قبلنا ! =

٤٠- أخبرنا أبو عبدالله محمد بن عبدالحق بن [٢٠ / أ] خلف الدِّمشقي، أنبا أبو

هذا إن صح اعتباره منها ! والله أعلم.

قال الدارمي رَحِمَهُ اللهُ في «النقض» (ص٣٨٣-٣٨٥): وروى المعارض أيضًا عن الشعبي أن الله قد ملأ العرش، حتى إن له أطيطًا كأطيط الرحل.

ثم فسَّر قول الشعبي أنه قد ملأه آلاء ونعمًا حتى إن له أطيطًا لا على تحميل جسم، فقد حمل الله السموات والأرض والجبال الأمانة، فأبين أن يحملنها، والأمانة ليست بجسم، فكذلك يحتمل ما وصف على العرش.

فيقال لهذا المعارض: لجلجت ولبست حتى صرحت بأن الله ليس على العرش؛ إنما عليه آلاؤه ونعماؤه، فلم يبق من إنكار العرش غاية بعد هذا التفسير.

ويلك ! فإن لم يكن على العرش بزعمك إلَّا آلاؤه ونعماؤه وأمره، فما بال العرش يتأطط من الآلاء والنعماء ؟ لكأنها عندك أعكام الحجارة والصخور والحديد، فيتأطط منها العرش ثقلًا، إنما الآلاء طبائع أو صنائع ليس لها ثقل، ولا أجسام يتأطط منها العرش، مع أنك قد جحدت في تأويلك هذا أن يكون على العرش شيء من الله، ولا من تلك الآلاء والنعماء، إذ شبهتها بما حمَّل الله السموات والأرض والجبال من الأمانة فأبين أن يحملنها، فقد أقررت بأنه ليس على العرش شيء؛ لأن السموات والأرض والجبال إذ أبين أن يحملن الأمانة لم يحمِّلهن الله شيئًا، بل تركهن خلوًا من تلك الأمانة وحملها الإنسان إنه كان ظلومًا جهولًا.

ففي دعواك ليس على العرش شيء من تلك الآلاء والنعماء التي ادعيت، كما ليس على السموات والأرض والجبال من تلك الأمانة شيء، فكما السموات والأرض والجبال خلو من الأمانة، كذلك العرش عندك خلو من كل شيء عليه.

فانظر أيها الجاهل أن توردك هذه التفاسير من المهالك، وماذا تجر إليه من الجهل والضلال ؟ فيشهد عليك بأقبح المحال، ولم تتأول في العرش في صدر كتابك تأويلًا أفحش ولا أبعد من الحق من هذا. اهـ

زُرْعة اللَّفتواني عُبيدالله بن محمد بن شُجاعٍ - فيما كتبَ إلينا من أصبهان -.

وحدثنا أبو الرَّبيع سُليمان بن إبراهيم بن هبة الله الأسْعِرْدي، أنبا الحافظ أبو محمد عبدالغني بن عبدالواحد المقدسي، أنبا أبو بكر محمد بن أبي نصر القاسَاني، وأبو الطيب اللَّفْتواني محمد بن محمد بن شُجَاع، قالوا: ثنا أبو عبدالله الحُسين بن عبدالله الخلّال، أنبا أبو المُظفر عبدالله بن شبيب المُقرئ، أنبا أبو عُمر عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب.

قال الحافظُ عبد الغنيِّ: وأنبا أبو الغنائم التُّرك محمود بن أحمد الأصبهاني - بها - ، أنبا أبو طاهر الخضر بن (الفضل) [(١)] الصَّفار، أنبانا أبو عُمر عبدالوهاب ابن الحافظ أبي عبدالله ابن مَندَه، أنبا أبي -قراءة عليه- وأبو عُمر (عبد الله بن محمد بن) [(٢)] عبد الوهاب - إذنًا - قالا: أنبا أبو الحَسَن أحمد [٢١/ب] بن محمد بن عُمر بن أبان العَبدي اللنْباني، ثنا أبو عبدالرحمن عبدالله بن أحمد بن حنبل، قال:

سُئل أبي عمَّا رُوي في الكرسي، وجلوسِ الرَّبِّ عليه جلَّ ثناؤه.

رأيتُ أبي رضي الله عنه يصحِّحُ هذه الأحاديث: أحاديث الرُّؤية، ويذهبُ إليها، وجمعها في كتابٍ، وحدثنا بها رضي الله عنه [(٣)].

٤١- وبه قال: حدثني أبي، ثنا عبدالصَّمد بن عبدالوارث، ثنا أبي، ثنا محمد بن جُحادَة، عن سَلَمة بن كُهيلٍ، عن عُمارَةَ بن عُمير، عن أبي موسى [رضي الله عنه]،

---

(١) كتبت في الأصل: (المفضل)، والتصويب من حاشية المخطوط، وهوكذلك في كتب التراجم. [انظر: «السير» (٢٠/ ٤٧٩)، وتاريخ الإسلام (٣٩/ ١٥٧)].

(٢) ما بين ( ) كتب في حاشية المخطوط.

(٣) رواه عبد الله بن أحمد في «السُّنة» (٥٦٩) بتحقيقي.

قال: الكرسي موضِعُ القدمين، وله أَطِيطٌ كأطيطِ الرَّحْلِ [١].

(١) إسناده رجاله ثقات.

رواه المؤلف من طريق ابن منده في «الرد على الجهمية» (١٧)، من طريق عبدالله ابن أحمد في «السُّنة» (٥٧٣).

ورواه أيضًا محمد بن أبي شيبة في «العرش» (٦٠)، وابن جرير في «تفسيره» (٣/ ٩)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٢٤٥)، والبيهقي في «الصفات» (٨٥٩).

وهذا الأثر إسناده صحيح؛ لولا الانقطاع الذي بين عُمارة وأبي موسى رضي الله عنه؛ فإنه لا يُعرف له سماعٌ من أبي موسى رضي الله عنه، وإنما سَمِعَ من إبراهيم بن أبي موسى؛ فلعله سَمِعَ منه هذا الأثر عنه.

قلت: ويشهد لأول هذا الأثر: (الكرسي موضع القدمين)، ما رواه عبدالله بن أحمد في «السُّنة» (٥٧٢)، والدارمي في «النقض» (٨٩)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١٥٦) وغيرهم عن ابن عباس رضي الله عنهما بإسناد صحيح، قال: الكرسيُّ موضِعُ القدمينِ، والعرشُ لا يقدُرُ أحدٌ قدرَه.

قال الدارمي رحمه الله في «النقض» (٨٩): فهذا الذي عرفناه عن ابن عباس رضي الله عنهما صحيحًا مشهورًا. اهـ

وقال الأزهري رحمه الله في «تهذيب اللغة» (١٠/ ٥٤): هذه الرواية اتفق أهل العلم على صحتها. اهـ

وصححه أبو زرعة كما في «التوحيد» لابن منده (١٠٠٢)، وابن منده في «الرد على الجهمية» (١٧).

قلت: وقد تلقى أهل السُّنة والأثر ما دل عليه هذا الأثر من إثبات القدمين لله تعالى، وأن الكرسي موضع قدمي الرب تعالى.

ومن حكى أجماع أهل السُّنة على ذلك:

١ - الإمام أبو عُبيد القاسم بن سلَّام رحمه الله. =

فقد سئل عن هذا الأثر وغيره من أحاديث الصِّفات، فقال: هـذه الأحاديـث صِحاح، حملها أصحاب الحديث والفقهاء بعضهم عن بعض، وهي عنـدنا حـقٌّ لا نشكّ فيها؛ ولكن إذا قيل: كيف وضع قدمه ؟ وكيف ضحك ؟ قلنا: لا يُفسَّرُ هذا، ولا سمعنا أحدًا يفسِّره. وقد تقدم تخريجه تحت حديث رقم (٢٥).

٢- حرب بن إسماعيل الكرماني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في عقيدته التـي نقـل فيهـا إجمـاع مـن أدركهم من أهل العلم.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: والكرسيُّ موضِع قدميه. [«السُّنة» لحرب (٥١)].

٣- ابن أبي زمنين رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «أصول السُّنة».

قال (ص ٩٦): ومن قول أهل السُّنة: أن الكـرسي بـين يـدي العـرش، وأنـه موضع القدمين. اهـ

وغيرهم مما لا يمكن جمع أقوالهم في قبول هذا الأثر وما دل عليه هاهنا.

«**تنبيه**»: شككَّ الألباني في قبول هذا الأثر المروي عـن ابـن عبـاس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا مـع تصحيحه له !! لاحتمال أنه تلقاه عن بني إسرائيل، أو من كتبهم الـمُحرَّفة !!

فقد قال الألباني في بعض أجوبته المسجله لما سئل عن هذا الأثر: هل نقول لله تعالى قدمان استدلالًا بهذا الأثر الموقوف، أم نقول كما ورد في الحـديث أن لله عَزَّوَجَلَّ قدمًا بدون ذكر التثنية ووقوفًا مع النص ؟!

فقال: إذا كان الحديث الموقوف لا يمكن أن يقال من قبل الـرأي والاجتهـاد أولًا، ولا يحتمل أن يكون من الإسرائيليات حينئذاك يكون له حكم المرفوع.

وهذا الحديث ليس من هذا القبيل !! لأنه يحتمل أن يكون مـن الإسرائيليـات ..اهـ [من شريط: ٨٠٣-٤٢]

قلت: وهذا القول غير صحيح، ويكفي في نقضه وبيـان بطلانـه إجمـاع أهـل العلم والسُّنة على تلقي هذا الأثر عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا بالقبول والتسليم، وتضمينه كتب السُّنة والاعتقاد، والإنكار على من طعن فيه أو رده. =

وهذه القاعدة التي ذكرها لم أقف على من نصَّ عليها من أئمة السُّنة والأثر، ودعوى أن كثيرًا من هذه الآثار المروية عن الصحابة ﷺ في الصفات مُتلقَّاه عن أهل الكتاب يدندن بها الجهمية والأشاعرة معطلة الصفات لرد المرويات الثابتة عن الصحابة ﷺ في أبواب السُّنة والاعتقاد، وعنهم تلقف هذه الشبهة كثير من المتأخرين، وكأنهم فطنوا إلى ما لم يفطن له أئمة السُّلف والسُّنة والحديث !

ثم لا يمكن أن يقال هذا في شأن الصحابة ﷺ، لأنهم أعلم الناس بعد الأنبياء عليهم السلام بالله تعالى وما يليق به سبحانه من الصفات، وهم أورع وأخشى لله ﷻ من أن يصفوه بما لا يثبت، أو بما لا يليق به سحانه وتعالى، أو ينقلوا من كتب بني إسرائيل الباطل حق الرب تعالى ويسكتون عنه ولا ينكرونه أو ينبهوا على بطلانه ! فيجب إحسان الظن بهم، وعدم اتهامهم بأنهم ينقلون في ديننا ما تلقوه عن بني إسرائيل مما لا يجوز روايته في ذاتِ الله تعالى !! هذا لا يفعله من هو أدنى منزلة في العلم من الصَّحابة ﷺ الذين أخذوا العلم عن النبي ﷺ، فكيف بهم ؟

قال القاضي أبو يعلى في «إبطال التأويلات» (١/ ٢٢٢) وهو يتكلّم عن هذه الشُّبهة: لا يجوز أن يُظن به ذلك؛ لأن فيه إلباسًا في شرعنا، وهو أنه يروي لهم ما يظنوه شرعًا لنا، ويكون شرعًا لغيرنا، ويجب أن نُنزِّه الصَّحابة ﷺ عن ذلك. اهـ

ثم أين أئمة السلف وعلماء السُّنة والآثار في سائر الأزمان عن مثل هذه الآثار المروية عن الصحابة ﷺ في أبواب الصفات والاعتقاد لِم لَم يُبنوا ما فيها من مخالفات للنصوص الكتاب والسُّنة، أو إثبات يرد أو يشهد له النص ؟

بل كيف جاز لهم رواياتها في كتب السُّنة والاعتقاد والسكوت عنها ؟ بل والاحتجاج بها على الجهمية المعطلة نفاة الصفات ؟

ففي قبول أئمة السلف والسُّنة لهذا الآثار وإجماعهم عليها في الصفات والغيبيات وكثير من العقائد أكبر دليل في نقض هذه الشبهة والدعوى من أساسها.

ثم شرعنا وشرع من قبلنا في الصِّفات سواء؛لأن صِفات الله لا تختلف =

باختلاف الشرائع، فما ثبت في التوراة والإنجيل من صفات الله تعالى، فهو بلا شكٍّ ثابت عندنا؛ فإن هذا من باب الإخبار عن الله تعالى وهو لا يتبدَّل ولا يتغيَّر من شرعٍ إلى شرع، فالعبرة على ثبوته وتلقي الأمة له بالقبول والتسليم، ولا عبرة بأقوال الجهمية وأفراخهم من الأشاعرة وغيرهم من المعطلة في أبواب العقائد والصفات، فقد طعنوا في الأحاديث الصحيحة المتواترة فضلًا عن آثار الصحابة ﷺ والتابعين رَحِمَهُمُ اللهُ.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في «بيان تلبيس الجهمية» (٦/ ٤٥١) في إبطال هذه الفرية في حق ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، وهو يندرج في حق غيره من الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ: وأيضًا فعِلمُ ذلك لا يؤخذ بالرأي وإنما يقال توقيفًا، ولا يجوز أن يكون مستند ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أخبار أهل الكتاب الذي هو أحد الناهين لنا عن سؤالهم، ومع نهي النبي ﷺ عن تصديقهم أو تكذيبهم، فعلم أن ابن عباس إنما قاله توقيفًا من النبي ﷺ، ففي صحيح البخاري، عن ابن شهاب، عن عبيد الله عن عبدالله، أن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قال: كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء وكتابكم الذي أنزل على رسولكم أحدث الكتب عهدًا بالرحمن، تقرؤونه محضًا لم يشب، وقد حدثكم أن أهل الكتاب قد بدلوا من كتب الله وغيَّروا، فكتبوا بأيديهم الكتب، وقالوا: هو من عند الله ليشتروا به ثمناً قليلًا، أفلا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مسألتهم، فلا والله ما رأينا رجلاً منهم يسألكم عن الذي أنزل عليكم.

وفي صحيح البخاري عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: كان أهل الكتاب يقرؤون التوراة بالعبرانية، ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: «**لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم**»، وقولوا: آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إليكم.

فمعلوم مع هذا أن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا لا يكون مستندًا فيما يذكره من صفات الرب أنه يأخذ ذلك عن أهل الكتاب، فلم يبق إلَّا أن يكون أخذ من الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ الذين أخذوه من النبي ﷺ. اهـ

٤٢ – وبه قال عبدالله: حدثني أبي، وعبدالأعلى بن حماد النَّرسي، قالا: ثنا عبدالرحمن بن مهدي، ثنا سُفيان، عن أبي إسحاق، عن عبدالله بن خليفة، عن عُمر [رضي الله عنه]، قال: إذا جلسَ عز وجل على الكُرسي سُمِعَ له أطِيطٌ كأطِيطِ الرَّحْلِ الجديد(١). [٢٢/أ]

٤٣ – وبه قال عبدالله: حدثني أبي، ثنا وكيع – بحديث إسرائيل – عن أبي إسحاق، عن عبدالله بن خليفة، عن عُمر [رضي الله عنه]: إذا جلسَ الرَّبُّ عز وجل على الكرسي.

فاقشعرَّ رجلٌ – سماه أبي – عند وكيع، فغضِبَ وكيع، وقال: أدركنا الأعمشَ وسفيان يُحدِّثون بهذه الأحاديث لا يُنكرونها(٢).

٤٤ – وبه قال عبدالله: حدثني أبي، ثنا أبو المُغيرة، ثنا عَبدة بنت خالد بن مَعدان، عن أبيها خالد أنه قال: إن الرَّحمن جلَّ وعزَّ سبحانه ليثقُلُ على حملةِ العرشِ مِن أوَّلِ النَّهارِ إذا قامَ المشركون حتى إذا قامَ المُسبِّحون خُفِّف عن حملةِ العرشِ(٣).

---

(١) رواه عبد الله بن أحمد في «السُّنة» (٩٩٦).

(٢) رواه عبد الله بن أحمد في «السُّنة» (٥٧١).

(٣) رواه عبدالله بن أحمد في «السُّنة» (١٠٠٣)، والدينوري في «المجالسة» (٢٣).

ورواه أبو الشيخ بنحوه في «العظمة» (٥٣٦) بدون ذكر الشاهد.

قال العجلي: خالد بن معدان شامي تابعي ثقة. وقال يعقوب بن شيبة: يعد من الطبقة الثالثة من فقهاء أهل الشام بعد الصحابة رضي الله عنهم.

قال خالد بن معدان: أدركت سبعين رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم.

[انظر: «تهذيب الكمال» (٨/ ١٦٧)، «السير» (٤/ ٥٣٦)] =

«**تنبيه**»: علَّق محمد بن سعيد القحطاني مُحقق كتاب «السُّنة» (٢/ ٤٥٥) لعبدالله بن أحمد على هذا الأثر بقوله:

(والذي أراه أن هذا كلام في كيفية الصِّفة لا يدعمه دليل صحيح، وما صحّ في كتاب الله وسُنة رسوله يُغنينا عن هذا)!! اهـ

قلت: إن كان مُراده إنكار ما دلّ عليه هذا الأثر من نسبة الثقل لله تعالى فهو كلام مردود، مخالف لما عليه السَّلف الصَّالح؛ والحمد لله فقد أراحنا ونسب هذا القول إلى محض رأيه، ولم ينسبه إلى أحد من أئمة السَّلف.

أما ما دلّ عليه هذا الأثر من نسبة (الثقل) لله تعالى فقد شهدت له النُّصوص، وتواردت عليه عبارات السَّلف وأهل العلم من غير نكير، ومن ذلك:

١ - أثر عبدالله بن مسعود ﷺ، وفيه قوله: .. وأوّل من يعلم غضبه حملة العرش، يجدونه يثقل عليهم . [رواه عثمان الدارمي في «النقض» (١١٤)]

٢ - أثر عبدالله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في تفسير قوله تعالى: ﴿ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ ﴾ [مريم:٩٠] قال: من الثِّقل.

[رواه الدارمي في «الرد على الجهمية» (٨٨)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٢٣٥)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٤٤٢) وقال: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي.

وروى نحوه ابن جرير في «تفسيره» (٢٥/ ٧)]

٣- أثر كعب الأحبار رَحِمَهُ اللَّهُ - الطويل وفي آخره - : (.. فما مِن السموات سماء إلَّا لها أطيط كأطيط الرَّحل العِلافي أوّلَ ما يرتحل من ثِقَلِ الجبار ..).

قال أبو صالح: (العِلافي): الجديد يريد.

[رواه أبو الشيخ في «العظمة» (٢٣٤)، وصححه: ابن القيم في «اجتماع الجيوش» (ص١٠٢)، والذهبي في «العلو»]

٤ - قال خالد بن معدان رَحِمَهُ اللَّهُ: إن الرحمن سبحانه وتعالى ليثقل على حملة العرش. وهو هذا الذي معنا في متن الكتاب.

٥ - قال الحسن البصري رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿ ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ ﴾ =

[المزمل:١٨]، قال: مُثقَلَةٌ به مُوقرة.

[رواه البخاري في «صحيحه» مُعلقًا في تفسير سورة المزمل، وعبدالله بن أحمد في «السُّنة» (١٠١٤)، وإسناده صحيح].

٦- قال مجاهد رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ﴾ قال: مُثقَلَةٌ به. وفي لفظ: تَنفطر من ثِقَلِ رَبِّها تعالى.

[رواه الطبري في «تفسيره» (٣٥٢٨٢)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (كما في شرح الصحيح لابن حجر (٨/ ٦٧٥)، وإسناده حسن].

٧- وعن عكرمة نحوه.

[رواه الطبري في «تفسيره» (٣٥٢٨٥)، وعبدالله بن أحمد في «السُّنة» (١٠١٢)]

٨- وعن قتادة نحوه.

[رواه الطبري في «تفسيره» (٣٥٢٨٧)، وعبدالله بن أحمد في «السُّنة» (١٠١٣)]

قلت: وعلى هذا التفسير أكثر السَّلف كما:

٩- قال أبو المظفر السَّمعاني رَحِمَهُ اللَّهُ في «تفسيره» (٦/ ٨٣): وقد ورد عن كثير من السَّلف أن قوله: ﴿مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ﴾: أي بالله، وهو نزول يوم القيامة لفصل القضاء بلا كيف. اهـ

١٠- قال محمد بن إسحاق - في وصف حملة العرش -: فكان مما وصفهم به أهل الكتاب الأول صفة لم ننكرها لمعرفتنا ثِقَل ما عليهم من عظمته ...

[رواه أبو الشيخ في «العظمة» (٤٧٤)].

١١- الكرجي القصاب رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسيره «نكت القرآن» (٤/ ٨٦).

١٢- قال القاضي أبو يعلى: اعلم أنه غير مُمتنع حمل الخبرِ على ظاهرِهِ أن ثقله يَحصل بذات الرَّحمن، إذ ليس ذلك مما يحيل صفاته.. [«بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٥٧٤)]

١٣- قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٢٦٨) وهو يتكلم عن أثر كعب الأحبار السابق: وهذا الأثر وإن كان هو رواية كعب، فيحتمل أن يكون من علوم أهل الكتاب، ويحتمل أن يكون مما تلقاه عن الصَّحابة، =

٤٥- وبه قال عبدالله: حدثني أبي، ثنا يحيى بن سعيد، ثنا ابن عجلان، حدثني سعيد - يعني: الـمَقبُري -، عن أبي هريرة [رضي الله عنه]، قال: قال رسول الله ﷺ [٢٢/ ب]: «**إذا ضَرَبَ أحدُكم فليَجتنِب الوجه، ولا يقل: قبَّحَ اللهُ وجهَك، ووَجه مَن أَشبَه وجهَك؛ فإن اللهَ عز وجل خلَقَ آدمَ على صورتِه**»(١).

ورواية أهل الكتاب التي ليست عندنا شاهد هو لا يدفعها ولا يصدقها ولا يكذبها، فهؤلاء الأئمة المذكورة في إسناده هم مِن أجلّ الأئمة، وقد حدّثوا به هم وغيرهم، ولم ينكروا ما فيه من قوله: (من ثقل الجبار فوقهن)، **فلو كان هذا القول مُنكرًا في دين الإسلام عندهم لم يحدّثوا به على هذا الوجه** .. اهـ

١٤- قول ابن القيم في «النونية» (ص ٩٩-١٠٠):

وبسُورةِ الشُّورى وفي مُزَّمّلٍ ... سِرٌّ عَظيمٌ شَأنُه ذُو شَانِ
في ذِكْرِ تَفطيرِ السَّماءِ فمَن يُرِدْ ... عِلمـًا به فهو القريبُ الدَّاني
لم يسمَحِ المتأخِّرون بنَقْلِهِ ... جُبنًا وَضَعفًا عنه في الإيمان
بل قاله المتقدمون فوارس الـ ... إسلام هم أمراءُ هذا الشَّان
ومحمدُ بنُ جريرٍ الطبريُّ في ... تفسيره حُكِيت به القولانِ

(١) حديث صحيح.

وقد رواه المؤلف هاهنا من طريق ابن منده في «التوحيد» (٨٤)، من طريق عبدالله في «السُّنة» (١٠٠١و١٠٤٦) عن أبيه - وهو في «المسند» (٢/ ٢٥١ و٤٣٤).

وكذلك رواه الحُميدي في «مسنده» (١١٢٠)، والبخاري في «الأدب» (١٧٣)، وابن أبي عاصم في «السُّنة» (٥٣٢)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٣٩و٣٥)، والآجري في «الشريعة» (٧٢٣)، والدارقطني في «الصِّفات» (٦٤).

وأصله في الصَّحيحين: رواه البخاري (٦٢٢٧)، ومسلم (٦٧٤٤-٦٧٤٩). =

«**تنبيه**»: أهل السُّنة يَحملون هذا الحديث على ظاهِرِه، ويثبتون به لله تعالى الصورة، ويقولون: الضمير في قول رسول الله ﷺ: «**خلقَ اللهُ آدمَ على صورَتِه**»، يعود إلى الرحمن ﷻ لأمرين:

الأول: لحديث عبدالله بن عُمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تُقبِّحوا الوجه، فإن اللهَ خلقَ بني آدمَ على صورَةِ الرحمن**».

رواه ابن أبي عاصم في«السُّنة» (٥٢٩)، والآجري في «الشريعة» (٧٢٥)، وعبدالله بن أحمد في «السُّنة» (٤٨٢)، والدارقطني في «الصِّفات» (٤٨)، وهو حديث صحيح، قد صححه إمامان من كبار أئمة أهل السُّنة والحديث، وهما: أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه رَحِمَهُمَا اللَّهُ، وحسبك بهما علمًا واتباعًا وفقهًا. [انظر: «ميزان الاعتدال» (٢/ ٤٢٠)]

والثاني: إجماع السَّلف في القرون الثلاثة المفضّلة على عود الضَّمير إلى الله تعالى.

- قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «بيان تلبيس الجهمية» (٦/ ٣٧٣) وهو يرد على الرازي لتأويله هذا الحديث: (والكلام على ذلك أن يُقال: **لم يكن بين السَّلف من القرون الثلاثة نزاع** في أن يقال: إن الضمير عائد إلى الله، فإنه مُستفيضٌ من طُرُق مُتعددة عن عدد من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وسياق الأحاديث كلها تدلُّ على ذلك). اهـ

قلت: فعود الضمير إلى الرحمن في هذا الحديث إجماع من أهل السُّنة والجماعة، لم يُخالف فيه إلَّا الجهمية مُعطلة الصِّفات، وذلك بعد انقضاء القرون الثلاثة المفضلة كما قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «بيان التلبيس» (٦/ ٣٧٦): لما انتشرت الجهمية في المائة الثالثة، جعل طائفة الضمير فيه عائدًا إلى غيرِ الله تعالى. اهـ

ولهذا اشتدَّ نكير أهل السُّنة والجماعة على من تأول هذا الحديث وأعاد الضمير فيه إلى آدمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أو إلى المضروب، ونسبوه إلى البدعة والجهمية.

- قال إمام أهل السُّنة والجماعة الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ: من قال: إن الله خلق آدم على صورة آدم؛ فهو جهمي.

[رواه الخلال في «السُّنة» كما في «طبقات الحنابلة» (١/ ٩٣)] =

- وقال عبدالله بن أحمد رَحِمَهُمَاٱللَّهُ: قال رجل لأبي: خلق الله آدم على صورته - أي [على صورة] الرَّجل - فقال أبي: كذبَ. هو قول الجهمية.
[«ميزان الاعتدال» للذهبي (١/ ٦٠٣)].
- وقال إسحاق بن راهويه رَحِمَهُٱللَّهُ عن حديث عبدالله بن عُمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا السابق: هذا صحيح، لا يَدَعُه إلَّا مُبتدع أو ضعيف الرَّأي. [«الشريعة» للآجري (٦٩٧)].
وقد خالف ابن خزيمة رَحِمَهُٱللَّهُ أهل السُّنة في هذا الحديث فذهب إلى تأويله، فاعتبرها أهل السُّنة زلةً لا يُتابع عليها، ولا يجوز لأحدٍ أن يقتدي به فيها.
- قال الشيخ أبو الحَسَن محمد بن عبدالملك الكرجي رَحِمَهُٱللَّهُ في كتابه الذي سَماه «الفصول في الأصول، عن الأئمة الفُحول، إلزامًا لذوي البدع والفضول»: فأما تأويل من لم يتابعه عليه الأئمة فغير مقبول، وإن صدر ذلك التأويل عن إمامٍ معروفٍ غير مجهولٍ؛ نحو ما يُنسب إلى أبي بكر محمد بن خزيمة تأويل الحديث: «**خلق الله آدم على صورته**»؛ فإنه يُفسر ذلك بذلك التأويل، ولم يتابعه عليه مَن قبله مِن أهل الحديث، لما روينا عن أحمد رَحِمَهُٱللَّهُ تعالى، ولم يتابعه أيضًا من بعده .. إلى أن قال: فهذا وأمثال ذلك من التأويل لا نقبله، ولا يُلتفت إليه، بل نوافق ونتابع ما اتفق الجمهور عليه.اهـ [نقلًا من كتاب «بيان تلبيس الجهمية» (٦/ ٤٠٤)]
قلت: ولقد تابعه على هذه الزَّلة من المعاصرين الألباني، فنصرَ بشدَّة القول بتأويلِ هذا الحديث والرد على من وافق أهل السُّنة في إعادة الضمير إلى الرحمن عَزَّوَجَلَّ، مما جعل الغيورين على نصرة عقيدة السَّلف يُفردون هذه المسألة بالتصنيف والرد عليه وعلى كل من تأول هذا الحديث وخالف السلف، ومنهم:
١- الشيخ حُمود التويجري رَحِمَهُٱللَّهُ، فقد ألَّفَ كتابًا في إثباتِ حديث عبدالله بن عُمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، وذكر من صحَّحه من أهل العلمِ، وذكر مُعتقد أهل السُّنة فيه، وإنكارهم على من تأوله عن ظاهرِهِ، وقام فيه بمناقشة أقوال الألباني في تضعيفه لهذا الحديثِ، وسماه: «**عقيدة أهل الإيمان في حديث خلق آدم على صورة الرحمن**»، قال في مقدمته (ص ٦): والقول بأن الضمير فيه عائد إلى غير الله تعالى هو قول =

الجهمية ومن تبعهم على قولهم الباطل من علماء أهل السُّنة في المائة الثالثة فما بعدها، وقد ذهب إليه كثير من الأكابر المشهورين وأصحاب المصنفات الكثيرة في أنواع العلوم، وقانا الله وسائر المسلمين من اتباع زلاتهم، ولا يزال القول بمذهب الجهمية مستمرًّا إلى زماننا، **وقد رأيت ذلك في بعض مؤلفات المعاصرين وتعليقاتهم الخاطئة، وذكر لي عن بعض المنتسبين إلى العلم** أنه ألقى ذلك على الطلبة في بعض المعاهد الكبار في مدينة الرياض، ولما ذكر له بعض الطلبة قول أهل السُّنة أعرض عنه، وأصرَّ على قول الجهمية، عافانا الله وسائر المسلمين مما ابتلاه به. اهـ

وقد قام بتقديم هذا الكتاب الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ اللَّهُ، ومما قال فيه:

(.. فألفيته كتابًا قيِّمًا، كثير الفائدة، قد ذكر فيه الأحاديث الصَّحيحة الواردة في خلق آدم على صورة الرحمن .. وقد أجاد وأفاد، وأوضح ما هو الحق في هذه المسألة: وهو أن الضَّمير في الحديث الصَّحيح في «**خلق آدم على صورته**» يعود إلى الله عَزَّوَجَلَّ، وهو موافق لما جاء في حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن الله: «**خلق آدم على صورة الرحمن**»، وقد صححه: الإمام أحمد، وإسحاق، والآجري، وشيخ الإسلام ابن تيمية، وآخرون من الأئمة رحمة الله عليهم جميعًا، وقد بيَّن كثير من الأئمة خطأ الإمام ابن خزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا في إنكار عود الضَّمير إلى الله..). إلخ.

بينما قال الألباني عن هذا الكتاب كما في حاشية «صحيح الأدب المفرد» (١/ ٣٨٢):

لقد أساء الشيخ التويجري رَحِمَهُ اللَّهُ **إلى العقيدة والسُّنة الصحيحة** معًا بتأليفه الذي أسماه: «عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن».. إلخ.

وقال: إن من أعاد الضمير إلى الله تعالى فقد وقع في التشبيه !!

وقال: إن من قال: (الضمير يعود على آدم هو جهمي) فقوله: من التشدد والتحمس والحرارة !! ثم وصف نقل ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ إجماع السلف على عدم تأويل هذا الحديث: بأنه خطأ وتناقض ! [«سلسلة الهدى» شريط (٢٩٥)].

٢- وممن أفرد هذه المسألة بالتأليف: الشيخ عبدالله بن محمد الدويش رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه الذي سماه: «دفاع أهل السُّنة والإيمان عن حديث خلق آدم على صورة =

٤٦- وبه قال عبدالله: حدثني أحمد بن سعيد أبو جعفر الدَّارمي، قال: سمعتُ أبي يقول: سمعتُ خارِجة بن [مُصعبٍ][1] يقول:

الجهميةُ كُفارٌ، بلِّغوا نساءهم أنهنَّ طوالِق، وأنهنَّ لا يحللن لأزواجِهِّن، لا تَعودوا مرضاهم، ولا تشهدوا جنائِزهم، ثم تلا: ﴿طه ۝١ مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ ۝٢﴾ إلى قوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾، وهل يكون الاستواءُ إلَّا بجلوسٍ[2].

الرحمن»، قال في مقدمة كتابه (ص٥) بعد أن ساق تضعيف وتأويل الألباني لهذا الحديث، قال: (**ولما تأملته وجدته عاريًا عن التحقيق والبُرهان، بعيدًا عن قول أهل السُّنة والجماعة، مُوافقًا لقول أهل الضَّلال الجهمية**، فنبهت عليه نصحًا للأمة، وخوفًا من الاغترار به..). إلخ.

(١) في الأصل: (خارجة بن زيد)، وهو تصحيف، والصواب ما أثبتناه كما هو عند من خرجه.

(٢) رواه عبد الله بن أحمد في «السُّنة» (١٠)، وعنه الخلال في «السُّنة» (١٦٩١)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٢٣٨٧).

«**تنبيه**»: طعن محمد بن سعيد القحطاني محقق كتاب «السُّنة» لعبدالله بن أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الأثرِ بطعن قبيح، وتبعه على ذلك عطية الزهراني محقق كتاب «السُّنة» للخلال رَحِمَهُ اللَّهُ، والوليد بن محمد محقق كتاب «الإبانة» لابن بطة رَحِمَهُ اللَّهُ (قسم الرد على الجهمية) وغيرهما ممن علَّق على هذا الأثر !

وخلاصة طعن القحطاني فيه:

١- أن إثبات الجلوس للرَّبِّ تعالى ليس هو من مذهبِ السَّلف، بل هو إلى مذهب المُجسِّمة والمُشبِّهة أقرب !!

٢- الطعن في خارجة بن مُصعب رَحِمَهُ اللَّهُ بأنه كذابٌ يُعبِّر عن مُعتقده ! =

وأقول وبالله التوفيق:

١- لا أدري مَن المراد بالسلف عنده !! فإن أقوالهم كثيرة في إثباتِ جلوسِ الرَّب تعالى على عرشه كما في المقدمة.

٢- تتابع أئمة أهل السُّنة في ذكر هذا الأثرِ والاحتجاج به في مصنفاتهم في الرَّدِّ على الجهمية والمشبِّهة، فلا أدري مَن مِن أئمة أهل السُّنة سبق القحطاني في ردِّ هذا الأثر، والطَّعن فيه، ووصف قائله بالتجسيم ؟!

وانظر إلى قول ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وهب أن المعطل يكذب (كعبًا) ويرميه بالتجسيم فكيف حدَّث به عنه هؤلاء الأعلام مثبتين له غير منكرين. اهـ

[«مختصر الصواعق» (٣/ ١٠٧٥)]

٣- لا يطعن في هذا الأثر- حسب علمي - إلَّا الجهمية مُعطلة الصِّفات ممن لا يستطيع سَماع هذه الآثار ولا روايتها، كالكوثري الجهمي الذي طعنَ في عبدالله بن أحمد بن حنبل رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ لروايته أثر خارجة في كتابه «السُّنة»، وغيرها من الآثار الدالة على إثبات الصِّفات، فقال الكوثري مُعلّقًا كعادة الجهمية في نبز أهل السُّنة بالتجسيم: (فهل ترك قائل هذه الكلمات شيئًا من الوثنية والتجسيم) ؟!

أقول: لا يسعني أن أقول للقحطاني الذي وافق (الكوثري) في وصفِ قائل هذا الأثر بالتَّجسيم، إلَّا بقوله هو للكوثري في مقدمة تحقيقه «للسُّنة» (١/ ٨٥):

(إذا وصل الحال إلى أن مَن نقلَ للأُمة كتاب «السُّنة»، و«الرَّد على الجهمية»، و«الزُّهد»، و«فضائل الصَّحابة»، يوصف بأنه وثَنيٌّ مُجسِمٌ فعلى الدنيا العفاء).

٤- وصْفُ القحطاني لخارجة بأنه كذاب، لا عبرة به هاهنا؛ فإن الرَّجل يذكر مُعتقده في الاستواء أنه بجلوس، فهو لم يرو عن غيرِهِ حتى تُردَّ روايته بزعم كذبه!!

٥- خارجة بن مصعب ليس بكذابٍ على الصحيح من أقوالِ أهل الجرح والتَّعديل كما وصفه القحطاني، إنما هو الكذب بمعنى الخطأ والتدليس لا التَّعمد في الرِّواية، والرجل صدوق في الرِّواية كما قال يحيى بن يحيى: (مستقيم الحديث).

وقال أبو حاتم الرَّازي مع تشدده: (يُكتب حديثه .. لم يكن محله محل =

٤٧- ووجدتُ في كتابٍ بلغني أنه نُسْخةٌ مِن نُسْخةٍ بخطِّ الجمال ابن الحافظ عبدالغني المقدسي:

أن الحكم بن مَعبَد [(١)] ذكرَ في كتابِ «الرُّؤية»، قال:

الكَذِبِ)، وكذلك قال ابن عدي وجماعة من أئمّة هذا الشأن !

[انظر: «الضعفاء» لابن عدي (٣/ ٥٢)، و«الثقات» لابن حبان (١/ ٢٨٤)، و«السير» (٧/ ٣٢٦)].

- قال أبو عبد الله: (هاهنا لطيفة: فقد قال عبدالله بن أحمد بن حنبل في «العلل ومعرفة الرجال» (٢٤٠٩): (نهاني أبي أن أكتب عن خارجة شيئًا من الحديث). ثم روى عنه هذا في كتابه في «السُّنة». فهذا قول أحمد في رواية الرَّجل.

وقد رأيتَ توثيق جماعة له ومعايير معرفة صحيح حديثه من سقيمه لكونه مُدلسًا ويهم).

٦- اتهم القحطاني خارجة بأنه مُجسِّم يُعبِّر عن مذهبه !!

ولا أدري مِن أين أخذ هذه التُّهمة ومن سبقه إليها ؟!

وكيف استباح أهل السُّنة أن يرووا في مُصنفاتهم عن المجسِّمة ولا يتعقبونها بالرد والإنكار ؟!

(١) هو الحَكم بن مَعْبدٍ الخُزاعي (٢٩٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ.

قال أبو الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في «تاريخ المحدثين بأصبهان» (٤/ ٥١): كان يَتفَقَّه على مذهب الكوفيين، وكان صاحب أدب وغريب، ثقة، كثير الحديث .اهـ

قلت: له كتاب في «السُّنة»، و«الرُّؤية»، وقصيدة في «السُّنة» يقول في مطلعها:

منحتكم يا أهل ودّي نصيحتي ... وإني بها في العالمين لمشتهر

وأظهرتُ قولَ الحقِّ و السُّنَّة التي ... عن المصطفى قد صحَّ عِندِي بها الخبر

وقد نقلها أبو الشيخ في «طبقات المحدثين» (٤/ ٥٣)، والذهبي في «تاريخ الإسلام» (وفيات٢٩٥/ ص٤٠)، ونقلتها كاملة في كتابي «الجامع في عقائد =

ثنا موسى، ثنا روحُ بن عُبادةَ، عن حماد بن سَلمة، عن عطاء بن السّائِب، عن الشَّعبي، عن عبد الله [رضي الله عنه] أنه قال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، فقال: جَالس [(١)].

٤٨- وفيه: عن عبَّادِ بن منصور، قال: سألتُ الحسنَ وعِكرمةَ عن قوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥].

قالا: جالس [(٢)].

ورسائل أهل السُّنة والأثر» عقيدة رقم (٣٩)، وانظر كذلك ترجمته في «تاريخ أصبهان» لأبي نعيم (١/ ٢٩٨)، و«شذرات الذهب» (٢/ ٢١٨).

(١) رجاله ثقات؛ وموسى هو ابن عبدالرحمن بن مهدي ذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/ ١٥٩)، وروح بن عبادة بن العلاء القيسي ثقة فاضل، ورواية الحمادين عن عطاء صحيحة، وعبدالله هو ابن مسعود ﷺ. والشَّعبي لم يسمع منه؛ وإنما سَمِعَ من: ابن عمر، وابن الزُّبير، وابن عمرو، وغيرهم من الصَّحابة ﷺ، وسَمِعَ من كبار أصحاب ابن مسعود ﷺ، وإرساله عنه هنا أقوى في الاحتجاج؛ لأن الشعبي رَحِمَهُ اللهُ من المحدثين الكبار وهو يروي هذا الأثر عن ابن مسعود ﷺ المتعلق بمسألة علمية عقدية مباشرة بإسقاط من سمع منه، وهو دليل على احتجاجه به وقبوله عنده، وإلَّا فكيف يستجيز ذكره إن لم يكن عنده ثابتًا.

وقد تقدم الكلام عن قبول قول الصحابي والتابعي في مثل هذا، وكلام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في نحو هذا، فانظره تحت أثر رقم (٣٩).

(٢) وإسناده هو: قال ابن معبد: حدثنا محمد بن حاتم، ثنا الفضل بن عباس، ثنا عبدالرحمن بن ثابت، عن يزيد بن هارون، عن عباد بن منصور، قال: سألت الحسن وعكرمة .. الأثر.

[نقلًا من: «فتح الحميد في شرح كتاب التوحيد» (٤/ ١٦٧٥)]

٤٩- أخبرنا الحافظ [٢٣ / أ] أبو عبدالله محمد بن عبدالواحد المقدسي، أنبا أبو عبدالله محمد بن حمزة بن أبي جميل القُرشي، أنا أبو الحَسن علي بن الحَسن بن الحُسين السُّلمي الموَازِيني، أنبا القاضي عينُ الدولة أبو محمد عبدالله بن علي ابن عياض، أخبرنا أبو الحُسين محمد بن أحمد بن أحمد بن جُمَيْعٍ [(١)]، أنبا أحمد بن محمد بن عبدالله بن عبدالسَّلام مكحول أبو علي - ببيروت -، ثنا أبو عُلاثة - يعني: محمد بن عَمرو -، ثنا مَكي بن عبدالله الرُّعَيْني، ثنا سفيان بن عُيينة، عن أبي الزُّبير، عن جابرٍ [رضي الله عنه] قال:

لما قدِمَ جعفرُ بن أبي طالب مِن أرضِ الحبشة، تلقَّاه رسول الله ﷺ، فلما نظرَ جعفرُ إلى رسولِ الله ﷺ حَجَلَ.

- قال لنا مكيٌّ: قال [٢٣ / ب] سفيان: (حَجَلَ): مشى على رِجلٍ واحدةٍ، إعظامًا منه لرسولِ الله [ﷺ] [(٢)] -.

فقبَّلَ رسولُ الله ﷺ بين عينيه، وقال له: «**حبيبي، أنتَ أشبَه الناسِ بخَلْقي وخُلُقي، وخُلِقتَ مِن الطِّينةِ التي خُلِقتُ منها، حدِّثني بعضَ عجائبِ أرضِ الحبَشة**».

قال: نعم بأبي أنت وأُمي يا رسول الله، بينا أنا سائرٌ في بعضِ طُرُقاتِها، فإذا بعجوزٍ على رأسِها مِكْتَلٌ [(٣)]، فأقبلَ شابٌّ يركضُ

---

(١) في «معجمه» (١١٨).

(٢) قال أبو عُبيد رَحِمَهُ اللهُ في «غريب الحديث» (١/ ١٨٢): (الحَجْلُ): أن يرفع رِجلاً ويقفِزَ على الأُخرى من الفرح، وقد يكون بالرِّجلين معًا؛ إلَّا أنه قفزٌ وليس بمشي. اهـ

(٣) المِكتل: شبه الزنبيل، يسع خمسة عشر صاعًا. [«الصحاح» (ص٩٠٠)].

على فرسٍ له، فزَحَمها، فألقاها لوجهِها، وألقى المِكْتَلَ عن رأسِها، فاسترجَعَت قائمةً، وأتبَعَتْهُ النَّظرَ وهي تقولُ له: (الويلُ لك إذا جلسَ الملِكُ على كرسِيِّهِ؛ فاقتَصَّ للمظلومِ من الظَّالِمِ).

قال جابرٌ: فنظرتُ إلى رسولِ الله [ﷺ]، وإن دُموعَه على لحيتِهِ كالجُمَان (١)، ثم قال رسول الله ﷺ: «**لا قدَّسَ اللهُ أُمَّةً لم يأخذِ المظلومُ حقَّه مِن الظالمِ غيرَ مُتَعتَعٍ**» (٢). [٢٤/أ]

هذا حديثٌ غريبٌ مِن حدِيثِ سُفيان بن عُيينة، لا أعلمُ رواه غير مكي بن عبدالله (٣).

---

(١) الجُمَان: هو اللؤلؤ الصّغار، وقيل: حَبٌّ يُتخذ من الفضة أمثال اللؤلؤ. [«المجموع المغيث» لابن المديني (١/ ٣٥٦)].

(٢) بفتح التاء، أي: من غير أن يصيبه أذىً يقلقه ويزعجه. [«تاج العروس» (٢٠/ ٣٩٤)]

(٣) حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنهما يرويه كل من:

١ - أبي الزُّبير المكي، ويرويه عن أبي الزُّبير المكي كلٌّ من:

أ - سُفيان بن عيينة: ويرويه عنه: مكي بن عبدالله الرُّعيني، وقد تفرَّد به.

رواه العُقيلي في «الضَّعفاء» (٤/ ٢٥٧)، والطبراني في «الأوسط» (٦٥٥٥)، وعنه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (١٤٣٥)، ورواه ابن جميع في «معجمه» (١١٨)، ومن طريقه الضياء في «المختارة»، وعنه: الدَّشتي كما تقدَّم.

قال العُقيلي: مكي عن ابن عيينة حديثه غير محفوظ، ولا يُعرف إلَّا به.

قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن سُفيان بن عيينة إلَّا مكي بن عبدالله.

قال الضِّياء: غريب من حديث سُفيان بن عيينة، لا أعلم رواه غير مكي.

وذكر الذهبي في «الميزان» (٤/ ١٧٩) في ترجمة مكي بن عبدالله هذا =

الحديث، وقال: له مَناكير.

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٢٠٩): فيه مكي، وهو ضعيف.

«**تنبيه**»: وقع عند «ابن جميع» ومَن أخذ عنه خطأ في اسم (أبي علاثة) الرَّاوي عن مكي، حيث ورد أنه: (محمد بن عَمرو)، والصواب: (محمد بن أبي غسان أحمد بن عياض) كما ورد عند الطبراني، وأبي نعيم، والعُقيلي، كما تقدم.

[وانظر: «الميزان» (٣/ ٤٦٥)].

ب - عبدالله بن عثمان بن خُثيم؛ فرواه عنه كل من:

١ - مسلم بن خالد الزنجي.

وفيه: (قالت: ستعلمُ يا غدَرُ إذا وضعَ اللهُ الكرسي، وجمعَ الأولين والآخرين، وتكلمتِ الأيدي والأرجلُ بما كانوا يكسبون، فسوف تعلمُ أمري وأمرك عنده غدًا..) الحديث.

رواه ابن حبان في «صحيحه» (٥٠٥٨)، وابن النقاش في «فنون العجائب» (٢٢)، وقال الذهبي في «العلو» (١/ ٦٦٠): إسناده صالح.

٢- يحيى بن مُسلم.

ولفظه بنحو لفظ حديث مسلم بن خالد الزنجي المتقدم.

رواه ابن ماجه في «السنن» (٤٠١٠)، وابن أبي الدنيا في «الأهوال» (٢٤٣)، وأبو يعلى في «المسند» (٢٠٠٣)، وابن أبي عُمر في «مسنده» («المطالب العالية»/ ٣/ ح ٣٣٣٦)، قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٣/ ٢٤٣): هذا إسناد حسن.

٣- الفضل بن العَلاء.

رواه ابن حبان في «صحيحه» (٥٠٥٩)، والخطيب في «التاريخ» (٧/ ٣٩٦).

٢- ويرويه كذلك عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما:

عبد الله بن محمد بن عقيل.

أخرجه البيهقي في «الشعب» (٦/ رقم ٧٥٤٩)، لكن بدون ذكر القصّة. =

ومن صحح هذا الحديث:

ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ كما في كتابه «شرح حديث النزول» (ص٤٠٠).

وابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في «نونيته» (ص ١٠٣) فقال:

ولقد أتى ذِكرُ الجلوسِ به وَفِي ... أثرٍ رَواهُ جعفر الرَّباني

أعني ابنَ عم نَبيّنا وبغَيرِهِ ... أيضًا أتى والحقُّ ذُو التبيان

*** - ويشهد لصحة هذا الحديث:**

١ - حديث أسماء بنت عُميسٍ عن جعفر رضي الله عنهما.

يرويه أبو أسامة، عن زكريا بن أبي زائدة، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن مَعبد، عن أسماء به.

ولفظه: (فقالت: إني أكِلُكَ إلى يوم يَجلسُ الملِكُ على الكُرسي، فيأخذ للمظلوم من الظَّالم).

رواه الدارمي في «النقض» (٩٥)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٦٦٧٧/ الرشد)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١٥٢) مُحتجًّا به، وابن أبي حاتم في «العلل» (٢١٧١)، والخرائطي في «مَساوئ الأخلاق» (٦٣٤)، والذهبي في «العلو» (١٧١)، وابن المحب في «الصفات» (١/ ٨٨/ ب).

٢ - حديث ابن بُريدة عن أبيه رضي الله عنهما، يرويه: عطاء بن السَّائب، عن مُحارب بن دِثار، عن ابن بُريدة، عن أبيه.

رواه عن عطاء بن السَّائب:

١ - منصور بن أبي الأسود؛ ولفظه: فقالت: ويلٌ لك يومَ يضعُ الملكُ كرسيَّه، فيأخذ للمظلُومين من الظَّالم.

فقال رسول الله ﷺ تصديقًا لقولها: «**لا قُدِّست أُمَّةٌ**»، أو «**كيف تُقدّسُ أُمَّةٌ لا يأخُذُ ضعيفها حَقَّه مِن شدِيدِها، وهو غيرُ مُتَعْتَعٍ**».

رواه أبو بكر بن أبي شيبة، وأبو يعلى، والرُّوياني في مسانيدهم. («المطالب =

العالية»/ ٣٣١٥ و«الإتحاف» ٦٦٨٣و٦٦٨٤).

قال ابن حجر: إسناده حسن.

وقال البوصيري (المجردة/ ٧/ ١٢٨): رواته ثقات.

والبزار «مختصر الزوائد» (١٢٤٩)، وقال: (لا نعلم له طريقًا غير هذا، ومنصور لا أدري سمع من عطاء بعد اختلاطه أو قبل).

ورواه الطبراني في «الأوسط» (٥٢٣٤)، وقال: لم يرو هذا الحديث عن عطاء بن السَّائب إلّا منصور بن أبي الأسود، وعَمرو بن أبي قيس.

قال الهيثمي في «المجمع» (٥/ ٢٠٨): فيه عطاء بن السَّائب وهو ثقة؛ لكنه اختلط، وبقية رجاله ثقات. اهـ

ورواه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٨٦٠)، و«السنن الكبير» (١٠/ ٩٤).

٢- عَمرو بن أبي قيس.

رواه ابن أبي عاصم في «السُّنة» (٥٩٤)، والبيهقي في «السُّنن الكبير» (٦/ ٩٥)، عن الحاكم (الإتحاف للبوصيري ٦٦٨٤). وأشار إليه الطبراني كما سبق.

٣- حماد بن سَلمة.

رواه (العسال) كما ذكره ابن المحب في «الصفات» (١/ ٨٨ب)]

٤- خالد بن عبد الله.

رواه الدارمي في «النقض» (٩٦)؛ لكن رواه عن عطاء، عن ابن بريدة بإسقاط محارب بن دثار، والصواب إثباته.

ذكر ابن حجر «المطالب العالية» (٣/ ٤١٦): أن عَمرو بن أبي قيس تابع عطاء بن السَّائب عند الحاكم.

قلت: ليست هذه الرِّواية في «المستدرك» كما يوهمه إطلاق العزو إلى الحاكم، وقد رواه البيهقي عن الحاكم على الصَّواب، وذكر ذلك أيضًا البوصيري.

وهذه الرِّواية خطأ فإن عَمرو بن أبي قيس هو الرَّاوي عن عطاء كما في رواية ابن أبي عاصم، والبيهقي كما سبق، وإشارة الطبراني السابقة تدل على ذلك =

٥٠- قال الخَلَّال: أخبرنا أبو بكر المـرُّوذي، قال: سَمعتُ عبـدالوهاب يقـول: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، قال: قعد [(١)].

أيضًا. ويدل على ذلك أن البيهقي في «السُّنن» (٦ / ٩٥) سـاقها عـن الحـاكم على الصواب: عَمرو بن أبي قيس، عن عطاء بن السَّائب به.

٣- وبقوله ﷺ : «**لا قُدِّست أُمّة لا يأخُذُ الضَّعيفُ فيها حَقَّه غيرَ مُتَعْتَعٍ**»، شواهد منها:

أ- حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

رواه ابـن أبي شـيبة (٦/ ٥٩٢)، وابـن ماجـه (٢٤٢٦)، وأبـو يعـلى في «مسنده» (١٠٩١)، قال المنذري في «الترغيب» (٢٧١٣): رواته رواة الصحيح.

وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٢/ ٢٤٩): إسناده صحيح.

ب- حديث عائشة رضي الله عنها، أخرجه البزار في «مسنده» (١٣٥٣/ زوائده).

ج- حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

أخرجه الطبراني في «الكبير» (رقم/ ١٠٥٣٤)، وفي «الأوسط» (٥٨٥٠)

د- حديث مخارق رضي الله عنه: ولفظه بنحو لفظ حديث أبي سعيد رضي الله عنه.

أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٠/ ٣١٣ ح٧٤٥)، وفي «الأوسط» (٥٨٤٧).

هـ- حديث عبد الله بن أبي سفيان رضي الله عنه. ولفظه بنحو لفظ حديث أبي سعيد رضي الله عنه.

رواه الحاكم (٣/ ٢٨٧)، والضياء في «المختارة» (٩/ ٤٢١)، وغيرهم كثير.

(انظر: «الآحـاد والمثـاني» (٦/ ٦٤)، والطـبراني في «المعجـم الكبـير» (٢٤/ ٢٤٨) حديث خولة، وللقصة كـذلك مـن حـديث عبـدالله بـن عبـاس رضي الله عنهما (الـشريعة / ١٧٨٢)، ومرسل محمد بن علي (تاريخ دمشق/ جعفر).

فالحديث بهذه الشواهد صحيح إن شاء الله، والله أعلم.

(١) رواه الخلال كما في «إبطال التأويلات» (٥٤٤).

وذكره ابن تيمية رحمه الله في «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٤٣٥)، ولم يتعقَّبه بشيء.

٥١- وقيل للإمامِ أحمد بن حنبل: من نَسألُ بعدك ؟

فقال: سَلْ عبد الوهاب.

وقال الإمامُ أحمد: عبدالوهاب أهلٌ [أن] يُقتدى بــه، عـافى اللهُ عبدالوهاب، عبدالوهاب إمامٌ، وهو موضِعٌ للفُتيا.

قيل له: كل ما أجابَ عبدالوهاب في شيءٍ تقبَلُه ؟

قال: سبحان الله ! الناسُ يـختلفون في الفقه، هو مَوضِعٌ.

وقال: عبدالوهاب إمامٌ، وهو رجلٌ صالِحٌ مثلُه يوفَّقُ لإصابةِ الحقِّ(١).

---

(١) «السُّنة» للخلال (١٨٥٠)، و«طبقات الحنابلة» (١/ ٢١١)، و«الورع» لأحمد (٤).

قلت: وعبدالوهاب الورَّاق رَحِمَهُ ٱللَّهُ ليس بمعروف بكثرة الرواية والكتب والفتوى والتحديث، ولكنه (رجل صالح) كما وصفه بذلك الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وهنا وقفة ينبغي الالتفات لها والتذكير بها: وهي أن الميزان الذي يزن بـه أئمـة السُّنة النـاس هـو: العمـل وموافقـة الـسُّنة لا كثـرة التـأليف والكتـب والحفـظ والأسانيد والروايات، فإن عبدالوهاب الـوراق رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا يعرفـه كثـير مـن أهـل العلم، وليس هو كذلك مشتهرًا بكثرة الروايـات والتـصنيف، ومـع ذلـك أثنـى عليه الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ بهذا الثناء ووصفه بإنه: (إمـام)، وهـذا الوصـف لا يكـاد يطلقه الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلَّا على القليل من أهل العلم في وقته مع كثرتهم.

قال الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: العلم نور يجعله الله حيث يشاء لـيس بكثـرة الروايـة. [«الحلية» (٦/ ٣١٩)]

وقال البربهاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: اعلم أن العلمَ ليس بكثرةِ الرِّوايةِ والكُتبِ؛ ولكن العالِم: مَن اتبع الكتابَ والسُّنة، وإن كان قليل العلـمِ والكُتـبِ، ومـن خـالفَ الكتـابَ والسُّنة فهو صاحبُ بدعةٍ وإن كان كثيرَ الرِّوايةِ والكتب. اهـ =

٥٢- **وأخبرنا** أبو [عبدالله] محمد [بن] عبدالحق بن خلف بن عبدالحق، أنبا أبو سعيد بن أبي محمد المعروف بـ (آمُوسَان) - إذنًا -، أنبا يحيى بن [٢٦/ ب] عبدالوهاب بن أبي عبدالله بن مَندَه، أنبا أبو الوليد الحَسن بن محمد الدَّرْبَندي، أنبا أبو عبدالله محمد بن جعفر، أنبا أبو محمد الحَسَن بن رشِيقٍ، أنبا العباس بن محمد بن العباس البصري، ثنا أبو عاصم خُشَيْشُ بن أَصْرَمَ، ثنا إبراهيم بن الحَكم، حدثني أبي، حدثني أبو عَمرو البصري، حدثني مَعبد، عن أنس [رضي الله عنه]، ثنا رسول الله ﷺ قال: «**يأتوني حتى أمشي بين أيديهم حتى نأتيَ بابَ الجنَّة، فأسْتفتِحُ، فيؤذنُ لي؛ فأدخلُ على ربي، فأجدُه قاعِدًا على كرسيِّ العِزَّة، فأخِرُّ له ساجدًا**»(١). [٢٥/ أ]

[«طبقات الحنابلة» (٢/ ٣٠)]

وما خاض أحد في أبواب السنة والاعتقاد وخرج عن اعتقاد السلف وأهل السنة إلَّا سقط عندهم، وإن كان حافظًا كثيرة الرواية والكتب.

قال الإمام الدارمي رحمه الله: ما خاض في هذا الباب أحدٌ ممن كانوا يُذكَرون إلَّا سَقَطَ، فذكرَ الكرابيسي، فسقطَ حتى لا يُذكر، وكان معنا رَجُلٌ حَافظٌ بصيرٌ، وكان سُليمان بن حرب والمشائخ بالبصرة يُكرمونه، وكان صاحبي ورفيقي - يعني: فتكلّم فيه - فسقط. [«ذم الكلام» للأنصاري (١٢١٥)]

(١) رواه المؤلف من طريق خُشَيْش في كتاب «السُّنة» له (كما قال ابن القيم في «اجتماع الجيوش» (ص١٠٩).

وذكره الملطي الشافعي (٣٧٧هـ) رحمه الله في كتابه: «التنبيه والرَّد على أهل الأهواء والبدع» (ص ١١٨).

وله طرق عن أنس رضي الله عنه، منها:

ما رواه أحمد في «مسنده» (١/ ١١٦)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٣٥٨)، =

وأبو أحمد العسَّال في كتاب «المعرفة» كما في «العلو» (٥٧-١) للذهبي، والمروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٢٦٥) من حديث أنس ﷺ، لكن من دون لفظ: (القعود).

ولفظهم: «**فيُفتحُ لي فآتي ربِّي وهو على سرِيره أو على كرسيِّه** - شكَّ حماد -؛ **فأخِرُّ ساجدًا**».

- قال الذهبي في «العلو» (٥٧-١): أخرجه أبو أحمد العسال في كتاب «المعرفة» بإسناد قوي .. اهـ

* **وللحديث شواهد، ومنها:**

- حديث ابن عباس رضي الله عنهما، رواه الطيالسي في «مسنده» (٢٨٣٤)، وأحمد في «مسنده» (١/ ٢٨١و ٢٩٥)، ولكن من غير ذكر: (القعود).

ولفظه: «**فأنتهي إلى بابِ الجنَّة فأستفتح فيقال: من هذا ؟ فأقول أحمد: فيفتح لي، فأنتهي إلى ربي وهو على كرسيّه؛ فأخرّ سَاجدًا**».

وفي إسناده علي بن زيد بن جدعان وفيه ضعف.

- حديث عبدالله بن أُنيس الجهني ﷺ، وفيه قول النبي ﷺ: «**إذا كان يوم القيامة حُشِرَ الناسُ عُراةً حُفاةً غُرلًا، ثم يجلسُ اللهُ على كرسيّه، ثم يُناديهم بصوتٍ يَسمعه من بَعُدَ كما يَسمعه من قرُبَ، فيقولُ: أنا الملكُ الدَّيان؛ لا ظلم اليوم ..**» الحديث.

رواه أحمد (٣/ ٤٥٩)، والبخاري في «صحيحه» (كتاب العلم) (باب الخروج في طلب العلم) مُعلّقًا مجزومًا به، وفي «الأدب المفرد» (٩٧٠)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٠٣٤)، والروياني في «مسنده» (٢/ ٤٧١)، والحاكم في «مستدركه» (٤/ ٥٧٤).

ورواه الطبراني في «مسند الشاميين» (١٥٦) مطولاً.

قال ابن حجر في «الفتح» (١/ ١٧٤): إسناده صالح.

وقوله: «**ثم يجلس الله على كرسيه**» لا توجد هذه اللفظة إلّا عند الروياني في «مسنده»

- حديث ثعلبة بن الحكم ﷺ قال: قال النبي ﷺ: «**يقولُ اللهُ ﷻ للعلماءِ يومَ القيامةِ إذا قعَدَ على كُرسِيّه لقضاءِ عباده: إني لم أجعل عِلمي وحُكمِي فيكم** =

٥٣- أخبرنا أبو الفضل إسماعيل بن أحمد العراقي - فيما كتبَ لنا -، قال: أنبانا الإمام الحافظ أبو موسى محمد بن أبي بكر بن أبي عيسى المديني الأصبهاني(١)، أنا أبو غالب أحمد بن العباس الكُوْشِيذي(٢)، أنا أبو بكر بن ريذة، أنا الإمام الحافظ أبو القاسم الطبراني(٣)، نا جعفر بن سُليمان النَّوْفلي، وأحمد بن رشدِين المصري، وأحمد بن داود المكي، قالوا: ثنا إبراهيم بن المُنذر الحِزامِيُّ، نا محمد بن فُلَيح بن سُليمان، عن أبيه، عن سعيد بن الحارث، عن [عُبيد الله](٤) بن حُنَينٍ، قال:

بينا أنا جالِسٌ إذ جاءني قتادةُ بن النُّعمان [رضي الله عنه، فقال: انطلقَ بنا يا ابن حُنينٍ إلى أبي سعيد الخُدري، فإني قد أُخبِرتُ أنه قد

إلَّا وأنا أُريدُ أن أغفرَ لكم على ما كان فيكم ولا أُبالي».

[رواه الطبراني في «معجمه الكبير» (٢ ح ١٣٨١). والحديث صححه: ابن كثير، والهيثمي، والمنذري، والبوصيري، والسيوطي. كما تقدم ذكره في المقدمة.

وحديث الشفاعة أصله في الصَّحيحين من حديث حماد بن زيد، عن مَعبد. رواه البخاري (٤٤٧٦ و٦٥٦٥ و٧٤١٠)، ومسلم (١/ ١٨٠) (٣٢٢)

(١) روى المؤلف هذا الحديث من طريق المديني في «جزء في حديث الاستلقاء».

وأبو موسى المديني هو: حافظ المشرق في زمانه، صاحب التصانيف، توفي سنة: (٥٨١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ. قال ابن الدبيثي: عاش أبو موسى حتى صار أوحد وقته، وشيخ زمانه إسنادًا وحفظًا. [انظر: «السير» (٢١/ ١٥٢)].

(٢) في الأصل: (الكُوشندي)، وما أثبتناه هو الصَّحيح.

انظر: «الأنساب» (٥/ ١٠٨)، «اللباب في تهذيب الأنساب» (٣/ ١١٨).

(٣) في «المعجم الكبير» (١٩/ ح ١٨).

(٤) في الأصل: (عبدالله)، وهو خطأ، والتصويب من مصادر التخريج.

اشتكى، فانطلقنا حتى دخلنا على أبي سعيدٍ، فوجدناه مُستلقيًا، رافعًا رِجلَه اليُمنى على اليُسرى، فسلَّمنا، وجلسنا؛ فرفعَ قتادةُ يده إلى رِجْلِ أبي سعيدٍ فقرَصَها قرْصَةً شديدةً.

فقال أبو سعيدٍ: سبحان الله ! يا ابن أُم أوجعتني.

فقال له: ذاك أردّتُ، إن رسولَ الله ﷺ قال:

«إن اللهَ عزَّ وجلَّ لما قضى خلْقَه استلقى، ووضعَ إحدى رجليهِ على الأُخرى، وقال: لا ينبغي لأحدٍ مِن خلْقِهِ أن يفعلَ هذا».

فقال أبو سعيد: لا جرَمَ والله لا أفعله أبدًا.

٥٤- قال الإمام الحافظ أبو موسى:

رواه ابن الأَصفر، عن إبراهيم، عن محمد بن فُلَيح، عن أبيه، عن سالم أبي النَّضر، عن أبي الحُباب سَعيد بن يسار، عن قتادة [رضي الله عنه].

ورواه محمد بن المبارك الصُّوري، عن إبراهيم بن المنذر، عن محمد بن فُلَيح، عن أبيه، عن سَالم أبي النَّضر، عن عُبيد بن حُنين وبُسر بن] [٢٦/ أ] سعيد، كلاهما عن قتادة [رضي الله عنه].

ورواه عن قتادة - أيضًا - سِوى عُبيد بن حُنَينٍ، وأبي الحُبابِ، وبُسر بن سعيد: عُبيد الله بن عبد الله بن عُتبة.

ورواه عن إبراهيم بن المُنذر: محمد بن إسحاق الصَّاغاني، ومحمد بن المُصفَّى، ومحمد بن المُبارك الصُّوري، وجعفر بن سُليمان النَّوْفلي، وأحمد بن رِشْدِين، وأحمد بن داوود المكي، وابن الأَصفر، وغيرهم.

وحدَّث به من الحُفَّاظ: عبدالله بن الإمام أحمد بن حنبل، وأبو بكر ابـن أبي عاصم، وأبو القاسم الطبراني.

وأورده أبو عبدالله بن مَندَه، وأبو نُعيم في «معرفة الصَّحابة».

ورُوي عن شدَّاد بن أَوسٍ [ﷺ] - أيضًا - مرفوعًا.

ورُوي عن عبدالله بن عباس، وكعب بن عُجرةَ [ﷺ] موقوفًا.

وعن كعب الأحبارِ - أيضًا -.

ورُوي عن عبـدالله بـن مـسعود [ﷺ] في قولـه تعـالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، هذا المعنى.

ورواه هذا الحديث من طَريق قتادة، وشدَّاد [ﷺ] عامَّتُهم مِـن رجـالِ الصَّحيح [(١)].

(١) رواه عن قتادة بن النُّعمان رضي الله عنه كلٌّ من:

١ - عُبيد بن حُنين.

يرويه: إبراهيم الحزامي، عن محمد بن فُلَيح، عن أبيه، عن سعيد بن الحارث، عن عبيد بن حنين به.

- رواه عن إبراهيم الحزامي كل من:

أ- ابن أبي عاصم في «السُّنة» (٥٨٠)، ومن طريقه أبـو نعـيم في «المعرفـة» (٥٧٥٢)، وابن منده في «المعرفة» (٢/ ١٣٢/ ١/ كما في تخريج «السنة» لابـن أبي عاصـم)؛ لكن سقط من الإسناد: «فُلَيح بن سُليمان»، والصَّواب إثباته.

ب- ت- ث- جعفر بن سليمان، وأحمد بن رشدِين، وأحمد بن داود.

رواه عن الثلاثة الطبراني في «المعجم الكبير» (١٩/ ١٣) (١٨)، وعنـه أبـو نعـيم في «المعرفة» (٥٧٥٢). =

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ١٠٠): رواه الطبراني عن مشايخ ثلاثة: جعفر بن سُليمان النوفلي، وأحمد بن رشدِين المصري، وأحمد بن داود المكي، فأحمد ابن رشدِين ضعيف، والاثنان لم أعرفهما، وبقية رجاله رجال الصحيح. اهـ

كذا قال ! وأحمد بن داود: وثَّقه ابن يونس في «تاريخ مصر» (وفيات/ ٢٨٢ من تاريخ الذهبي).

هـ - أحمد بن الحُسَين الرقي.

عنه أبو بكر الخلال، ذكره أبو يعلى في «إبطال التأويلات» (١٧٩و١٨٣).

ولفظه: «**إن الله لما فرغ من خلقه استوى على عرشه، واستلقى ووضع إحدى رجليه على الأخرى، وقال: إنها لا تصلح لبشر**».

قال الذهبي في «العلو» (١١٠): رواته ثقات.

وقال ابن القيم في «اجتماع الجيوش» (ص١٠٧-١٠٨): وروى الخلال في كتاب «السُّنة» بإسناد صحيح على شرط البخاري، عن قتادة بن النعمان ﷺ، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**لما فرغ الله من خلقه استوى على عرشه**». اهـ

قلت: والشاهد منه تقدم ذكره في رواية الخلال.

و- محمد بن إسحاق الصَّاغاني.

رواه عنه الحسن بن محمد الخلال، ذكره أبو يعلى في «إبطال التأويلات» (١٨٢)

قال أبو محمد الخلال: هذا حديث إسناده كلهم ثقات، وهم مع ثقتهم على شرط الصحيحين مسلم والبخاري. «إبطال التأويلات» (ص٢٢٦).

ورواه البيهقي في «الأسماء والثقات» (٧٦١)؛ لكنه قال: هذا حديث مُنكر !

قلت: وهذا مما أملته عليه أشعريته، وقد رد عليه ابن القيم رحمه الله في «الصَّواعق» (٤/ ١٥٢٧) كما سيأتي.

٢- سعيد بن يسار أبو الحُباب.

يرويه: ابن الأصفر، عن إبراهيم الحزامي، عن محمد بن فليح، عن أبيه، عن سالم أبي النَّضر، عن سعيد بن يسار أبي الحُبابِ به. =

رواه الحكم بن معبد، ذكره ابن المحب في «الصفات» (١/ ٢٤١/ أ).

٣- عُبيد بن حنين، وبُسر بن سعيد.

يرويه: محمد بن المصفى، ومحمد بن مبارك الصوري، عن إبراهيم الحزامي، عن محمد بن فُلَيح، عن أبيه، عن سالم أبي النضر، عن عُبيد بن حنين، وبسر بن سعيد.

ذكره أبو موسى كما تقدم، ولم أقف عليه.

٤- أبو النضر.

يرويه: ليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي النَّضر به.

رواه أحمد في «المسند» (٣/ ٤٢)، ولفظه: عن أبي النضر، أن أبا سعيد الخدري رضي الله عنه كان يشتكي رجله، فدخل عليه أخوه وقد جعل إحدى رجليه على الأخرى، وهو مضطجع، فضربه بيده على رجله الوجعة فأوجعه، فقال: أوجعتني ! أولم تعلم أن رجلي وجعة ؟ قال: بلى. قال: فما حملك على ذلك ؟ قال: أولم تسمع أن النبي صلى الله عليه وسلم قد نهى عن هذه ؟!

قال الهيثمي في «المجمع» (٨/ ١٠٠): رواه أحمد، ورجاله رجال الصَّحيح؛ إلَّا أن أبا النَّضر لم يسمع من أبي سعيد. اهـ

(قال السماري محقق كتاب «نقض الدارمي على المريسي»: إسناده كلهم ثقات .. أبو النضر هو سالم بن أبي أمية، (ثقة ثبت، وكان يُرسل)، ولم يسمع من أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، فالإسناد منقطع، ولكن يفيد بأن أصل الحديث ثابت، وأن عبيد بن حنين أتى بتفاصيل القصة، وحفظ الحديث، وقد قال الإمام أحمد ابن حنبل رحمه الله: إذا كان في الحديث قصة، دلَّ على أن راويه حفظه. («هدي الساري» ٢/ ٩٦٠). اهـ

ورواه الحارث بن أبي أسامة (زوائده / ٨٦١) كلاهما عن يونس، عن ليث به.

ورواه أحمد بن منيع (المطالب العالية/ ٢٨٣٠) عن أبي العلاء الحسن، عن ليث به.

قال البوصيري في «المجردة» (٢/ ١٥٨): رواه ابن منيع والحارث وأحمد بسند صحيح.

٥- عُبيدالله بن عبد الله بن عتبة. =

ذكره أبو موسى كما سبق، ولم أقف عليه.

- قال ابن المحب رَحِمَهُ اللَّهُ في «الصفات» (١/ ٢٤١ب): وسئل أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الشافعي عن هذا الحديث، فقال: قال كثير من الحفاظ: لا يصح هذا الحديث. اهـ

قلت: لكن كلام الحافظ أبي موسى المديني على الحديث أمتن وأقوى، حيث ذكر حديث قتادة بن النُّعمان رضي الله عنه، وذكر طرقه، ومن حدَّث به من الحفاظ، وذكر شواهده، ثم قال: ورواة هذا الحديث من طريق قتادة وشداد عامتهم من رجال الصحيح. وانظر كلامه في المتن.

*** الكلام على رجال إسناده:**

- [قتادة بن النعمان رضي الله عنه: صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأخو أبي سعيد الخدري رضي الله عنه لأُمِّه، مات بالمدينة سنة (٢٣هـ)، وصلى عليه عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

- وعبيد بن حنين المدني مولى آل زيد بن الخطاب، تابعي ثقة قليل الحديث، روى له البخاري ومسلم، مات بالمدينة سنة (١٠٥هـ)، وهو ابن (٩٥ سنة)، وأخطأ من قال: (٧٥هـ). قال المزي في «الكمال»: وهو ابن خمس وتسعين سنة، وهو خطأ. «تهذيب الكمال» (١٩/ ١١٩).

قال ابن حجر في «التهذيب» مُتعقبًا: بل هو الصواب، فهو ثابت فيما ذكره ابن سعد عن الواقدي، وكذا في ثقات ابن حبان، ومما يؤيده أن الواقدي روى عنه أنه قال: قلت لزيد بن ثابت - مقتل عثمان -: اقرأ عليَّ الأعراف. فقال: اقرأها عليَّ أنت. قال: فقرأتها عليه، فما أخذ عليَّ ألفًا ولا واوًا) انتهى. وكان مقتل عثمان سنة (٣٥)، فلو كان كما ذكر المزي، كان يكون عمره إذ ذاك خمس سنين، ويبعد أن مثله يحفظ سورة الأعراف، ويتأهَّل لأن يقرأها على زيد بن ثابت !!.

قلت (السماري): ويؤيد ما ذهب إليه ابن حجر، أن عبيد بن حنين كان من سبي «عين التمر» الذي بعث بهم خالد بن الوليد رضي الله عنه إلى المدينة في خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، فيكون قد أدرك من حياة قتادة رضي الله عنه ثلاث عشرة سنة، فثبت بذلك =

صحة سماعه من قتادة رضي الله عنه.

- وسعيد بن الحارث الأنصاري تابعي ثقة، روى له البخاري ومسلم.

- وفليح بن سليمان بن أبي المغيرة بن حنين، أو يحيى المدني، مولى آل زيد بن الخطاب، وعبيد بن حنين عن أبيه، اختلف فيه، وليس به بأس، قال ابن عدي: (اعتمده البخاري في صحاحه، وروى عنه الكثير، وهو عندي لا بأس به).

قلت: روى له البخاري أكثر من خمسين حديثًا، وخرَّج له مسلم في صحيحه، وهذا الحديث من حديث أهل بيته، فله به عناية.

- ومحمد بن فليح، لا بأس به، احتج البخاري به في «صحيحه»، وقال الدارقطني: ثقة روى عنه عبدالله بن وهب مع تقدمه.

وإبراهيم بن المنذر الحزامي، تكلم فيه كما تكلم في البخاري في مسألة القرآن، وأما في الحديث فهو ثقة، روى له البخاري في «صحيحه»].

ما بين [ ] من تحقيق السماري لـ«نقض الدارمي» (ص ٣٨٦).

*** الحكم على الحديث:**

اختلف أهل العلم في الحكم على هذا الحديث، وممن صححَّ هذا الحديث:

١- أبو موسى المديني، كما نقل كلامه الدَّشتي.

٢- أبو محمد الخلال كما تقدم قريبًا.

٣- القاضي أبو يعلى في «إبطال التأويلات» (ص ٢٢٨) فقد احتج به وقال: اعلم أن هذا الخبر يفيد أشياء، منها: جواز إطلاق الاستلقاء عليه، لا على وجه الاستراحة ..إلخ.

قلت: ثم تكلم بكلام المفوضة كعادته في كلامه على أبواب الصفات.

٤- ابن القيم في «اجتماع الجيوش» (ص١٠٨)، قال: إسناده صحيح على شرط البخاري. اهـ

٥- الذهبي في «العلو» (١١٠) وقال: رواته ثقات. اهـ =

٦- البوصيري. كما تقدم.

٧- الدشتي.

*** ومما يشهد لهذا الحديث:**

١- حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنهما قال: قال ﷺ: «**لا يستلقينَّ أحَدُكم ثم يَضَعُ إحدى رِجلَيهِ على الأُخرَى**». رواه مسلم (٢٠٩٩).

٢- حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ نهى أن يثني الرجل إحدى رجليه على الأخرى.

رواه الطحاوي في «شرح المعاني» (٤/ ٢٧٧)، وابن حبان في «صحيحه» (٥٥٥٤).

٣- حديث شداد بن أوس رضي الله عنه، كما تقدم.

٤- أثر ابن عباس رضي الله عنهما الذي رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٥٥٧٢) و(٥٥٧٣) بإسناده عن إسماعيل بن راشد، قال: استلقيت فرفعت إحدى رجلي على ركبتي، فرماني سعيد بحصيات، ثم قال: إن ابن عباس رضي الله عنهما كان ينهى عن هذا.

٥- حديث كعب بن عُجرَة رضي الله عنه.

رواه ابن أبي شيبة (٥٥٧٤)، وخشيش بن أصرم، ورواه الحكم بن معبد، كما ذكره ابن المحب في «الصِّفات» (١/ ٢٤١/ أ)، وابن أخي ميمي في «فوائده» (ص٤٤/ رقم ٣٢)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٦٨٨١)، وابن المحب في «الصِّفات» (١/ ٢٤١/ أ). وإسناده صحيح، وله حكم الرفع.

ولفظه: عن أبي وائلٍ، قال: كان الأشعَثُ، وجرير بنُ عبدِالله، وكعبٌ قعودًا، فرفعَ الأشعثُ إحدى رجلَيهِ على الأُخرى وهو قاعدٌ.

فقال له كعبُ بن عجرة: ضعها، فإنه لا يصلحُ لبشرٍ.

٦- حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وقد مضى.

ورواه إسحاق بن راهويه بمعنى حديث قتادة بن النعمان رضي الله عنه.

ذكره ابن المحب في «الصِّفات» (١/ ٢٣٧/ ب).

٧- أثر كعب الأحبار رحمه الله.

=

ابن أبي شيبة (٥٥٧٤)، وتفسير ابن جرير (٢١/ ٥٠١)،
[وانظر: تفسير ابن أبي حاتم (٢/ ٢٦٠٨)، و«العظمة» لأبي الشيخ (٢/ ٢٣٤)].

قلت: حكم البيهقي في كتابه «الأسماء والصفات» (٢/ ٢٠٠) - الذي سار فيه على مذهب الأشاعرة مُعطلة الصِّفات - على هذا الحديث بأنه: (حديثٌ مُنكر)، وقال: إن صح طريقه يحتمل أن يكون النبي ﷺ حدَّث به عن بعض أهل الكتابِ على طريق الإنكارِ، فلم يفهم عنه قتادة بن النعمان رضي الله عنه إنكاره.

قلت: ولقد رد ابن القيم رحمه الله على هذه الشبهة، فقال في «الصَّواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة» (٤/ ١٥٢٢): إن جماع ما يرد به المبطلون ما ثبت عن رسول الله ﷺ في الأمور العلمية الخبرية، والأمور العلمية الطلبية نوعان:

أحدهما: منع دلالة ما جاء به على تلك المسألة.

والثاني: معارضة الدلالة بما يمنع اتباعها.

فأما الأولى: فاستعملوها في الأحاديث المخالفة لأقوالهم وقواعدهم، ونسبوا رواتها إلى الكذِبِ والغلط والخطأ في السَّمع، واعتقاد أن كثيرًا منها من كلامِ الكفارِ والمشركين، كان النبي ﷺ يحكيه عنهم، فربما أدركه الواحد في أثناءِ كلامِهِ بعد تصديره بالحكاية، فيسمع المحكي فيعتقده قائلاً له لا حاكيًا، فيقول: قال رسول الله ﷺ كما قاله بعضهم - **في حديث قتادة بن النعمان رضي الله عنه في الاستلقاء**.

قال: يحتمل أن يكون النبي ﷺ حدَّث به عن بعض أهل الكتاب على طريق الإنكار عليهم، فلم يفهم عنه قتادة بن النعمان إنكاره، فقال: قال رسول ﷺ ...

قالوا: فلهذا الاحتمال تركنا الاحتجاج بأخبار الآحاد في صفات الله.

فتأمّل ما في هذا الوجه من الأمر العظيم، أن يشتبه على أعلم الناس بالله وصفاتِهِ وكلامِهِ وكلام رسوله - كلام الرسول الحق الذي قاله مدحًا وثناء على الله بكلام الكفار المشركين الذي هو تنقصٌ وعيبٌ، فلا يميز بين هذا وهذا، ويقول: قال رسول الله ﷺ لما يكون من كلام ذلك المشرك الكافر !!

فأي نسبة جهل واستجهال لأصحاب رسول الله ﷺ فوق هذا: أنه لا يميز =

أحدهم بين كلام رسول الله ﷺ، وكلام الكفار والمشركين، **ويميز بينهما أفراخ الجهمية والمُعطلة !!**

وكيف يستجيز مَن للصَّحابة في قلبِه وقارٌ وحرمةٌ أن ينسب إليهم مثل ذلك؟!

ويا لله العجب ! هل بلغ بهم الجهل المُفرط إلى أن لا يفرِّقوا بين الكلام الذي يقوله رسول الله ﷺ حاكيًا عن المشركين والكفار، والذي يقوله حاكيًا له عن جبريل عن رَبِّ العالمين، ولا بين الوصف بما هو مدح وثناء وتمجيد لله، ووصفه بما هو ضد ذلك ؟! **فتأمل جناية هذه المعرفة على النُّصوص !**

ومن تأمل أحاديث الصِّفات وطرقها وتعدد مخارجها ومَن رواها مِن الصَّحابة علم بالضَّرورة بطلان هذا الاحتمال، وأنه مِن أبين الكذب والمحال، **فو الله لو قاله صاحب رسول الله ﷺ مِن عند نفسه لكان أولى بقبوله واعتقاده من قولِ الجهمي المعطل النافي**، فكيف إذا نسبه إلى رسول الله ﷺ ؟!

والمقصود أن هذه الدرجات الثلاث قد وضعت الجهمية أرجلهم فيها، فهذه درجة منه كون الرسول ﷺ قاله، وأكدوا أمر هذه الدرجة بأن أخبار الآحاد يتطرق إليها الكذب. اهـ

[وإنما دخلت الشبهة على من أنكر هذا الحديث لظنه أنه يوافق دعوى اليهود أن الله لما خلق خلقه استراح يوم السبت.

وهذه الشبهة باطلة وزائلة بإذن الله، فإنه ليس في الحديث ذكر الاستراحة اليهودية، وقد كذبهم الله ﷻ في كتابه، فقال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴿٣٨﴾ فَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ ﴾ [ق:٣٨و٣٩].

وأثبت الله ﷻ لنفسه استواءه على عرشه، فقال تعالى: ﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾ [الأعراف:٥٤، ويونس:٣]، ومثلها في السجدة والإنسان والحديد، وليس في استوائه على عرشه أن ذلك من تعب أو إعياء فيكون استراحة !! تعالى الله عما تقول اليهود علوًّا كبيرًا. =

قال سبحانه: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق:٣٨]، فإن نفي مسّ اللغوب الذي هو التعب والإعياء دالٌّ على كمال القدرة ونهاية القوة، بخلاف المخلوق الذي يلحقه النصب والكلال ما يلحقه !!

وكذلك نقول في هذا الحديث: (إن الله ﷻ خلق خلقه ثم استوى على العرش)، و(إنه استلقى ووضع إحدى رجليه على الأخرى) من غير تعبٍ، أو إعياء، أو طلب للراحة، ليس كمثله شيءٍ لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، ولا يسأل عما يفعل، غني عن جميع خلقه، العرش وغيره، وجميعهم فقراء إلى ربهم، لا غنى لهم عنه طرفة عين.

وأما الاستراحة اليهودية المزعومة فكغيرها من كذبهم على الله وتنقصهم لمقام الربوبية، مثل دعواهم حين نزل قول الله تعالى: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [البقرة:٢٤٥]، فقالت اليهود: (إن الله فقير ونحن أغنياء، إنما يقترض الفقير)، فقاسوا الله بخلقه، بل وبالمحتاج الفقير منهم .. فأنزل الله فيهم: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا۟ وَقَتْلَهُمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ ﴿١٨١﴾﴾ [آل عمران: ١٨١].

ولقد كان لليهود أيضًا دعوى مصاحبة لتلك الدعوى الفاجرة، ولقد كذبهم الله فيها فقال تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة: ٦٤].

وهذا هو الواجب على الموحِّد أن يرد الوصف الباطل، ويثبت ما أثبته الله لنفسه وأثبته له نبيه ﷺ.

وما هلك من هلك من الجهمية المعطلة وإخوانهم اليهود إلَّا بسبب قياسهم وتمثيلهم بين الخالق والمخلوق، فالجهمية عطلوا بعدما مثلوا، وأما اليهود فبقوا على تمثيلهم، وهذا ضرب الأمثال لله.

ثم نقول لهم: إن ابن آدم الذي خلق في كبدٍ، وما فيه من ضعف ونقص، =

وحاجة إلى الراحة، لربما استلقى ووضع إحدى رجليه على الأخرى من غير تعب، ولكن محبة في هذه الجلسة كما لا يخفى، فالله ﷻ أكمل وأعظم فعال لما يريد، وهذا في النفي والإثبات بطريق الأولى بعد ثبوت النصوص.

وقد فصَّل شيخ الإسلام ابن تيمية في النفي والإثبات بطريق الأولى، في «بيان تلبيس الجهمية»، «والتدمرية» وغيرها.

ورَحِمَ الله سلف الأمة حين قالوا: إذا قال لك الجهمي: أنا أكفر برب يزول عن مكانه، فقال: أنا أؤمن برب يفعل ما يشاء.

- من فقه الحديث:

روى مسلم في «صحيحه» (ح٧٢،٧٣،٧٤) عن جابر بن عبدالله رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «**لا يستلقين أحدكم ثم يضع إحدى رجليه على الأخرى**».

وروى ابن حبان في «صحيحه» (ح / ٥٥٥٤)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ٢٧٧)، بإسناد على شرط الشيخين عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ نهى أن يستلقي الرجل ويثني رجليه على الأخرى.

وعارض ذلك ما رواه البخاري في «صحيحه» (ح٤٧٥)، ومسلم في «صحيحه» (ح ٧٥، ٧٦)، عن عبدالله بن زيد رضي الله عنه أنه رأى رسول الله ﷺ مستلقيًا في المسجد، واضعًا إحدى رجليه على الأخرى.

وقد اختلف في جواز ذلك الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم .. وممن ورد عنه فعل ذلك: عمر، وعثمان، وعبدالرحمن بن عوف، وابن مسعود رضي الله عنهم، وكان ابن عمر رضي الله عنهما لا يرى به بأسًا، وكذلك ورد الجلوس ووضع الرجل على الأخرى عن بلال بن رباح، وأنس بن مالك، وأسامة بن زيد رضي الله عنهم، وكان ابن عمر رضي الله عنهما أيضًا لا يرى بذلك بأسًا.

وورد فعله عن بعض التابعين، منهم: محمد ابن الحنفية، والشعبي، وقال الحسن البصري: كانت اليهود يكرهونه، فخالفهم المسلمون.

وقال أبو مجلز: لا بأس به، إنما هو شيء كرهته اليهود.

وروي عن ابن سيرين في رواية أنه سئل عن هذه الجلسة أتكره ؟ فقال: لا. =

ومن ورد عنه النهي عن ذلك: قتادة بن النعمان أنكر على أخيه لأمه أبي سعيد الخدري رضي الله عنه - كما تقدم -، ثم تابعه أبو سعيد فقال: لا جرم لا أفعله أبدًا.

وكعب بن عُجرة أنكر على الأشعث بن قيس وبحضور جرير بن عبدالله فقال: ضعها فإنها لا تصلح لبشر.

وكان ابن عباس رضي الله عنهما ينهى عن ذلك.

ومن التابعين سعيد بن جبير، فقد رمى بحصيات من فعل ذلك، وقال له: ابن عباس رضي الله عنهما كان ينهى عن هذا.

وروى أيضًا ابن سيرين عن ابن عباس رضي الله عنهما: أنه كره أن يضطجع ويضع إحدى رجليه على الأخرى.

ورأى ابن سيرين أحدهم جالسًا هذه الجلسه فقال له: ارفعها؛ فقد تواطئوا على الكراهية لها.

[انظر: «مصنف» ابن أبي شيبة (١٣/ ١١٩-١٢٢)، صحيح البخاري كتاب الصلاة، باب الاستلقاء في المسجد (٤٧٥)، و«الأدب المفرد» (باب الاستلقاء)]

والراجح عندي قول من ذهب إلى النهي عن ذلك، وذلك لأمور:

أحدها: أن حديث جابر وأبي هريرة رضي الله عنهما هو قول النبي ﷺ، وقوله مقدم على الفعل المطلق.

ثانيها: أن هذا القول فيه حكم زائد على معهود الأصل، رافع لما كان الناس عليه قبل وروده، وهذه صفة الناس.

ثالثها: في حديث قتادة بن النعمان وكعب بن عجرة رضي الله عنهما: (أن ذلك لا يصلح لبشر)، وهذا خبر، والأخبار لا يدخلها الناسخ، فيتعين القول بتأخر حديث جابر وأبي هريرة رضي الله عنهما، وأن حديث عبدالله بن زيد رضي الله عنه كان قبل العلم بذلك.

وأما ما ورد عن بعض الصحابة وبعض التابعين فعلهم لذلك؛ فلعدم علمهم بالنهي فبقوا على الأصل. وكذلك من لم ير بذلك بأسًا.

أما من قال من التابعين: إن ذلك إنما أخذ من اليهود؛ فهذا ظن منهم =

رَحِمَهُمُاللهُ إذ لم يبلغهم الحديث، أو بلغهم من طريق لا تصح عنده، إلى غير ذلك من أسباب الخلاف كما بينها شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُاللهُ في كتابه «رفع الملام عن الأئمة الأعلام»، فالحجة لمن حفظ وعلم كما لا يخفى.

وأما من قال: إن علة النهي عن ذلك هو خشية انكشاف العورة، ولا تزول هذه العلة بلبس السراويل، فيجاب عن هذا بأنها علة غير منصوصة شرعًا، وإنما هي رأي يبطل بعد خبر قتادة وكعب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، فأين في الحديث أن النبي ﷺ وصحابته فعلوا ذلك بعد لبسهم للسراويل، مع أن السراويل معروفة في وقتهم وملبوسة عند العرب، ففي الصحيحين عن ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا أن النبي ﷺ قال: «**من لم يجد إزارًا فليلبس السراويل**»] اهـ

ما بين [ ] من تحقيق السماري لـ«نقض الدارمي» (ص ٣٨٦).

«**تنبيه**»:

واعلم - وفقك الله لاتباع السُّنة - أن الكلام في هذه الصفة عند أهل السُّنة والاتباع مبنيَّة على الكلام في إسناد هذا الحديث صحة وضعفًا، فمن صحح هذا الحديث أمرَّه على ظاهره من غير تحريف ولا تمثيل، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

ومن ضعفَّه من أهل العلم من جهة إسناده لم يُثبت لله ما دلَّ عليه من صفة الاستلقاء، فالعبرة عند أئمة السُّنة والأثر على صحة الأثر أو ضعفه، فما صح عندهم قبلناه وقلنا به، وما ضعَّفوه رددناه، فهم علماء هذا الشأن وحُذاقه، ولم أقف حسب علمي وبحثي في كتب المتقدمين من أهل السُّنة والحديث على من طعن في متن هذا الحديث واستنكر لفظه وما دلَّ عليه، وقد قال الألباني بعد بحث في هذا الحديث: (لم أجد الآن من تكلَّم عليه من الأئمة النقاد ..).

فهذا الحديث مروي في الكتب المشهورة المتداولة بين أهل السُّنة والأثر كـ«السُّنة» لابن أبي عاصم، و«معجم» الطبراني وغيرهما من كتب أهل السُّنة كما تقدم في تخريجه، وأصحابها أئمة لهم مكانتهم في السُّنة والحديث، فلم يتعرَّضوا =

للطعن في متنه واستنكار ألفاظه وما دل عليه، وإلَّا فكيف يروون في كتبهم ما لا يليق به سبحانه من أحاديث الصفات ثم يسكتون عنها ولا ينكرونها بحُجَّة من أسندك فقد أحالك !

وهل أئمة الجهمية وأفراخهم من المعتزلة والأشاعرة يُعظِّمون الله تعالى أشد تعظيمًا من أئمة السُّنة والأثر ؟! فهم يطعنون في ألفاظ أحاديث الصفات بحُجَّة أنها توهم التشبيه والتمثيل بزعمهم، فسلكوا هذا المسلك المحدث في إعلال تلك الأحاديث، وهذا بلاؤهم الذي ارتقوا منه إلى سُلَّم التعطيل ونفي الصفات.

ومن أعجب ما تقف عليه في تحقيقات كثيرٍ من المتأخِّرين لكتب السُّنة والاعتقاد المتقدمة سلوكهم هذه الطريقة المحدثة الموروثة عن الجهمية المعطلة وأفراخهم من الأشاعرة في تعليلهم لأحاديث الصفات والآثار المروية عن الصحابة والتابعين، فلا يقتصرون على الكلام على أسانيدها صحة وضعفًا - فقد يكون لهم سلف من أئمة هذا الشأن في الكلام عليها -، بل أخذوا يستنكرون ألفاظها بحُجَّة أنها ألفاظ منكرة تخالف تعظيم الله تعالى وتوقيره ! أو بحُجَّة أنها مُتلقَّاة عن بني إسرائيل وأخبارهم كما في حديث الاستلقاء وغيره كما تقدم !!

ولا يخفى أن في هذا تجهيلًا كبيرًا للسلف الصالح وأئمة السُّنة الذين رووا هذه الأحاديث والآثار في مصنفاتهم في السُّنة والرد على الجهمية المعطلة، إذ كيف يروونها ويحتجون بها على المعطلة وهي ألفاظ منكرة لا تليق بالله سبحانه !

ورَحِمَ الله ابن تيمية إذ يقول في «بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٢٦٨) وهو يتكلم عن أثرٍ لكعب الأحبار رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيه نسبة الثقل لله تعالى، قال: (وهذا الأثر وإن كان هو رواية كعب، فيحتمل أن يكون من علوم أهل الكتاب، ويحتمل أن يكون مما تلقَّاه عن الصحابة، ورواية أهل الكتاب التي ليس عندنا شاهد هو لا يدفعها ولا يصدقها ولا يكذبها، فهؤلاء الأئمة المذكورة في إسناده هم مِن أجلّ الأئمة، وقد حدثوا به هم وغيرهم، ولم ينكروا ما فيه من قوله: (من ثقل الجبار =

فوقهن)، فلو كان هذا القول مُنكرًا في دين الإسلام عندهم لـم يحدّثوا به على هذا الوجه..اهـ

ورَحِمَ الله كذلك ابن القيم وهو يقـول: (وهـب أن المعطِّـل يكـذب (كعبًـا) ويرميه بالتجسيم فكيف حدَّث به عنه هؤلاء الأعلام مُثبتين له غير منكرين).اهـ
[«مختصر الصواعق» (٣/ ١٠٧٥)]

ومن أمثلة طعن المتأخرين في أحاديـث الـصفات بـسبب مـا اسـتنكروه مـن ألفاظها: حديث الاستلقاء الذي نحن بصدد الكلام عنه، فهذا الألباني لما ضـعَّفه تكلَّم عليه من قبل إسناده، وليته اقتصر على ذلك؛ ولكن الأمر تعدَّى إلى الطعـن في متنه وما دل عليه، فإذا هو يقول: أشم منه رائحة اليهودية ! كذا زعم !

ثم يقول كما في «ضعيفته» (٧٥٥): (وجملة القول: إن هذا الحديث منكر جـدًّا عندي، ولقد قفَّ شعري منه حين وقفت عليه، ولـم أجد الآن مـن تكلَّـم عليـه من الأئمة النقاد ..) إلخ.

والحمد الله فقد أراحنا ونسب هذا الاستنكار (إلى نفسه ورأيه وأنـه لـــم يجـد أحدًا سبقه إلى الطعن فيه من الأئمة)، ثم أخـذ يُفـتِّشُ كعادتـه إذا أراد أن ينتـصر لقول له في كلام أهل العلم ليقف على من وافقه على إنكار متن حديث الاستلقاء فلم يجد إلَّا أفراخ الجهمية المعطلة، فها هو يقـول: (ثـم رأيـت البيهقـي في كتابـه «الأسماء والصفات» سبقني إلى الكلام على الحديث بنحو ما ظهر لي). !! اهـ

فهل مثل هؤلاء الأشاعرة المعطلة يُفرح بكلامهم في صفات الله تعالى ويحـتج بهم في أبواب السُّنة والاعتقاد ؟! وقد قال المعلمـي رَحِمَهُ اللَّهُ في «التنكيـل» (١/ ٢٤٢): والبيهقي أرعبته شقاشق أستاذه ابن فورك المتجهم الذي حذا حذو ابـن الثلجـي في كتابه الذي صنفه في تحريف أحاديث الصفات والطعن فيها. اهـ

قلت: وهل غفل أئمة السُّنة وعلماء الحـديث والأثـر عـلى مـرِّ هـذه الأزمـان والدهور حتى جاء هؤلاء المعطلة فـأنكروا ألفـاظ هـذه الأحاديـث ونزَّهـوا الله تعالى عن ما لا يليق به ! سبحانك هذا بهتان عظيم. =

وقد تقدم قريبًا ردّ ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على البيهقي وغيره ممن طعن في هذا الحديث وغيره من أحاديث الصفات.

ثم وقفت على بعض المقالات لبعض أتباعه ممن يحذو حذوه، ويقتفي أثره، وينصر مذهبه في الإرجاء وغيره من مسائل الاعتقاد - كتأويل حديث الصورة الذي تقدم الكلام عليه وأنه لا يرده إلَّا الجهمية، ورد أثر مجاهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الإقعاد الذي سيأتي الكلام عليه قريبًا وأنه لا يرده إلَّا الجهمية - فإذا هو ينصر كلام البيهقي الأشعري والألباني في الطعن على حديث الاستلقاء واستنكاره أشد الإنكار، ويرمي كل من قبله وأخذ به بأنه مخالف لمنهج السلف ومقاصدهم النبيلة !!

ثم أخذ يرد على أئمة السُّنة والحديث الذين قبلوا هذا الحديث ورووه في مصنفاتهم في السُّنة والاعتقاد واحدًا واحدًا، ويرميهم بالتساهل والغفلة وعدم تعظيم الله تعالى لروايتهم لهذه الأحاديث والآثار المروية عن بني إسرائيل - بزعمه - ككعب الأحبار ووهب بن مُنبِّه رَحِمَهُمَاٱللَّهُ وغيرهما ممن أسلم وحسن إسلامهم، وسمع منهم كثير من الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وسلف الأمة وعلماء السُّنة وصدقوهم، واحتجوا بكلامهم، وأقوالهم مبثوثة في كتب السُّنة والاعتقاد، ولا يكاد يخلو منها كتاب ! ومع ذلك كله فقد ادعى هذا (**المُتعالم**) أنهما بثوا في الأمة كثيرًا من الأحاديث الواهية والمكذوبة ! - فسبحانك هذا بهتان عظيم -، وطعن في أئمة السُّنة والدين كطعن الجهمية المعطلة وأفراخهم في أئمة السنة بأنهم يروون في مصنفاتهم الآثار المنكرة ويبثونها في الأمة من غير نكير ولا تحذير !

«**تنبيهان**»:

١ - (عُبيد بن حنين) الرَّاوي عن قتادة، وقع عند ابن أبي عاصم في الأصل (عبدالله بن حنين)، وقد قال الألباني في تحقيقه «للسُّنة» لابن أبي عاصم (٥٦٨)، وتلميذه الجوابرة في تحقيقه «للسُّنة»لابن أبي عاصم كذلك (٥٨٠): إن =

وذلك كله بعد قوله: ﴿ أَفَمَن يَخۡلُقُ كَمَن لَّا يَخۡلُقُ ﴾ [النحل:١٧]؛ إنما يُوافِقُ الاسمَ الاسم، ولا يشْبه الصِّفةُ الصِّفة.

قال أبو محمد الدَّشتي:

فهذا الحديث نصٌّ عن النَّبي ﷺ على أن لله ﷻ حدًّا، وأن حدَّ الله لا يعلمه غيره.

٥٥- أنشدنا الحافظ أبو الحجَّاج يوسف بن خليل الدِّمشقي - من لفظِهِ - أنبا أبو القاسم ابن بَوْشٍ، أنبا أبو العِزِّ أحمد بن عُبيد الله بن كادِشٍ، أنشدنا أبو طالب محمد [٢٧ / أ] بن علي الحربي، أنشدنا الإمام أبو الحَسن علي ابن عُمر الدَّارقُطني رَحِمَهُ اللهُ، قال:

حديثُ الشَّفاعةِ في أحمدٍ ... إلى أحمدَ المُصطفى نُسنِدُه
فأمَّا حديثٌ بإقعَادِهِ ... على العرشِ أيضًا فلا نَجحَدُه
أَمِرُّوا الحديثَ على وجهِهِ ... ولا تُدخِلوا فيه ما يُفسِدُه

الصَّواب: (عبدالله بن منين)، وكلاهما خطأ، والصواب: (عُبيد بن حنين).
انظر المصادر التي خرجت منها الحديث، وانظر: «تهذيب الكمال» (١٩/ ١٩٧).
٢- (سعيد بن الحارث) الرَّاوي عن ابن حنين، جعله الألباني في كلامه على الحديث (الحارث بن سعيد العتقي)، وتابعه تلميذه الجوابرة، وضعَّفا به الحديث.
قلت: والصواب أنه: (سعيد بن الحارث الأنصاري) من رجال الجماعة، مشهور مُجمع على الاحتجاج به كما تقدم في كلام أبي موسى المديني، وابن القيم.
انظر: «تهذيب الكمال» (١٠/ ٣٧٩).

و لا تُنكــروا أنــه قــاعِـدٌ ولا تَجحدُوا أنه يُـقْعِــدُه[(١)] [(٢)]

(١) في إسناد المصنف أبو العز أحمد بن كادِش تُكلِّم فيـه؛ ولكـن تابعـه القـاضي أبـو يعلى في «إبطال التأويلات» (٢/ ٤٩٢) فيرويها عن شيخه أبي طالب العـشاري - وهو ثقة - عن الدارقطني.

وبهذا تصح نسبتها للدارقطني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فـلا يُلتفـت إلى مـن ضـعفها، كـالكوثري الجهمي، والألباني في «الضعيفة» (٢/ ٢٥٦)، فقد قال: (.. مما يُنكر في هذا الباب، ما رواه أبو محمد الدشتي في «إثبات الحد» ثم ذكره، وقال: فهذا إسـناد لا يـصح، من أجل أبي العز هذا .. إلخ.

وممن أثبت هذه الأبيات للدارقطني رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

١ - الدَّشتي.

٢ - الذهبي في كتابه «العرش» (٢٥٨)، و«العلو» (٥١٣).

٣ - ابن القيم في «بدائع الفوائد» (٤/ ٤٩)، و«النونية» (ص١٠٣)، فقال:

والدَّارقُطني الإمامُ يُثبِّت الـ آثارَ في ذا البابِ غيرَ جَبــانِ
وله قصِيدٌ ضُمّنت هذا وَ فيـ ـها لستُ لِلمَرويِّ ذا نُـكرانِ
وجرت لذلك فتنة في وقتـه من فـرقة التعطيل والعـدوان
والله نــاصر دينـه وكتـابـه ذا حكمه مـذ كانـت الفئتـان

٤ - وابن سحمان في كتابه «الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق» (٢/ ٦٨)

(٢) يشير إلى أثر مجاهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قوله تعـالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء: ٧٩] قال: يُجلسه معه في العرش.

رواه الطبري في «تفـسيره» (١٥/ ١٤٥)، والخلال في «الـسُّنة» (١/ ٢٠٩-٢٦٠) وقد أكثر من ذكر طرقه ورواياته.

وهو أثر صحيح، اتفق أهل السُّنة عـلى تلقيـه بـالقبول، والاحتجـاج بـه عـلى الجهمية، وأنكروا على كلِّ من ردّه ولم يقبله، أو طعن فيه. =

«**تنبيه**»:

تصدَّى الألباني في مقدمة «مختصر العلو للذهبي» في رد هـذا الأثـر، والطعـن في سنده ومتنه، وأنه لا يجوز الإيمان به حتى على فرض صحته عن مجاهـد ! لأنـه يستلزم نسبة القعود على العرشِ لله تعالى، وأن هذا يستلزم نسبة الاستقرار عليه، وهـذا كما زعم مما لا يجوز اعتقاده ونسبته إلى الله تعالى، كذا قال !! ثم أنكـر عـلى الذهبي تردده في ترك الجزم بردِّ هذا الأثر المنكر !! وأنه كان الأولى به الجزم بردّه، وعدم الاحتجاج به فهو اللائق به لورعه في عدم نسبة ما لا يصح له سبحانه !! ثم اعتذر له في تردده بين إثبات هذا الأثر وإنكاره بأنه لعله أخذ بهيبة هـؤلاء العلماء الذين أثبتوا هذا الأثر ! وتعجب كثيرًا من المحدثين أئمة السُّنة والآثار من تحمسهم الزائد لإثبات هذا الأثر المنكر ومبالغتهم على من رده، وإساءتهم الظن بعقيدته !!

ولقد تابعه في هذا الردِّ كثير ممن ينتسب إلى التحقيـق والتخـريج !! وأصـبح هذا القول هو السَّاري في حواشي كثير من كتب السُّنة، والله المستعان.

- قال البربهاري رَحِمَهُ اللَّهُ في «السُّنة» (١٥٤): مَـن قبلنـا لـم يـدعونا في لَـبسٍ، فقلدهم واسترح، ولا تجاوز الأثر، وأهل الأثر. اهـ

فمن أراد السَّلامة والنجاة فليتبع السَّلف الصَّالح فقد كانوا أعلم بالله وبـسنة نبيه ﷺ ممن جاء بعدهم، وأورع وأخشى لله أن ينسبوا له ما لا يثبت.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «مجموع الفتاوى» (٤/ ٣٧٤): .. إذا تبيَّنَ هذا فقد حـدَّث العلماء المرضيون وأولياؤه المقبولون: أن محمدًا رسول الله ﷺ يُجلسه ربه عـلى العـرش .. وهذا ليس مُناقضًا للشَّفاعة لما استفاضت بها الأحاديث مِن أن المقام المحمـود هو الشَّفاعة **باتفاق الأئمة مِن جميع من ينتحل الإسلام ويدَّعيه، لا يقول: إن إجلاسـه على العرش مُنكر، وإنما أنكره بعض الجهمية، ولا ذِكرُه في تفسير الآية مُنكرًا**. اهـ

وقد تلقَّى أهل السُّنة في كل عصر أثر مجاهد بالقبول، وبـالغوا في الإنكـارِ عـلى من رَدِّه، أو طعنَ فيه، وأقوالهم في هذا الباب كثيرة جـدًّا، فـانظر كتـاب «الـسُّنة» للخلال رَحِمَهُ اللَّهُ (١/ ٢٠٩-٢٦٠) حتى تقف على بعض أقوالهم. ومنها : =

١- قال إمام أهل السُّنة والجماعة الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن أثر مجاهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قد تلقته العلماء بالقبول. «العرش» للذهبي (١٩٢).

٢- قال أبو داود - صاحب السُّنن (٢٧٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ-: ما زال الناس يُحدثون بهذا يريدون مغايظة الجهمية، وذلك أن الجهمية ينكرون أن على العرش شيئًا. وقال: وما ظننت أن أحدًا يُذكر بالسُّنة يتكلّم في هذا الحديث.

[«العرش» للذهبي (١٩٤)، (٢٤٤)]

٣- وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل (٢٩٠هـ) رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ: ما رأيت أحدًا من المحدّثين يُنكره، وكان عندنا وقت ما سمعناه من المشايخ أنه إنَّما ينكره الجهمية.

[«العرش» (١٩٠)]

٤- وقال ابن جرير الطبري (٣١٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ليس من فرق المسلمين من يُنكر هذا، لا من يُقرّ أن الله فوق العرش ولا من ينكره. [«العرش» (١٩٥)].

٥- وقال أبو بكر يحيى بن أبي طالب وهو يتكلَّم على من رَدّ أثر مجاهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: .. ولا علمت أحدًا ردّ حديث مجاهد .. واحتمله المحدّثون الثِّقات، وحدّثوا به على رُؤوس الأشهاد، لا يدفعون ذلك، يتلقّونه بالقبول والسُّرور بذلك، أنا فيما أرى أنّي أعقل مُنذ سبعين سنة والله ما أعرف أحدًا ردَّه، ولا يرده إلا كُلّ جهميّ مُبتدع خبيث يدعو إلى خلاف ما كان عليه أشياخنا وأئمتنا ..

[«السُّنة» للخلال (٢٦٨)]

٦- وقال الآجري (٣٦٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الشريعة» (٣/ ٣٦٧): وأما حديث مجاهد .. فقد تلقّاه الشُّيوخ من أهل العلم والنَّقل لحديث رسول الله ﷺ تلقّوها بأحسن تلقٍّ، وقبلوها بأحسن قبول، ولم ينكروها. اهـ

٧- قال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «درء التعارض» (٥/ ٢٣٧): .. وإنما الثابت عن مجاهد وغيره من السَّلف، وكان السَّلف والأئمة يروونه ويتلقونه بالقبول ... اهـ

٨- قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «بدائع الفوائد» (٣/ ١٣٨٠): قال القاضي:

صنف المروذي كتابًا في فضيلة النبي ﷺ، وذكر فيه إقعاده على العرش، قال القاضي: وهو قول أبي داود، وأحمد بن أصرم، ويحيى بن أبي طالب، وأبي بكر بن حماد، وأبي جعفر الدمشقي، وعباس الدوري، وإسحاق بن راهويه، وعبدالوهاب الوراق، وإبراهيم الأصبهاني، وإبراهيم الحربي، وهارون بن معروف، ومحمد بن إسماعيل السُّلمي، ومحمد بن مصعب بن العابد، وأبي بكر بن صدقة، ومحمد بن بشر بن شريك، وأبي قِلابة، وعلي بن سهل، وأبي عبدالله بن عبدالنور، وأبي عبيد، والحسن بن فضل، وهارون بن العباس الهاشمي، وإسماعيل بن إبراهيم الهاشمي، ومحمد بن أبي عمران الفارسي الزاهد، ومحمد بن يونس البصري، وعبدالله ابن الإمام أحمد، والمروزي، وبشر الحافي. انتهى.

قلت (ابن القيم): وهو قول ابن جرير الطبري، وإمام هؤلاء كلهم مجاهد إمام التفسير، وهو قول أبي الحسن الدارقطني، ومن شعره فيه ... ثم ذكره. اهـ

٩- وقال الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (١٣٨٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ - مُفتي الدِّيار السُّعودية سابقًا - وهو يتكلم عن المقام المحمود في «مجموع الفتاوى» (٢/ ١٣٦): قيل: الشفاعة العُظمى، وقيل: إجلاسه معه على العرشِ كما هو المشهور من قول أهل السُّنة؛ والظاهر أنه لا مُنافاة بين القولين، فيمكن الجمع بينهما: بأن كلاهما من ذلك [أي المقام المحمود]، والإقعاد على العرش أبلغ. اهـ

قلت: فهكذا ينقل أهل العلم في كل عصر من العصور قبولهم لهذا الأثر واحتجاجهم به دون نكير.

وأما ما جاء عنهم في الإنكار على من ردَّ هذا الأثر، أو طعن فيه، فهو أكثر مما تقدم، ومنه:

١- قال إسحاق بن راهويه (٢٣٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: مَن ردَّ هذا الحديث فهو جهمي.

٢- قال إبراهيم الحربي (٢٨٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: ما ينكر هذا إلَّا أهل البدع.

٣- قال عبدالله بن أحمد بن حنبل (٢٩٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: إنما تُنكره الجهمية، وأنا أُنكر على كلِّ من ردَّ هذا الحديث، وهو مُتهمٌ على رسول الله ﷺ. =

٥٦- أنشدنا الحافظ أبو الحجاج - من لفظِهِ غير مرَّة -، أنبا الحافظ أبو الفرج ثابت ابن محمد بن أبي الفرج الشَّافعي المَدِيني في كتابه، أنشدنا أبو عبدالله الحُسين ابن عبد الملك بن الحُسين الأديب - فيما أظنُّ - وكان من عُيون أُدباءِ البلد، وكان من المَرْضِيين للإمام أبي طاهر مِطيارِ بن أحمد الرُّسْتَمي، الذي قال الحافظ محمد بن عبدالواحد الدَّقاق في [حقِّه] (١):

ما رأيتُ رجلاً قطُّ خيرًا منه في هَجوِ أهلِ البِدعِ، قال: [٢٧/ ب]

٤- قال إبراهيم الأصبهاني : هذا الحديث حدّث به العلماء مُنذ ستين ومائة سنة، ولا يردّه إلّا أهل البدع.

[هذه الآثار في «السنة» للخلال (٢٥٠) و (٢٧٩)]

٥- وقال الآجري (٣٦٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في «الشريعة» (٣/ ٣٦٧): وأنكروا - يعني: أهل السُّنة - على من ردَّ حديث مجاهد إنكارًا شديدًا، وقالوا: من ردَّ حديث مجاهد فهو رجلُ سوء. اهـ

قلت: وإنكارهم في هذا الباب على من ردَّ هذا الأثر كثيرٌ جدًّا، وقد أفردناه بجُزء يسر الله إتمامه.

فمن يجترئ بعد هذه الأقوال من أئمة أهل السُّنة على مُخالفتهم ؟!

قال الأوزاعي رَحِمَهُ اللَّهُ: اصبر نفسك على السُّنة، وقف حيث وقف القوم، وقل بما قالوا وكفّ عما كفّوا عنه، واسلك سبيل سلفك الصَّالح، فإنه يسعك ما وسعهم.

[اللالكائي (٣١٥)]

(١) في الأصل: (في حفظه)، والتصويب من: «جزء أبي موسى في الاستلقاء».

والإسناد صحيح كما ترى، وثابت بن محمد؛ ثبَّته: يوسف بن خليل، والمنذري، وابن الدبيثي.

والرستمي قال عنه الحُسين - و هو ثقة -: (الإمام)، وقال الدقاق: ما رأيتَ ...

الأشـعرِيَّـــةُ ضُـلالٌ زَنـــادِقَـــةٌ
إخوانُ مَن عبـدَ العُـزَّى مَـعَ اللَّاتِ
بِربِهم كفروا جَهـرًا، وَقـولُـهـمُ
إذا تَـــدبَّـرتَـهُ أَسْـوَا الـمقَـــالَاتِ
يَنفون مَـا أثبتُوا عَودًا بِبَدْئـــهمُ
عَقَائدُ القَومِ مِن أَوهَى المُحالَاتِ [1]

(٢) تكفير الأشاعرة محلّ خلاف بين أهل السُّنة والأثر، كما ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «بيان تلبيس الجهمية» (٥/ ١٥٠) وهو يتكلّم عن الصفاتية الذين أقرُّوا ببعض الصفات وجحدوا بعضها، فقال: (هؤلاء يؤمنون ببعض أسماء الله تعالى، ويكفرون ببعض، ويؤمنون ببعض الكتاب، ويكفرون ببعض، ولهذا تنازع الناس في إيمانهم وكفرهم). اهـ

ووجه من ذهب من أهل السُّنة إلى تكفيرهم: أنهم نظروا إلى حقيقة مذهب الأشاعرة وأصولهم التي بنوا عليها مذهبهم في الاعتقاد، فوجدوها مأخوذة من أصول الجهمية الذين أجمع السَّلف على تكفيرهم.

ومن تلك الأصول: نفي مُتقدمي الأشاعرة لأفعال الله تعالى الاختيارية.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «منهاج السُّنة» (٢/ ٣٩٠): والأشعري تَبَعٌ في ذلك للجهمية والمعتزلة الذين نفوا قيام الفعل به تعالى؛ لكن أولئك ينفون الصفات أيضًا بخلاف الأشعرية). اهـ

فهذا بالنسبة لـمُتقدِّمي الأشاعرة.

أما متأخروهم فقد والوا الجهمية والمعتزلة، فكان حقيقة باطنهم: باطن الـمعتزلة الـجهمية الـمعطلة.

- قال ابن تيمية في «الفتاوى الكبرى» (٥/ ٥١): وأما المتأخِّرون فإنهم والوا =

المعتزلة، وقاربوهم أكثر، وقدموهم على أهل السُّنة والإثبات وخالفوا أوَّليهم. اهـ

فالأشاعرة في بداية أمرهم تلقوا عن الجهمية والمعتزلة بعض أصولهم في الصفات؛ فنفوا أفعال الله الاختيارية تبعًا لهم.

ثم بدأ التقارب بين مذهبهم وبين مذهب الجهمية والمعتزلة في أبواب الاعتقاد حتى قارب أن يكون مذهبًا واحدًا.

- قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «بيان تلبيس الجهمية» (٤/ ٤٠١): فعلم أن هؤلاء [يعني: متأخري الأشاعرة] حقيقة باطنهم باطن المعتزلة الجهمية المعطِّلة، وإن كان ظاهرهم ظاهر أهل الإثبات كما أن المعتزلة عند التحقيق حقيقة أمرهم أمر الملاحدة نُفاة الأسماء والصِّفات بالكُلية، وإن تظاهروا بالرد عليهم، والملاحدة حقيقة أمرهم حقيقة من يجحد الصَّانع بالكلية، **هذا لعمري عند التَّحقيق**. اهـ

- وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في «الفتاوى الكبرى» (٥/ ٣٢٤) في معرض ردِّه على متأخري الأشاعرة: فعامة ما ذمه السَّلف والأئمة وعابوه على المعتزلة من الكلام المخالف للكتاب والسُّنة والإجماع القديم لكم منه أوفر نصيب، بل تارة تكونون أشد مُخالفة لذلك من المعتزلة، وقد شاركتموهم في أصول ضلالهم التي فارقوا بها سلف الأمة وأئمتها، ونبذوا بها كتاب الله وراء ظهورهم .. إلى أن قال: **وأنتم شُركاؤهم في هذه الأصول كلها، ومنهم أخذتموها، وأنتم فروخهم فيها، كما يقال: الأشعرية مخانيث المعتزلة، والمعتزلة مخانيث الفلاسفة؛ لكن لما شاع بين الأمة فساد مذهب المعتزلة، ونفرت القلوب عنهم صرتم تُظهرون الرَّد عليهم في بعض المواضع، مع مقاربتكم أو موافقتكم لهم في الحقيقة**. اهـ

وقال السِّجزي (٤٤٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في «رسالته إلى أهل زبيد» وهي رسالة يرد فيها على الأشاعرة، ويُبيِّن فيها حقيقة مذهبهم، وموافقتهم للجهمية والمعتزلة.

قال (ص١٣٧): الفصل الخامس: (بيان موافقتهم للمعتزلة في كثير من مسائل الأصول، وأنهم زائدون عليهم في القبح، وفساد القول في بعضها). =

- وكذا الهروي في «ذم الكلام» (٥/ ١٣١-١٤٤) فقد قال: (باب في ذكر كلام الأشعري)، ثم قارن بين مذهب الأشاعرة ومذهب الجهمية، وبين ضلالهم وخداعهم وتمويههم على العامة، حتى سماهم إناث الجهمية، في كلام طويل له، ومنه قوله: فجاءت [يعني: الأشاعرة] بمخاريق تراءا للغبي بغير ما في الحشايا، بنظر الناظر الفهم في جذرها، فيرى مخ الفلسفة بكساء لحاء السُّنة، وعقد الجهمية بنحل ألقاب الحكمة. - ثم قارن بين المذهبين -، وقال: ولا يخفى على ذوي الألباب أن كلام أوليهم وكلام آخريهم كخيط السحارة، فاسمعوا الآن يا ذوي الألباب، وانظروا ما فضل هؤلاء على أولئك.. إلخ وسيأتي ما ذكره قريبًا.

وقال ابن الحنبلي في «الرسالة الواضحة في الرد على الأشاعرة» (٢/ ٤٥١): وظهرت المعتزلة في زمن المأمون، وجرى منهم ما جرى، فكان آخر البدع ظهورًا مذهب الأشعري، وتولى نصرته الظلمة وأرباب الدنيا، وأصحاب المظالم القائمين بما يخالف الشَّرع من النجامة، والفلسفة، والإدمان على المظالم والفسق، لتعلم أن هذه البدعة شرُّ البدع بظهورها آخر الزمان، وانتشارها في فاسد البلدان، وركوب دعاتها التمويه والمحال، والكلام المزخرف وفي باطنه **الكفر والضلال**، فزمان هذه البدعة أخبث الأزمنة، وأتباعها أخبث الأمة، ودعاتها أقل أديان هذه الملة. اهـ

وقال أبو سعد الزنجاني (٤٧١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في شرحه لمنظومته في السُّنة (ص١٠٨) بعد ذكره لمقتل الجهم بن صفون: وانقطع عن الأمة شرُّ مقالاته واندرست، ولم يبق أحدٌ يقولها إلَّا حيثُ لا يُفطَنُ له، إلى أن كان علي بن إسماعيل الأشعري، وفسد بينه وبين أبي علي الجُبَّائي، وأخرجه عن مجلسه ونفاه، فعدل إلى بعض أقواله، وصار ينصرُه ويناظر عليه المعتزلة، فعاد شرُّها إلى الأمة. اهـ

وقال أبو الحسن الكرجي الشافعي (٥٣٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ - وله قصيد في السُّنة تلقب بـ«عروس القصائد في شموس العقائد»، قال ابن السمعاني: رأيته بالكرخ، إمام، ورع، فقيه، مفت، خير، أطيب .. له قصيدة بائية في السُّنة شرح فيها اعتقاده، واعتقاد السلف، تزيد على مائتي بيت. اهـ ومما قال فيها: =

وخبث مقال الأشعري تخنث يُضاهي تلوِّيه تلوي الشغازب
يُزيِّن هـذا الأشعـريُّ مقـاله ويقشبه بالسُّمِ يا شـرَّ قاشبِ
فينفي تفاصيلًا ويثبت جُـملةً كناقضةٍ من بـعد شـدِّ الذوائب
ويجزم بالتأويلِ من سنن الهدى فجـرأته في الديـنِ جُرأةُ خارب
يؤول آيـات الصفـات بـرأيـه ويخلب أغمـارًا فأشئم بخالب

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «مجموع الفتـاوى» (١٧/ ٤٧١): والأشـعري وأمثالـه برزخ بين السلف والجهمية. اهـ

وقال في «الفتاوى الكبرى» (٦/ ٦٢١): إن أبا المعالي وأمثاله يـضعون كتـب الكلام الذي تلقوا أصوله عن المعتزلة والمتفلسفة .. والأصول التي يقررهـا هـي أصول جهم بن صفوان في الصفات والقدر والإرجاء. اهـ

قلت: ومن كفَّر الأشاعرة من أهل السُّنة يعود تكفيره لهـم لعـدة مخالفـات في أبواب السُّنة والاعتقاد كفَّرَ بها السلف وأئمة السُّنة كثيرًا من الفرق بواحدة منها، فكيف إذا اجتمعت تلك الضلالات في فرقةٍ من الفرق ؟

وسأذكر بعض اعتقاداتهم التي كانت سببًا في تصريح بعض أهل العلم بكفرهم:

١- مخالفاتهم في توحيد الألوهية.

٢- اعتقادهم في الإيمان.

٣- نفيهم علو الله تعالى على خلقه.

٤- اعتقادهم في القرآن أنه عبارة عن كلام الله تعالى.

٥- نفيهم الحرف والصوت في كلام الله تعالى.

٦- تحريفهم لنصوص صفات الله تعالى.

٧- نفيهم لرؤية المؤمنين لربهم عَزَّوَجَلَّ.

وتفصيل ذلك:

١- توحيد الألوهية عند الأشاعرة.

ويتلخص مذهبهم في توحيد الألوهية فيما يلي: =

أ- أنهم لـم يهتدوا أصلًا إلى معرفة توحيد الألوهيـة والعبـادة بمعنـاه الـصحيح، بل ولا وجود لذكرِهِ عندهم في مُصنفاتِهم !!

ب- أن التوحيد عندهم هو الشهادة لله تعالى بالربوبية.

فهم يعتقدون: «أن الإله بمعنى الآله اسم فاعل، وأن الإلهية هي: القدرة عـلى الاختراع، كما يقوله الأشعري وغيره ممن يجعلون أخصَّ وصف الإله القدرة على الاختراع ». [«درء التعارض» (٩/ ٣٧٧)].

ج- أن الشرك عندهم هو شرك الربوبية.

د- أن صرفَ العبادة كالدعاء، والخوف والرَّجاء، والمحبـة، والعبـادات العمليـة المتعلقة بالجوارح لا تكون شِركًا عندهم إذا لم يعتقد استقلالية المعبود بالربوبية.

هـ- أن الشرك في توحيد الأسماء والصِّفات عندهم هو: إثبـات صـفات الله ﷻ، والتوحيد عندهم هو : إنكارها وتعطيلها باسم التأويل الذي حقيقته تحريف.

ولهذا تـرى الرازي في «تـفسيره» (٢٧/ ١٣٠) وهو مـن كبـارِ الأشـاعرة يـسمي «كتاب التوحيد» الذي ألَّفه ابن خزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ في إثبات الصفات: بـ(كتاب الشِّرك) !!

وقال ابن فورك في «مشكل الحديث» (ص٣٥٩): وعلم أن أحـد أصـولنا في هذا الباب أن كلما أطلق على الله ﷻ من هذه الأوصاف والأسماء التي قـد تجـري على الجوارح فينا، فإنما يجري ذلك في وصفه على طريق الصفة إذا لم يكن وجه آخر يحمل عليه مما يسوغ فيه التأويل، وذلك لصحة قيام الصفة بذاته، فإن قيامها مما لا يقتضي انتقاض توحيده وخروجه عما يستحقه من القـدم والإلهيـة، فأمـا وصـفه بذلك على الحد الذي يتوهمـه المـشبهة الممثلـة لربهـا بـالخلق في إثبـات الجـوارح والآلات فخلاف الدين والتوحيد. اهـ

وقال البيهقي في «الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد» (ص ١٢٠) وهو يتكلم على صفة الاستواء: ومنهم من قبله وآمن به، وحمله على وجه يـصح اسـتعماله في اللغة ولا يناقض التوحيد. اهـ

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «بيـان تلبـيس الجهميـة» (١/ ٤٢٧): أن تـسميتك =

أصحابك أهل التوحيد والتنزيه، هو مما اتبعتم فيه المعتزلة نفاة الصفات، فإنهم فسروا التوحيد بتفسير لم يدل عليه الكتاب والسنة ولا قاله أحد من سلف الأمة وأئمتها .. وادعوا أن من أثبت الصفات لم يكن موحِّدًا، لأن الواحد عندهم - الذي لا يعقل فيه - ما تميز منه شيء عن شيء أصلًا، وثبوت الصفات يقتضي الكثرة، والذي جعلوه واحدًا لا ينطبق إلَّا على معدوم ممتنع .. وأما تفسير التوحيد بما يستلزم نفي الصفات، أو نفي علوه على العرش؛ بل بما يستلزم نفي ما هو أعم من ذلك، فهو شيء ابتدعته الجهمية لم ينطق به كتاب ولا سنة ولا إمام، وكذلك جعل التشبيه ضد التوحيد، وتفسير التشبيه بما فيه إثبات الصفات، هو أيضًا باطل .. إلخ

قلت: فإمرار الصفات عندهم على حقيقتها وظاهرها من نواقض التوحيد !

ثم هم يفسرون توحيد الألوهية بتوحيد الربوبية، ولا ذكر لتوحيد الألوهية الذي جاءت به الرسل من توحيد الله بالعبادة في كتبهم، فهذا البيهقي يقول في كتابه «الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد» (ص ٤٩): الله معناه من له الإلهية، وهي القدرة على اختراع الأعيان وهذه صفة يستحقها بذاته. اهـ

ثم إن موقفهم مِن كلمة التوحيد (لا إله إلَّا الله): أنها ليست بأول واجب على العباد، وإنما أول الواجبات هو إثبات وجود الله تعالى بالنظرِ والقصد إليه !! فخالفوا بذلك دَعوة الرسل جميعًا عليهم صلوات الله وسلامه !!

قال الباقلاني وهو مِن كبارِ أئمة الأشاعرة: (وأن يعلَمَ أن أول ما فرَض الله على جميعِ العبادِ: النظر في آياته، والاعتبار بمقدوراته، والاستدلال عليه بآثارِ قدرته، وشواهد ربوبيته؛ لأن الله غير معلوم بالاضطرار). اهـ

وموقفهم من الإيمانِ الذي هو أحد مَراتب الدِّينِ كما سيأتي أنه يَكفي فيه التصديق القلبي المجرد، ولو لم يتكلم بكلمة التوحيدِ، ولم يعمل بجوارحِه قط.

فوافقوا الجهمية في تعريفِ الإيمانِ أنه: التصديق فقط دون القول والعمل.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «درء التعارض» (١/ ٢٢٤): فهم يريدون بلفظ =

(التوحيد، والواحد) في اصطلاحهم: ما لا صفة له، ولا يُعلم منه شيء دون شيء، ولا يرى، والتوحيد الذي جاء به الرسول لم يتضمن شيئًا من هذا النفي، وإنما تضمن إثبات الإلهية لله وحده؛ بأن يشهد أن لا إله إلَّا هو، ولا يعبد إلَّا إياه، ولا يتوكل إلَّا عليه، ولا يُوالي إلَّا له، ولا يُعادي إلَّا فيه، ولا يعمل إلّا لأجله، وذلك يتضمن إثبات ما أثبته لنفسه من الأسماء والصفات .. وليس المراد بالتوحيد مُجرد توحيد الربوبية، وهو اعتقاد أن الله وحده خلقَ العالم، كما يظن ذلك مَن يظنه مِن أهلِ الكلامِ والتصوف، ويظن هؤلاء أنهم إذا أثبتوا ذلك بالدليلِ فقد أثبتوا غاية التوحيدِ، ويظن هؤلاء أنهم إذا شهدوا هذا وفنوا فيه فقد فنوا في غاية التوحيد.

وكثير مِن أهل الكلام يقول: التوحيد له ثلاث معانٍ، وهو: واحد في ذاته لا قسِيمَ له، أو لا جُزء له، وواحد في صِفاتِهِ لا شَبيه له، وواحد في أفعالِهِ لا شريكَ له، وهذا المعنى الذي تتناوله هذه العِبارة فيها ما يوافق ما جاء به الرسول ﷺ، وفيها ما يُخالف ما جاءَ به الرسول ﷺ، وليس الحق الذي فيها هو الغاية التي جاء بها الرسول، بل التوحيد الذي أمرَ به أمرٌ يتضمن الحق الذي في هذا الكلام، وزيادة أُخرى، فهذا من الكلامِ الذي لُبِّس فيه الحق بالباطلِ، وكتَم الحقِّ.

وذلك أن الرجل لو أقرَّ بما يستحقه الرب تعالى مِن الصِّفات، ونزَّهه عن كلّ ما يُنزَّه عنه، وأقرّ بأنه وحدَه خالقُ كلِّ شيءٍ، لم يكن مُوحِّدًا، بل ولا مؤمنًا حتى يشهدَ أن لا إله إلَّا الله، فيقرّ بأن الله وحدَه هو الإله المستحق للعبادةِ، ويلتزم بعبادةِ الله وحده لا شريك له.

والإله هو بمعنى المألوه المعبود الذي يستحق العبادة، ليس هو الإله بمعنى: (القادر على الخلق)، فإذا فسَّرَ المفسِّر الإله بمعنى: القادر على الاختراع، واعتقد أن هذا أخصّ وصف الإله، وجعل إثبات هذا التوحيد هو الغاية في التوحيد، كما يفعل ذلك من يفعله من مُتكلّمة الصِّفاتية، وهو الذي ينقلونه عن أبي الحسن =

[يعني: الأشعري] وأتباعه، لم يعرفوا حقيقة التوحيد الذي بعث الله به رسوله، فإن مشركي العرب كانوا مُقرِّين بأن الله وحده خالق كل شيءٍ، وكانوا مع هذا مُشركين .. ولهذا كان من أتباع هؤلاءِ من يسجد للشمسِ والقمرِ والكواكب، ويدعوها كما يدعو الله تعالى، ويصوم لها، وينسك لها، ويتقرّب إليها، ثم يقول: إن هذا ليس بشركٍ، وإنما الشِّرك إذا اعتقدت أنها هي المدبّرة لي، فإذا جعلتها سببًا وواسطة لم أكن مُشركًا.

ومن المعلوم بالاضطرار مِن دينِ الإسلام أن هذا شِركٌ، فهذا ونحوه من التوحيد الذي بعث الله به رسله، وهم لا يُدخِلونه في مسمى التوحيد الذي اصطلحوا عليه، وأدخلوا في ذلك نفي صفاته. اهـ

وقال الشيخ محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في «الدُّرر السَّنية» (١/ ١١٢) وهو يتكلم عن معنى المعبود عند المتكلّمين الأشاعرة:

والمتكلّمون ممن يدعي الإسلام؛ لكن أضلّهم الله عن معرفة الإله، فذُكِرَ عن الأشعري، ومن تَبعه: أنه القادرُ، وأن الألوهية هي القدرة.

فإذا أقررنا بذلك، فهي معنى قوله: (لا إله إلا الله)، ثم استحوذ عليهم الشَّيطان؛ فظنوا أن التوحيد لا يتأتى إلَّا بنفي الصِّفات، فنفوها، وسموا من أثبتها: (مُجسمًا) !!

ورد عليهم أهل السُّنة بأدلة كثيرة، منها: أن التوحيد لا يتم إلَّا بإثباتِ الصِّفات؛ وأن معنى الإله: هو المعبود؛ فإذا كان هو سبحانه متفردًا به عن جميع المخلوقات، وكان هذا وصفًا صحيحًا، لم يكذب الواصف به، فهذا يدلّ على الصفات، فيدلّ على العلم العظيم، والقدرة العظيمة؛ وهاتان الصِّفتان: أصل جميع الصفات، كما قال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًۢا ﴾ [الطلاق:١٢].

فإذا كان الله قد أنكر عبادة مَن لا يملك لعباده نفعًا ولا ضرًّا، فمعلوم: أن هذا يستلزم العلم بحاجة العباد ناطقها وبهيمها؛ ويستلزم: القدرة على قضاء =

حوائجهم، ويستلزم الرحمة الكاملة، واللطف الكامل، وغير ذلك من الـصِّفات، فمن أنكر الصِّفات، فهو مُعطّل؛ والمعطل: شرٌّ من المشرك.

ولهذا كان السلف، يـسمون التـصانيف في إثبـات الـصِّفات: (كتـب التوحيـد)، وختم البخاري «صحيحه» بذلك، قال: (كتاب التوحيد)؛ ثم ذكر الصِّفات بابًا بابًا.

فنكتة المسألة: أن المتكلمين يقولون: التوحيد لا يتم إلّا بإنكار الصفات.

فقال أهـل الـسُّنة: لا يـتم التوحيـد إلّا بإثبـات الـصِّفات، وتوحيـدكم هـو: التَّعطيل، ولهذا آل هذا القول لبعضهم إلى إنكار الـرَّب تبـارك وتعـالى، كـما هـو مذهب ابن عربي، وابن الفارض، وفئام من الناس، لا يحصيهم إلّا الله ..

فبيّن السلف: أن العبادة إذا كانت كلّها لله عن جميع المخلوقات فلا تكـون إلّا بإثبات الصِّفات والأفعال، فتبيَّن: أن منكر الصِّفات، منكر لحقيقة الألوهية؛ لكن لا يدري.

وتبيَّن لك: أن من شـهد أن لا إلـه إلّا الله صـدقًا مـن قلبـه، لا بُـدَّ أن يثبـت الـصفات والأفعـال؛ ولكـن العجـب العُجـاب: ظـن إمـامهم الكبـير [يعنـي: الأشعري]، أن الألوهية: هي القُدرة، وأن معنـى قولـك: لا إلـه إلّا الله؛ أي: لا يقدر على الخلق إلّا الله. ! اهـ

وقال الشيخ عبدالرحمن بن حسن رَحِمَهُ اللَّهُ صاحب كتاب «فتح المجيد» كـما في «الدُّرر السَّنية» (٣/ ٢٠٨-٢١١): وهـذه الطائفـة التـي تنتـسب إلى أبي الحَـسَن الأشعري، وصفوا رب العالمين بصفات المعدوم والجـماد، فلقـد أعظمـوا الفريـة على الله، وخالفوا أهل الحقِّ من السَّلف والأئمة وأتبـاعهم .. إلى أن قـال: فهـذه الطائفة المنحرفة عن الحقّ، قد تجـردت شـياطينهم لـصدِّ النـاس عـن سـبيل الله، **فجحدوا توحيد الله في الألوهية، وأجازوا الشرك الذي لا يغفره الله**، فجوزوا: أن يُعبد غيره من دونه، وجحدوا توحيد صفاته بالتعطيل. فالأئمة مـن أهـل الـسُّنة وأتباعهم، لهم المصنفات المعروفة في الرد على هذه الطائفة الكافرة المعاندة .. اهـ

قال ابن بدران في «المدخل إلى مذهب الإمام أحمد» (ص٤٩٦: إذا رأيـت =

كتب الذين يزعمون أنهم أشاعرة رأيتهم على مذهب أرسطاليس وَمن تبعه كابن سينا والفارابي، ورأيت كتبهم عنوانها علم التوحيد وباطنها النوع المسمى بالإلهي من الفلسفة، وإذا كنت في ريب مما قلناه من الكلام، فانظر: «المواقف» لعضد الدين الإيجي، وشرحه للسيد الجرجاني، وما عليه من الحواشي، ثم تأمل كتاب «الإشارات»، وكتاب «الشفا» لابن سينا، وشروح الأول، فإنك تجد الكل من وادٍ واحدٍ لا فرق بينهما إلَّا بالتصريح باسم المعتزلة والجبرية وغيرهما، فهل يؤخذ توحيد من هذه الكتب إلَّا بعد الوقوع بألف ورطة، ثم إن سلم السالك من هذه الطامات ظفر بتوحيد من جنس توحيد الفلاسفة والملاحدة. اهـ

قلت: وقد تكلمت عن هذه المسألة ونقلت بعض كلام أئمة الأشاعرة في توحيد الألوهية وما تضمنه من الشرك الأكبر أو الأصغر في كتابي: «الاحتجاج بالآثار السلفية على إثبات الصفات الإلهية»، (المبحث الأول: العلاقة بين توحيد الألوهية وتوحيد الأسماء والصِّفات وأن توحيد العبادة لا يتم إلَّا بإثبات الصِّفات؛ وكل مُعطِّلٍ فلا بد أن يكون مشرِكًا، وأن التَّعطيل شرٌّ من الشِّرك).

٢- قولهم في الإيمان.

أما مذهب الأشاعرة في الإيمان فهو التصديق القلبي المجرد، ولو لم يتكلم بكلمة التوحيدِ، ولم يعمل بجوارحِه قط.

فوافقوا الجهمية في تعريفِ الإيمانِ أنه: التصديق فقط دون القول والعمل.

قال إمامهم الباقلاني: وأن يعلم أن الإيمان بالله ﷻ هو التصديق بالقلب، بأنه الواحد الفرد. اهـ

قال الزنجاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرحه لمنظومته في السُّنة (ص١٠٦): وأما المرجئة: فهم من البدع القديمة، وهم طوائف، وبينهم دقائق اختلافٍ تكثر، فمن قول بعضهم: (إن الإيمان قول وعقد)، وهو قول المريسي، ومن قول بعضهم: (إن الإيمان المعرفةُ بالله، وهو العلم بوجوده)، وهو قول جهمٍ والأشعري، وهو أخبثُها مقالة .. إلخ

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «مجموع الفتاوى» (٧/ ١١٩): والقاضي أبو بكر =

الباقلاني نصرَ قول جهم في مسألة الإيمان مُتابعةً لأبي الحسن الأشعري وكـذلك أكثر أصحابه. اهـ

وقال أيضًا (٧/ ٥٨٢): وبهذا وغيره يتبيَّن فساد قول جهم والـصالحي ومـن اتـبعهما في الإيـمان كالأشـعري في أشـهر قوليـه، وأكثـر أصـحابه، وطائفـة مـن مُتأخِّري أصحاب أبي حنيفة كالماتريدي ونحوه، حيث جعلـوه مُجـرد تـصديق في القلب يتساوى فيه العباد. اهـ

- وقال الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن أبـا بطـين رَحِمَهُ اللَّهُ في «الرسـائل والمـسائل النجدية» (٢/ ١٧٦-١٧٧): ومذهب الأشاعرة: أن الإيمان مُجرد التـصديق، ولا يدخلون فيه أعمال الجوارح.

قالوا: وإن سُمِّيت الأعمال في الأحاديث إيمانًا فعلى المجاز لا على الحقيقة.

ومذهب أهل السُّنة والجماعة: أن الإيمان تـصديق بالقلـب، وقـول باللـسان، وعمل بالجوارح، وقد كفّر جماعة من العلماء من أخرج العمل عن الإيمان. اهـ

قلت: ومن تكفير أهل السُّنة لمن ذهب هذا المذهب:

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: .. الجهمية تقول: إذا عرف ربه بقلبه، وإن لـم تعمـل جوارحه؛ وهذا كفر، إبليس قد عرف ربه، فقال: ﴿رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِي﴾ [الحجر: ٣٩]. [«السُّنة» للخلال (٩٨٠)]

- وقال وكيع رَحِمَهُ اللَّهُ: قالت الجهمية: المعرِفةُ بالقلب بما جاء مِن عندِ الله يجـزئُ من القولِ والعملِ؛ وهذا كفر. [«السُّنة» لعبدالله (٣٩٩)]

- وقال المروزي رَحِمَهُ اللَّهُ في «تعظيم قدر الصلاة» (٢/ ٧٠٠): وقـد جامعتنـا في هذا المرجئة كلها على أن الإقرار باللسان من الإيمان إلَّا فرقة من الجهميـة كفـرت عندنا وعند المرجئة بزعمهم أن الإيمان هو المعرفة فقط .. إلخ

وكذا كفرهم أبو عُبيد القاسم بن سـلَّام رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابـه «الإيـمان» (بـاب مـن جعل الإيمان المعرفة بالقلب وإن لم يكن عمل).

٣- نفيهم علو الله تعالى على خلقه.

=

الأشاعرة المتأخرون مجمعون على نفي علو الله تعالى، بل صرَّح بعضهم بكفر من أثبت العلو لله تعالى كما تقدم نقل أقوالهم في مقدمة هذا الكتاب (ص ٣٩).

قال السِّجزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ص١٣٧) في «رسالته في الحرف والصوت» وهو يُبيِّن موافقتهم للمعتزلة في نفي العلو: (بيان موافقتهم للمعتزلة في كثير من مسائل الأصول، وأنهم زائدون عليهم في القبح، وفساد القول في بعضها).

قال: وأنكرت [المعتزلة] حديث الـمعراج.

وقال الأشعري: إنه ثابت، ثم قال: الله لا يجوز أن يوصف أنه فوق.

فكذب بها في حديث الـمعراج، فصار موافقًا لهم مع إظهاره الخلاف. اهـ

وقال أبو إسماعيل الهروي في «ذم الكلام» (٥/ ١٣٥) وهو يقارن بين مذهب الجهمية والأشاعرة ويبين أنه لا فرق بينهما في الحقيقة:

قال: أولئك قالوا -قبح الله مقالتهم- [يعني الجهمية]: إن الله موجود بكل مكان.

وهؤلاء يقولون [يعني الأشاعرة]: ليس هو في مكان، ولا يوصف بأين ؟ ..

وقالوا: هو من فوق كما هو من تحت، لا يدرى أين هو ؟ ولا يوصف بمكان، وليس هو في السماء، وليس هو في الأرض، وأنكروا الجهة والحد. اهـ

- قال الشيخ عبدالله أبا بطين رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الرسائل والمسائل» (٢/ ١٧٦):

اعلم أن أكثر أهل الأمصار اليوم أشعرية، ومذهبهم في صفات الرب سبحانه وتعالى موافق لبعض ما عليه المعتزلة الجهمية ...

إلى أن قال: والأشعرية لا يثبتون علو الرب فوق سمواته، واستواءه على عرشه، ويسمون من أثبت صفة العلو والاستواء على العرش مُجسمًا مُشبهًا.

وهذا خلاف ما عليه أهل السُّنة والجماعة .. وصرَّح كثيرٌ من السَّلف بكفر من لم يثبت صفة العلو والاستواء.

والأشاعرة وافقوا الجهمية في نفي هذه الصفة؛ لكن الجهمية يقولون: إنه سبحانه وتعالى في كل مكانٍ، ويُسمون الحلولية. =

والأشعرية يقولون: كان ولا مكان، فهو على ما كان قبل أن يخلق المكان. اهـ

قلت: ونفي الأشاعرة لعلو الرب تعالى واستوائه على عرشه لا يجادل فيه أحدٌ ممن يفهم ويعقل حقيقة قول الأشاعرة، وقد نقلت أقوالهم في مقدمة هذا الكتاب، بل وتصريحهم بتكفير من أثبت علو الله تعالى على خلقه.

وأما تكفير أئمة السُّنة لمن أنكر العلو فهو متواتر مستفيض، وما هذا الكتاب إلَّا لتقرير هذه المسألة، وقد تقدم نقل كثير من أقوالهم، ومن ذلك:

قال ابن خزيمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: من لم يقرّ بأن الله تعالى على عرشه قد استوى فوق سبع سمواته فهو كافر بربه، يُستتاب فإن تاب وإلَّا ضربت عنقه، وألقي على بعض المزابل حيث لا يتأذَّى المسلمون والمعاهدون بنتن ريح جيفته، وكان ماله فيئًا لا يرثه أحد من المسلمين، إذ المسلم لا يرث الكافر كما قال ﷺ.

[«معرفة علوم الحديث» (ص ١٢٥)]

وقال عثمان بن سعيد الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الرد على الجهمية» (٣٦٨) وهو يذكر أوجه تكفير الجهمية: ونكفرهم أيضًا أنهم لا يدرون أين الله ؟ ولا يصفونه بـ (أين؟) والله قد وصف نفسه بـ(أين ؟)، ووصفه به الرسول ﷺ .. وهذا أيضًا من واضح كفرهم، والقرآن كله ينطق بالرد عليهم، وهم يعلمون ذلك أو بعضهم؛ ولكن يكابرون ويغالطون الضعفاء، وقد علموا أنه ليس من حجة أنقض لدعواهم من القرآن، غير أنهم لا يجدون إلى رفع الأصل سبيلًا مخافة القتل والفضيحة، وهم عند أنفسهم بما وصف الله به فيه نفسه جاحدون، قد ناظرنا بعض كبرائهم وسمعنا ذلك منهم منصوصًا مفسرًا ... فأي كفر أوضح مما حكيناه عنهم من سوء مذاهبهم. اهـ

بل جعل شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ كفر نفاة علو الله تعالى على خلقه أعظم من كفر عباد الأوثان، فقال في «بيان تلبيس الجهمية» (٤/ ١٧٦) في كلامه على إمام الأشاعرة الرازي: يتبين أن الذي قلتَه أقبح من هذا الشرك، ومن جعل الأنداد لله، كما أن جحود فرعون الذي وافقتموه على أنه ليس فوق السموات =

رب العالمين إله موسى جحوده لرب العالمين، ولأنه في السماء كان أعظم من شرك المشركين الذين كانوا يقرون بذلك ويعبدون معه آلهة أُخرى.. اهـ

وقد تقدم (ص ١٧٠) نقل كلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن مسألة علو الله على خلقه من المسائل المعلومة من الدين بضرورة.

- وقال الشيخ سُليمان بن سحمان رَحِمَهُ ٱللَّهُ: مسألة علو الله على خلقه، واستوائه على عرشه، وإثبات صفات كماله، ونعوت جلاله من المسائل الجلية الظاهرة، ومما عُلِمَ من الدين بالضرورة، فإن الله قد وضحها في كتابه، وعلى لسان رسوله، فمن سمع الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية: فقد قامت عليه الحُجة، وإن لم يفهمها، فإن كان ممن يقرأ القرآن فالأمر أعظم وأطم لاسيما إن عاند وزعم أن ما كان عليه هو الحق، وأن القرآن لم يُبيِّن ذلك بيانًا شافيًا كافيًا؛ فهذا كفره أوضح من الشمس في نحر الظهيرة، ولا يتوقف في كفره من عرف الإسلام وأحكامه وقواعده. اهـ

[من كتاب: «إجماع أهل السُّنة النبوية على تكفير المعطلة الجهمية» (ص١١٧)]

٤- اعتقادهم في القرآن أنه عبارة عن كلام الله.

الأشاعرة وإن قالوا في الظاهر: إن القرآن كلام الله، فهم يقصدون بذلك الكلام النفسي الذي هو عبارة عن كلام الله تعالى، وهو ليس بحرف ولا صوت، وهذا القول الذي لا وجود له في الحقيقة، وهو عين كلام الجهمية النافين لكلام الله تعالى، وإنما الفرق أن الجهمية صرَّحوا بذلك، والأشاعرة أخفوا ذلك.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الاستقامة» (١/ ٢١٢): فلا خلاف بين الناس أن أول من أحدث هذا القول في الإسلام - أي الكلام النفسي - أبو محمد عبدالله بن سعيد بن كُلَّاب البصري، واتبعه على ذلك أبو الحسن الأشعري ومن نصر طريقتهما.. إلخ

قال السِّجزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «رسالته إلى أهل زبيد» (ص١٣٧) وهو يُبيِّن موافقة الأشاعرة للمعتزلة في مسألة القرآن:

وقالت المعتزلة: السور والآي مخلوقة، وهي قرآن معجز.

وقال الأشعري: القرآن كلام الله سبحانه، والسور والآي ليست بكلام الله =

سبحانه، وإنما هي عبارة عنه، وهي مخلوقة.

فوافقهم في القول بخلقها، وزاد عليهم بأنها ليست قرآنًا، ولا كلام الله سبحانه.

فإن زعموا أنهم يُقرُّون بأنها قرآن: قيل لهم: إنما يُقرُّون بذلك على وجه المجاز، فإن من مذهبهم أن القرآن غير مخلوق، وأن الحروف مخلوقة، والسور حروف بالاتفاق، من أنكر ذلك لم يخاطب.

وإذا كانت حروفًا مخلوقة لم يجز أن يكون قرآنًا غير مخلوق. اهـ

قال الهروي رَحِمَهُ اللَّهُ في «ذم الكلام» (٥/ ١٣٦): وقال أولئك [يعني الجهمية]: ليس له كلام، إنما خلق كلامًا.

وهؤلاء يقولون: تكلم مرَّة، فهو متكلم به منذ تكلم، لم ينقطع الكلام، ولا يوجد كلامه في موضع ليس هو به .. ثم قالوا: ليس له صوت ولا حرف.

وقالوا: هو زاج وورق .. وهذا صوت القارئ .. فراوغوا فقالوا: هذا حكاية عبَّر بها عن القرآن، والله تكلم مرَّة، ولا يتكلم بعد ذلك، ثم قالوا: غير مخلوق، ومن قال: مخلوق كافر. وهذا من فخوخهم يصطادون به قلوب عوام أهل السُّنة، وإنما اعتقادهم : (القرآن غير موجود)؛ لفظته الجهمية الذكور بمرَّة، والأشعرية الإناث بعشر مرات. اهـ

قال الزنجاني (٤٧١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في شرحه لمنظومته (ص١١٠): وأما عبدالله ابن سعيد بن كُلَّاب فكان نصرانيًّا من أهل البصرة، فأسلم وفارق قومه .. وهو الذي يزعم أن ليس لله كلام مسموع منه، وأن جبريل لم يسمع من الله شيئًا مما أدَّاه إلى رسله، وأن الذي أُنزل على الأنبياء حكاية كلام الله، وأن كلام الله ليس بأمرٍ ولا نهيٍ، ولا خبر ولا استخبار، وإنما يُعرف ذلك منه بمعنى آخرَ، وأنه ليس لله كلمات، وأن كلامه شيءٌ واحدٌ ليس بسورة، ولا آيات كلمات ولا لغة من اللغات، فكذَّب بدءًا بالقرآن .. وخالف الأمة كلَّها في كون ما في الأرض كلام الله وكتابه، وكان هو والأشعري وغيرُهم من اللفظية يزعمون أن كلام الله في =

الحقيقة لا يكون عربيًّا ولا عبرانيًّا ولا سريانيًّا، ولا بلغةٍ من اللغات، ولا يجوز أن يكون سورًا ولا آياتٍ، ولا ذا أجزاءٍ ولا أعداد، ولا يجوز نزوله إلى أحدٍ من الأنبياء في الحقيقة، ولا وجوده في محلٍّ لا قلب ولا لسان ولا صحيفة.

وذكر ابن فورك في كتابه: مجرَّد قول الأشعري أنه كان يقول: إن كتاب الله غيرُ كلامه، وإن الأعداد والأجزاء في الكتاب لا في الكلام، وإن التوراة والإنجيل والزبور تسميات العبارات المنزَّلة المختلفة، وكلام الله لا يستحق شيئًا من هذا التسميات، وكلهم تزعَّموا أنه يرد على المعتزلة في خلق القرآن، **فليتأمَّل الناظرُ هذا الفصل من كلامهم يتبيَّن له تلاعُبُ القوم ورِقَّةُ دينهم، فلم يقع الخلافُ مع المعتزلة وغيرهم إلَّا فيما في الدنيا من القرآن المحفوظ في الصدور**، المقروء بالألسن، المكتوب في المصاحف، ولم يعرفِ الخلقُ بأسرهم قرآنًا غيره. اهـ

وقال ابن قدامة رَحِمَهُ اللَّهُ في «حكاية المناظرة في القرآن» (ص١٧):

موضع الخلاف: أننا نعتقد أن القرآن كلام الله، وهو هذه المائة والأربع عشرة سورة .. وأنه سور وآيات وحروف وكلمات، متلوٌّ مسموع مكتوب.

وعندهم [يعني الأشاعرة]: أن هذه السور والآيات ليست بقرآن، **وإنما هي عبارة وحكاية**، وأنها مخلوقة، وأن القرآن معنى في نفس الباري، وهو شيء واحد، لا يتجزَّأ، لا يتبعَّض، ولا يتعدد، ولا هو شيء ينزل، ولا يُتلى، ولا يُسمع، ولا يُكتب، وأنه ليس في المصاحف إلَّا الورق والمداد ..

وقال (ص٣٢): هذا القرآن الذي أجمع عليه المسلمون، وكفر به الكافرون، وزعمت المعتزلة أنه مخلوق، وأقرَّ الأشعري أنهم مخطِئون، ثم عاد فقال: هو مخلوق، وليس بقرآن فزاد عليهم.

ولا خِلاف بين المسلمين أجمعين أن من جحد آية أو كلمة مُتفقًا عليها، أو حرفًا مُتفقًا عليه أنه كافر .. والأشعري يجحده كله، ويقول: ليس شيء منه قرآنًا، وإنما هو كلام جبريل .. ومدار القوم على القول بخلق القرآن ووفاق المعتزلة؛ ولكن =

أحبوا أن لا يُعلمَ بهم فارتكبوا مكابرة العيان، وجحد الحقائق، ومخالفة الإجماع، ونبذ الكتاب والسُّنة وراء ظهورهم، والقول بشيء لم يقله قبلهم مسلمٌ ولا كافر.

ومن العجائب أنهم لا يتجاسرون على إظهار قولهم، ولا التصريح به إلَّا في الخلوات، ولو أنهم وُلاةُ الأمر وأرباب الدولة، وإذا حكيت عنهم مقالتهم التي يعتقدونها كَرِهوا ذلك وأنكروه، وكابروا عليه، ولا يتظاهرون إلَّا بتعظيم القرآن، وتبجيل المصاحف، والقيام لها عند رؤيتها، وفي الخلوات يقولون: ما فيها إلَّا الورق والمداد، وأي شيء فيها ؟ وهذا فعل الزنادقة.

ولقد حكيتُ عن الذي جرت المناظرة بيني وبينه ما قاله، فنُقل إليه ذلك فغضب، وشقَّ عليه، وهو من أكبر ولاة البلد، وما أفصح لي بمقالته حتى خلوتُ معه، وقال: أريدُ أن أقول لك أقصى ما في نفسي، وتقول لي أقصى ما في نفسك، وصرَّح لي بمقالتهم على ما حكيناه عنهم، ولما ألزمته بعض الآيات الدالة على أن القرآن هو هذه السور، قال: أنا أقول: إن هذا القرآن؛ ولكن ليس هو القرآن القديم. قلت: ولنا قرآنان ؟

قال: نعم، وأي شيء يكون إذا كان لنا قرآنان ؟

ثم غضب لما حكيتُ عنه هذا القول .. ولا نعرف في أهل البدع طائفة **يكتمون مقالتهم، ولا يتجاسرون على إظهارها إلَّا الزنادقة والأشعرية** ..

فقوله قول **المعتزلة لا محالة**؛ إلَّا أنه يريد التلبيس، فيقول في الظاهر قولًا يوافق أهل الحق، ثم يفسِّره بقول المعتزلة.

فمن ذلك أنه يقول: القرآن مقروء، متلو، محفوظ، مكتوب، مسموع.

ثم يقول: القرآن في نفس الباري قائمٌ به، ليس هو سورًا ولا آياتٍ، ولا حروفًا، ولا كلمات. فكيف يُتصوَّر إذًا قراءته وسماعه وكتابته ؟

ويقولون: إن موسى سمع كلام الله من الله، ثم يقولون: ليس بصوت ..

ثم كيف يحلُّ أن يوهموا العامة ما يقوى به اعتقادهم الذي يزعمون أنه =

بدعة من تعظيمهم للمصاحف في الظاهر، واحترامها عن الناس ..

وهذا هو النفاق في عهد رسول الله ﷺ، وهو الزندقة اليوم، وهو: إظهار موافقة المسلمين في اعتقادهم، ويُضِمَر خلاف ذلك.

وهذا حال هؤلاء القوم لا محالة، **فهم زنادقة بغير شكٍّ**، فإنه لا شكَّ في أنهم يُظهرون تعظيم المصاحف إيهامًا أن فيها القرآن، ويعتقدون في الباطن أنه ليس فيها إلَّا الورق والمداد، ويُظهرون تعظيم القرآن .. ويعتقدون أنه من تأليف جبريل وعبارته، ويُظهرون أن موسى سمع كلام الله من الله، ثم يقولون: ليس بصوت، ويقولون في أذانهم وصلواتهم: أشهد أن محمدًا رسول الله، ويعتقدون أنه انقطعت رسالته ونبوَّته بموته، وأنه لم يبق رسول الله، وإنما كان رسول الله في حياته.

وحقيقة مذهبهم: أنه ليس في السماء إله، ولا في الأرض قرآن، ولا أن محمدًا رسول الله.

وليس في أهل البدع كلهم من يتظاهر بخلاف ما يعتقدونه غيرهم، وغير من أشبههم من الزنادقة. اهـ

قلت: وهذا الكلام يصرِّحُ به أئمة الأشاعرة في كتبهم وشروحاتهم، ومن ذلك:

- قال ابن فورك في «مشكل الحديث» (ص٤٠٤) وهو يتكلم عن حديث ابن مسعود رضي الله عنه: «**إذا تكلم الله بالوحي** .. » الحديث، فقال: معنى ذلك راجع إلى العبارات والدلالات التي هي الطريق إلى الكلام، وبها يفهم مراده منه، لا أنه تعالى قوله إذا تكلم الله بالوحي أنه يتجدد له كلام؛ ولكنه يتجدد إسماع وإفهام بخلق عبارات ونصب دلالات بها يفهم الكلام، ثم يقال على طريق السعة والمجاز لهذه العبارات: كلام من حيث أنها دلالات عليه. اهـ

- قال القرطبي في «المفهم في شرح مسلم» (٢/ ٢٩٦) وهو يشرح حديثًا: ففيه: دليلٌ لأهل السُّنة [يعني الأشاعرة] على أن في النَّفسِ كلامًا وقولًا؛ فهو ردٌّ على مَنْ أنكرَ ذلك من المعتزلةِ وأهلِ البدع. اهـ =

= وقال البيجوري في «شرحه لجوهرة التوحيد»: ومذهب أهل السُّنة [يعني الأشاعرة] أن القرآن بمعنى الكلام النفسي ليس بمخلوق، وأما القرآن بمعنى اللفظ الذي نقرأه فهو مخلوق، لكن يمتنع أن يقال: (القرآن مخلوق) يريد به اللفظ الذي نقرأه إلَّا في مقام التعليم؛ لأنه ربما أوهم أن القرآن بمعنى كلامه تعالى مخلوق، ولذلك امتنعت الأئمة من القول بخلق القرآن. اهـ

وقد صرَّح كبار أئمتهم المتأخِّرين أن الخلاف بينهم وبين المعتزلة في القرآن خلاف لفظي فقط، ولولا خشية الإطالة لنقلت أقوالهم في ذلك.

ولقد كفَّر أئمة السُّنة من نفى حقيقة كلام الله تعالى وقال: بأن القرآن عبارة وحكاية عن كلام الله، وليس هو بحرف وصوت، وإن كان يقول في الظاهر بأنه كلام الله من باب التمويه والتلبيس، فإنما العبرة بالحقائق لا الأسماء.

وممن صرَّح بكفر من اعتقد أن القرآن عبارة وحكاية عن كلام الله ﷻ:

١ - ابن بطة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الإبانة الكبرى» (٢٢١٤) حيث قال: واعلموا رحمكم الله أن صِنفًا من الجهمية اعتقدوا بمكر قلوبهم، وخبث آرائِهم، وقبيح أهوائِهم، أن القرآن مخلوق، فكنَوا عن ذلك ببدعةٍ اخترعوها، تمويها وبهرجةً على العامةِ، ليخفى كفرهم، ويستغمض إلحادهم على من قلَّ علمه، وضعفت نحيزته، فقالوا: إن القرآن الذي تكلم الله به وقاله، فهو كلام الله غير مخلوق، وهذا الذي نتلوه ونقرؤه بألسنتنا، ونكتبه في مصاحفنا ليس هو القرآن الذي هو كلام الله، **هذا حكايةٌ لذلك، فما نقرؤه نحن حكايةٌ لذلك**. اهـ

٢ - اللالكائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «اعتقاد أهل السُّنة» (٢/ ٣٣٠) حيث قال: سياق ما دلَّ من الآيات من كتاب الله تعالى وما روي، عن رسول الله ﷺ، والصحابة والتابعين على أن القرآن تكلم الله به على الحقيقة، وأنه أنزله على محمد ﷺ، وأمره أن يتحدَّى به، وأن يدعو الناس إليه، وأنه القرآن على الحقيقة متلوٌّ في المحاريب، مكتوبٌ في المصاحف، محفوظٌ في صدور الرجال، **ليس بحكاية ولا عبارة عن قرآن**، وهو =

قرآن واحد غير مخلوق، وغير مجعول ومربوب، بل هو صفة من صفات ذاته، لم يزل به متكلمًا، **ومن قال غير هذا فهو كافر ضالٌّ مُضلٌّ مبتدع، مخالفٌ لمذاهب السُّنة والجماعة**. اهـ

٢- ابن الحنبلي في «الرسالة الواضحة في الرد على الأشاعرة» في ردِّه عليهم في مسألة القرآن (٢/ ٦٨٤) حيث قال: واعلم يا أخي- وفقنا الله وإياك - أن الأشاعرة يسلكون في إبطال القرآن مسلك الباطنية في الإلحاد والزندقة.

وقال (٢/ ٣٠٧): (والجهمية - لعنهم الله - على أصناف مختلفة :

أ- فمنهم من يقول: القرآن ليس هو كلام الله، ولا هو مخلوق.

ب- ومنهم من يقول: القرآن كلام الله، ولا يقول: إنه مخلوق أم غير مخلوق.

ج- وطائفة منهم تقول: إنه حكاية عن ذلك القرآن ..

قال: فهؤلاء الأصناف **كلها هم الجهمية، وهم كفار زنادقة** .. اهـ

٣- والقحطاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في نونيته حيث قال:

من قال في عبارة وحكاية فغدًا يُجرَّع من حميمٍ آن

٤- وابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو يتكلم عن القرآن وأنه كلام الله تعالى، ثم قارن بين قول الأشاعرة والمعتزلة، وأن حقيقة قول الأشاعرة في القرآن الذي بين أيدينا أنه مخلوق، قال: قالوا: المكتوب المحفوظ المتلو هو الحكاية أو العبارة المؤلفة المنطوق بها التي خلقها الله في الهواء أو في اللوح المحفوظ أو في نفس الملك.

فيقال: هذه عندكم ليست كلام الله إلَّا على المجاز، وقد علم بالاضطرار أن هذا الكلام العربي هو القرآن وهو كتاب الله وكلامه .. وعندكم أن القرآن يستحيل أن يقرأ لأنه ليس بحروف ولا أصوات، وإنما هو واحد الذات ليس بسور ولا آيات.. قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:٦]، وعندهم أن الذي يسمع ليس كلام الله على الحقيقة وإنما هو مخلوق حُكي به كلام الله على أحد قوليهم، وعبارة عبَّر بها عن كلامه على القول الآخر، وهو مخلوق على القولين، فالمقروء والمسموع والمكتوب والمحفوظ ليس هو كلام الله، وإنما هو =

عبارة عبَّر بها عنه كما يُعبِّر عن الذي لا ينطق ولا يتكلم من أخرس أو عاجز ..
ويعجب هذا القائل من نصب الخلاف بينهم وبين المعتزلة، وقال: ما نثبته نحن من المعنى القائم بالنفس فهو من جنس العلم والإرادة، والمعتزلة لا تنازعنا في ذلك، وغاية ما في الباب أنا نحن نسميه كلامًا، وهم يسمونه علمًا وإرادة، وأما هذا النظم العربي الذي هو حروف وكلمات وسور وآيات، فنحن وهم مُتفقون على أنه مخلوق، لكن هم يسمونه قرآنًا، ونحن نقول: هو عبارة عن القرآن، أو حكاية عنه.
فتأمل هذه الأخوة التي بين هؤلاء وبين المعتزلة الذين اتفق السلف على تكفيرهم، وأنهم زادوا على المعتزلة في التعطيل. اهـ
[«مختصر الصواعق» (٤/ ١٣٨٢-١٣٨٢)]

٥- **نفيهم الحرف والصوت في كلام الله تعالى.**

تواتر النقل عن أئمة متأخري الأشاعرة في نفي الحرف والصوت في كلام الله تعالى، فهم يثبتون كلامًا لا حقيقة له في الوجود، وهو كلام بلا حرفٍ ولا صوت، وإنما هو كلام نفسي كما تقدم قريبًا قولهم في القرآن.
قال السجزي رَحِمَهُ اللهُ في «رسالته إلى أهل زبيد» (ص١٣٧) (بيان موافقتهم للمعتزلة في كثير من مسائل الأصول، وأنهم زائدون عليهم في القبح، وفساد القول في بعضها): قالت المعتزلة: لا يجوز أن توصف ذات الله بالكلام، ولا كلام إلَّا ما هو حرف وصوت. وقال الأشعري: يجب وصف ذاته سبحانه بالكلام، وليس ذلك بحرفٍ ولا صوت، فنفى ما نفته المعتزلة، وأثبت ما لا يُعقل، فهو مُظهرٌ خلافهم، موافق لهم في الأصل. اهـ
وأقوالهم كثيرة في نفي الحرف والصوت، وأن الله تعالى لما كلم موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ لم يتكلم بصوت سمعه منه موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، ومن ذلك:
١- قال الباقلاني في «الإنصاف»: ولا يجوز أن يطلق على كلامه شيء من أمارات الحدث من حرف وصوت. اهـ
٢- قال البيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ٢٨-٢٩): .. والباري جل =

ثناؤه ليس بذي مخارج، وكلامه ليست بحرف ولا صوت. اهـ

٣- قال الجويني في «الإرشاد» (ص١٢٤): فإن الكلام عند أهل الحق معنى قائم بالنفس ليس بحرف ولا صوت. اهـ

٤- وقال ابن عطية في «المحرر الوجير» (٢/ ١٣٧): وكلام الله للنبي موسى عليه السلام دون تكييف ولا تحديد ولا تجويز حدوث، ولا حروف ولا أصوات، والذي عليه الراسخون في العلم: أن الكلام هو المعنى القائم في النفس، ويخلق الله لموسى أو جبريل إدراكًا من جهة السمع يتحصل به الكلام. اهـ

وقال: فقد سمع موسى كلام الله القديم، وهو ليس بحرف ولا صوت. اهـ

٥- قال القرطبي في «المفهم في شرح مسلم» (٦/ ١٨١): كلامه تعالى ليس بحرف ولا صوت كما هو مُبرهن عليه في موضعه. اهـ

٦- قال ابن حجر في «الفتح» (١٣/ ٤٥٨): وإذا ثبت ذكر الصوت بهذه الأحاديث الصحيحة وجب الإيمان به، ثم إما التفويض، وإما التأويل. اهـ

وقال (١٣/ ٤٦٠): وأثبتت الحنابلة أن الله متكلم بحرفٍ وصوت. اهـ

٧- قال البيجوري في «شرح الجوهرة» عن صفة كلام الله تعالى: صفة أزلية قائمة بذاته تعالى ليس بحرف ولا صوت. اهـ

قلت: قد كفر أئمة السُّنة من نفى الحرف والصوت في كلام الله عز وجل، ومن أنكر حقيقة كلام الله تعالى لموسى عليه السلام وأنه بصوت سمعه موسى عليه السلام من الرب تعالى، ومن ذلك:

١- قال عبدالله بن أحمد رحمه الله في «السُّنة» (٥١٨): سألتُ أبي رحمه الله: عن قومٍ يقولون: لما كلّم الله عز وجل موسى لم يتكلّم بصوتٍ؟

فقال أبي: بلى، إن ربَّك عز وجل تكلّم بصوتٍ، هذه الأحاديث نرويها كما جاءت.

وقال: حديث ابن مسعود رضي الله عنه: إذا تكلَّم الله عز وجل سمعَ له صوتٌ كجرِّ السِّلسِلة على الصَّفوان. قال أبي رحمه الله: وهذا الجهمية تنكره.

قال أبي: هؤلاء كفارٌ، يريدون أن يمِّوهوا على الناسِ، مَن زعم أن الله عز وجل =

لـم يتكلَّم فهو كافرٌ، إلَّا أنا نروي هذه الأحاديث كما جاءت.

٢- قال المروذي رَحِمَهُ اللَّهُ: سمعت أبا عبدالله وقيل له: إن عبدالوهاب: قد تكلم، وقال: من زعم أن الله كلم موسى بلا صوت فهو جهمي، عدو الله، وعدو الإسلام.

فتبسم أبو عبدالله، وقال: ما أحسن ما قال، عافاه الله. [«الدرء» (٢/ ٣٩)].

٣- قال الآجري رَحِمَهُ اللَّهُ في «الشريعة» (٣/ ١١٠٧): من ادعى أنـه مـسلم ثـم زعم أن الله عَزَّ وَجَلَّ لم يكلم موسى فقد كفر، يستتاب فإن تاب وإلَّا قتل.

قيل: لأنه رد القرآن، وجحد، ورد السُّنة، وخالف جميع علماء المسلمين، وزاغ عن الحق .. فأما الحجة عليهم من القرآن فإن الله عَزَّ وَجَلَّ قال في سورة النساء: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ﴾ [النساء:١٦٤] .. فمن زعم أن الله عَزَّ وَجَلَّ لم يكلـم موسـى ردَّ نص القرآن، وكفر بالله العظيم.

فإن قال منهم قائل: إن الله تعالى خلق كلامًا في الشجرة فكلم به موسى.

قيل له: هذا هو الكفر؛ لأنه يزعم أن الكلام مخلوق، تعالى الله عَزَّ وَجَلَّ عـن ذلـك، ويزعم أن مخلوقًا يدعي الربوبية، وهذا من أقبح القول وأسمجه.

وقيل له: يا ملحد، هل يجوز لغير الله أن يقول: (إني أنا الله)، نعوذ بالله أن يكون قائل هذا مسلمًا، هذا كافر، يستتاب فإن تاب ورجع عن مذهبه الـسوء وإلَّا قتلـه الإمام، فإن لـم يقتله الإمام ولم يستتبه وعلم منه أن هذا مذهبه: هجر، ولم يكلم، ولـم يسلم عليه، ولم يصل خلفه، ولم تقبل شهادته، ولم يزوجه المسلم كريمته. اهـ

وانظر: «الإبانة الكبرى» (باب التصديق بأن الله تبارك وتعـالى كلـم موسـى، وبيان كفر من جحده وأنكره).

قلت وتأمل هذه العقائد التي تقدم نسبتها للأشاعرة مع هذا الكلام لإمام مـن أئمة السلف والسُّنة:

قال عمرو بن العباس: سمعت عبدالرحمن بن مهدي، وقيل لـه: إن الجهميـة يقولون: إن القرآن مخلوق. =

فقال: إن الجهمية لـم يريدوا ذا، وإنما أرادوا أن:
أ- ينفوا أن يكون الرحمن على العرش استوى.
ب- وأرادوا أن ينفوا أن يكون الله تعالى كلم موسى، وقال الله تعـالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ﴾ [النساء:١٦٤].
ت- وأرادوا أن ينفوا أن يكون القرآن كلام الله تعالى.
أرى أن يستتابوا؛ فإن تابوا وإلّا ضُربت أعناقهم.
[«الأسماء والصفات» (٥٤٦)]

٦- **تحريفهم لنصوص صفات الله تعالى.**

متأخِّرو الأشاعرة مجمعون على تحريف صـفات الله تعـالى وإبطـال حقيقتهـا، وهو ما يسمونه: (تأويلًا)، وهو في حقيقته تحريـف وتكـذيب وإنكـارٌ لهـا، وقـد سلكوا هذا المسلك خوفًا من الافتضاح أمام العامة والخاصـة، فـذهبوا إلى إبقـاء ألفاظ نصوص الصفات كما هي، وتَسَلَّطوا عـلى مَعانيهـا بـالتحريف والتأويـل المبتدع، والذي في طياته التكذيب بها، كما قال ابن منده رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «الـرد عـلى الجهمية»: التأويل عند أصحاب الحديث: نوعٌ مِن التكذيب. اهـ

وهذه هي وصية إمامهم الأكبر بشر المريسي - أخزاه الله - الذي أخـذوا عنـه التحريف والتعطيل لنصوص الصفات.

قال عثمان الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «النقض» (ص٥٥٨): وبلغنا أن بعض أصـحاب المريسي قـالوا له: كيف تصنع بهذه الأسانيـد الجياد التي يحتجون بها علينـا في ردِّ مذهبنا مما لا يمكن التكـذيب بهـا ؟ مثـل: سـفيان عـن منـصور عـن الزُّهـري. والزُّهري عن سالم. وأيوب وابن عون عن ابن سـيرين. وعَمـرو بـن دينـار عـن جابر عن النبي ﷺ وما أشبهها ؟

فقال المريسي: لا تردوه فتفتضحوا؛ ولكن غالطوهم بالتأويـل، فتكونـوا قـد رددتموها بلُطفٍ إذ لـم يمكنكم ردّها بعُنفٍ.

وعن الحسن بن البزَّار قال: جاء رجل إلى المريسي، فقال: يا أبا عبدالرحمن، أُذاكِر =

أصحاب الحديث، فكلما ذكروا الحديث عن النبي ﷺ رددته، فيقولون: أنت كافر.

قال: صدقوا !! إذا ذكروا الحديث عن النبي ﷺ فرددته يقولون: أنت كافر.

قال: فكيف أصنع ؟

قال: إذا ذكروا حديث النبي ﷺ قل: صدقت، ثم اضربه بعلّة، فقل: له علة.

[«السُّنة» للخلال (١٧٣٤)].

- قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ في «الصواعق المرسلة» (١/ ٢١٦): والجهمية .. سلكوا في تحريف النُّصوص الواردة في الصِّفات مسالك إخوانهم من اليهود، ولما لم يتمكَّنوا مِن تحريف نصوص القرآن حرَّفوا معانيه، وسطوا عليها، وفتحوا باب التأويل لكل مُلحدٍ يكيد الدِّين. اهـ

قلت: ومن نظر في أغلب التفاسير وشروحات الأحاديث المتأخرة وجد أصحابها قد سلكوا فيها مسلك المريسية في تعطيل صفات الله تعالى وتحريفها عن ظاهرها، بل والإنكار على من أثبتها وآمن بمقتضاها وأجراها على ظاهرها كما تقدم نقل كثير من أقوالهم في حواشي هذا الكتاب، والأغرب فيها حكايتهم الخلاف في تكفير من سلك مسلك أهل السُّنة في إثبات حقيقة الصفات.

فهذا القرطبي الأشعري أحمد بن عمر بن إبراهيم (٦٥٦هـ) المالكي صاحب «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» يقول (٦/ ٦٧٠): قوله : «**إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سماهم الله فاحذروهم**»، يعني: يتبعونه ويجمعونه طلبًا للتشكيك في القرآن، وإضلالًا للعوام، كما فعلته الزنادقة، والقرامطة الطاعنون في القرآن. أو طلبًا لاعتقاد ظواهر المتشابه كما فعلته المجسِّمة الذين جمعوا ما وقع في الكتاب والسُّنة مما يوهم ظاهره الجسمية، حتى اعتقدوا: أن الباري تعالى جسم مجسم، وصورة مصورة ذات وجه، وعين، ويد، وجنب، ورجل، وإصبع، تعالى الله عن ذلك، فحذر النبي ﷺ عن سلوك طريقهم.

فأما القسم الأول: فلا شكَّ في كفرهم، وأن حكم الله فيهم القتل من غير استتابة. =

وأما القسم الثاني: فالصحيح القول بتكفيرهم، إذ لا فرق بينهم وبين عُبَّاد الأصنام والصور، ويستتابون، فإن تابوا وإلَّا قتلوا، كما يفعل بمن ارتد. اهـ

قلت: فهذا موقف هؤلاء المعطلة في من أثبت صفات الله تعالى وأمرَّها على ظاهرها، مع تنزيه الله ﷻ عن مشابهة المخلوقين.

وهذه مقارنة بين مذهب الجهمية ومذهب الأشاعرة في الصفات تزيل اللبس في تقرير هذه القضية.

قال أبو إسماعيل الهروي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «ذم الكلام» (٤/ ١٣٧):

وأولئك [الجهمية] قالوا: لا صفة.

وهؤلاء [الأشاعرة] يقولون: (وجه) كما يقال: وجه النهار، ووجه الأمر، ووجه الحديث. و(عين): كعين المتاع. (وسمع): كأذن الجدار .. و(يد): كيد المنة والعطية. و(الأصابع): كقولهم: خراسان بين أصبعي الأمير. و(القدمان): كقولهم: جعلت الخصومة تحت قدمي، و(القبضة) كما قيل: فلان في قبضتي، أي أنا أملك أمره. و(الكرسي): العلم، (والعرش): الملك، و(الضَّحك): الرِّضا، و(الاستواء): الاستيلاء، (والنزول): القبول، و(الهرولة): مثله، فشبَّهوا من وجه، وأنكروا من وجه، وخالفوا السلف، وتعدوا الظاهر، وردوا الأصل، ولم يثبتوا شيئًا، ولم يبقوا موجودًا، ولم يفرِّقوا بين التفسير والعبارة بالألسنة، فقالوا: لا نفسرها، نجريها عربية كما وردت.

وقد تأولوا تلك التأويلات الخبيثة، أرادوا بهذه المَخْرَقة أن يكون عوام المسلمين أبعد غيابًا عنها، وأعيا ذهابًا منها، ليكونوا أوحش عند ذكرها وأشمس عن سماعها .. إلخ

وقد بيَّن ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ - وهو الخبير بحالهم - في كلام له نفيس أن مذهب الأشاعرة في الصفات هو بعينه مذهب الجهمية، وأن التأويلات والتحريفات التي وقعوا فيها ونشروها في مصنفاتهم هي بعينها تأويلات الجهمية التي ذكرها =

الدارمي في رده على المريسي الجهمي الكافر.

فقال في «الفتوى الحموية الكبرى» (ص٢٥٤): وهـذه التـأويلات الموجـودة اليوم بأيدي الناس، مثل أكثر التأويلات التي ذكرها أبو بكر ابن فورك في كتـاب «التأويلات»، وذكرها أبو عبدالله محمد بن عُمر الـرازي، ويوجـد كثـير منهـا في كلام خلق غير هؤلاء مثل : أبي علي الجُبائي، وعبدالجبار بن أحمد الهَمَـذاني، وأبي الحُسين البصري، وأبي الوفاء ابن عقيل، وأبي حامد الغزالي، وغيرهم، هي بعينها التأويلات التي ذكرها بشر المريسي في كتابه، وإن كان قـد يوجد في كـلام بعـض هؤلاء التأويل وإبطاله أيضًا، ولهم كلام حسنٌ في أشياء.

فإنما بيَّنت أن عين تأويلاتهم هي عـين تـأويلات المريـسي، ويـدلُّ عـلى ذلـك كتاب الرد الذي صنفه عثمان بن سعيد الـدارمي أحـد الأئمـة المـشاهير في زمـان البخاري، صنف كتابًا سماه: «رد عثمان بن سعيد على الكاذب العنيد فـيما افـترى على الله في التوحيد» حكى فيه هذه التأويلات بأعيانها عـن بـشر المريـسي بكـلام يقتضي أن المريسي أقعد بها، وأعلم بالمنقول والمعقول من هؤلاء المتأخرين الـذين اتصلت إليهم من جهته، ثم ردَّ ذلك عثمان بـن سـعيد بكـلامٍ إذا طالعـه العاقـل الذكي: علم حقيقة ما كان عليـه الـسَّلف، وتبـيّن لـه ظهـور الحُجّـة لطـريقهم، وضعف حُجّة من خالفهم.

ثم إذا رأى الأئمة - أئمـة الهـدى - قـد أجمعـوا عـلى ذم المريـسية، وأكثـرهم كفَّروهم، أو ضللوهم، وعلم أن هذا القـول الـسَّاري في هـؤلاء المتـأخّرين هـو مذهب المريسية؛ تبيَّن له الهدى لمن يريد الله هدايته. اهـ

أما تكفير أهل السُّنة والأثر لمن سلك هذا المسلك، ووصمهم بالجهميـة فهـو كثير، ومن ذلك:

١- قال عثمان بن سـعيد الـدارمي رَحِمَهُ اللَّهُ في «الـرد عـلى الجهميـة» (٣٦٦) في أوجه تكفير الجهمية: وقـال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائـدة:٦٤]=

و﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ [ص:٧٥] .. قال هؤلاء: ليس لله يدٌ، وما خلق آدم بيديه، إنما يداه نعمتاه ورزقاه، فادَّعوا في يدي الله أوحش مما ادعته اليهود، قالت اليهود: يد الله مغلولة، وقالت الجهمية: يد الله مخلوقة؛ لأن النعم والأرزاق مخلوقة لا شكَّ فيها، وذاك محال في كلام العرب فضلًا أن يكون كفرًا؛ لأنه يستحيل أن يقال: خلق آدم بنعمته ..

ونُكفِّرهم أيضًا بالمشهور من كفرهم أنهم لا يثبتون لله تبارك وتعالى وجهًا، ولا سمعًا، ولا بصرًا، ولا علمًا، ولا كلامًا، **ولا صفة إلَّا بتأويل ضلال.** افتضحوا، وتبينت عوراتهم، يقولون: سمعه، وبصره، وعلمه، وكلامه بمعنى واحد، وهو بنفسه في كل مكان .. وهذا أيضًا مذهب واضح في إكفارهم. اهـ

٢- قال ابن خزيمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «التوحيد» (١/ ١٠٦): (باب إثبات السَّمع، والرُّؤية لله جلّ وعلا الذي هو كما وصفَ نفسه سَميعٌ بصيرٌ، ومَن كان معبوده غير سميعٍ بصيرٍ؛ فهو كافر بالله السميع البصير، يعبد غير الخالق الباري الذي هو سميعٌ بصير.

٣- قال أبو العباس محمد بن إسحاق السَّراج (٣١٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: من لم يقر ويؤمن بأن الله تعالى: يعجب، ويضحك، وينزل كل ليلةٍ إلى السماءِ الدنيا فيقول: «**مَن يسألني** فأُعطيه»؛ فهو زِنديقٌ، كافرٌ، يُستتاب، فإن تاب وإلَّا ضُربت عنقه، ولا يُصلَّى عليه، ولا يُدفن في مقابرِ المسلمين. [«العلو» للذهبي (٤٩٢)]

٧- **نفيهم لرؤية المؤمنين لربهم ﷻ يوم القيامة.**

قال السِّجزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رسالته «الحرف والصوت» (ص١٣٧): (بيان موافقتهم للمعتزلة في كثير من مسائل الأصول، وأنهم زائدون عليهم في القبح، وفساد القول في بعضها)، قال: وأما موافقتهم للمعتزلة؛ فإن المعتزلة قالت: لا تجوز رؤية الله تعالى بالأبصار، وأنه ليس بمرئي.

وقال الأشعري: هو مرئي، ولا يُرى بالأبصار عن مقابلة.

فأظهر خلافهم وهو موافق لهم. اهـ

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٤٣٤): أئمة أصحاب =

الأشعري المتأخِّرين كأبي حامد وابن الخطيب وغيرهما لما تـأملوا ذلـك عـادوا في الرؤية إلى قول المعتزلة أو قريب منه وفسروها بزيادة العلـم كـما يُفـسِّرها بـذلك الجهمية والمعتزلة وغيرهم، وهذا في الحقيقـة تعطيـل للرؤيـة الثابتـة بالنـصوص والإجماع .. إلخ

وقال أيضًا (٤/ ٤٠٠): .. لا يُعرف القول بإثبات الرؤيـة مـع نفـي كـون الله تعالى فوق العالم إلَّا عن هذه الشرذمة، وهم بعض أتباع الأشعري ومـن وافقهـم .. ولهذا تجد هؤلاء الذين يثبتون الرؤيـة دون العلـو عنـد تحقيـق الأمـر منـافقين لأهل السُّنة والإثبات، يُفسِّرون الرؤية التي يثبتونها بنحو ما يُفسِّرها بـه المعتزلـة وغـيرهم مـن الجهميـة، فهـم ينـصبون الخـلاف فيهـا مـع المعتزلـة ونحـوهم، ويتظاهرون بالرد عليهم وموافقتهم أهل السُّنة والجماعة في إثبات الرؤية، وعنـد التحقيق فهم موافقون للمعتزلة، إنما يثبتون من ذلك نحو مـا أثبتـه المعتزلـة مـن الزيادة في العلم، ونحو ذلك مما يقوله المعتزلة في الرؤية، أو يقول قريبًا منه، ولهذا يعترف الرازي بأن النزاع بينهم وبين المعتزلة في الرؤية قريب من اللفظي.

فعُلِمَ أن هـؤلاء حقيقـة بـاطنهم بـاطن المعتزلـة الجهميـة المعطِّلـة، وإن كـان ظاهرهم ظاهر أهل الإثبات، كما أن المعتزلـة عنـد التحقيـق حقيقـة أمـرهم أمـر الملاحدة نُفاة الأسماء والصِّفات بالكُلية، وإن تظاهروا بـالرد علـيهم، والملاحـدة حقيقة أمرهم حقيقة من يجحد الصَّانع بالكلية، هذا لعمري عند التحقيق.. إلخ

- وقال الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن أبـا بطـين رَحِمَهُ اللَّهُ في «الرسـائل والمـسائل النجدية» (٢/ ١٧٦-١٧٧): والأشعرية يوافقون أهـل الـسُّنة في رؤيـة المـؤمنين ربهم في الجنة، ثم يقولون: إن معنى الرؤية: إنما هو زيادة علمٍ يخلقـه الله في قلـب الناظر ببصره، لا رؤية بالبصر حقيقة عيانًا. فهم بـذلك نـافون للرؤيـة التـي دلّ عليها القرآن، وتواترت بها الأحاديث عن النبي ﷺ. اهـ

قلت: وقد كفر أئمة السُّنة والأثر من ينفي حقيقة رؤية المؤمنين لربهم عَزَّ وَجَلَّ. =

قال المروذي رَحِمَهُ اللهُ: قيل لأبي عبدالله [الإمام أحمد]: أتعرف عن يزيد بن هارون، عن أبي العطوف، عن أبي الزُّبير، عن جابر رضي الله عنه: إن استقرَّ مكانه فسوفَ تراني، وإن لم يستقرَّ فلا تراني في الدنيا ولا في الآخرة ؟

فغضب أبو عبدالله غضبًا شديدًا، حتى تبيَّن في وجهه، وكان قاعدًا والناس حوله، فأخذَ نعله وانتعل. وقال: أخزى الله هذا ! لا ينبغي أن يُكتبَ هذا، ودفعَ أن يكون يزيد بن هارون رواه، أو حدَّث به.

وقال: هذا جهميٌّ، هذا كافرٌ، أخزى الله هذا الخبيث، من قال: إن الله لا يُرى في الآخرة، فهو كافر. [«منتخب العلل» (١٧٣)]

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٣٩٢-٣٩٤): ثبت بالسُّنة المتواترة وباتفاق سلف الأمة وأئمتها من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة أهل الإسلام الذين ائتموا بهم في دينهم أن الله سبحانه وتعالى يرى في الدار الآخرة بالأبصار عيانًا .. ومسألة الرؤية كانت من أكبر المسائل الفارقة بين السُّنة المثبتة وبين الجهمية، حتى كان علماء أهل الحديث والسنة يصنفون الكتب في الإثبات، ويقولون: كتاب «الرؤية والرد على الجهمية» وكذلك الأحاديث التي تنكرها الجهمية من أحاديث الرؤية وما يتبعها ويعدون من أنكر الرؤية مُعطلًا. اهـ

وانظر : تكفير السلف لمن أنكر الرؤية ووصمهم بالجهمية والزندقة في كتاب «السُّنة» لعبدالله بن أحمد باب (سُئل عما جَحدت الجهمية الضُّلال من رُؤية الرب تعالى يوم القيامة) (بتحقيقي).

قلت: فأي فرقة اجتمعت فيها هذه العقائد الكفرية فهي كافرة عند أئمة السلف والسنة أيًّا كان اسمها، وإلى أي مذهب انتسبت إليه، فالعبرة بالحقائق والعقائد التي تعتقدها وتدين الله بها لا بالأسماء، وإن الجدال في فرقة من الفرق في تبديعها أو تكفيرها على مجرد اسمها لا يُقدِّم ولا يؤخِّر شيئًا في تغير الأحكام والحقائق، ولا يخرج المتخاصمين بنتيجة مجدية مرضية، وخاصة أن كثيرًا من =

هذه الفرق المتأخِّرة قد اجتمع فيها كثير من المذاهب والأقوال البدعية والكفرية، فتجدها جهمية، قدرية، صوفية، أشعرية، مرجئة، خارجية وكل بلاء فيها.

وقضية تكفير بعض الفرق أو الأشخاص تذكرني بتلك الواقعة التي وقعت لأبي إسماعيل الهروي صاحب كتاب «ذم الكلام» لما حضر مجلس الوزير، فأراد خصومه أن يوقعوا بينه وبين الوزير، فسألوه عن جهره بلعن الأشعري وإنكاره عليه وعلى أتباعه.

قال ابن طاهر: سمعت أحمد بن أَمِيرجَه القلانسي - خادم الأنصاري - يقول: حضرت مع الشيخ للسَّلام على الوزير أبي علي الطُّوسي، وكان أصحابه كلَّفوه بالخروج إليه، وذلك بعد المحنة، ورجوعِه من بَلْخَ، فلما دخل عليه أكرمه وبَجَّلَه، وكان في العسكرِ أئمةٌ من الفريقين في ذلك اليوم، وقد علموا أنه يحضر، فاتفقوا جميعًا على أن يسألوه عن مسألةٍ بين يدي الوزير، فإن أجاب بما يُجيب به بهَراةَ سقط من عين الوزير، وإن لم يُجب سقط من عيونِ أصحابه وأهل مذهبه.

فلما دخل واستقرَّ به المجلسُ، انتدب له رجل من أصحاب الشافعي، يُعرف بالعلوي الدَّبُوسي، فقال: يأذنُ الشيخ الإمام في أن أسأل مسألة ؟ فقال: سل.

فقال: لـم تَلعَنُ أبا الحسن الأشعري ؟! فسكت، وأطرق الوزير لِمَا عَلِمَ من جوابه، فلما كان بعد ساعةٍ، قال له الوزير: أجبه.

فقال: لا أعرف الأشعريّ ! وإنما ألعنُ من لـم يعتقـد أن الله ﷻ في السماء، وأن القرآن في المصحف، وأن النبيَّ ﷺ اليوم نبي. ثم قام وانصرف، فلم يمكن أحدٌ أن يتكلم بكلمة من هيبته وصلابته وصولته.

فقال الوزير للسائل ومن معه: هذا أردتم ؟ كنا نسمع أنه يذكر هذا بهراة، فاجتهدتم حتى سمعناه بآذاننا، ما عسى أن أفعل به ؟

[«ذيل الطبقات» (١/ ١٢٤-١٢٥)]

قلت: وهكذا يقال ها هنا؛ فمن صرَّح بتكفير الأشاعرة من أهل السُّنة قالوا: نحن نُكفر كل من اجتمعت فيه هذه العقائد ودعا إليها أيًّا كان اسمه، وإلى =

أي فرقة انتمى، فالعبرة عندنا بعقائدهم وأقوالهم لا بأسمائهم.

فممن صرَّح بكفر الأشاعرة ولعنهم:

١- أبو إسماعيل الهروي في «ذم الكلام» (٤/ ٣٩١-٤٣٢) قال: (الطبقة الثامنة: وفيهم نجمت الأشاعرة). وذكرَ في هذه الطبقة مَن كفَّرهم مِن أهل العلم.

٢- قال أحمد بن حمزة وأبو علي الحداد: وجدنا أبا العباس أحمد بن محمد النهاوندي على الإنكار على أهل الكلام، وتكفير الأشعرية. [«ذم الكلام» (١٢٩٥)].

٣- قال أبو إسماعيل الهروي رَحِمَهُ اللَّهُ في «ذم الكلام» (١٣١٥): رأيت يحيى بن عمار (٤٢٢هـ) ما لا أحصي مِن مرَّة على منبره يكفرهم ويلعنهم، ويشهد على الأشعري بالزَّندقة، وكذلك رأيت عُمر بن إبراهيم ومشايخنا. اهـ

٤- قال عُمر بن إبراهيم رَحِمَهُ اللَّهُ: لا تحل ذبائح الأشعرية، لأنّهم ليسوا بمسلمين، ولا أهل كتاب، ولا يُثبتون في الأرض كتاب الله. «ذم الكلام» (١٣١٨).

٥- قال يوسف بن عبدالهادي رَحِمَهُ اللَّهُ في «جمع الجيوش والدساكر» (ص٢٠١): ومنهم: أبو المظفَّر الترمذي، حبال بن أحمد إمام أهل ترمذ، كان مجانبًا لهم، [يعني: الأشاعرة] يشهد عليهم بالزندقة.

٦- الأهوزاي رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «مثالب ابن أبي بشر» - يعني: الأشعري-، وقد أكثر من النقل منه ابن عبدالهادي في كتابه «جمع الجيوش والدساكر»، وكتابه الآخر «كشف الغطا عن محو الخطأ».

٧- قال ابن قدامة المقدسي (٦٢٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في «حكاية المناظرة في القرآن» (ص٥٠)- وهو يتكلم عن الأشاعرة -: **وهذا حال هؤلاء لا محالة، فهم زنادقة بغير شكٍّ**؛ فإنه لاشكَّ في أنهم يظهرون تعظيم المصاحف إيهامًا أن فيها القرآن، ويعتقدون في الباطن أنه ليس فيها إلَّا الورق والمداد .. إلى أن قال: وحقيقة مذهبهم: أنه ليس في السَّماء إلهٌ، ولا في الأرض قرآن، ولا أن محمدًا رسول الله ..

٨- قال ابن الحنبلي في «الرسالة الواضحة في الرد على الأشاعرة» (٢/ ٤٥١):

وظهرت المعتزلة في زمن المأمون، وجرى منهم ما جرى، فكان آخر البدع ظهورًا مذهب الأشعري، وتولى نصرته الظلمة وأرباب الدنيا، وأصحاب المظالم القائمين بما يخالف الشَّرع من النّجامة، والفلسفة، والإدمان على المظالم والفسق، لتعلم أن هذه البدعة شرُّ البدع بظهورها آخر الزمان، وانتشارها في فاسد البلدان، وركوب دعاتها التمويه والمحال، والكلام المزخرف وفي باطنه الكفر والضلال، فزمان هذه البدعة أخبث الأزمنة، وأتباعها أخبث الأمة، ودعاتها أقل أديان هذه الملة. اهـ

٩- قال الشيخ عبدالرحمن بن حسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ صاحب كتاب «فتح المجيد» في «الدرر السنية» (٣/ ٢٠٨-٢١١): .. فالأئمة من أهل السُّنة وأتباعهم، لهم المصنفات المعروفة في الرَّدِّ على هذه الطائفة الكافرة المعاندة .. اهـ

وقد تقدم قريبًا نقل كلامه كاملًا.

قلت: فهؤلاء بعض من صرح بتكفيرهم من أهل العلم ممن وقفت على أقوالهم وغيرهم كثير.

ومن أراد زيادة بيان في حال الأشاعرة والتحذير منهم ومجانبتهم فلينظر: «جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر» ليوسف بن عبدالهادي (٩٠٩هـ)، فقد جمع أسماء من تكلم فيهم في فصل مستقل، فقال: (فصل: ونحن نذكر جماعة ممن ورد عنهم مجانبة الأشاعرة، ومجانبة الأشعري، وأصحابه في زمنه وإلى اليوم على طريق الاختصار لا على باب التطويل في التراجم ..).

وذكر أكثر من (٤٠٠) عالم ممن كان مجانبًا للأشاعرة، ويصرح بهجرهم والتحذير منهم، ثم قال: (وقد رأينا من أصحابنا ورفقائنا، ومن اشتغل معنا أكثر من ألف واحدٍ على مجانبتهم ومصارمتهم والوقوع فيهم، وما تركنا ممن تقدم أكثر ممن ذكرنا، فهذا لعمرك الدساكر لا العسكر الملفَّق الذي قد لفَّقه ابن عساكر بالصدق والكذب الذين لا يبلغون خمسين نفسًا ممن قد كذب عليهم .. والله =

ثم والله، ثم والله لما تركنا أكثر ممن ذكرنا، ولـو ذهبنـا نستقـصي ونتتبـع كـل مـن جانبهم من يومهم وإلى الآن لزدنا على عشرة آلاف نفس. اهـ

وأختم هذه الحاشية بذكر أبيات منتقاة من نونيـة القحطـاني رَحِمَهُ اللَّهُ في فـضحه وهجوه للأشـاعرة وبيـان حقيقـة مـذهبهم في نونيتـه الـشهيرة في أبـواب الـسُّنة والأحكام والآداب وغيرها، فيقول:

والآن أهجُو الأشعريَّ وحِزبَه ... وأُذِيـعُ مـا كتموا مِن البُهتـان
يا معشرَ الـمتكلِّمينَ عـدوتُـمُ ... عُدوانَ أهلِ السَّبتِ في الحِيتان
أزعـمتُمُ أن الـقـرانَ عِبـارةٌ ... فهُمـا كمـا تـحكُون قُـرآنـان
إيمـانُ جـبريلٍ وإيـمـانُ الذي ... رَكِب الـمعاصي عِندكُم سِيَّان
هذا الجُويهرُ والعُـريضُ بزعمِكم ... أهما لمعرفةِ الـهُدى أصلان ؟
من عاشَ في الدنيا ولم يعرفهُمـا ... وأقـرَّ بـالإسـلامِ والفُـرقـان
أفـمُسلمٌ هـو عندكم أم كـافـرٌ ... أم عـاقِلٌ أم جـاهِـلٌ أم واني
عطَّلتُمُ السَّبـعَ السَّمـوات العُلا ... والعـرشَ أخليتُم مِن الرَّحمن
وزعـمتم أنَّ البـلاغَ لأحـمـد ... في آيـةٍ مـن جُـملـة الـقـرآن
هذي الشقاشِقُ والمخارِفُ والهوى ... والمذهبُ المستحدثُ الشَّيطانـي
سميتُم عـلـمَ الأُصـولِ ضَلالةً ... كاسمِ النَّبيذِ لخمرةِ الأدنــان
ونعَت محارِمُـكُم على أمثـالِكُم ... واللهُ عنها صـانَـني وحَـمـاني
إني اعتصمتُ بحبلِ شرعِ محمدٍ ... وعضضتُه بـنـواجِذِ الأسـنـان
أشعــرتُـمُ يـا أشعـريَّـةُ أنـني ... طُوفـان بحرٍ أيُّمـا طُـوفــان
أنا همُّكُم أنا غمُّكُم أنا سُقمُكُم ... أنا سُمُّكُم في السِّرِّ والإعـلان
أذهبتُمُ نــورَ القران وحُـسنَـهُ ... مِـن كُلِّ قَـلبِ والِـهٍ لـهفـانِ
فوحقِّ جَبَّارٍ على العرشِ استوى ... مِن غيرِ تَمثيلٍ كـقـولِ الـجاني
ووحقِّ من ختَمَ الرِّسالةَ والهُدى ... بمحمدٍ فـزَهَا بــه الـحرَمَـان
لأقطعنَّ بِـمعولي أعراضَكُـم ... ما دام يَصحبُ مُهجتي جُثماني

والرَّفضُ والنَّصبُ والإرجاءُ صاحبُهـا [١]
لَاهٍ عَـنِ الله مَلـعـونُ الـمقَامَـاتِ
مَـن شَبَّه اللهَ بِالـمخلـوقِ لـــيس لـــه
دِينٌ ولا هـو مِن أهـلِ الولايـاتِ [٢]

---

(١) قال حرب الكرماني رَحِمَهُ اللهُ في «السنة» (٩٩/ بتحقيقي): (الرافضة): وهم الـذين يتبرَّؤون مِن أصحابِ النبيِّ ﷺ، ويسبُّونَهم، ويَنتقصونهم، ويُكفِّرون الأمَّـةَ إلَّا نفرًا يسيرًا، وليستِ الرَّافِضةُ مِن الإسلامِ في شيءٍ.

وقال: والرَّافضةُ أسوأُ أثرًا في الإسلامِ مِن أهل الكُفرِ مِن أهلِ الحربِ. اهـ

والنواصب هم: الذين ناصبوا العداوة لأهل البيت، وطعنوا فيهم، وكفَّروهم، وهم ضد الروافض. وهي كلمة يطلق الرافضة على أهل السنة، ولهذا قال حرب الكرماني في «عقيدته» (١١٦): وأما الرَّافضةُ: فإنهم يسمون أهل السُّنة: ناصبة، وكذبتِ الرافِضة، بل هم أولى بهذا الاسمِ إذ ناصبوا أصحابَ محمدٍ ﷺ النَّصبَ والشتم، وقالوا فيهم غير الحقِّ، ونسبُوهم إلى غيرِ العدلِ، كـذِبًا وظلـمًا، وجُرأةً على الله عَزَّ وَجَلَّ، واستِخفافًا لحقِّ الرسول ﷺ، وهم والله أولى بالتعييرِ والانتقامِ منهم.

وأما المرجئة، فقد قال حرب رَحِمَهُ اللهُ «عقيدته» (٩٢): (المرجِئـةُ): وهـم الـذين يزعمون: أن الإيمان قولٌ بلا عملٍ، وأن الإيمانَ هو القولُ، والأعمالَ شرائع، وأن الإيمان مُجرَّدٌ، وأن الناسَ لا يتفاضلـون في الإيـمان، وأن إيمانَهـم وإيـمان الملائكـةِ والأنبياءِ واحِدٌ، وأن الإيمان لا يزيدُ ولا ينقُصُ، وأن الإيمانَ لـيسَ فيـه اسـتثناءٌ، وأن مَن آمنَ بلسانِه ولم يَعمل فهو مؤمنٌ حقًّا، وأنهم مؤمنون عند الله بلا استثناء، هذا كلُّه قولُ المُرجئة، وهو أخبثُ الأقاويلِ وأضلّه، وأبعده مِن الهدى. اهـ

(٢) أجمع أهل السُّنة على تكفير من شَبَّه الله تعالى بخلقه، ومن ذلك:

قال نُعيم بن حماد (٢٢٨هـ) رَحِمَهُ اللهُ: من شبَّهَ الله بشيءٍ من خلقِهِ فقد كفـرَ، ومـن أنكر ما وصف الله به نفسه فقد كفر، فليس فيما وصف الله بـه نفـسه ورسـوله =

بِربِهم كفروا جَهـرًا، وَقـولُــهـمُ
إذا تَــدبَّـرتَـهُ أَسْـوَا الـمقَـــالَاتِ
الله نَـعـرفُه بِالـحَدِّ مُـسـتــويـًـا
حَيًّا عـــلى عَـرشهِ فـوقَ السَّمـواتِ

تشبيه. [«اعتقاد أهل السنة» للالكائي (٩٣٦)]

وقال إسحاق بن إبراهيم بن راهويه (٢٣٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: مـن وصـفَ اللهَ فـشبَّه صفاتَه بصفاتِ أحدٍ من خلقِ الله فهو كافرٌ بالله العظيم؛ لأنه وصف لصفاته؛ إنما هو استسلام لأمرِ الله ولما سن الرسول ﷺ. [اللالكائي (٩٣٧)]

«فائدة»: في التفريق بين التشبيه عند أهل السنة وعند الجهمية المعطلة.

ينفي أهل السُّنة التشبيه عن الله تعالى، وكذا الجهمية المعطلة تنفي التشبيه عـن الله تعالى، ولكن شتان بين المذهبين !

فالتشبيه المنفي عند أهل السُّنة هو كما قال الإمام إسـحاق بـن راهويـه رَحِمَهُ اللَّهُ: إنما يكون التشبيه إذا قال: يدٌ كيدٍ، أو مِثلُ يدٍ، أو سمعٌ كسمعٍ أو مثل سمعٍ، فـإذا قال: سَمعٌ كسمعٍ أو مثلُ سمعٍ فهذا التَّشبيه. وأما إذا قال كما قال الله تعـالى: يـدٌ، وسمعٌ، وبصرٌ، ولا يقولُ: كيفَ ؟ ولا يقـول: مثـلُ سـمعٍ ولا كـسمعٍ، فهـذا لا يكون تشبيهًا. وهو كـما قـال الله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾. اهـ [«سنن» الترمذي (٣/ ٥١)].

وأما التشبيه المنفـي عنـد الجهميـة فهـو إثبـات حقيقـة الـصفات الـواردة في الكتاب السُّنة كما قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ في «الردِّ على الجهميـة» (ص١٠٤): وزعـمَ – يعني الجهم بن صفوان– أن من وصف الله بشيءٍ مما وصف به نفسه في كتابـه، أو حدثَ عنه رسوله ﷺ كان كافرًا، وكان من المشبِّهةِ، فأضل بكلامِهِ بـشرًا كثـيرًا .. اهـ

مِن خلقِـهِ بائِنٌ، والـخلقُ كـلهُمُ
مِن دونِـهِ فـوقهـم رب الـبريَّـاتِ
مِن بَعدِ ما يَسْتَرِقُّ الليلُ ينزلُ مِـن
عرشٍ مَجيدٍ إلى الخضراءِ بالذَّات [٢٨/أ]
يقولُ: هل سَائلٌ يُعطَى وهل أحدٌ
يَدعـو فيُعتقُ مِـن رِقِّ الجِنـايـاتِ
إلى تنفُّسِ ضَوءِ الصُّبح ثُم عَــلا
كُـرسيَّه جَلَّ مِـن عَالٍ ومِن آتِ [1]

آخر الكتاب

والحمد لله وحده

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

قرأ عليَّ هذا الكتاب جميعه:

أبو عبد الله . . . . . ابن عبد الله الرُّومي الزَّجَّاج غير مَرَّةٍ في مجالس آخرها: يوم السَّبت عشرين من ربيع الآخر، سنة: . . . . . وستمائة، بمنزلي بدمشق.

كتبه:

محمود الدَّشتي عفا الله عنه.

---

(١) رواها الحافظ عبدالغني بن عبدالواحد المقدسي في آخر «جزء فيه مجلس من أمالي أبي نصر الغازي»، عن أبي الفرج ثابت بن محمد بن أبي الفرج.

مُلحق فيه

الرَّدّ على مُنكِر الحدّ

من كلام

شيخ الإسلام ابن تيمية

رَحِمَهُ اللَّهُ (٧٢٨هـ)

من كتابه:

« بيان تلبيس الجهمية »

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

إن الحمدَ لله نَحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذُ بالله من شُرورِ أنفُسنا، ومن سِيئات أعمالنا، مَن يَهده الله فلا مُضلَّ له، ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهدُ أن لا إله إلَّا الله وحده لا شريك له، وأشهدُ أن مُحمدًا عبده ورسوله.

أما بعد:

فمن باب إتمام الفائدة، وإظهار الحقّ، والرَّد على كلّ مُنكر مُخالف لعقيدة السَّلف الصَّالح، رأينا - بعد الاستخارة والاستشارة - أن نُلحق بهذا الكتاب ما سطَّره شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في كتابه «بيان تلبيس الجهمية» في تقرير مسألة إثبات الحدِّ لله تعالى، ورده على الخطابي الذي شنَّع على أهل السُّنة في إثباتهم الحد لله تعالى، وهو كلامٌ طويل، قد نقل فيه نقولات طويلة عن كلٍّ من:

١- عثمان بن سعيد الدارمي.

٢- والخلَّال.

٣- والقاضي أبي يعلى.

٤- والأنصاري الهروي.

والله من وراء القصد وهو حسبنا ونعم الوكيل.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «بيان تلبيس الجهمية» (٢/٦٠٤-٦٢٩)، و (٣/٣-٤٩):

قال أبو سعيد عثمان بن سعيد الدَّارميّ في كتابه الذي سماه: «نقض عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد، فيما افترى على الله تعالى في التوحيد» قال فيه:

(باب الحدّ و العرش)

وادَّعى المعارض أيضًا: (أنه ليس له حدٌّ، ولا غايةٌ، ولا نهايةٌ).

قال: وهذا الأصل الذي بنى عليه جَهمٌ جميع ضَلالاته، واشتقَّ منه أغلوطاته.

وهي كلمةٌ لم يبلغنا أنه سَبق جهمًا إليها أحدٌ من العالمين.

فقال له قائل ممن يحاوره: قد علمت مُرادك أيُّها الأعجمي؛ تعني: أن اللهَ تعالى لا شيء؛ لأن الخلق كلّهم علِموا أنه ليس شيءٌ يقع عليه اسم الشيءِ إلَّا وله حدٌّ، وغايةٌ، وصِفة، وأن لا شيء ليس له حدٌّ، ولا غاية، ولا صِفة. فالشيء أبدًا موصوفٌ لا محالة، ولا شيء يوصف بلا حدٍّ، ولا غايةٍ، وقولك: (لا حد له) تعني: أنه لا شيء.

قال أبو سعيد: **والله تعالى له حدٌّ لا يعلمه غيره**، ولا يجوز لأحدٍ أن يتوهم لحدِّهِ غاية في نفسِه؛ ولكن نؤمن بالحَدِّ ونَكِلُ عِلْمَ ذلك إلى الله تعالى، ولمكانه أيضًا حَدٌّ، وهو على عرشِهِ فَوقَ سَمواته، فهذان حدّان اثنان.

قال: وسُئِلَ ابن المبارك: بِمَ نعرفُ رَبّنا ؟

قال: بأنه عَلى العرشِ، بَائنٌ مِن خَلقِهِ.

قيل: بحدٍّ؟ قال: بِحَدٍّ.

حدثناه الحَسَن بن الصَّباح البزار، عن علي بن الحَسَن بن شقيق، عن ابن المبارك.

فمن ادَّعى أنه ليسَ لله حَدٌّ فقد رَدَّ القرآن، وادّعى أنه لا شيء؛ لأن اللهَ تعالى وصفَ حدَّ مكانِه في مَواضع كثيرةٍ من كتابه، فقال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك:١٦]، ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ﴾ [النحل:٥٠]، ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران:٥٥]، ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر:١٠].

فهذا كله وما أشبهه شواهد ودلائل على الحدِّ.

ومَن لم يعترف به فقد كفرَ بتنزيل الله تعالى، وجحدَ آيات الله تعالى.

وقال رسول الله ﷺ: «**إن اللهَ فوقَ عرشِه، فوقَ سماواتِه**».

وقال للأمَة السَّوداء: «**أين الله؟**».

قالت: في السَّماءِ.

قال: «**أعتقها، فَإنّها مُؤمنة**»[1].

فقولُ رسول الله ﷺ: «**إنها مؤمنة**»؛ دليلٌ على أنها لو لم تؤمن بأن اللهَ في السَّماءِ لم تكن مؤمنة، وأنه لا يجوز في الرقبةِ المؤمنة إلَّا مَن يحد

---

(١) تقدم تخريجه في رسالة الدشتي فقرة (٧).

الله أنه في السماءِ، كما قال الله ورسوله.

فحدثنا أحمد بن منيع البغدادي الأصم، حدثنا أبو معاوية، عن شَبيب بن شيبة، عن الحَسَن، عن عمران بن الحصين رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال لأبيه: «**يا حُصين، كم تعبد اليوم إلـهًا ؟**».

قال: سبعة: ستة في الأرض، وواحدًا في السَّماءِ !

قال: «**فأيهم تُعِدُّ لرغبتك ورهبتك ؟**».

قال: الذي في السَّماء (١).

فلم يُنكر النبي ﷺ على الكافرِ إذْ عرف أن إله العالمين في السَّماءِ، كما قاله النبي ﷺ.

فحُصين في كُفرِهِ يومئذٍ كان أعلم بالله الأجل من المريسي وأصحابه مع ما ينتحلون من الإسلام، إذ ميّزَ بين الإله الخالق الذي في السَّماء، وبين الآلهة والأصنام المخلوقة التي في الأرض.

وقد اتفقت الكلمة من المسلمين والكافرين أن الله في السَّماءِ، وحدُّوه بذلك إلَّا المريسي الضَّال وأصحابه، حتَّى الصِّبيان الذين لم يبلغوا الحِنثَ قد عرفوه بذلك، إذا حزبَ الصَّبي شيءٌ يرفع يديه إلى ربه تعالى يدعوه في السماء دون ما سواها، فكلُّ أحدٍ بالله تعالى وبمكانه أعلم من الجهمية.

(٢) تقد تخريجه فقرة (٨).

قال: ثم انتدب المعارض لتلك الصِّفات التي ألّفها وعددها في كتابه من: الوجهِ، والسَّمعِ، والبصرِ، وغير ذلك يتأولها، ويحكم على الله تعالى وعلى رسولِهِ فيها حَرفًا بعدَ حرفٍ، وشيئًا بعدَ شيءٍ، بحكمِ بِشر ابن غياث المريسي، لا يَعتمدُ فيها على إمامٍ أقدمَ منه، ولا أرشدَ منه عنده، فاغتنمنا ذلك منه إذْ صرح باسمه؛ وسَلَّم فيها لِحُكمِه، لما أنّ الكلمة قد اجتمعت مِن عامة الفُقهاءِ في كُفرِهِ، وهتوك سِترِهِ، وافتضاحه في مِصرِه، وفي سَائر الأمصَارِ الذين سمعوا بذكره.

[قال: وأعجب من هذا كله قياسك الله بقياس العرش، ومقداره ووزنه من صغيرٍ أو كبيرٍ، وزعمت كالصِّبيان العُميان إن كان الله أكبر من العرش، أو أصغر منه، أو مثله ؟ فإن كان الله أصغر فقد صيرتم العرش أعظم منه، وإن كان أكبر من العرش فقد ادعيتم فيه فضلاً عن العرش، وإن كان مثله فإنه إذا ضم إلى العرش السَّموات والأرض كانت أكبر.

من خرافات تكلَّم بها، وتُرهات يلعب بها، وضلالات يُضل بها، لو كان من يعمل عليه لله لقطع ثمرة لسانه، والخيبة لقومٍ هذا فقيههم، والمنظور إليه مع هذا التمييز كله، وهذا النظر، وكل هذه الجهالات والضلالات.

فيقال لهذا البقباق[1] النفاخ: إن الله أعظم من كل شيءٍ، وأكبر من كل خلقٍ، ولم يحتمله العرش عظمًا ولا قوة، ولا حملة العرشِ احتملوه

(١) البقباق: كثير الكلام. «العين» (٥/ ٣٠).

بقوتهم، ولا استقلوا بعرشه بشدّة أسرهم، ولكنهم حملوه بقدرتِهِ، ومشيئته وإرادته وتأييده؛ لولا ذلك ما أطاقوا حمله.

وقد بلغنا أنهم حين حملوا العرش وفوقه الجبَّار في عزَّتِهِ وبهائِهِ ضعفوا عن حمله واستكانوا وجثوا على رُكبهِم حتى لُقِّنوا: (لا حول ولا قوة إلَّا بالله)، فاستقلُّوا به بقدرة الله وإرادته، ولولا ذلك ما استقلَّ به العرش، ولا الحملة، ولا السَّموات والأرض وَلا مَن فِيهنَّ، ولو قد شاء لاستقلّ على ظَهر بعوضة فاستقلّت به بقدرتِهِ، ولُطف ربوبيته، فكيف على عرشٍ عظيم أكبر من السَّموات السَّبع والأرضين السَّبع ؟ ولو كان العرش في السَّموات والأرضين ما وسعته؛ ولكنه فوقَ السَّماء السَّابعة. اهـ

[قال ابن تيمية]: وإذا عرفت أصل هذا الكلام فجميع السَّلف والأئمة الذين بلغهم ذلك أنكروا ما فيه من هذه المعاني السلبية التي تنافي ما جاء به الكتاب والسُّنة [(١)].

ثم من كان من السَّلف أخبر بحال الجهمية مثل الذين كانوا يباشرونهم من السَّلف والأئمة الذين بالعراقِ وخراسان إذ ذاك؛ فإنهم كانوا أخبر بحقيقة أمرهم لمجاورتهم لهم، فإنهم قد يتكلمون بنقيض ما نفوه، وقد يتوقف بعضهم عن إطلاق اللفظ مثل لفظ: «الحد»، فإن المشاهير بالإمامة في السُّنة أثبتوه، كما ذكره عثمان بن سعيد عنهم

(١) يقصد كلام الرازي (٣/ ٦٧٦-٦٨٣).

وسمَّى ابن المبارك] [١].

وقال الخلال في «كتابه السُّنَّة»:

- أخبرنا أبو بكر المرُّوذي، قال : سمعت أبا عبدالله قيل له:

روي عن علي بن الحَسَن بن شقيق، عن ابن المبارك أنه قيل له:

كيفَ نَعرفُ اللهَ عز وجل ؟

قال: على العرشِ بِحَدٍّ.

قال: قد بلغني ذلكَ عنه، وأعجبَه.

ثم قال أبو عبدالله: ﴿ هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ ﴾ [البقرة:٢١٠]

ثم قال: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا ﴾ [الفجر:٢٢]

قال الخلال: أخبرنا الحَسَن بن صالح العطَّار، حدثنا هارون بن يعقوب الهاشمي، سمعت أبا يعقوب بن العباس، قال: كنا عند أبي عبدالله، قال: فسألناه عن قول ابن المبارك:

قِيل له: كيفَ نعرفُ ربَّنا ؟

قال: في السَّماء السَّابعة، على عرشه، بحدٍّ.

فقال أحمد: هكذا على العرشِ استوى بحدٍّ.

(١) ما بين المعكوفتين ذكره ابن تيمية في (٣/ ٦٩٤-٦٩٧) بعد كلام الإمام الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ السابق وهو يتكلم عن مسألة الحد.

فقلنَا له: ما مَعنى قول ابن المبارك بحدٍّ ؟

قال: لا أعرفه؛ ولكن لهذا شواهد من القرآن في خمسةِ مَواضع:

﴿ إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ ﴾ [فاطر:١٠]، ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ [الملك:١٦]، و﴿ تَعۡرُجُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيۡهِ ﴾ [المعارج:٤]

وهو على العرشِ وعلمه مع كُلِّ شيء.

[**قال ابن تيمية :**

وقولهم: (ما معنى قول ابن المبارك ؟، وقوله: لا أعرفه).

قد يكون لا أعرف حقيقة مُرادِه؛ لكن للمعنى الظاهر من اللفظ شواهد، وهو النُّصوص التي تدل على أن اللهَ تنتهي إليه الأمور، وأنه في السَّماء، ونحو ذلك.

وقد يكون: لا أدري من أين قال ذلك؛ لكن له شواهد] [(١)].

- قال الخلال: وأخبرنا محمد بن علي الورّاق، حدثنا أبو بكر الأثرم، حدثنا محمد بن إبراهيم القيسي، قال: قلت لأحمد بن حنبل: يُحكى عن ابن المبارك قيل له: كيف نعرف ربنا ؟

قال: في السَّماء السَّابعة، على عرشِهِ بحدٍّ.

فقال أحمد: هكذا هو عندنا.

- قال الخلَّال: أخبرنا حرب بن إسماعيل، قال: قلت لإسحاق -

(١) ما بين المعكوفتين هو قول ابن تيمية في (٣/ ٧٠٤)

يعني ابن راهويه -: على العرشِ بحدٍّ ؟

قال: نعم بحدٍّ.

وذكرَ عن ابن المبارك، قال: هو على عرشه بائن مِن خلقه بحدّ.

وقد ذكرَ أيضًا حرب بن إسماعيل في آخر كتابه في «المسائل» كلها:

هذا مذهب أئمة العلم، وأصحاب الأثر، وأهل السُّنة المعروفين بها، المقتدى بهم فيها، وأدركت من أدركت من علماء: أهل العراق، والشَّام، والحجاز، وغيرهم عليها، فمن خالفَ شيئًا من هذه المذاهب، أو طعنَ فيها، أو عابَ قائلها: فهو مُبتدعٌ، خارج عن الجماعة، زائلٌ عن منهج السُّنة، وسَبيل الحقِّ، وهو مذهب: أحمد، وإسحاق بن إبراهيم ابن مخلد، وعبدالله بن الزبير الحميدي، وسعيد بن منصور، وغيرهم ممن جالسنا وأخذنا عنهم العلم، فكان من قولهم: إن الإيمان قول وعمل - إلى أن قال-: وخلقَ الله سَبع سموات بعضها فوق بعضٍ، وقد تقدم حكاية قوله .. - إلى قوله -: لأن اللهَ تبارك وتعالى على العرشِ فوق السَّماء السَّابعة العليا يعلم ذلك كلّه، وهو بائنٌ من خلقه، لا يخلو من علمه مكان، ولله عرش، وللعرش حملة يحملونه، وله حدٌّ، الله تعالى أعلم بحده؛ والله تعالى على عرشه عزَّ ذكره، وتعالى جده، ولا إله غيره .

ولكن هذا اللفظ يحتمل أن يعود فيه الحدّ إلى العرش، بل ذلك أظهر فيه.

- قال القاضي أبو يعلى في كتاب «إبطال التأويل»: رأيت بخطّ أبي

إسحاق، حدثنا أبو بكر أحمد بن نصر الرَّفا، سمعت أبا بكر بن أبي داود، سمعت أبي يقول: جاء رجل إلى أحمد بن حنبل فقال: لله تعالى حدٌّ ؟

فقال: نعم، لا يعلمه إلَّا هو، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَتَرَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ﴾ [الزمر:٧٥] يقول: مُحدِقين].

- وروى الخلال أيضًا في «كتاب السُّنة»:

أخبرني يوسف بن موسى أن أبا عبد الله قيل له: ولا يشبه ربنا تبارك وتعالى شيئًا من خلقه، ولا يشبهه شيء من خلقه ؟

قال: نعم، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١].

- قال: أخبرني عُبيدالله بن حنبل، حدثني أبي حنبل بن إسحاق، قال: قال عمي: نحن نؤمن بالله تعالى على العرش كيف شاء، وكما شاء، بلا حَدٍّ وَلا صِفةٍ يبلغها واصفٌ، أو يحدّه أحد، فصفات الله له ومنه، وهو كما وصف نفسه، ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ بِحَدٍّ وَلَا غَايَةٍ، ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [الأنعام:١٠٣]، و ﴿هُوَ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ [الحشر:٢٢]، ﴿عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ [المائدة:١٠٩] ولا يُدركه وصفُ واصِفٍ، وهو كما وصف نفسَه، وليس من الله تعالى شيءٌ محدود، ولا يبلغ عِلمه وقدرته أَحدٌ، غلب الأشياء كلها بعلمه، وقدرته، وسُلطانه، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]

وكان الله تعالى قبل أن يكون شَيءٌ، والله تعالى الأوّل، وهو الآخر، ولا يبلغ أَحدٌ حدّ صِفاتِهِ، والتَّسليم لأمرِ الله، والرِّضا بقضائِهِ.

نسأل الله التَّوفيق والسَّداد إنه على كل شيءٍ قدير.

فهو في هذا الكلام أخبر أنه بلا حدّ ولا صِفةٍ يبلغها واصف، أو يَحدّه أحد، فنفى أن تُحيط به صفة العباد، أو حدُّهم، وكذلك قال: ﴿ لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ ﴾، بحدٍّ، وَلا غاية، فبيَّن أن الأبصار لا تُدرك له حدًّا، وَلا غَاية.

وقال أيضًا: ولا يدركه صفة واصف، وهو كما وصف نفسَهُ، وليس من الله تعالى شَيء محدود، كما قال بعد هذا: ولا يبلغ أحدٌ حَدَّ صفاته، فنفى في هذا الكلام كُلّه أن يكون وصف العباد، أو حدّ العباد يبلغه أو يدركه، كما لا تدركه أبصارهم.

[وقال ابن تيمية:

وذلك أن لفظ (الحد) عند من تكلم به يُراد به شيئان:

١- يراد به حقيقة الشَّيء في نفسه.

٢- ويُراد به القول الدَّال عليه المميز له.

وبذلك يتفق الحد الوصفي، والحدّ القدري كلاهما يراد به الوجود العيني، والوجود الذهني.

فأخبر أبو عبدالله أنه على العرشِ بلا حد يحدّه أحد، أو صفة يبلغها واصفٌ، وأتبع ذلك بقوله: ﴿ لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ ﴾ [الأنعام:١٠٣]، بحدّ ولا غاية.

وهذا التَّفسير الصَّحيح للإدراك به: أي لا تُحيط الأبصار بحدِّه ولا غايته، ثم قال: ﴿وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَ﴾، وهو عالم الغيب والشَّهادة، ليتبين أنه عالم بنفسه وبكلِّ شيء] (١).

- قال الخلال:

وأخبرني علي بن عيسى، أن حَنبلًا حدَّثهم، قال: سألت أبا عبدالله عن الأحاديث التي تُروى: «**أن الله تعالى ينزل إلى سماء الدنيا**»، و«**أن الله تعالى يُرى**»، و«**أن الله تعالى يضع قدمه**»، وما أشبه هذه الأحاديث.

فقال أبو عبدالله: نؤمن بها، ونصدق بها، ولا كيف، ولا معنى، ولا نَرد منها شيئًا، ونعلم أن ما جاءت به الرُّسل حقٌّ، ونعلم أن ما ثبت عن الرَّسول حقٌّ إذا كانت بأسَانيد صحيحة، ولا نردُّ على قولِهِ، ولا نصف الله تبارك وتعالى بأعظم مما وصف به نفسه بلا حدٍّ ولا غاية.

وقال حنبل في موضع آخر: ليس كمثله شيء في ذاته كما وصف به نفسه.

فقد أجمل تبارك وتعالى بالصَّفة لنفسه، فحدّ لنفسِه صفة ليس يشبهه شيء، فيعبد الله تعالى بصفاته غير محدودة ولا معلومة إلَّا بما وصف نفسه، قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١].

وقال: حنبل في موضع آخر قال: فهو سَميعٌ، بصيرٌ، بلا حدٍّ، وَلا تقديرٍ، ولا يبلغ الواصفون صفته، وصفاته منه وله، ولا نتعدّى القرآن

---

(١) (٣/ ٧٠٨).

والحديث، فنقول كما قال، ونَصِفه كما وصف نَفسه تعالى، ولا نتعدَّى ذلك، ولا تبلغه صفة الواصفين، نؤمن بالقرآن كله محكمه ومُتشابهه، ولا نُزيل عنه صفة من صفاتِهِ لشناعةِ شنعت، وما وصف به نفسه مِن: كلام، ونُزول، وخلوة بعبده يوم القيامة، ووضعه كنَفَه عليه، هذا كله يدلّ على أن اللهَ تعالى يُرى في الآخرة، والتحديد في هذا بدعة، والتَّسليم لله بأمرِهِ بغيرِ صِفةٍ، وَلا حَدٍّ، إلَّا ما وصفَ به نفسه، سَميعٌ بصيرٌ، لم يزل مُتكلمًا، حيًّا، عَالمًا، غَفورًا، عَالِم الغيب والشَّهادة، علَّام الغيوب، فهذه صفاته وصف بها نفسه، لا تُدفَع ولا تُرَدُّ، وهو على العرشِ بِلا حَدٍّ، كَما قال: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] كيف شاء، المشيئة إليه ﷻ والاستطاعة له، ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾، وهو ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الأنعام :١٠٢]، وهو كما وصف نفسه، سميعٌ بصيرٌ، بلا حدٍّ ولا تقدير.

قال إبراهيم لأبيه: ﴿لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ وَلَا يُغۡنِي عَنكَ شَيۡـٔٗا﴾ [مريم:٤٢]، فثبت أن الله سميعٌ بصيرٌ صفاته منه، لا نتعدى القرآن والحديث والخبر، «**يضحك الله**»، ولا يُعلم كيف ذلك إلَّا بتصديق الرَّسول ﷺ، وبتثبيت القرآن، لا يصفه الواصفون، ولا يَحدّه أحد، تعالى الله عما يقول الجهمية والمشبهة.

- وقال أبو عبدالله: قال لي إسحاق بن إبراهيم لما قرأ الكتاب بالمحنة تقول: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى:١١] ؟

فقلت له: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾

قال: ما أردتَ بها ؟

قلت: القرآن صفة من صفات الله وصف بها نفسه، لا ننكر ذلك ولا نردّه. قلت له: والـمُشبّهة ما يقولون ؟

قال: مَن قال: بصرٌ كبصري، و يدٌ كيدي.

وقال حنبل في موضع آخر: وقدم كقدمي، فقد شبَّه الله تعالى بخلقه، وهذا يحده، وهذا كلام سوء، وهذا محدود، الكلام في هذا لا أحبه.

قال عبدالله: جردوا القرآن [1].

وقال النبي ﷺ: «**يضع قدمه**» [2].

نؤمن به، ولا نحده ولا نردُّه على رسول الله ﷺ، بل نؤمن به، قال الله تعالى: ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ ﴾ [الحشر:٧]، فقد أمرنا الله ﷻ بالأخذ بما جاء به، والنَّهي عما نهى، وأسماؤه وصفاته منه غير مخلوقة، ونعوذُ بالله مِن الزَّلل والارتياب والشَّك، إنّه على كُلِّ شَيءٍ قَدير.

- قال الخلال: وزادني أبو القاسم الجبلي، عن حنبل في هذا الكلام:

---

(١) عبدالله هو ابن مسعود رضي ﷺ، وهذا رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٠٢٥٢)، وعبدالرزاق في «مصنفه» (٧٩٤٤).

(٢) يُشير إلى حديث أنس ﷺ عن النبي ﷺ قال: «**يُلقى في النار وتقول هل من مزيد حتى يضع قدمه فتقول: قط قط**». [رواه البخاري (٤٨٤٨)، (٧٣٨٤)].

وقال تبارك وتعالى: (﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ﴾ [البقرة:٢٥٥]

﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ ﴾ [الحشر:٢٣]

هذه صفات الله ﷻ وأسماؤه تبارك وتعالى.

فهذا الكلام من الإمام أبي عبدالله أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ يُبيِّن أنه نفى أن العباد يحدُّون اللهَ تعالى، أو صِفاته بحدٍّ، أو يُقدِّرون ذلك بقدرٍ، أو أن يبلغوا إلى أن يصفوا ذلك، وذلك لا يُنافي ما تقدَّم من إثبات أنه في نفسه له حدٌّ يعلمه هو لا يعلمه غيره، أو أنه هو يصف نفسه.

وهكذا كلام سائرَ أئمة السَّلف يُثبتون الحقائق وينفون علم العبادِ بكُنهِها كما ذكرنا من كلامهم في غير هذا الموضع ما يبين ذلك.

وأصحاب الإمام أحمد:

١- منهم من ظنَّ أن هذين الكلامين يتناقضان، فحُكي عنه في إثبات الحدّ لله تعالى روايتين، وهذه طريقة «الرِّوايتين والوجهين».

٢- ومنهم من نفى الحد عن ذاته تعالى ونفى علم العباد به، كما ظنه موجب ما نقله حنبل، وتأول ما نقله المرُّوذي، والأثرم، وأبو داود، وغيرهم من إثبات الحدّ له على أن المراد إثبات حدّ للعرش.

٣- ومنهم من قرَّر الأمر كما يدلّ عليه الكلامان، أو تأوّل نفي الحدّ بمعنى آخر.

والنفي هو طريقة القاضي أبي يعلى أولًا في «المعتمد» وغيره، فإنه كان ينفي الحد والجهة، وهو قوله الأول.

[ثم أطال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في نقل كلام القاضي في تقرير هذه المسألة (٣/ ٢١)]

ثم قال شيخ الإسلام :

قال [يعني القاضي أبا يعلى الفراء]:

وإذا ثبت استواؤه، وأنه في جهةٍ، وأن ذلك من صفات الذَّات، فهل يجوز إطلاق الحدِّ عليه ؟

قد أطلقَ أحمد القول بذلك في رواية المرُّوذِي، وقد ذُكر له قول ابن المبارك: نعرف الله على العرش بحدّ.

فقال أحمد: بلغني ذلك، وأعجبه.

وقال الأثرم: قلت لأحمد: يُحكى عن ابن المبارك: نعرفُ ربنا في السَّماء السَّابعة على عرشِهِ بِحَدٍّ ؟

فقال أحمد: هكذا هو عندنا.

قال: ورَأيت بخطِّ أبي إسحاق، حدثنا أبو بكر أحمد بن نصر الرَّفا، قال: سمعت أبا بكر بن أبي داود، قال: سمعت أبي يقول: جَاءَ رَجُلٌ إلى أحمد بن حنبل فقال: لله تبارك وتعالى حدّ ؟

قال: نعم، لا يعلمه إلَّا هو، قال الله تعالى: ﴿ وَتَرَى ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ ﴾ [الزمر:٧٥] يقول: مُحدقين)

قال: فقد أطلقَ أحمد القولَ بإثباتِ الحدِّ لله تعالى،

وقد نفاهُ في رواية حنبل، فقال: نحن نؤمن بأن اللهَ تعالى على العـرشِ كيف شاءَ، وكما شاءَ بلا حَدٍّ ولا صِفةٍ يبلغها واصف أو يحده أحد.

فقد نَفَى الحدَّ عنه على الصِّفة المذكورة، وهـو الحـدّ الـذي يعلمـه خلقه، والموضع الذي أطلقه محمول على معنيين:

(أحدهما): على معنى أنه تعالى في جهةٍ مخصوصة، وليس هو ذاهبًا في الجهات السِّتة؛ بل هو خارج العالم مُميز عن خلقهِ مُنفصل عنهم غـير داخل في كُلّ الجهات، وهذا معنى قول أحمد: حد لا يعلمه إلَّا هو.

(والثاني): أنه على صفة يَبين بها عن غـيره ويتميـز، ولهـذا يـسمى البواب حدادًا؛ لأنه يمنع غيره من الدُّخول، فهو تعالى فردٌ واحد ممتنع عن الاشتراك له في أخصّ صفاته.

قال: وقد منعنا من إطلاق القولِ بالحدِّ في غيرِ موضع مـن كتابنـا، ويجب أن يجوز على الوجه الذي ذكرنا.

ثم قال: ويجب أن يُحمل اختلاف كلام أحمـد في إثبـاتِ الحـدِّ عـلى اختلاف حالتين:

١- فالموضع الذي قال: إنه على العرشِ بحد، معناه:

أن ما حاذى العرش مِن ذاتِهِ هو حَدٌّ له، وجهةٌ له.

٢- والموضع الذي قال: (هو على العرشِ بغيرِ حدٍّ)، معناه:

ما عدا الجهة الـمحَاذية للعرشِ، وهي الفوق، والخَلف، والأمـام، واليمنة، واليسرة.

وكان الفرق بين جهة التَّحت المحاذيـة للعـرشِ وبـين غيرهـا مـا ذكرنا أن جهة التّحت تُحاذي العرش بما قد ثبت من الدليل، والعـرش محدود، فجازَ أن يُوصف ما حاذاهُ من الذَّات أنـه حـدٌّ وجهـة، ولـيس كذلك فيما عداه؛ لأنه لا يُحاذي ما هو محـدود، بـل هـو مـارٌّ في اليمنـة واليسرة، والفوق والأمام، والخلف إلى غير غايـة؛ فلـذلك لم يوصـف واحد من ذلك بالحدِّ والجهة.

وجهة العرش تُحاذي ما قابله من جهة الذَّات، ولم تحاذ جميع الذَّات لأنه لا نهاية لها.

قلت: هذا الذي جمع به بين كلامي أحمد، وأثبت الحدَّ والجهـة مـن ناحية العرشِ والتحتِ دون الجهات الخمس يُخالف ما فسَّرَ بـه كـلام أحمد أولًا من التفسير المطابق لصريح ألفاظه [١]، حيث قال:

---

(١) ونقل شيخ الإسلام هذا الكلام أيضًا في (٣/ ٧٣٦) وعلّقَ عليه بقوله:

قلت: هذا الذي ذكره في تفسير كلام أحمد ليس بصواب، بل كـلام أحمـد كـما قال أولاً: حيث نفاه نفي تحديد الحادِّ له وعلمه بحده، وحيث أثبته أثبته في نفسه. ولفظ الحدّ يقال على حقيقة المحدود، صفة، أو قدرًا، أو مجمـوعهما. ويقـال عـلى العلم والقول الدّال على المحدود.

وأما ما ذكره القاضي في إثبات الحدّ من ناحية العرش فقط فهذا قد اختلف فيه كلامه، وهو قول طائفة من أهل السُّنة، والجمهور على خلافه وهو الصَّواب.

فقد نفى الحدَّ عنه على الصِّفة المذكورة وهو الذي يعلمه خلقه، والموضع الذي أطلقه محمول على معنيين:

أحدهما: يقال على جهة مخصوصة، وليس هو ذاهبًا في الجهات، بل هو خارج العالم، مُتميز عن خلقه مُنفصل عنهم غير داخل في كل الجهات، وهذا معنى قول أحمد: (حدّ لا يعلمه إلّا هو).

والثاني: أنه على صفةٍ يبين بها عن غيرِهِ ويتميز، فهو تعالى فرد واحد، مُمتنع عن الاشتراك له في أخصِّ صِفاتِهِ.

قال: وقد منعنا من إطلاقِ القولِ بالحدِّ في غيرِ موضع في كتابنا، ويجب أن يجوز على الوجه الذي ذكرناه.

فهذا القول الوسط من أقوال القاضي الثلاثة هو المطابق لكلام أحمد وغيره من الأئمة.

وقد قال: إنه تعالى في جهة مخصوصة، وليس هو ذاهبًا في الجهات، بل هو خارج العالم متميز عن خلقه، مُنفصل عنهم غير داخل في كلِّ الجهات، وهذا معنى قول أحمد: (حدّ لا يعلمه إلَّا هو).

ولو كان مُراد أحمد رحمه الله الحد من جهة العرش فقط لكان ذلك معلومًا لعباده، فإنهم قد عرفوا أن حدَّه من هذه الجهة هو العرش، فَعُلِمَ أن الحدَّ الذي لا يعلمونه مُطلق لا يختصُّ بجهةِ العرشِ.

- **وروى شيخ الإسلام [الهروي الأنصاري] (٤٨١هـ) في «ذم الكلام»:**

ما ذكره حرب بن إسماعيل الكرماني في «مسائله»، قال لإسحاق ابن إبراهيم - وهو الإمام المشهور المعروف بابن راهويه -: ما تقول في قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ﴾ الآية [المجادلة:٧] ؟

قال: حيث ما كنتَ هو أقرب إليك من حبلِ الوريد، وهو بائن من خلقِهِ.

قلت لإسحاق: على العرشِ بحدٍّ ؟

قال: نعم بحدٍّ. وذكره عن ابن المبارك.

قال: هو على عرشِهِ بائنٌ من خلقِهِ بحدٍّ.

- وقال حرب أيضًا: قال إسحاق بن إبراهيم:

لا يجوز الخوض في أَمرِ الله تعالى كما يجوز الخوض في فعل المخلوقين، لقول الله تعالى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء:٢٣]

ولا يجوز لأحدٍ أن يتوهم على الله بصفاتِهِ وفعالِهِ بفهم ما يجوز التَّفكر والنَّظر في أمر المخلوقين، وذلك أنَّه يمكن أن يكون الله عَزَّ وجَلَّ مَوصوفًا بالنُّزول كُلّ ليلةٍ إذا مضى ثُلثها إلى سَماءِ الدنيا كما يشاء، ولا يسأل كيف نُزوله؛ لأن الخالق يصنع مَا شَاء كما شَاء.

وروى شيخ الإسلام عن محمد بن إسحاق الثقفي:

سمعت إسحاق بن إبراهيم الحنظلي قال: دخلت يومًا على طاهر

ابن عبدالله وأظنه: عبدالله بن طاهر - وعنده منصور بن طلحة، فقال لي منصور: يا أبا يعقوب، تقول: إن اللهَ ينزلُ إلى سَماء الدنيا كُلَّ ليلة ؟

قلت: ونؤمن به، إذا أنت لا تؤمن أن لك رَبًّا في السَّماء فلا تحتاج أن تسألني عن هذا ؟!

فقال ابن طاهر: ألـم أنهك عن هذا الشيخ.

وروي عن محمد بن حاتم، سمعت إسحاق بن راهويه يقول: قال لي عبدالله بن طاهر: يا أبا يعقوب، هذه الأحاديث التي تروونها في النُّزول ما هي ؟

قال: أيّها الأمير، هذه الأحاديث جاءت مجيء الأحكام، الحلال، والحرام، ونقلها العُلماء، ولا يجوز أن تُردَّ، هي كما جاءت بلا كيف.

فقال عبدالله بن طاهر: صدقتَ، ما كنت أعرف وجوهها حتى الآن.

وفي رواية قال: رواها مَن رَوَى الطَّهارة، والغُسل، والصَّلاة، والأحكام - وذكر أشياء، فإن يكونوا مع هذه عدولاً؛ وإلَّا فقد ارتفعت الأحكام وبطل الشَّرع.

فقال: شَفاك الله كما شفيتني - أو كما قال -.

- وروى أيضًا شيخ الإسلام [الهروي] ما ذكره أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم في «الردِّ على الجهمية»:

حدّثنا علي بن الحَسَن السُّلمي، سمعت أبي يقول: حَبَسَ هشام بن

عُبيد الله - وهو الرّازي - صَاحب محمد بن الحَسَن الشَّيباني رَجُلاً في التَّجهم، فتاب، فجيء به إلى هِشام ليمتحنه، فقال: الحمدُ لله على التَّوبة، أتشهد أن اللهَ تعالى على عرشِهِ بائنٌ مِن خَلقِهِ ؟

فقال: أشهدُ أن الله على عرشِهِ، ولا أدري ما بائنٌ مِن خلقِهِ ؟

فقال: رُدُّوه إلى الحبسِ فإنَه لم يتب.

- قال شيخ الإسلام [الهروي]: لشرح مسألة البينونة في كتاب «الفاروق»، باب أغنى عن تكريره ها هنا.

قال شيخ الإسلام [الهروي]: وسألتُ يحيى بن عَمّار عن أبي حاتم ابن حبان البُستي، قلتُ: رأيتَه ؟!

قال: كيف لم أره، ونحن أخرجناه من سجستان ؟!

كان له عِلمٌ كثير، ولم يكن له كبير دين:

قدم علينا فأنكر الحدّ لله، فأخرجناه من سجستان (١).

[هذا مع أن هؤلاء الذين يذكر شيخ الإسلام أقوالهم من أئمة الحديث، والفقه، والتَّصوف، وغيرهم، وقد ذكر عنهم ذمّ الكُلَّابية، والكُرَّامية، والأشعرية، ونحوهم على ما أحدثوه مما يخالف طريقة أهل السُّنّة والحديث] [«بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٦٩٩).

(١) [ذكر هذا كله ابن تيمية، وهو في كتاب «ذم الكلام»: (١٢٠٨ و ١٢٠٩ و١١٩٢ و١١٩٣ و١١٩٠ و١١٩١ و١٢١٠ و ١٢٩٢).

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (٣/٣٦) بعد أن ذكر كلام الدارمي والخلال والقاضي أبي يعلى والهروي، قال في رده على من أنكر الحد:

قلت: وقد أنكره طائفةٌ من أهل الفقهِ والحديثِ ممن يَسلك في الإثبات مَسلك: ابن كُلَّاب، والقلانسي، وأبي الحَسَن، ونحوهم في هذه المعاني ولا يَكاد يتجاوز ما أثبته أمثال هؤلاء، مع ما له مِن معرفة بالفقه والحديث كأبي حاتم [البستي] هذا، وأبي سُليمان الخطابي وغيرهما، ولهذا يوجد للخطابي وأمثاله من الكلام ما يُظَنُّ أنه مُتناقض، حيث يتأوّل تارةً، ويتركه أُخرى، وليس بمتناقض؛

فإن أصله أن يثبت الصِّفات التي في القرآن والأخبار الموافقة له، أو ما في الأخبار المتواترة دون ما في الأخبار المحضة، أو دون ما في غير المتواترة. وهذه طريقة ابن عقيل ونحوه.

وهي إحدى طريقي أئمة الأشعرية كالقاضي أبي بكر بن الباقلاني، وهم مع هذا يثبتونها صفات معنوية.

قال الخطابي في «الرِّسالة الناصحة» له: (ومما يجب أن يُعلمَ في هذا الباب ويحكَم القول فيه:

أنه لا يجوز أن يُعتمد في الصِّفاتِ إلَّا الأحاديث المشهورة، التي قد ثبتت صحة أسَانيدها وعدالة ناقليها، فإن قَومًا من أهلِ الحديثِ قد تعلّقوا منها بألفاظٍ لا تصح مِن طريقِ السَّند، وإنّما هي من رِواية المفاريد والشَّواذ، فجعلوها أصلاً في الصِّفات، وأدخلوها في جملتها:

كحديث الشَّفاعة، وما رُوي فيه من قوله ﷺ:

«**فأعودُ إلى رَبي فأجده بمكانه، - أو في مكانه-**»[١]، فزعموا على هذا المعنى أنَ لله تعالى مكانًا[٢] تعالى الله عن ذلك، وإنما هذه لفظة تفرَّد بها في هذه القصة شَريك بن عبدالله بن أبي نَمر، وخَالفه أصحابه فيها ولم يتابعوه عليها، وسَبيل مثل هذه الزِّيادة أن تُردَّ ولا تُقبل لاستحالتها، ولأن مُخالفة أصحاب الرَّاوي له في روايته كخلاف البيّنة، وإذا تعارضت البينتان سقطتا معًا.

وقد تحتمل هذه اللفظة لو كانت صحيحة أن يكون معناها: أن يجد رَبَّه ﷻ بمكانِهِ الأول من الإجابة في الشَّفاعة والإسعاف بالمسألة، إذ كان مرويًّا في الخبرِ أنه يعود مِرارًا فيسأل رَبَّهُ تعالى في المذنبين من أُمّته كُلِّ ذلكَ يشفعه فيهم، ويشفعه بمسألته لهم[٣].

[قلت: هذا في حديث المعراج من حديث رواية شَريك؛ ولكن غلطَ الخطابي في ذلك فاشتبه عليه حديث المعراج بحديث الشفاعة؛ ولكن في حديث الشفاعة: «**فأستأذن على رَبي في دارِه فيؤذن لي عليه، فإذا رأيته وقعت سَاجدًا**»، ذكر ذلك ثلاث مرات، وهذا في الصَّحيح من رواية قتادة عن أنس رضي الله عنه، وأما تلك اللفظة فهي في حديث المعراج

(١) الحديث رواه البخاري في صحيحه (٧٥١٧) ولا مطعن فيه عند أهل السُّنة.

(٢) تقدم في مقدمة الكتاب إثبات السَّلف الصَّالح المكان لله تعالى.

(٣) كل هذا الكلام ليفر من إثبات المكان لله تعالى ولا يخفى بطلانه، وأن اللفظ على ظاهره كما سبق من إثبات السلف له.

من رواية شريك، وليس هذا موضع الكلام في ذلك][1].

قال [الخطابي]: و مِن هذا الباب أن قومًا منهم زعموا أنَّ لله حَدًّا، وكان أعلى ما احتجُّوا بِه في ذلك حِكاية عن ابن المبارك.

قال علي بن الحَسَن بن شقيق: قلت لابن المبارك: نعرفُ رَبّنا بِحَدّ، أو نثبته بحدٍّ ؟ فقال: نعم بِحِدٍّ.

فجعلوه أصلاً في هذا البابِ، وزادوا الحدَّ في صفاته، تعالى الله عن ذلك.

وسَبيل هؤلاء القوم - عافانا الله وإيَّاهم - أن يعلموا أنَّ صِفات الله تعالى لا تؤخذ إلَّا من كتابٍ، أو من قول رسول الله ﷺ دون قولِ أحدٍ من النَّاسِ كائنًا مَن كان، عَلت درجته، أو نزلت، تقدَّم زمانه أو تأخَّر، لأنَّها لا تُدرك من طريقِ القياس والاجتهاد، فيكون فيها لقائلٍ مقال، ولنَّاظرٍ مَجال، على أن هذه الحكاية قد رويت لنا أنّه قيل له: أتعرف ربنا بجدٍّ ؟ قال: نعم نعرف ربنا بجدٍّ، (بالجيم) لا بالحاء[2].

---

(١) ما بين [ ] من كلام ابن تيمية رحمه الله في [«بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٧٢٧)]

(٢) اتفقت جميع مصادر كتب السُّنة على إخراج هذا الأثر بلفظ: (الحد)، بالحاء دون الجيم.

وهذه الرّواية التي زعم الخطابي مما يبين لك أن الزيغ يحمل صاحبه على الزّيف ! وحجته داحضة، وكلامه فيه تجهيل وتضليل للسَّلف، وأنه أصح اعتقادًا وفهمًا منهم، وهذا جارٍ على أصل الأشاعرة: (الخلف أعلم وأحكم) ! فتنبه.

وزعم بعضهم أنه جائز أن يقال: إن لَهُ تعالى حَدًّا لا كَالحدودِ، كما نقول: يدٌ لا كالأيدي.

فيقال له: إنما أحوجنا إلى أن نقولَ: (يدٌ لا كالأيدي)؛ لأن اليدَ قد جاءَ ذِكرُها في القرآنِ وفي السُّنّة، فلزم قبولها، ولم يجز ردها.

فأين ذكر الحدِّ في الكتاب والسُّنة حتَّى نقول: (حدٌّ لا كالحدود)، كما نقول: (يدٌ لا كالأيدي ؟!) أرأيت إن قال جَاهلٌ: رَأسٌ لا كالرُّؤوسِ، قياسًا على قولنا: يدٌ لا كالأيدي، هل تكون الحُجَّة عليه إلَّا نظير ما ذكرناه في الحدِّ من أنه لما جاء ذكر اليدِ وجب القول به ولما لم يجيء ذكر الرَّأسِ لم يجز القول به ؟!

قلت: أهل الإثبات الـمُنازعون للخطَّابي وذويه يجيبون عن هذا بوجوه:

١ - أحدها: أن هذا الكلام الذي ذكره إنما يتوجَّه لو قالوا: إن له صفة هي (الحد) كما توهمه هذا الرَّادّ عليهم !

وهذا لم يقله أحدٌ، ولا يقوله عَاقلٌ؛ فإن هذا الكلام لا حقيقة له؛ إذ ليس في الصِّفات التي يُوصف بها شَيء من الموصوفات - كما يوصف باليد والعلم - صِفة مُعينة يُقال لها: (الحدّ)، وإنما الحدُّ ما يتميَّز به الشيء عن غيرِهِ من صفتِهِ وقدرِهِ، كما هو المعروف من لفظِ الحدِّ في الموجودات، فيقال: حدُّ الإنسان، وحدُّ كذا، وهي الصِّفات المميزة له، ويُقال: حدُّ الدّار، والبُستان، وهي جهاته وجوانبه الُمميزة له.

ولفظ (الحدِّ) في هذا أشهر في اللغة والعُرف العام ونحو ذلك.

ولما كان الجهمية يقولون ما مضمونه: إن الخالقَ لا يتميَّز عن الخلقِ، فيجحدون صفاته التي تميّز بها، ويجحدون قدره، حتى يقول المعتزلة: إذا عرفوا أنه: حيٌّ، عالـمٌ، قديرٌ، قد عرفنا حقيقته وماهيته.

ويقولون: إنه لا يُباين غيره، بل إما أن يصفوه بصفة المعدوم فيقولون: لا داخل العالـم، ولا خارجه، ولا كذا، ولا كذا، أو يجعلوه حالًّا في المخلوقات، أو وجود المخلوقات.

فبيَّن ابن المبارك أن الرَّبّ سبحانه وتعالى على عرشِه مُباينٌ لخلقِه، مُنفصلٌ عنه، وذكر الحدَّ؛ لأن الجهمية كانوا يقولون: (ليس له حدٌّ)، وما لا حدَّ له لا يُباين المخلوقات، ولا يكون فوق العالم؛ لأن ذلك مُستلزمٌ للحَدِّ).

فلما سَألوا أمير المؤمنين في كُلِّ شيءٍ عبد الله بن المبارك: بماذا نعرفه ؟

قال: بأنه فوقَ سَمواته على عرشِه، بائنٌ من خلقِه.

فذكروا له لازمَ ذلك الذي تنفيه الجهمية، وبنفيهم له ينفون ملزومه الذي هو موجود فوق العرش ومُباينته للمخلوقات، فقالوا له: بحدٍّ ؟

قال: بحدٍّ.

وهذا يفهمه كلّ مَن عرف ما بين قول المؤمنين أهل السُّنة والجماعة، وبين الجهمية الـملاحدة مِن الفَرق.

٢- الوجه الثاني: قوله: (سَبيل هؤلاء أن يعلموا أن صفات الله

تعالى لا تؤخذ إلَّا مِن كتاب الله، أو مِن قول رسول الله ﷺ، دون قول أحدٍ من الناس).

فيقولون له: **لو وَفَّيتَ أنت ومَن اتبعته باتباع هذه السَّبيل لم تُحوجنا نحن وأئمتنا إلى نفي بدعكم، بل تركتم موجب الكتاب والسُّنة في النفي والإثبات.**

أما في النَّفي: فنفيتم عن الله تعالى أشياء لم ينطق بها كتاب، ولا سُنَّة، ولا إمام من أئمة المسلمين؛ بل والعقل لا يقضي بذلك عند التحقيق، وقلتم: إن العقل نفاها.

فخالفتم الشريعة بالبدعة والمناقضة المعنوية،

وخالفتم العقول الصريحة، وقلتم: ليس هو بجسمٍ، ولا جوهر، ولا مُتحيّز، ولا في جهة، ولا يُشار إليه بحسٍّ، ولا يتميّز مِنهُ شَيء من شيء، وعبّرتم عن ذلك بأنه تعالى ليس بمُنقسم، ولا مُركَبٍ، وأنه لا حدَّ له، ولا غاية، تريدون بذلك أنه يمتنع عليه أن يكون له حدٌّ وقدر؛ أو يكون له قدر لا يتناهى، وأمثال ذلك!

ومعلومٌ أن الوصف بالنفي كالوصف بالإثبات.

فكيف ساغ لكم هذا النفي بلا كتابٍ ولا سُنة، مع اتفاقِ السَّلف على ذمّ من ابتدع ذلك، وتسميتهم إياهم جهمية، وذمهم لأهل هذا الكلام؟!

وأما في الإثبات:

فإن اللهَ تعالى وصف نفسَهُ بصفاتٍ، ووصفه رسوله ﷺ بصفاتٍ، فكنتم أنتم الذين تزعمون أنكم مِن أهل السُّنة والحديث - دَع الجهمية والمعتزلة - تارة تنفونها وتحرِّفون نصوصها، أو تجعلونها لا تُعلَم إلَّا أماني، وهذان مما عابَ اللهُ تعالى به أهل الكتاب قبلنا.

وتارةً تُقِرُّونها إقرارًا تنفون معه ما أثبتته النُّصوص من أن تكون النصوص نفته، وتاركين من المعاني التي دَلَّت عليه ما لا ريب في دلالتها عليه، مع ما في جمعهم بين الأمور المتناقضة من مخالفة صريح المعقول.

فأنت وأئمتك في هذا الذي تقولون إنكم تثبتونه:

إما أن تثبتوا ما تنفونه فتجمعوا بين النَّفي والإثبات !

وإما أن تثبتوا ما لا حقيقة له في الخارجِ ولا في النَّفسِ !

وهذا الكلام تقوله النُّفاة والمثبتة لهؤلاء كمثلِ: الأشعري، والخطابي، والقاضي أبي يعلى، وغيرهم من الطَّوائف.

ويقول هؤلاء الـمُثبتة: كيف سَوَّغتم لأنفسكم هذه الزِّيادات في النَّفي وهذا التَقصير في الإثبات على ما أوجبه الكتاب والسُّنة

وأنكرتم على أئمة الدِّين رَدّهم لبدعة ابتدعها الجهمية مضمونها إنكار وجود الرَّب تعالى وثبوت حقيقته، وعبروا عن ذلك بعبارة، فأثبتوا تلك العبارة ليبينوا ثبوت المعنى الذي نفاه أولئك،

وأين في الكتاب والسُّنة أنه يحرم رَدَّ الباطل بعبارة مُطابقة له ؟

فإن هذا اللفظ لـم نثبت به صفة زائدة على ما في الكتـاب والـسُّنة، بل بينّا به ما عَطّله الـمبطلون من وجود الرَّبّ تعالى، ومُباينتـه لخلقـه، وثبوت حقيقته.

ويقولون لهم: قد دَلَّ الكتاب والسُّنة عـلى معنـى ذلـكَ كـما تقـدم احتجاج الإمام أحمد لذلك بما في القرآن مما يدل على أن اللهَ تعالى له حدٌّ يتميّز به عن المخلوقات، وأن بينه وبين الخلق انفصالاً ومُباينة، بحيـث يصح معه أن يعرج الأمر إليه، ويصعد إليه، ويصح أن يجئ هـو ويـأتي كما سنقرر هذا في موضعه، فإن القرآن يدلُّ على المعنى تـارة بالمطابقـة، وتارة بالتَّضمن، وتارة بالالتزام.

وهذا المعنى يدلُّ عليه القرآن تضمنًا أو التزامًا.

ولـم يـقل أحد مـن أئمـة السُّنة إن السُّني هو الـذي لا يتكلّـم إلّا بـالألفاظ الـواردة التي لا يفهم معناها بل مـن فهم معاني النُّـصوص فهو أحق بالسُّنة ممن لـم يفهمهـا، ومـن دفـع مـا يقولـه المبطلـون ممـا يعارض تلك المعاني وبين أن معاني النُّصوص تستلزم نفي تلك الأمور المعارضة لها فهو أحق بالسُّنّة من غيره. اهـ

وانظر كذلك كلامه في (٢/ ١٥٧-١٦٩).

ومن كلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا المسألة في ثنايا كتبه:

- قال في [«بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٥٢٧)]:

إن كثيرًا من أئمة السُّنة والحديث أو أكثرهم يقولون:

(إنه فوق سماواته على عرشه، بائن من خلقه بِحَدٍّ).

ومنهم من لـم يطلق لفظ: (الحد)، وبعضهم أنكر الحدَّ. اهـ

وقال في [«بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٥٩١)]:

وقد ثبت عن أئمة السَّلف أنَّهم قالوا: (لله حد)، وأن ذلك لا يعلمه غيره، وأنه مُباين لخلقه، وفي ذلك لأهل الحديث والسُّنة مُصنفات، وهذا هو معنى التحيز عند من تكلّم به من الأولين، فإن هؤلاء كثيرًا ما يكون النِّزاع بينهم لفظيًّا؛ لكن أهل السُّنة والحديث فيهم رعاية لألفاظ النُّصوص وألفاظ السَّلف، وكثير من مبتغي ذلك يؤمن بألفاظ لا يفهم معانيها، وقد يؤمن بلفظ ويكذب بمعنى آخر، غايته أن يكون فيه بعض معنى اللفظ الذي آمن به. اهـ

- وقال أيضًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٦٨٣):

وذكروا [أئمة السُّنة] .. أن جهمًا وأتباعه هم أوّل من أحدثَ في الإسلام هذه الصفات السَّلبية، وإبطال نقيضها، مثل قولهم : ليس فوق العالم ، ولا هو داخل العالم، ولا خارجه، وليس في مكان دون مكان، وليس بمتحيّز، ولا جوهر، ولا جسم، ولا نهاية، ولا حدّ، ونحو هذه العبارات، فإن هذه العبارات جميعها ، وما يشبهها ، لا تؤثر عن أحدٍ

من الصَّحابة والتَّابعين، ولا من أئمّة الدّين المعروفين، ولا يروى بها حديث عن رسول الله ﷺ، ولا توجد في شيء من كتب الله المنزلة من عنده، بل هذه هي من أقوال الجهمية ومن الكلام الذي اتفق السَّلف على ذمّه لما أحدثه من أحدثه، فحيث ورد في كلام السَّلف ذمّ الجهمية كان أهل هذه العبارات داخلين في ذلك، وحيث ورد عنهم ذمّ الكلام والمتكلمين كان أهل هذه العبارات داخلين في ذلك، فإن ذلك لما أحدثه المبتدعون كثر ذم أئمة الدين لهم، وكلامهم في ذلك كثير قد صُنّف فيه مُصنفات حتَّى إن أعيان هذه العبارات وأمثالها ذكرها السَّلف والأئمة فيما أنكروه على الجهمية وأهل الكلام المحدث. اهـ

- **وقال أيضًا في «بيان تلبيس الجهمية» (٣/٧٨٤):**

ذكر علماء الإسلام والسُّنة أن هذا السَّلب أول من ابتدعه في الإسلام هم الجهمية، وليس له أصل في دين المسلمين ولا غيرهم، بل الموجود في كتاب الله وسُنّة رسوله وكلام سلف الأمة وأئمتها هو نفي إدراك نهايته ونفي الإحاطة به كما قال تعالى: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ [الأنعام: ١٠٣]

وقال من قال من السَّلف لمن سأله عن هذه الأشياء: ألست ترى السَّماء ؟ قال: بلى. قال: أفكلها ترى ؟

قال: لا. قال: فالله أكبر.

وكذلك قوله: ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ﴾ [طه:١١٠]، سواء كان الضمير عائدًا على الله، أو على ما بين أيديهم، فإن ذلك يدل على عدم إحاطة

العلم بالله من طريق الأولى، وكذلك قول النبي ﷺ: «**لا أُحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك**»، وغير ذلك، وكذلك من قال من سلف الأُمة إن حدّه لا يعلمه أحد غيره. اهـ

وقال أيضًا (٣/٧٠٦):

وهذا المحفوظ عن السَّلف والأئمة من إثبات حدّ لله في نفسه، قد بينوا مع ذلك أن العباد لا يحدونه، ولا يدركونه، ولهذا لم يتناف كلامهم في ذلك كما يظنه بعض الناس؛ فإنهم نفوا أن يَحد أحد الله كما ذكره حنبل عنه في كتاب «السُّنة والمحنة».

وقال في «درء التعارض» (٢/٣٣):

وقوله: (بلا حَدٍّ ولا صفة يبلغها واصف أو يحدّه أحد) نفى به إحاطة عِلم الخلق به، وأن يَحدوه أو يصفوه على ما هو عليه إلَّا بما أخبر عن نفسه ليبين أن عقول الخلق لا تحيط بصفاته كما قال الشافعي في خطبة الرِّسالة: (الحمد الله الذي هو كما وصف به نفسه وفوق ما يصفه به خلقه)، ولهذا قال أحمد: (لا تدركه الأبصار بحد ولا غاية)، فنفى أن يُدرك له حَدّ أو غاية، وهذا أصحّ القولين في تفسير الإدراك وقد بُسط الكلام على شرح هذا الكلام في غير هذا الموضع.

وما في الكلام من نفي تحديد الخلق وتقديرهم لربّهم وبلوغهم صفته لا ينافي ما نصَّ عليه أحمد وغيره من الأئمة كما ذكره الخلَّال أيضًا قال:

(حدثنا أبو بكر المروذي قال: سمعت أبا عبد الله – لما قيل له:

روى علي بن الحسن بن شقيق عن ابن المبارك أنه قيل له: كيف نعرف الله ﷻ؟

قال: على العرش بحدّ - قال: قد بلغني ذلك عنه وأعجبه...

ثم ذكر الآثار السَّابقة من كتاب السُّنة للخلال، ثم قال:

فهذا مثاله مما نُقل عن الأئمة كما قد بسط في غير هذا الموضع وبينوا أن ما أثبتوه له من الحد لا يعلمه غيره، كما قال مالك وربيعة وغيرهما: (الاستواء معلوم، والكيف مجهول)، فبَـيّنَ أن كيفية استوائه مجهولة للعباد، فلم ينفوا ثبوت ذلك في نفس الأمر؛ ولكن نفوا علم الخلق به، وكذلك مثل هذا في كلام عبدالعزيز بن عبد الله بن الماجشون وغير واحد من السَّلف والأئمّة؛ ينفون علم الخلق بقدره وكيفيته.

وبنحو ذلك قال عبدالعزيز بن عبدالله بن أبي سلمة الماجشون في كلامه المعروف وقد ذكره ابن بطة في «الإبانة»، وأبو عمر الطَّلمنكي في كتابه في «الأصول» ورواه أبو بكر الأثرم قال: حدثنا عبد الله بن صالح عن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة أنه قال:..

٧- الفهارس العامة

الصفحة